

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة: بوزغاية باية
إشراف: أ. د. / سلاطية بلقاسم

أمام لجنة المناقشة:

- أ.د/ علي غربي - أستاذ التعليم العالي - رئيسا - جامعة قسنطينة
- أ.د/ سلاطية بلقاسم - أستاذ التعليم العالي - مشرفا ومقررا - جامعة بسكرة
- د/ بن السعدي إسماعيل - أستاذ محاضر - مقررا - جامعة قسنطينة
- د/ الدليمي عبد الحميد - أستاذ محاضر - مقررا - جامعة قسنطينة

السنة الجامعية: 2008/2007

اللهم إني أسألك رحمة من عندك
تهدي بها قلبي وتجمع بها أمري
و تزكّي بها عملي وتلهمني بها
رشدي وتحصني بها من كل سوء

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني وقدرني على إنجاز هذا
العمل

حمدا لا يوافي نعمه عز وجل
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل:
أ. د. "سلاطينة بلقاسم"

الذي أثار لي طريق البحث وبذل لي النصح
كما لا أنسى شكري وتقديري للأستاذ:
أ. د. "جابر نصر الدين"

على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات
شكرا.. إلى رفيعاتي اللاتي جمعني بهن طلب العلم
إلى كل من ساهم في تعليمي ومن أوطني بعد الله لهذا

المستوى

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في سبيل نجاح هذا
العمل حتى ولو بكلمة طيبة

ألف شكر

الفهرس

	شكر و تقدير
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	مقدمة
	الفصل الأول : موضوع الدراسة
2	أولا: الإطار النظري العام للدراسة
2	1-1/ المداخل النظرية لدراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة
6	1-2/ المدينة كـمجال للدراسة السوسولوجية
10	1-3/ المداخل النظرية لتحديد مجال البحث الحضري
12	1-4/ نشأة المدينة وخدماتها
14	1-5/ النسيج الحضري في الجزائر
19	1-6/ الدراسات السابقة والمتشابهة
23	ثانيا: الإطار النظري الخاص
24	ثالثا: مشكلة البحث
24	الإشكالية
27	أسباب اختيار الموضوع
28	أهمية و أهداف الموضوع
	الفصل الثاني : تلوث البيئة
34	أولا : تحديد مفهوم البيئة
34	1-1/ مفهوم البيئة
36	1-2/ أقسام البيئة
37	ثانيا : تلوث البيئة
38	1-2/ تعريف التلوث
39	2-2/ أسباب التلوث
43	2-3/ أنواع التلوث
43	2-3-1 / التلوث المادي
64	2-3-2 / التلوث المعنوي

	الفصل الثالث : الإطار النظري للتنمية
--	---

85	أولا : تحديد مفهوم للتنمية
85	1-1/ مفهوم التنمية
91	1-2/ أنواع التنمية
98	1-3/ نظريات التنمية
103	1-4/ نقد نظريات التنمية
105	ثانيا : المسار التنموي في الجزائر
105	1-2/ الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال
106	2-2/ المرحلة الاشتراكية
109	2-3/ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
	الفصل الرابع : التنمية وتلويح البيئة
118	أولا: تحديد مفهوم التنمية الشاملة
118	1-1/ مفهوم التنمية الشاملة
119	1-2/ أبعاد التنمية الشاملة
122	1-3/ التنمية الشاملة تدخل الأزمة
124	1-4/ الانعكاسات السلبية للتنمية الشاملة في الجزائر
126	ثانيا : البيئة المتضرر الأول من التنمية
128	ثالثا : تحديد مفهوم التنمية المستدامة
128	3-1/ رؤية تاريخية حول مفهوم التنمية المستدامة
130	3-2/ من المحافظة على البيئة إلى التنمية البيئية
132	3-3/ مفهوم التنمية المستدامة
135	3-4/ أبعاد التنمية المستدامة
137	3-5/ أوجه التنمية المستدامة
139	3-6/ مبادئ التنمية المستدامة
142	3-7/ مؤشرات و أهداف التنمية المستدامة
147	3-8/ المراحل العالمية للتنمية المستدامة
	الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة
157	أولا :مجالات الدراسة
157	1-1/ المجال المكاني
166	1-2/ المجال الزمني
166	1-3/ المجال البشري
169	ثانيا : منهج الدراسة
171	ثالثا : أدوات البحث
	الفصل السادس : نتائج البحث و الدراسة
180	أولا : تحليل بيانات عن واقع حماية البيئة والسياسة التنموية في

	مدينة بسكرة
180	1-1/ قبل الغزو الفرنسي
181	2-1/ إبان الاحتلال الفرنسي
184	3-1/ غداة الاستقلال
187	4-1/ مرحلة ما بعد 1974
193	5-1/ مرحلة مخططات التقشف (1978-1997)
199	ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الطرح النظري و المنهجي
199	1-2/ تبويب البيانات و تحليلها
238	ثالثا : الاستنتاج العام و خلاصة العمل
238	1-3/ تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الأول
239	2-3/ تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الثاني
240	3-3/ تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الثالث
248	الخاتمة
253	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	حجم المياه العذبة المستهلكة سنويا في الأغراض المختلفة	48
02	النسب المكونة للنفايات الصلبة المنزلية	63
03	المراحل التاريخية لفكرة التنمية المستدامة	130
04	المراحل الكبرى لـ 25 سنة من الوعي البيئي	131- 132
05	الأهداف المختلفة للتنمية المستدامة	146
06	إحصائيات مراحل النمو الديمغرافي لمدينة بسكرة من 1966 إلى 2003	161
07	توزيع السكان حسب المناطق في مدينة بسكرة من 1998 إلى غاية 2002	161
08	الزيادة الطبيعية للسكان لـ 1998	162
09	أفراد عينة الدراسة	168
10	واقع البيئة بمدينة بسكرة	199
11	محتوى إجابات المبحوثين حول الاعتقاد أن البيئة في المدينة تعاني أزمة	199
12	أهم المشكلات البيئية بالمدينة	200
13	سبب تلوث الجو في المدينة	201
14	المنشآت الصناعية القديمة التي تعمل على تلوث هواء المدينة	202
15	إقامة المصانع بالقرب من المساكن سببا في الضوضاء	203
16	الأماكن المتضررة من تلوث المياه حسب أحياء المدينة	205
17	غياب الغابات بالمدينة	206
18	سبب المشاكل الايكولوجية بالنظر إلى تدهور بساتين النخيل	206
19	سبب الاحتلال العمراني على حساب الأراضي الزراعية	207
20	عدم إنشاء حدائق عمومية حديثة داخل المدينة	208
21	نظافة شوارع المدينة	209
22	سبب مشكلة نظافة المحيط	210
23	سبب التشوهات والمشاكل التي تعرفها المجال الحضري للمدينة	212
24	يوضح حول أسباب تلوث البيئة	213
25	ملكية المواطن لكافة الصلاحيات في مجال حماية البيئة من التلوث	213

214	تعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية	26
214	وعي بيئي وثقافة بيئية لدى سكان المدينة	27
215	السياسة المحلية للحد من مشكلة تلوث البيئة في المدينة	28
216	أهم آليات ووسائل هذه السياسة	29
217	سياسة الحد من التلوث والتعامل معها في ظل السياسة التنموية المحلية للمدينة	30
218	يوضح أهم منطقات سياسة الحد من تلوث البيئة وفقا لواقع المدينة ومعطياتها الحضرية الموروثة	31
218	الكيفية التي يمكن لسياسة الحد من التلوث من أن تنظم المدينة و تتكفل بخدمات سكانها	32
219	تلوث البيئة يعيق السياسة التنموية بمدينة بسكرة	33
220	مساهمة المشاريع التنموية المنجزة في ظهور المشكلات البيئية	34
220	مراعاة المخططات والانجازات التنموية للطابع البيئي	35
221	عن وجود الهوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرضية الواقع	36
221	مشكل تسيير الأحياء وظهور أحياء فوضوية بالمدينة	37
222	عمل السلطات الرسمية لتسوية أوضاع بعض الأحياء التي تعاني تدهور بيئي	38
224	تكفل المؤسسات الرسمية بمهمة تخطيط وإدارة ومراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة	39
226	تكفل المؤسسات غير الرسمية بمهمة توجيه ومراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة	40
227	حول تجسيد التجارب التنموية لحماية البيئة من التلوث بالمدينة:	41
228	تنظيم التجارب التنموية لحماية البيئة من التلوث بالمدينة	42
229	يوضح الإجراءات التنموية للحفاظ على السلامة البيئية	43
230	رأي المبحوثين للخروج من الأزمة و الوصول إلى تنمية حقيقية لمدينة أفضل	44
232	يوضح مدى تطبيق السياسات التنموية المساهمة للتنمية المستدامة على أرضية الواقع العملي	45

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
144	التنمية المستدامة و ارتباطها البيئي	01
204	مكافحة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه في الفترة من جانفي 2006 إلى ديسمبر 2006 .	02
223	مشاكل البيئة ونظافة المحيط في أحياء المدينة	03
234	المشاكل البيئية في المساكن الجماعية	04

مقدمة :

لا تزال المدن منذ القدم المنشأ الأول للدول و تطورها و المقياس لدرجة تحضرها، فهي المرآة العاكسة للبعد الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و كذا السياسي للمجتمع، و الميدان الأفضل لأي دراسة علمية، إذ لعبت دورا كبيرا في تأدية وظائف عديدة و متنوعة للإنسانية و عبر كافة أنحاء العالم، من هذا المنطلق نجدها قد قطعت أشواطا كبيرة في التغيير و التحول لكل هياكلها و أنشطتها، و هذا ما جعلها تمر عبر عدة أشكال و مراحل اكتسبت من خلالها عدة خصائص و مميزات، تنوعت حسب الظروف التي مرت بها الساحة الدولية، خاصة تلك الحروب و الثورات التي تعرضت لها و التي أكسبتها عدة مميزات، مثلا : الثورة الصناعية و الآثار التي تركتها على المدن، و التغيير الجذري الذي أحدثته في البنى الأساسية لها، هذه التغييرات لم تمس المدن بمفردها بل مست أيضا المجتمعات التي تقطنها و تركت بصماتها على نمط معيشتها، باعتبار أن الإنسان بحاجة ماسة لكل ما تحتويه المدن من نشاطات.

فبظهور التصنيع تغير الوجه المعتاد رؤيته للمدن، و ظهرت بطابع آخر يعكس المرحلة التي تمر بها، فقد شيدت المصانع، و تطورت وسائل الاتصال و المواصلات، و تنوع النشاط البشري بين نشاط زراعي و صناعي، و هذا ما أنتج ظاهرة التحضر، التي لا تزال المراكز الحضرية تبحث عن مخرج لها من ترتباتها و المشاكل التي أفرزتها مثل: التضخم الحضري، التلوث البيئي، انعدام هوية المدن، سوء تسييرها و تنظيمها.

إن أهم الوظائف و المهن التي تقدمها المراكز الحضرية موفرة على حسب الظروف و المعطيات التي تعرفها، لكن و رغم تنوع هذه الوظائف و تعددها، إلا أنها لم تستطع أن تساهم في تنميتها، و عجزت عن تحقيق مطالب ساكنيها، و هذا ما أحدث اختلالا في البنى الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للأفراد، هنا يبرز دور علم الاجتماع باعتباره أحد العلوم المعنية بدراسة هذه الظواهر، فقد ساهم في توضيح الدور الفعال الذي تلعبه الشبكات الحضرية في تنمية الدول و تطورها، من خلال تخصصاته كما هو الحال في علم الاجتماع الحضري و علم اجتماع التنمية.

من هذا المنطلق بدأ البحث عن الطرق و الوسائل التي من خلالها يمكن القضاء على العجز، و تحقيق تنمية محلية للمناطق و بالتالي تنمية عامة و شاملة للدول تخرج من خلالها من دائرة الأزمات و التخلف و الكوارث التي تتخبط فيها لحد الساعة.

إن هذه الدراسة تركز على جانب دقيق و فعال في عملية تنظيم و توجيه نشاطات و وظائف

المدن، و معرفة الإجراءات و القرارات الوطنية التي تتبناها الدولة لتنمية مجال المدن و ذلك بحماية البيئة من التلوث، و بالتالي المساهمة في الاستغلال الأفضل لكل إمكانيات البيئة و مواردها، و تنشيط كل وظائف التنمية خاصة و نحن نلاحظ الحالة المزرية التي آلت لها مدننا نتيجة انعدام المسؤولية، قلة الموارد المالية، بيروقراطية الوسائل و الإدارة، هذا ما أدى إلى إهمال المجال الحضري و نتيجة لذلك اندثرت هوية المدن الجزائرية، إن المواضيع التي تناولت المدينة بالدراسة تنوعت و اختلفت من علم لآخر، و من تخصص إلى آخر، و قد كان الاهتمام في مجمل هذه الدراسات بواقع هذه المدينة و ما تتعرض إليه من تغيرات و تحولات، و ما يحدث فيها من ظواهر و سلوكات، و التي كان لها آثارها المباشرة على الشكل العام و الهيكل الأساسي للمدن، أو بالأحرى للمجال الحضري.

إن القرارات التي تتخذها الدولة للإدارة الحضرية في تنمية مجال العمراني و تسييره بعيدا عن الواقع، و دون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الإقليمي كما هو الحال ببلادنا، قد خلق الكثير من السلبات التي تتضاعل إلى جانبها ما أفادته المدينة حضريا و تاريخيا، و يخدش هويتها و يجعلها مدينة بدون مميزات و لا روح، إذ توقف نمط الحياة في كثير من المدن التي تعاني مشاكل تشل نموها و تدفعها قدما للتخلف و الفقر، فيظهر في التعمير و السكن الفوضوي و الهامشية الحضرية و التدهور البيئي و استعمالات العشوائية للأراضي الزراعية خاصة، و نزوح الإسمنت على حسابها، و ما تخلفه تلك الانعكاسات السلبية من مشاكل تهدد التوازنات الاجتماعية، و الاستقرار السياسي، كالانحراف، السرقة، الجريمة، البطالة، التشرد...، و غيرها من المشاكل التي لم يستشرفها مخططوا المدن و مسيرتها و لم يدركوا أن المدينة ليست مباني، بل هي مجتمع مسقط على بقعة أرضية كما يقول "هنري لوفيفر".

و الجزائر أحد الدول التي تعاني مدنها من أزمة حضرية خانقة، نتيجة للنمو الديمغرافي الهائل الذي تعرفه، و قلة الهياكل القاعدية و الإمكانيات المادية الواجب توفيرها للقضاء على هذه الأزمة، رغم الجهود المبذولة لحد الآن، و كل ما تم تسخيره لذلك، لذا أصبح الحديث الآن عن دور العامل البشري في حل هذه الإشكالية مهما كان حجمها و طريقة مساهمته في ذلك باعتباره العنصر الأول في أي عملية تنموية.

من خلال هذه الدراسة أردنا إبراز مسار حماية البيئة من التلوث في ظل السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر من أجل الحيلولة دون وقوع و تواجد المشاكل الأنفة الذكر، خاصة و أن الجزائر الآن تحاول إيجاد مخرج لها من هذه الأزمة، و تحاول أن تواكب التجارب الدولية الأجنبية في هذا المضمار انطلاقا مما هو محلي سواء كان بشري أو طبيعي أو مادي.

سوف نحاول إبراز ما حققته التنمية انطلاقاً من وسائلها و أدواتها، من أجل حماية البيئة من التلوث، و مدى تدخل العنصر البشري فيها، بالوقوف عند أحد المدن الجزائرية "مدينة بسكرة" حالة دراستنا.

و العمل مقدم في ستة فصول نعرضها باختصار كآآتي :

الفصل الأول :

نتعرض فيه إلى الجانب النظري العام للبحث، وذلك بالتعرف و الإطلاع على أهم المداخل النظرية التي من شأنها تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة، بالإضافة إلى أين تتم الدراسة و هي المدينة باعتبارها مجالاً للدراسة السوسولوجية والإحاطة بأهم جوانبها من خلال التوقف عند أهم تعاريفها و المداخل النظرية التي تناولت نشأتها، وأهم الوظائف التي تقدمها من خلال مكوناتها، لنصل إلى الحديث عن النسيج الحضري في الجزائر بصفة عامة، ثم الحديث عن الإطار الخاص وتحديد وصياغة إشكالية الدراسة، ودواعي اختيار الموضوع، وأهدافه وأهميته.

الفصل الثاني :

ننتقل فيه للحديث عن تلوث البيئة من خلال التوقف عند أهم التعاريف التي تناولت مفهوم البيئة ثم ما قدمه المشرع الجزائري من تعريف لها، ثم ننتقل للحديث عن أهم التعاريف التي تقدمت للتلوث مع تحديد أسبابه وأنواعه ومظاهره .

الفصل الثالث :

نقف فيه عند الجانب الثالث من الموضوع و هو "التنمية"، وذلك بالتطرق لأهم الأطر النظرية الموجهة لها، وأنواعها ونظريتها وكذا أهم الانتقادات التي تعرضت لها، ونخص بالدراسة إلى تحديد المسار التنموي في الجزائر.

الفصل الرابع:

في هذا الجزء نتناول فيه دراسة العلاقة بين التنمية وتلوث البيئة، بإبراز مفهوم التنمية الشاملة، و التطرق إلى أن البيئة المتضرر الأول من التنمية، وكذا معرفة مفهوم التنمية المستدامة بإبراز أهم الأطر النظرية الموجهة لها وأبعادها وأهدافها، ثم ننتقل إلى تاريخ الاهتمام بها دولياً .

الفصل الخامس:

في هذا الجزء نتطرق إلى الإطار المنهجي للبحث حيث نحاول تقديم و تعريف بمجالات الدراسة مكانيا وزمانيا، ثم نعرض المنهج المتبع لتقديم وتحليل هذه الدراسة و مدى مساهمته في توضيحها، إضافة إلى عرض للأدوات المنهجية الملائمة لطبيعة الموضوع و تبرير اختيارها مع توضيح ذلك من خلال ربطها بتساؤلات الدراسة،

الفصل السادس :

هذا الفصل مقسم إلى جزئين :

الأول: هو الدراسة الميدانية بأكملها من خلال تدوين ما تم التوصل إليه من بيانات و معلومات و ملاحظات عن طريق أدوات البحث المنهجية.
الثاني: نعرض فيه نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات التي تم صياغتها و الطرح النظري الذي تم عرضه و توضيحه.

الفصل الأول : موضوع الدراسة

أولاً : الإطار النظري العام للدراسة

ثانياً: الإطار النظري الخاص للدراسة

ثالثاً: مشكلة البحث

منذ أن وجد الإنسان على هذه المعمورة وهو يسعى لإشباع حاجاته المتعددة و المتطورة باستمرار، و ذلك تحقيقاً لرخائه و تقدمه و رفع مستوى معيشتة في هذه البيئة التي يعيش فيها و يمارس فيه نشاطه الاجتماعي والثقافي والإنتاجي عن طريق استغلال الموارد والثروات الطبيعية الموجودة فيها.

ومع تطور الطرق العلمية و التقنية، تمكن الإنسان من استخراج المعادن من باطن الأرض، بناء الجسور و السدود، و كما أقام الطرق و المطارات و أنشئ المصانع، و استحدثت مصادر جديدة للطاقة و اخترع وسائل النقل المتطورة من طائرات و قطارات و سيارات و مركبات فضائية عالية التكنولوجيا وغيرها من الاختراعات المتعددة و المتنوعة، كل هذه الأعمال التي قام بها جعلت الطبيعة تتدهور، و اكتشف الإنسان أنه أسرف في استخدام بيئته و تعسف في استغلال مواردها و استنزاف ثرواتها، و أسهم في تدهورها و فسادها، و لقد اعتقد أنه سخر الطبيعة و سيطر عليها، و لكنه أصبح في أحيان كثيرة ضحية ابتكاراته و اختراعاته.

فقد أسفرت كل هذه الأنشطة التي قام بها الإنسان عن اختلال في التوازن البيئي و أدى كل هذا إلى تلوث الماء و الهواء، و تدهورت تربة الزراعة، و تقلصت الغابات و ازدادت حرارة الجو، و تأثرت طبقة الأوزون التي تحمي البشر من أشعة الشمس و انتشرت الأمراض، و كل هذه التطورات العلمية رغم ايجابياتها إلا أنها أدت إلى تلويث البيئة و تدهورها .

أولاً: الإطار النظري العام :

1-1/ المداخل النظرية لدراسة العلاقة بين الإنسان و البيئة:

إن الاهتمام بالبيئة يقترن بالاهتمام بالفعل الإنساني و المتغيرات التي تؤثر في توجيه هذا الفعل توجيهها، يسهم في أن يهتم الإنسان ببيئته و يحافظ عليها و يحميها و يحمي نفسه من المخاطر⁽¹⁾.

يحاول الإنسان منذ أن و جد الأرض أن يستغل موارد بيئته لإشباع حاجاته الأساسية و لهذا نجد دائماً علاقة ديناميكية تحكمها طبيعة البيئة و قدرات المجتمع و أفرادها⁽²⁾، ففي كل الأحوال و الظروف على الإنسان أن يتعامل معها من أجل تحقيق الرفاهية و التمتع بخيرات الأرض دون

إهدار للتوازن البيئي و منع التلوث ضرورة لتحقيق ما يهدف إليه من تنمية و تطور و تقدم⁽³⁾، وقد استحوذت محاولة تفسير العلاقة بين البيئة و الإنسان و المجتمع على اهتمام العلماء ، و اختلفت الآراء و ظهرت مدارس و اجتهادات فكرية اختلفت و جهات نظرها⁽⁴⁾ ، وقد تدرجت مراحل التسلسل التاريخي لعلاقة الإنسان بالبيئة منذ ظهوره على سطح الأرض، و نورد بعض المدارس التي فسرت العلاقة بين الإنسان و البيئة.

1-1-أ/ المدرسة الحتمية:

يطلق عليها اسم المدرسة البيئية ، وتذهب المدرسة إلى أن الإنسان كائن سلبي إزاء قوى الطبيعة، وهي تعطي للبيئة الوزن الأكبر في مجال العلاقة بين الإنسان و بيئته، وهي تؤمن بأن الإنسان مسيرا و ليس مخيرا ، حيث أن البيئة لها قوة ذات تأثير حتمي على الكائنات الحية و على عقلياتها و أنشطتها، و يقوم الفكر الحتمي على أساس واضح و هو أن الإنسان يعيش في بيئة تؤثر فيه تأثيرا كبيرا ، و عليه أن يتكيف مع بيئته و يعيش على ما تجود به من موارد⁽⁵⁾ ، و تؤكد المدرسة الحتمية للبيئة على أن المنظومة البيئية هي العامل الوحيد في نشأة و تشكيل الثقافة و النظم الاجتماعية ، و أن الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية مردها إلى الاختلافات المتباينة و الظروف البيئية و الجغرافية⁽⁶⁾، و من رواد هذه المدرسة "هيبوقراط" و "أرسطو"، فقد ربطا بين المناخ و طبائع الشعوب و عاداتهم، و ظهر الاتجاه الحتمي في "مقدمة ابن خلدون" في العصور الوسطى ، فقد بين آثار اختلاف البيئات في حياة سكانها و ربط بين المناخ و طبائع الشعوب⁽⁷⁾. و من مؤيديها أيضا "فيكتور كزن" حيث قال في مقولته الشهيرة: "أعطني خريطة البيئة و معلومات كافية عن موقعها و مناخها و مواردها الطبيعية، و بإمكانني على ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه البيئة و ماهي نشاطاته الاقتصادية"⁽⁸⁾ . فالواقع أن ما قرره المدرسة الحتمية قد ينطبق بشكل كبير على مختلف أشكال الحياة النباتية و الحيوانية، ولكنه أقل انطبعا على الحياة الإنسانية، فالإنسان أقل الكائنات خضوعا للبيئة و كلما تقدم العلم و تطورت التكنولوجيات كلما زادت درجة التحرر من تلك الحتمية.

1-1-ب/ المدرسة الإمكانية:

هي مدرسة تناهض المدرسة الحتمية، و تتلخص في أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر ، خاضع تماما لمؤثرات و ضوابط البيئة الطبيعية ، ولكنه قوة ايجابية فعالة و مفكرة، و ذا خاصية ديناميكية قادرة على التعبير و التطور، و تؤمن هذه النظرية بحرية الإنسان في الاختبار،

فالبينة لا تحتوي على ضروريات أو حتميات⁽⁹⁾، وتذهب هذه المدرسة أيضا إلى أن قدرات الإنسان العقلية ساعدته على تشكيل حضارة مادية و لا مادية وعلى التحكم في المكونات البيئية⁽¹⁰⁾ فهو بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وطموحاته فكم من بيئة لم تمتد لها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير، أي أن سيد البيئة والمسيطر عليها فهو الذي يحدد نمط استغلاله لموارد بيئته⁽¹¹⁾، ويتضح من هذا أن الإنسان هو الذي يصنع البيئة التي تعطيه القوت و تمنحه الفرصة لتحقيق النمو الفكري و الخلفي و الاجتماعي و الثقافي ...، وقد أضحي في هذه المرحلة قويا نتيجة لاختراعه في الحرث و الري و الصيد...، إي خلق بيئة ذات سمات يرجع الكثير منها إلى فعله الإرادي⁽¹²⁾.

و الواقع أن المدرسة الإمكانية قد غالت بعض الشيء في أن البيئة هي تقدم للإنسان عدد من الاختيارات ، وهو يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه، وهو المسيطر على البيئة و القادر على تحديد نمط استهلاكه لمواردها إلا انه في الواقع يقف عاجزا أحيانا عند مواجهة المشكلات البيئية وتسخير معظم الموارد البيئية لصالحه ، ولو كان الأمر كذلك لتجانست الأنشطة البشرية بين البيئات الطبيعية المتشابهة.

1-1- ج/المدرسة التوافقية أو الاحتمالية:

حاولت المدرسة التوافقية أو الاحتمالية أن توفق بين آراء المدرستين الحتمية و الإمكانية فهي لا تؤمن بالحتم المطلق و لا بالإمكانية المطلقة ، وإنما تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات لكي يتعاضد الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان و قدراته المحدودة (تنمية)، و في بيئات أخرى يتفاد دور الإنسان في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة (إمكانية)⁽¹³⁾ ، وهذا يتوقف على نوعية الإنسان من حيث خبراته ، ومهاراته و اتجاهاته البيئية ومشاركاته...الخ، وعلى نوعية البيئة من حيث مواردها و إمكانياتها وسهولة التعامل معها...الخ⁽¹⁴⁾ ، وقد صاغ المؤرخ الانجليزي: "ارنولد توينبي Arnold toynpe" أربعة استجابا للعلاقة بين الإنسان و البيئة⁽¹⁵⁾ وهي:

§ استجابة سلبية: تتمثل في بيئة الإنسان صاحب حرفتي الجمع و الصيد البدائي، فالإنسان الصياد وجامع الثمار أخذ يؤثر في بيئته تدريجيا بزيادة معرفته وتقدمه، غير أن الأعداد الصغيرة لهذه الجماعات جعلت التأثير السلبي بسيطا نوعا ما⁽¹⁶⁾.

§ استجابة التأقلم: أوتي الإنسان ببعض المعرفة فبدأ يتأقلم جزئيا مع ظروف بيئته الطبيعية، فاعتمد على الرعي أو الترحال حيث تربية الحيوانات تعتمد على ما توفره الطبيعة من مراعي

وموارد المياه⁽¹⁷⁾...، ومن ثم استحدثت تغيرات في الجهاز البيئي للحفاظ على تنمية ثروته النباتية و الحيوانية⁽¹⁸⁾.

§ استجابة ايجابية: وهنا تظهر قدرة الإنسان على تطويع عناصر البيئة الطبيعية الصالحة لاحتياجاته ، وتتمثل تلك في حرفة الزراعة المتطورة والصيد المتطور، وكلها حرف تظهر إمكانيات الإنسان و قدراته⁽¹⁹⁾، وترتب عليها ظهور نظم اجتماعية و اقتصادية في القوى الزراعية لتنظم العلاقات بين أفراد المجتمع بظهور بعض المدن⁽²⁰⁾.

§ استجابة إبداعية: وفيما لا يكتفي الإنسان بمجرد التأقلم و التقليد، بل يبتكر وبيدع ليتفوق على بيئته، ويتمثل ذلك في حرفة الصناعة بذلك استطاع أن يحدث في بيئته من صنعه تغيرات⁽²¹⁾، وابتكر مصادر للقوى جعلها طوع إرادته، وبذلك زاد اتساع المدن وكذلك استخدام الطاقة والثروة التكنولوجية⁽²²⁾.

1-1-د/مدرسة التفاعل:

ترى هذه المدرسة أن هناك تأثير متبادل بين البيئة و مكوناتها⁽²³⁾ ، أي أنه لا يمكن أن تغفل على التأثير المتبادل بين البيئة والإنسان، فالبيئة تؤثر في الإنسان، وهو يؤثر في البيئة عن طريق التغذية المرتدة الخارجية، التي يسري تيارها في بيئتها⁽²⁴⁾ ، وتعد هذه المدرسة لقرب إلى الواقعية و الموضوعية، فقد أكدت على وجود علاقة تفاعلية بين الإنسان والبيئة ، فالواقع يشير إلى أن إشباع احتياجات الإنسان تتم عن طريق تحويل بعض عناصر المنظومة البيئية إلى مصادر ثروة تزيد من درجة إشباعه لاحتياجاته، وهو الذي يحاول جاهدا اكتشاف الجديد لمعالجة العناصر المتوفرة في هذا المحيط بتقنيات جديدة لاستخدامها.

تقدم النظرية التفاعلية معطيات تساعد على فهم العلاقة بين البيئة والصحة والمرض، فالتفاعل بين المنظومات الثلاثة تؤثر بشكل أو بآخر في العوامل المهيئة للصحة أو المسببة للمرض، فالمنظومة الطبيعية تقدم مجموعات من التغيرات الفيزيائية مثل : المناخ و التضاريس، الحرارة، وتقدم المجموعة الاحتمالية عددا من المتغيرات: مثل التعليم والثقافة، والتنشئة الاجتماعية...، و تضم المنظومة التكنولوجية تقنيات حديثة تساعد الفرد على إشباع مختلف حاجاته مثل القدرة على استخدام مياه الشرب النقية...، كما يمكن أن تؤدي هذه التقنيات إلى إحداث بعض الأمراض و أحيانا إلى التلوث البيئي⁽²⁵⁾ ، والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما في ذلك أقرانه من بني البشر، وبهذا يتطلب منه أن يتعامل مع البيئة بعقلانية إنسانية و يستثمرها دون إتلاف أو تدمير⁽²⁶⁾.

1-2 / المدينة كمجال للدراسة السوسولوجية :

يبدو أن الاهتمام بالمدينة كظاهرة اجتماعية طبيعية قديمة قدم الحضارات، وهي نمط مميز عن كل أنماط الحياة الاجتماعية، إذ ظهرت فيها جميع النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومختلف المشاريع التنموية وتباين في تفسيرها النظريات من البحث في تاريخ المدن وتوزيعها الجغرافي إلى البحث عن دورها ووظائفها....، ولكل مدينة تاريخها ومع ذلك فإنه يمكن تتبع أصل و نمو و انتشار المدن تاريخيا، و من خلال مراحل متميزة من التاريخ و التطور و التغيير، و قد وجهت الدراسة التاريخية الباحث نحو الإجابة على عدد من الأسئلة نوجزها في الآتي : متى و أين و تحت أي ظروف ظهرت هذه المدينة أو تلك؟ و ما هو تاريخ هذه المدينة؟ و هل أسهمت في تاريخ المنطقة أو العصر؟ و هل هناك نمو تطوري أو دوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها؟(27) كلها تساؤلات تدور في ذهن الباحث في مجال المدينة، و لكن السؤال الأول الذي سنستهل به هذه الدراسة هو: ما المقصود بالمدينة؟

1-2-أ / تعريف المدينة:

عندما نحاول تعريف المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها بين علماء الاجتماع، و ليست هذه الصعوبات خاصة باصطلاح المدينة وحده لأن هناك عدد قليل من المصطلحات السوسولوجية تحظى باتفاق خبراء التعاريف، و من الملاحظ أن الكثيرين يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة، ولكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا.

المدينة من الناحية السوسولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجردة، و لكن العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة و البناءات الداخلية و وسائل المواصلات... الخ، عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة(28) ، و لذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددًا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، و مع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل أن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف، و ليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء(29).

و ربما كان من المناسب أن ننظر إلى تعريف المدينة من الناحية السلبية، على الرغم من أنه يمثل جانبا ضعيفا في الدراسة، إلا أنه يمكن أن يكون بديلا ممتازا يمكن الاعتماد عليه و لتوضيح هذا الموقف سنحاول أن نلخص بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى تعريف مرضي.

أ. عرفت المدينة أحيانا في ضوء اصطلاحات قانونية، ذلك أن مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا.

ب. تعرف المدينة أحيانا بطرق إحصائية، و ذلك مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية حين يعتبر أن كل مكان به 2500 نسمة فأكثر مدينة، إلا أن هذا التعريف غير مفيد تمام من الناحية السوسولوجية.

ج. لدى "ماكس فيبر" المدينة هي مكان إقامة يعيش السكان فيها أساسا على التبادل والتجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة، و يرى أن السوق المحلية تشكل جزءا أساسيا من حياة الناس اليومية و لهذا فإن المدينة عنده هي مكان سوق⁽³⁰⁾.

د. و يصف "روبرت بارك" المدينة بأنها: مكانا ونظاما أخلاقيا، وهي مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، و لهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

هـ. يرى "لويس ويرث" أنه يمكن تعريف المدينة للأغراض السوسولوجية على أنها مكان دائم للإقامة و يتميز نسبيا بالكبر و الكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين، وكذلك وفقا لاختلاف أنماطها الوظيفية.

و. و يعتبر "سور وكين وزيمرمان" من أكثر من حاولوا تعريف المدينة وضوحا لأنهم جمعوا ثمانية خصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الريفي وهي :

§ المهنة

§ البيئة

§ حجم المجتمع المحلي

§ كثافة السكان

§ تجانس أو لا تجانس السكان

§ التمايز والتشريع الاجتماعيان

§ التنقل والحركة

§ نسق التفاعل "عدد وأنماط الاتصالات"⁽³¹⁾.

ويمكن أن نقول أن المدينة بصفة عامة هي: "وحدة اجتماعية تمتاز بوحدها الإدارية ويعيش فيها الأفراد متكثلين متزاحمين في مساحة معينة رغبة في تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة ، وتمتاز بسهولة المواصلات وارتقاء مستويات المعيشة وتفنن الأفراد في أساليب الحضارة واتساع نطاق تقسيم العمل، وزيادة التخصص وارتفاع نسبة الكثافة السكانية وقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات والإدارات والمصالح الحكومية، كما تمتاز بالتخصص المهني والتدرج وتعدد الأوضاع والمراكز الاجتماعية"⁽³²⁾.

هذه المدينة التي تعرضت لعدة تغيرات و تحولات أدت إلى تغيير من شكل و مضمون المدينة، والصفة الغالبة الآن على المدن، أنها تتطور و تتنامى، و في دول العالم الثالث نجدها تتضخم بسرعة، بخلاف المدن الأخرى في العالم، و مع أن الزيادة السكانية في معظم دول العالم الثالث تتراوح بين 2% و 3% فإن المدن ضمن دول العالم الثالث تكبر بضعف ذلك المعدل، و ينتج هذا التضخم الأمواج الهائلة من الهجرة الريفية بسبب الحاجة الفائقة، حيث أن الأراضي الزراعية لا تكفي لإعاشة السكان، و لهذا يهرب الناس إلى المدن و يحتلون الأراضي و ينامون على الأرصفة أو أية أماكن خالية يجدونها ؛ و اليوم توجد اثنا عشر مدينة من المدن العملاقة في العالم يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين، و أكثرها شهرة (نيويورك، لندن، طوكيو، لوس أنجلوس) توجد في الدول الصناعية الغنية، و هكذا.

فإن كلمة "مدينة" لها مدلولات واضحة، لكن ومع القرن الحالي، سيكون هناك 50 مدينة في العالم يزيد عدد سكان كل منها على 15 مليون و سيكون 40% من هذه المدن في دول العالم الثالث⁽³³⁾.

في ظل هذه التحولات، يجب أن نتطرق أولاً إلى نشأة هذه المدن، و المراحل التي مرت بها حتى وصلت الحالة التي هي عليها الآن سواء بالدول المتقدمة أو بالدول المتخلفة، و هنا نقول أن هناك عدة مداخل تفسر لنا "نشأة المدن" و هي:

1-2-ب / المداخل النظرية لنشأة المدن :

هذه المداخل هي : المدخل الثقافي، المدخل الايكولوجي، المدخل التاريخي، المدخل الإيديولوجي، والمدخل السياسي، المدخل الاقتصادي، كلها مداخل جوهرية ترتبط أصلاً بنشأة المدن أو الدول. أ. **المدخل التاريخي** : إذ هناك مجموعة أخرى من الكتابات و الخطابات التاريخية و كذلك الرسائل و التي ألفت الضوء على البدايات الأولى لتكوين المدن، و لقد أفادت هذه الآثار في فهم المدخل التاريخي لثقافة المدن القديمة، كما صدرت سماتها الأولى في التاريخ الحضاري و الفني لفنيقيا، كما كشفت عن طبيعة النظم السياسية و الإدارية، و بدراسة البقايا و الآثار نستطيع دراسة النماذج و الصناعات التي تؤكد على وجود العلاقات و الصلات التي سجلها التاريخ.

ب. **المدخل الاقتصادي** : لقد كان العامل الاقتصادي، هو السبب الجوهرية، في تحويل "المدن" من الإقطاعيات، إلى مراكز أكثر جذبا، لأنها مراكز أكثر أجرا كالمناجم و المصانع فظهرت المدن حولها، و ارتفعت أجور المناطق الحضرية، و أصبحت "المدينة" مركزا رئيسيا من مراكز الجذب الحضري للأعداد الهائلة من القرويين الذين يندفعون نحوها، نظرا

لتراكم رأس المال في المدن، و قيام المشروعات الاقتصادية ذات العائد و الأرباح التي تشجع الأيدي العاملة على الهجرة و التوطن، طلبا لحياة أفضل هذا ما يؤكد "TAYLOR" في دراسته عن البيئة و القرية و المدينة⁽³⁴⁾.

ج. المدخل الأيكولوجي : فهو عبارة عن مركب عن مجموعة العناصر الثقافية الاجتماعية والجغرافية، فينهض التفسير الأيكولوجي لظهور المدن، بدراسة توزيع السكان وعلاقته بنشاطهم في المكان الفيزيقي فللتكنولوجيا أثرها على توزيع أنشطة البشر، ولها أثرها أيضا على التفاضل المكاني و تنوع نمط المكان الفيزيقي، بمعنى أن التجمعات الحضرية هي وثيقة الصلة بالتنظيم الأيكولوجي و شكله و وظائفه حين يتميز في مختلف الضواحي و الأماكن و النواحي، تلك التي تختلف تماما عما يسمى بالنجع، و سائر المناطق القروية و التجمعات المنعزلة، و لما كانت "المدينة" هي وحدة إيكولوجية معقدة، و على درجة عالية من التنظيم، فإن هناك الكثير من العوامل الموضوعية التي ينبغي أن تتوافر حين تنهدم البناءات التقليدية لكي تظهر بناءات حضرية أكثر تعقدا، الأمر الذي يفرض تغيير تقسيم العمل و زيادة التخصص المهني⁽³⁵⁾.

د. المدخل السياسي (القوة) : لقد واكب ظهور التحضر و التجمعات الحضرية ظهور "العقد" حيث أن المدينة العتيقة هي ذاتها هي "نسق قانوني"، بمعنى أن القانون كان هرم القوة الأولى الذي يؤسس التكوين الحضري للمدينة العتيقة و طرق تنظيمها، مما يدل على مبدأ "عبادة القوة" في العصور الغابرة، و هكذا أصبحت المدينة بفضل القانون هي أول مركز من مراكز القوة، حيث صدر القانون ليحمي السلطة و الملكية، استنادا لقوة العقد و شرعية التعاقد.

هـ. المدخل الأيديولوجي : لاشك أن نشأة المدن إنما تحتاج إلى أيديولوجية معينة تقضي إلى تغيير جوهرية في نظام الاقتصاد و المعيشة، و هي نظم حضرية مستعدة لهضم نظم تجارية و قانونية، و في هذه الفترة الأولى في حياة المدن، كانت الأيديولوجيات العتيقة تتغير على نحو بطيء، بتأثير صعوبة الانتقال و المواصلات، أو لعدم الاتصال والاحتكاك وصعوبة الانتقال المباشر أو الفوري من أيديولوجية إلى أيديولوجية أخرى مغايرة، و مع تعقد التكنولوجيا، و تطور الأيديولوجيا الحضرية، صدرت المراكز الأولى للمدن⁽³⁶⁾.

وجدنا من خلال الطرح السابق أن كل مدخل نظر إلى المدينة من زاوية واحدة و تغاضى عن الزوايا الأخرى، وهذا ما أوجد بعض الصعوبات في إيجاد أو محاولة وضع مدخل واحد شامل لكل المداخل السابقة و يفسر نشأة المدن بصورة كاملة و متقنة دون أي تحيز أو انفراد.

و بعد نشأة المدينة، فإنها تمر بمراحل تجعلها تتطور و تتغير و تكبر لتصل لشكلها النهائي، أو لتنتهار و تختفي في الأخير، ترى ما هي هذه المراحل ؟

1-3 / المداخل النظرية لتحديد مجال البحث الحضري :

في أوائل السبعينات ظهرت تأكيدات جديدة حول البحث في بناء المدن أو البناء الحضري بوجه عام و قد دعم هذا المجال بعدد من الأفكار الجديدة إلى جانب مجموعة من الانتقادات و التمحيصات التي وجهت إلى الأفكار المبكرة أو القديمة، و لقد كان من بين هذه الاهتمامات النامية بدراسة السياسات الحضرية الذي كان يمثل استجابة حية لإدراك حقيقة أن القصور الواضح في تأثير البحث الحضري على التطور السياسي يرجع في جانب مهم منه إلى الفهم الناقص و المبتور لكيف تعمل المدينة ذاتها و بصفة خاصة كيف يعمل الجهاز السياسي للمدينة، كما كان يرجع في جانب منه إلى الوعي المتزايد بأهمية الأدوار التي تلعبها سياسات الحكومة و الأجهزة العامة و المنظمات و الدولة و أهمية السلوك السياسي في تشكيل طابع و حياة المدن.

و من خلال عرض جوانب التراث المتراكم في مجال الدراسات الحضرية هنا نميز بين أربعة مداخل لتحديد مجال البحث الحضري و هي:

أ. المداخل المكانية : تسير هذه المداخل في مرحلتين أساسيتين : تتمثل الأولى في تعريف عدد من المواقع المكانية على أنها حضرية، و ثانيهما : تحديد العمليات الاجتماعية التي تنظم داخل هذه المواقع، و من ثم يهدف البحث هنا إلى التعرف على عناصر النشاط الاجتماعي في المناطق الحضرية و التفاعلات المكانية المتضمنة في هذه العمليات، كما ينصرف الاهتمام إلى موضوعات مثل : رحلة العمل اليومية و التتميط المكاني لمختلف الظواهر و النشاطات و أنساق العلاقات الاجتماعية المحلية و التنظيم السياسي على المستوى المحلي، و تندرج تحت هذه التعريفات المكانية للدراسات الحضرية مداخل تحليلات الموقع و أنساق المدن، و نظرية المكان المركزي و المداخل البيئية الأخرى إلى جانب المدخل الايكولوجي الذي طورته "مدرسة شيكاغو" و تراث تحليل المنطقة الاجتماعية⁽³⁷⁾.

و مع ذلك نجد بعض الاختلافات الهامة بين هذه المداخل المكانية تتمثل في الطريقة التي تحدد بها كل مدخل ما يعرف بالموقع الحضري، فقد تبني بعض المداخل معيار الحدود الإدارية، و قد تتبنى مداخل أخرى معيار الخصائص المورفولوجية، بينما تتبنى مداخل ثالثة المعايير الايكولوجية التي تحدد خصائص المناطق الحضرية في أنها تتوحد وظيفيا في حدود تقسيم العمل أو الاعتماد المتبادل للنشاطات الاجتماعية المختلفة كما تتميز عن غيرها من المناطق بأنها ذات كثافة سكانية عالية.

و هنا مشكلتان تواجهان هذه المداخل في محاولتها تحديد مجال الدراسات الحضرية، تتمثل الأولى في الصعوبات التي تكتنف أي محاولة لتحديد المدن و المدن الصغرى، أما المشكلة الثانية فتتمثل في صعوبة تحديد أي النشاطات الاجتماعية التي لا تزال مؤثرة على المستوى المحلي، خاصة بعد أن انتقلت الأنماط المحلية للتفاعل المكاني إلى المستوى القومي و ذلك بالنسبة لمعظم مظاهر الحياة الاجتماعية.

ب. المداخل السوسيو ثقافية : تحدد هذه المداخل ما هو حضري بأنه كل ما يرتبط

بطريقة الحياة أو أنماط السلوك التي تميز الحياة في المدن أو التي يطلق عليها مصطلح "الحضرية"، و ينظر إلى الحضرية كالحجم و الكثافة و عدم تجانس السكان، هذا من ناحية، كما ينظر إليها على أنها تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية مثل : سيطرة و انتشار العلاقات الثانوية و السطحية و النفعية بين السكان مع وجود بعض علاقات شخصية أولية تقتصر على جماعات الأسرة الصغيرة، كما ينظر إلى أشكال التنظيم الاجتماعي التي تتطور للتوافق مع مثل هذه المواقف و العلاقات على أنها أشكال حضرية للتنظيم الاجتماعي⁽³⁸⁾.

و باختصار فقد تركزت الدراسات التي تبنت هذا المدخل على الطريقة التي تعمل بها العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية، و على المفارقات التي تكشف عنها هذه الطريقة إذا قورنت بأنماط أخرى من الحياة الاجتماعية التي تسود في المناطق غير الحضرية.

ج. المدخل التنظيمي : عنيت الدراسات التي تبنت هذا المدخل بتحليل العمليات

الاجتماعية الحضرية مركزة على نظم اجتماعية معينة على مستوى المجتمع المحلي، أو بعبارة أخرى ركزت على الجوانب النظامية للحياة الاجتماعية المشتركة بين أناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة، و تبدأ هذه التعريفات النظامية لما هو حضري بتمييز المدن عن غيرها من المناطق، ثم تنتظر بعد ذلك إلى النظم الاجتماعية الحضرية على أنها تتميز بمستوى عال من التفاعل و بشمولها بشكل خاص على العلاقات الاجتماعية للمجاورات و التنظيمات الطوعية المحلية، كما تنتظر إلى النظم السياسية الحضرية على أنها نظم متميزة لحكومة محلية للمدينة أو كتتنظيمات خاصة بها كالأحزاب السياسية و جماعات المصلحة⁽³⁹⁾.

كما أنها التنظيمات التي تعنى بإدارة الخدمات الحكومية المحلية و غيرها من تنظيمات حضرية أخرى تندرج بالضرورة في مجال اهتمام الدراسات الحضرية ذات التوجيه النظامي.

د. مدخل الاقتصاد السياسي : تقف المحاولات التي تبنت مدخل الاقتصاد السياسي

لتحديد ما هو حضري على طرق النقيض من التعريف السوسيوثقافي، فهي تهتم بإنتاج المدن و لا تعنى بنتائجها السلوكية، كما تسعى في الوقت نفسه إلى الإقلال من شأن العمليات المكانية

كعناصر هامة في تعريف الدراسات الحضرية و ذلك انطلاقا من تصور محدد مؤداه أن العوامل المكانية ليست لها إلا القدر البسيط من التأثير المستقل على العمليات الاجتماعية الحضرية⁽⁴⁰⁾.

و من هنا تعنى دراسات الاقتصاد السياسي بتحديد بعض العمليات الاجتماعية على أنها ذات طابع حضري دون الرجوع أو الإشارة إلى المواقع المكانية التي تحدث فيها.

1-4 / نشأة المدينة و خدماتها:

أ / مراحل نمو المدن :

يرى "مفورد" أن المدينة تمر بالمراحل التالية :

μ مرحلة النشأة "Eopolis" : و يقصد بها المدينة في فجر قيامها، و تتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض، و استقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما، و قد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة، و استئناس الحيوان، و تربية الطيور، و قيام الصناعات اليدوية و الحرفية البسيطة، و اكتشاف الإنسان للمعادن، و هكذا ظهرت المدن الأولى في العصر الحجري الحديث و عصر اكتشاف المعادن.

μ مرحلة المدينة "Polis": تمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي و الإداري و التشريع، و تنبثق فيها التجارة و تتسع الأسواق المتبادلة، و تتنوع الأعمال و الوظائف و الاختصاصات، و تتسم بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات، و اتساع أوقات الفراغ، و ظهور الفلسفات، و مبادئ العلوم النظرية، و قيام المؤسسات و الفنون و المدارس.

μ مرحلة المدينة الكبيرة "Metropolis" : و تعرف بالمدينة الأم، يتكاثف فيها عدد السكان، يتوفر فيها الطرق السهلة، و تربطها بالريف شبكة من المواصلات، تهتم فيها الحكومة بتحقيق مطالب سكانها، تنفرد بميزات خاصة كالتجارة و الصناعة، و تنوع الوظائف، تعدد المهن و التخصص، قد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة، و تصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية، و تتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي، والاقتصادي، و السياسي.

μ مرحلة المدينة العظمى "Megalopolis" : تتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن 19م، فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متتابعة، و يبدو في هذه المدن التنظيم الآلي و التخصص و تقسيم العمل، و تأخذ الفردية في الظهور، و تنتشر النظم البيروقراطية، في الإدارة و أجهزة الحكم.

١٤ **مرحلة المدينة الطاغية "Tyranopolis"** : و تمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية و الضرائب و النفقات، من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية و السلوكية الناجمة عن كبر الحجم، و من ثم يستشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي و الأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة.

١٥ **مرحلة المدينة المنهارة "Nekropolis"** : يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي و مع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "ممفورد" عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو انقلاب، فتأفل الحضرية و تحي الريفية، و تظهر ما أسماه "ممفورد" "مدن الأشباح" (41).

ب / مكونات المدينة :

في هذا الجزء نحاول التعرف على مكونات المدينة، بحيث هذا الأخير يوضح لنا نقطة التشابه الرئيسية بين كل المدن، و التي من خلالها تأخذ كل الوظائف و الأعمال و المشاكل بعين الاعتبار لأنها تحدد لنا المناطق و كيفية معرفتها و بالتالي التعامل معها، و تتكون من العناصر التالية :

- ١ مركز المدينة: منطقة الخدمات الرئيسية الذي يحتوي الأنشطة و المتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.
- ٢ المنطقة السكنية: هي الأحياء و المجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.
- ٣ شبكة المواصلات : و هي الطرق بأنواعها و السكك الحديدية.
- ٤ الخدمات العامة: و هي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات و المدارس.
- ٥ المنطقة الصناعية: و هي التي تحتوي على المصانع و الورش الكبيرة.
- ٦ المساحات الخضراء و المفتوحة: و تشمل المنتزهات و الملاعب (42).

ج / وظائف المدن :

تعتبر المدينة ذات مكانة حضرية، يسعى إليها الأفراد و الراغبون في سد احتياجاتهم المعيشية حيث أنها غالبا ما تتميز بمظهر وظيفي معين، و على مر التاريخ نجد أنواعا متعددة من المدن نشأت و نمت في ظل كينونة وظيفية أثرت على تكوينها و من ثم نموها، و قد ظهرت تصنيفات عديدة ذات آراء متضاربة، منها التصنيف الذي وضعه "أورسو" و الذي اقترح ست وظائف للمدن و هي:

الوظيفة الإدارية، الدفاعية، الثقافية، الإنتاجية، المواصلات، الوظيفة الترفيهية (43).

و في تصنيف آخر لوظائف المدن، وجدنا أن الأنسب منها للمدينة هو الموضح كالتالي:

أ. الوظيفة الحربية : الوظيفة الحربية ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة في وظيفتها الأساسية، و من الأمثلة عن هذه المدن : مدن القلاع أنشأها الرومان : مدينة العسكر⁽⁴⁴⁾.

ب. الوظيفة الإدارية: المدينة هي مقر السلطة العامة، وتشمل المنطقة التي حولها أو يتسع إلى وحدة قومية أكبر، ومن أمثلة عنها: السلطات الدولية في "نيويورك" و "جنيف"⁽⁴⁵⁾.

ج. الوظيفة التجارية: تمثل الوظيفة التجارية الاهتمام الأول و مع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية و من أمثلتها نجد : مدن القاعدة التجارية "شيكاغو"، مدن المستودع التجاري "لندن، نيويورك"، و مدن الموانئ التجارية.

د. الوظيفة السياسية : كانت الإدارة ضرورة منذ نشأ المجتمع المستقر، و كان لابد لها من أن تمارس من نقطة مركزية فهي من الوظائف الأولية بدون شك، و من أمثلتها جميع عواصم الدول السياسية.

هـ. الوظيفة الصناعية: و ظهرت خاصة بعد الثورة الصناعية.

و. الوظيفة الصحية و الترفيهية: هاتان الوظيفتان تشتركان معا في "البطالة" سواء مرضى لا يعملون أو أصحاء ينشدون الراحة و الترفيه.

ز. الوظيفة الدينية و الثقافية : الدين و الثقافة وظيفتان متلازمتان، فإن كان الدين هو الأصل فإن الثقافة وظيفة تبعية لا تتفصل عنها، فهي ثقافة دينية حتى في مجال علوم الدنيا فلا انفصال بها عن علوم الدين مثل: مدينة "مكة المكرمة"، "بيت المقدس"، "الفاتيكان"⁽⁴⁶⁾.

5-1 / النسيج الحضري في الجزائر:

أ / لمحة تاريخية عن المدينة الجزائرية :

إن النمط الحضري كتجمع سكني في الجزائر ليس وليد الساعة بل تواجد منذ القدم بدءا بالمستوطنات الرومانية التي ظهرت في شتى أنحاء الجزائر، إلى يومنا هذا، و التي سنحاول استعراض مراحلها كالتالي:

U المدن الرومانية : كانت الأهداف الأولى لتوسع الرومان في الجزائر أهدافا عسكرية، فشيدت قلعا و مراكز حصينة للجنود الرومان يتحصنون بها من جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي، لكن سرعان ما أعجبوا بالوسط الجزائري فشيّدوا أجمل المدن التي لا تزال آثارها موجودة حتى الآن، و لا تزال آثار هذه المدن تحمل الخصائص العمرانية

والحضرية التي امتازت بها الإمبراطوريات الرومانية من هندسة عمرانية وتخطيط مدني، وإقامة الهياكل و المرافق و الخدمات الأساسية العمرانية، كبقايا المعابد والكنائس : معبد تيمقاد، الحمامات : حمامات تيمقاد، شرشال، تيبازة، كذلك الجانب الثقافي كالمسارح و المكتبات وأشهر المسارح : مسرح جميلة، قالمة، تيبازة، و قد أقيمت عدة مستوطنات و مدن رومانية عبر الشريط الساحلي أهمها : هيبوريغيوس (عنابة)، إيجيلي (جيجل)، صالداي (بجاية)، إيكوسيوم (الجزائر)، بالإضافة إلى مستوطنات رومانية في الداخل : سيرتا (قسنطينة)، سيتيفيس (سطيف)، بوماريا (تلمسان)⁽⁴⁷⁾.

U المدن ذات النشأة الإسلامية : انتعشت الشبكة العمرانية في الجزائر مع الفتوحات العربية الإسلامية و أنشأت الكثير من المدن توسعت على نمط مدن الحضارة العربية الإسلامية وتمدنها في مختلف المجالات، مستمدة كيائها و مضمونها من الشريعة الإسلامية، ومستجيبة للمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي، والوظائف المتنوعة والمنسجمة في شتى المجالات التي يتطلبها المجتمع الإسلامي من مساجد، سكن، أمن و دفاع، إدارة و تجارة و سياسة و أدب و فنون و حرف أخرى و بساتين و حدائق، و قد ساهم في تشييد هذه المدن و تهيئة مرافقها في الجزائر كل من الرستميين و الأغالبة، والصنهاجيين، الحماديين، و المرابطين، الموحديين، المرينيين، الزيانيين، بالإضافة إلى المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في يد الإسبان، و من بين المدن العديدة ذات المنشأة العربية الإسلامية نذكر مدينة: تيهرت، القلعة، تلمسان، المنصورة، بجاية، المسيلة، تنس، الجزائر⁽⁴⁸⁾.

U المدينة الجزائرية خلال الحكم العثماني : في نهاية القرن 15 ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز، و تنوعت الحياة الحضرية و أنشطة المدن في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية و السياسية بفضل هجرة العرب المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في يد الإسبان، إذ كان هؤلاء المهاجرين يضمون بينهم علماء و أطباء ومهندسين، و معماريين، أدباء وشعراء و فنانيين، حرفيين في مختلف المهن ساهموا بأنشطتهم الحضرية في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية، فمدينة الجزائر كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد و مقرا للداي، في حين قسمت البلاد إلى أقاليم إدارية تابعة للعاصمة يدير شؤونها البايات المعينون من طرف الداوي، فكانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربعة أقسام : دار السلطان (مدينة الجزائر)، يلي ذلك إقليم التيطري في الوسط عاصمته مدينة المدية، ثم بايلك الشرق يدير شؤونه الباي المقيم بمدينة قسنطينة، ثم بايلك الغرب و عاصمته تناوبت عليها كل من مدينة معسكر ثم مدينة وهران بعد جلاء الإسبان عنها⁽⁴⁹⁾.

U المدينة الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي : تميزت المدن الجزائرية في مرحلة ما قبل

الاحتلال الفرنسي بنوع من الاكتفاء الذاتي و اللامركزية في علاقاتها بأقاليمها في المجالات الاقتصادية و التجارية، إلا أن هذه العلاقة سرعان ما كسرت من طرف المستعمر الذي وجه الشبكة العمرانية في الجزائر و وسطها الريفي و الطبيعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وللتكبير فإن الإطار العام للشبكة العمرانية الجزائرية الموجود حاليا كان موجود قبل الاحتلال الفرنسي متمثلا في المدن ذات الأصل الجزائري، لكن لا ينبغي أن ننكر مساهمة المستعمرين في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر حسب أغراضه المسطرة في مجال الاستيطان الأوروبي من جهة و توجيه الشبكة العمرانية و هياكلها الأساسية لخدمة الاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى، إذ نجد الإدارة الفرنسية وضعت مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية سواء منها الساحلية أو الداخلية، بل أضيفت مدن جديدة كانت عبارة عن قلع و مراكز عسكرية وسعت فيما بعد لتصبح مدن عصرية على النمط الغربي لاستقبال الوافدين مثل : مدينة سطيف، باتنة، سيدي بلعباس (50).

U المدينة الجزائرية بعد الاستقلال : أصبحت الجزائر دولة مستقلة يحتل سكانها الحصريون

نسبة 30% من مجموع السكان، أما النسبة الباقية 70% فكانت لا تزال تقطن الأرياف وتمتهن المهن الريفية و الفلاحية بصفة عامة، و لئن لعبت الأحداث التاريخية و السياسية دورها في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الاستقلال فإن مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت بدورها نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن لعبت السياسة دورا مهما في تحريكه ؛ إضافة إلى النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الموجه، استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، زيادة على أنماط التخطيط الإقليمي و المحلي أو ما يعرف بالبرامج الخاصة التي شملت : الواحات، الأوراس، تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة، و قد أحدثت تغيرات جذرية في خريطة الجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية، و توسع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة، توسيع شبكة الطرق البرية، إنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء القطر، هذه القرى الفلاحية كانت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي، و عودت الفلاحين على حياة شبه حضرية، و قد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية، بحيث أصبح العديد منها فيما بعد مراكز لبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي. إضافة إلى ذلك، نذكر سياسة التصنيع التي ساعدت على نمو المراكز الحضرية دون نمو التجهيزات والمرافق الحضرية، كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف مستوياتها الكبرى والمتوسطة والصغرى (51).

لكن هذا الاهتمام بالتصنيع أدى إلى التركيز على استخدام الأرض و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، أحيانا بشكل نظامي، و أخرى بشكل فوضوي، أدى إلى انتشار أحزمة

من البؤس و الشقاء متمثلة في انتشار الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن، وبالتالي تشوه صورتها الحضرية.

فالآن نجد أن المدينة الجزائرية قد دخلت مرحلة الأزمات الاجتماعية، مثل أزمة السكن وانتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي، و نزع الدعم الحكومي لبناء القطاعات الأخرى، عدم قدرة الهياكل و التجهيزات الحضرية من تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة.

إن المدينة الجزائرية الآن تتخبط في مشاكل لا نهاية لها، و في كل مرة نصل إلى معرفة السبب، دون التوصل إلى حل هذه الإشكالية، التي تفاقمت و جرت معها المدينة الجزائرية إلى مأزق فقدت من خلاله هويتها و شكلها الحضري، و قدرتها على تلبية مطالب ساكنيها، و مازالت لحد الساعة تبحث عن الحل النهائي و ليس الحلول المؤقتة فقط.

إن المدينة هي مستقبل الإنسانية فهي تعبر عن الوظائف الاجتماعية، و تعتبر المحرك الأساسي للحدثة، و الكائن الحي الذي يستطيع أن يتجدد، إذ تعتبر المدينة و منذ زمن بعيد حقلا هاما للبحث العلمي الإنساني، في ضوء هذا الاهتمام الفكري و الأوضاع التاريخية المميزة لهذه الحقبة من الزمن أثارت الدراسات الحديثة جملة من الملاحظات أهمها تشير إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافا جذريا في بنيته و تكوينه عما عرفناه من قبل، فلا مجال لمحاولة دراسة الحاضر و كأنه مازال ماضيا، و اعتبار أن التغير الذي يحدث هو مجرد انحراف عن الواقع، فالتغير حقيقة وواقعا، و المجتمع الصناعي أخذ طريقه إلى الزوال لولادة حضارة جديدة⁽⁵²⁾.

في هذا السياق تخلفت المدينة الجزائرية و باتت بعيدة كل البعد عن مواعد ما يتجاوز عصر الصناعة و التصنيع، عصر يزداد فيه العطاء في التكنولوجيا بالعلم و البحث العلمي.

ب / أنواع المدن الجزائرية :

لقد ساهمت السياسات التنموية، و خاصة سياسات التصنيع التي عرفتها الجزائر في نمو المراكز الحضرية و في تنوعها من حيث الأشكال، و نمو للتجهيزات و المرافق الحضرية الضرورية، و أدت إلى توسع عمراني للمدن على اختلاف مستوياتها و أنواعها الكبرى و المتوسطة والصغرى.

Ã المدن الكبرى : لقد نالت المدن الكبرى في الجزائر قسطا مهما من الاستثمارات

المخصصة للتصنيع، و أنشأت بجوارها مركبات صناعية مثل المحور الصناعي وهران/ أرزيو المتخصص في البتروكيميا و تجميع الغاز، و الحزام الصناعي المنشأ بضواحي مدينة الجزائر و المتخصص في صناعة و سائل النقل و المحركات، و مركب الحجار للحديد

والصلب بضواحي عنابة، و مركب الصناعات البتر وكيميائية و الغازية بسكيكدة في شرق البلاد، و توسيع النسيج الصناعي بقسنطينة.

ساعدت الهياكل الأساسية المتوفرة في هذه المدن من موانئ و طاقة كهربائية، و موارد مائية، و تواجد الإطارات الكفوة و غيرها من التجهيزات الحضرية المهمة على جلب المزيد من الاستثمارات الصناعية خاصة في القطاع العمومي، و بذلك أنشئت مناصب شغل جديدة في المجال الصناعي سواء في ورشات بناء المصانع كمرحلة أولى أو كمناصب شغل مستقرة و دائمة في المصانع المنجزة فيما بعد، و قد رافق عملية التصنيع هذه في المدن الكبرى تركيز في استخدام الأرض و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية : أحيانا بشكل نظامي و قانوني كتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية لإنشاء المصانع و الهياكل الأساسية الضرورية لها، و بناء مناطق و أحياء سكنية جديد لها لتغطية الطلب المتزايد على السكن، و تارة بشكل فوضوي أدى إلى انتشار أحزمة البؤس و الشقاء متمثلة في الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن، نتيجة عدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد على السكن، رغم الجهود المعتبرة التي بذلت في هذا المجال، و انتشار أزمة تلوث البيئة المحيطة بهذه المراكز الصناعية بسبب النمو الديموغرافي المرتفع في الجزائر خلال هذه المرحلة، و تدفق النزوح الريفي على هذا النمط من المدن⁽⁵³⁾.

Ã المدن المتوسطة: هي مدن أقل حجما من المدن الكبرى، استفادت هي الأخرى من الاستثمارات الصناعية سواء منها الساحلية أو الداخلية، و أنشئت بها مناطق صناعية مهمة مثل : مدينة تلمسان، سعيدة، بلعباس، عين تموشنت، باتنة، البليدة، قالمة، مستغانم، تيارت، مغنية، تيزي وزو، بشار، المسيلة، غرداية، الأغواط ، الجلفة، تبسة، معسكر، سطيف، الشلف، أغلبها كان في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي، فمدينة سطيف مثلا كانت مركز لإقليم زراعي من أهم الأقاليم المنتجة للحبوب، إن عملية شحن الاستثمارات الصناعية في أوساط زراعية لأسباب سياسية أو اجتماعية من طرف مخططين تنقصهم التجربة، و لا يعرفون في غالب الأحيان هذه الأقاليم معرفة تامة و يجهلون ظروفها الجغرافية و الاجتماعية، و الاقتصادية أدت إلى سلبات لا تزال هذه المراكز و الأقاليم تعاني منها كالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، و التلوث الصناعي، كما لوحظ هجرة مركزة لسكان الأرياف لهذه الأقاليم الزراعية نحو المراكز الحضرية المجاورة التي نالت اهتمام السلطات المحلية في مجال تطوير الهياكل القاعدية و المرافق الصحية و الاجتماعية و الثقافية في حين أهملت الأوساط الريفية⁽⁵⁴⁾.

آ المدن الصغرى : أدمج في الشبكة الحضرية العديد من المستوطنات البشرية الصغيرة الحجم، التي أصبحت تتمتع بمزايا حضرية و إدارية مميزة و لها نوع من النفوذ المباشر على أوساطها المحلية، و الواقعة على الخصوص في مواقع مهمة انتقالية بين المدن المتوسطة و المستوطنات الريفية، يزيد في الغالب عدد سكانها عن 5000 نسمة و تقوم بمهام إدارية مهمة حيث أصبح العديد منها مراكز بلديات ودوائر و أحيانا مراكز ولايات، زيادة على الوظائف الاقتصادية و الثقافية المهمة التي تقوم بها نتيجة استعادة البعض منها باستثمارات مهمة خلال هذه المرحلة، فمدينة السانية، القريبة من وهران مثلا، و التي تنتمي إلى هذه المجموعة من المدن تعتبر من أكبر المراكز الصناعية في الجزائر وتضم ثلاث مناطق صناعية مهمة كما أنها تضم ضمن حدودها جامعة السانية ثاني أكبر جامعة في الجزائر و عدة معاهد علمية أخرى⁽⁵⁵⁾.

6-1 / الدراسات السابقة والمثابفة:

لقد دأبت بعض بلدان العالم الثالث منذ استقلالها على محاولة تحسين وتصميم مدنها التي نمت بوظائف ونظريات وتجارب ونظم كان اغلبها مستورد، إذا لم تتسجم وتتطور كما أراد الإنسان نتيجة التغيرات والتقلبات التي أفرزتها هذه التجارب على المجتمع، حيث تغير وجه المدن وتعمق شعور الإنسان بتناقضات لم يعهدها بعد أن عمت الحياة الحضرية وما ارتبط بها من مشاكل اجتماعية حضرية مست المجتمع في العمق، فشوهت البيئة الحضرية كالأحياء المتخلفة والهامشية الحضرية والتدهور البيئي وما تتركه من ظواهر تهدد الاستقرار كالعنف، الإجرام، الفقر،.....

ومن خلال التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي يشهده العالم يوم بعد يوم يطرح فكرة مؤداها أن التحولات التي أحدثها البشر في الكرة الأرضية على امتداد العشرة آلاف سنة الأخيرة جديرة باهتمام المؤرخين والعلماء وعلى جميع المستويات والأصعدة.⁽⁵⁶⁾

ومن أجل بناء موضوع دراستنا هذه وزيادة في إثرائها لابد من دليل يرشدنا ابتداء من الإطار النظري والمفاهيمي، مرورا بمناهج الدراسة ووقفا عند أهم الصعوبات التي اعترت البحوث السابقة، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية يمكن مقارنتها بالدراسات السابقة لمعرفة مكان وموقع الدراسة الجديدة، لهذا سنحاول التطرق لبعض الدراسات المتشابهة التي سبقت دراستنا وعلى الرغم من النقص الشديد في تلك الدراسات التي تناولت نفس الموضوع، وهذا حسب إطلاعنا وإمكانياتنا والدراسات التي سنتناولها الآن فيها جوانب مهمة اعتمدنا عليها لبناء موضوع الدراسة وهي:

أ- الدراسة الأولى:

هي رسالة ماجستير تحت عنوان " التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة " من إعداد الطالب "محمد فايز بوشدوب" تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة الجزائر بتاريخ جانفي 2002.

إذ حاول الطالب إبراز الحاجة الملحة لفهم مختلف الجوانب القانونية للتنمية المستدامة على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة المعاصرة، حيث تنقسم الدراسة إلى فصلين: أولهما يتناول الطبعة القانونية للتنمية المستدامة وذلك من خلال دراسة التنمية المستدامة كمفهوم وكمبدأ من مبادئ القانون الدولي للبيئة، أما الفصل الثاني تناول القيمة القانونية لهذا المبدأ التي تتجلى من خلال بيان أسسه القانونية المختلفة واليات متابعة تنفيذه على الصعيد العالمي.

وهذا بعد أن تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: هل التنمية المستدامة مجرد مفهوم لتوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات حماية البيئة؟، وإذا كان الأمر كذلك فهل هو مبدأ قانوني على المستوى الدولي؟، واعتمدت هذه الدراسة دون وضع فروض، ولقد استعانت هذه الدراسة بتحليل المعنوي واللوائح القانونية والمؤتمرات العالمية والإقليمية الهادفة إلى حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة.

ب- الدراسة الثانية:

هي رسالة ماجستير معنونة بـ " دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر " من إعداد الطالب "لكحل أحمد" تخصص الإدارة والمالية جامعة الجزائر للسنة الجامعية 2001-2002. حاول الباحث دراسة وتحليل دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في الجزائر باعتبارها الهيئات المتعاملة والمحتكة مباشرة بالواقع، وقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول: أولاً السياسة العامة للجزائر في ميدان حماية البيئة وعلاقتها بالجماعات المحلية، وذلك بتقديم مختلف مفاهيم البيئة في اللغة والفقهاء والتشريعات، وتحديد أهمية الدراسة وكذا إبراز مكانة لحماية البيئة من جهة والجماعات من جهة ثانية.

وثانياً الصلاحيات القانونية للهيئات المحلية في ظل الصلاحيات المخولة لها في ظل التشريعات الوطنية المتعلقة بال عمران والصحة العمومية والمياه والثروة الغابية، وكذلك التطرق إلى الهيئات الأخرى المكلفة بحماية البيئة إلى جانب الهيئات المحلية.

أما ثالثاً: تقديم الضبط الإداري في مجال حماية البيئة من خلال التدابير الضبطية المخولة للهيئات المحلية في مجال حماية البيئة، والوسائل اللازمة لقيام الهيئات المحلية بتنفيذ مختلف القوانين المنصوص عليها وردع المخالفين لها، وأخيراً تقديم التقنيات والجزاءات القانونية الدارية والجنائية

المنصوص عليها في التشريع الجزائري، وتتمحور الإشكالية العامة للدراسة في: ما مدى التأثير المتبادل بين العناصر الثلاث: التشريع، الهيئات المحلية، البيئة، وما هي أوجه التفاعل بينهما؟، وما هي الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق القوانين المختلفة للبيئة؟، وبالتالي استمرار التخلف والتدهور البيئي الذي تعيشه الجزائر بالرغم من توفر الإمكانيات ومحدودية الصناعة مقارنة بالدول الأخرى، واعتمدت هذه الدراسة دون فروض وبتوظيف التشريعية الجزائرية المتعلقة بالبيئة ومنظومات تشريعية أخرى، وذلك بهدف قياس مدى تقدم وتطور المنظومة الوطنية. ويركز المنهج في الدراسة على فهم العلاقة التآثرية بين الإدارة والبيئة من جهة، على التصور النموذجي الدولي الذي يولي أهمية البيئة من جهة أخرى. وكل هذا بهدف الوصول إلى إثبات أو نفي العلاقة التآثرية الموجودة بين الإدارة والبيئة معا حتى تحدث التنمية المنسجمة الشاملة.

ج- الدراسة الثالثة:

هي رسالة ماجستير تحت عنوان "آثار التلوث على الإطار المبنى والبشري بالجزائر-دراسة حول مصنع الاسمنت بالرايس حميدو"، من إعداد الطالب: "خدوش محمد" جامعة الجزائر فرع علم الاجتماع الحضري السنة الجامعية: 1997-1998.

حاول الباحث عرض وتحليل بعض المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الرايس حميدو بالعاصمة، التي تعد منطقة زادت فيها الآثار السلبية على الحياة بها خاصة على الصحة العمومية وعلى البيئة، ولقد قسمت الدراسة إلى خمس فصول: أولها الإطار المنهجي للدراسة والفصل الثاني تناول تاريخ التصنيع في الجزائر، أما الثالث فكان المشكلة البيئية في العالم والتلوث وآثاره مع إبراز حالة الجزائر والتدهور الصحي بها، أما الفصل الرابع ابرز المشاكل الحضرية ومن أهمها مشكلة السكن، أما الفصل الخامس فتناول الجانب التطبيقي من جمع المعلومات والبيانات.

وتتمحور الإشكالية العامة حول: ما هي العلاقة الموجودة بين إنشاء مصنع لإنتاج الاسمنت في منطقة جوا من العاصمة وقرب مجمع سكني ذا كثافة سكانية مرتفعة؟ وما هي مميزات المواطنين بهذه المنطقة مع تحديد كل مميزاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وتأتي فرضيات الدراسة كمايلي:

* نمو النسيج العمراني في منطقة الرايس حميدو راجع للحالة الاجتماعية والاقتصادية بالرغم من التلوث الخطير واليومي الذي يهدد صحة المواطنين بها.

* قرب مصنع الاسمنت عامل محدد لصحة سكان الرايس حميدو.

* هل يمكن تقليص الضرر والأمراض باستعمال العقلاني للتقنيات والوسائل الملائمة لمشكلة التلوث بـرايس حميدو؟

* ما هو دور السلطات والمعنيين بالأمر اتجاه تقاوم الوضع وتطور الظاهرة مع وصولها لهذا الحد؟ وما هي الإرادات السياسية المستقبلية إذا وجدت؟

ولأجل تحقيق هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على منهج يتلاءم وموضوعها وهو المنهج المسحي على الأحياء التي تكون البلدية، فالعينة لأرباب 20 عائلة تم اختيارها بصفة عشوائية قصدية حيث تم اختيارها عن طريق القوائم الرسمية، وحسب الاتجاه الجغرافي وأحياء المنطقة ونمط السكن بها، وتم الاستعانة بأدوات جمع البيانات بالملاحظة البسيطة والمقابلة والاستمارة، وهذا من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، واستخلص الباحث نتيجة مؤداها بان المناطق السكنية الحضرية بالجزائر وتشهد مشكلة التلوث من جراء التصنيع الفوضوي في المدن الكبرى وخاصة المناطق السكنية، والذي أسهم بنتائج سلبية وضارة على الإطار الحضري وعلى الصحة النفسية والجسمية لسكان هذه المناطق المتضررة ببلدية الرايس حميدو.

وبعد التطرق لهذه الدراسات لنا أن نتساءل: كيف ساهمت هذه الدراسات في بناء موضوع البحث الذي نحن بصدد إعداده؟، فعلى الرغم من قلة الدراسات التي تحمل نفس المستوى والتي يمكن أن تكمل نقائصها أو تستفيد من صعوباتها إلا أن هذه الدراسات ساعدتنا كثيرا على بلورة الموضوع من جميع جوانبه، خاصة الدراسة الأولى التي تناولت مختلف الجوانب القانونية للتنمية المستدامة على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة، وهذا قادنا للقول انه أضحت التنمية المستدامة مرجعا في جميع النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني مما أفادنا من الناحية القانونية والتشريعية بمجال حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة.

أما الدراسة الثانية التي تمحورت حول دور الجماعات المحلية البلدية والولائية في مجال حماية البيئة في الجزائر، مع إبراز الصلاحيات المخولة لهما في هذا المجال ومما ساعدنا في ذلك أن المشكلة البيئية أعقد بكثير مما ينص عليه القانون وكل المراسيم المتعلقة بهذا المجال، أي أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى دقة القوانين وشموليتها وكذا بتضامنا دوليا يتجاوز صلاحيات وقدرات كل مجتمع وكل دولة.

أما الدراسة الثالثة والتي ارتكزت على تشخيص آثار التلوث على الإطار المبني والبشري بمنطقة الرايس حميدو، والآثار السلبية الناتجة عن تلوث المنطقة وتضرر المناطق السكنية والسكان خاصة على الصحة النفسية والجسمية لسكان المنطقة، ومما استفدنا من هذه الدراسة من جانب تقييم المشكلة -تلوث البيئة- من جانب نوعي وكمي وتحديد الأسباب والعوامل التي تستعد وتساهم في تدهور البيئة بمنطقة الرايس حميدو وجراء مصنع الاسمنت.

ثانيا : الإطار النظري الخاص:

لقد حاولنا استعراض أهم المدارس التي تناولت العلاقة بين الإنسان و البيئة ، ومن خلال ذلك نجد أن المدرسة التفاعلية هي أنسب المدارس لمعالجة موضوع: " تلوث البيئة و التنمية"، لأنها ترمي و تؤكد على العلاقة ذات التأثير المتبادل بين الإنسان و البيئة، وبمعنى أن البيئة تؤثر في الكائنات الحية التي تسكنها ، وهي بدورها تؤثر في البيئة المحيطة بها.

وكذلك من خلال قراءتنا السريعة للمداخل النظرية لدراسة المدينة، نجد أن كل مدخل حاول وضع تصور علمي لنشأة هذه المدن و تكوينها، و النظر إليها من وجهات نظر مختلفة، و قد لمسنا أن النتيجة النهائية لكل هذه المداخل أنها اعتبرت المدينة تجمع إنساني، أو شكل من أشكال المجتمعات المحلية الإنسانية.

فالمدينة تحتاج من أجل استمرار وظيفتها إلى عدد من البنيات التحتية الأساسية تظهر في أدوات التعمير كالطرق والشبكات المختلفة، التي تزيد من تحسين مناظرها الطبيعية و تنميتها و تنقيتها هوائها و تقلل المناظر المحتملة على صحة سكانها، كما تحتاج أيضا إلى عناصر تحسن من الإطار الحياتي و تسهل تأدية الأعمال اليومية، الصناعية و الخدمية .

باتت المدن الكبرى اليوم تلعب دورا محوريا و متزايدا في جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة، باعتبارها مناطق جذب للسكان و تتركز فيها معظم المفاصل الاقتصادية الوطنية للدولة، و نتيجة للتطور الديمغرافي غير المدروس في كثير من المدن الكبرى، فالوضع البيئي في الجزائر يمتاز عموما بالتدهور و اللامبالاة كزحف كبير للرمال من الجنوب باتجاه الشمال، و الغطاء النباتي ضعيف نتيجة لعامل الجفاف و زحف الأسمنت، و من ميزات الوضع الايكولوجي كذلك الموارد المائية الآيلة للاندثار و الشواطئ المتدهورة، و التلوث الصناعي المقلق (مصانع الأسمت بمفتاح و رابيس حميدو، و مركب اسمدال بعنابة... الخ)، نفايات سامة في الهواء الطلق دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين، و في مقابل كل هذا هناك ضغط ديمغرافي شديد و مشاكل حضرية تؤثر سلبا على الأوضاع صحية مؤلمة (حالات التيفويد بسبب اختلاط مياه المجاري بالمياه الصالحة للشرب) و كذا حالات للتسمم الغذائي التي ذهب ضحيتها أشخاص كثيرون .

ومدينة بسكرة تعد إحدى هذه المدن، و باستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة و زيادة الضغط على الخدمات المحلية، جاءت دراستنا بإلقاء الضوء عليها و التي باتت تعاني من إشكالات مزمنة، لا بد من التصدي لها من خلال سياسات عقلانية واضحة ، فمشكلة تلوث البيئة ليست جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة تأزم المشكلة كما وكيفا ، يوما بعد يوم.

ثالثا : تحديد مشكلة البحث :

الإشكالية:

يصعب تناول قضايا ومشكلات البيئة بعيدا عن قضايا التنمية، وأنه من الخطأ أن تعالج القضيتين بمعزل عن إحداها ، كما يصعب تناول مشكلات البيئة بعيدا عن سياقها العالمي، خاصة وأن دراسات عديدة كشفت عن ضخامة التهديدات التي تواجهها البيئة على نطاق عالمي، فقد اهتم المجتمع الدولي بموضوع البيئة من خلال منظمة الأمم المتحدة التي أكدت منذ عام 1948 على حق الإنسان في التمتع ببيئة سليمة ونظيفة .

إن الاهتمام بقضايا البيئة قديم قدم الحضارات الإنسانية، ويزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة على الفهم المتنوع للبيئة، إلا أن بداية السبعينات قد ارتبطت بتحويلات كبرى على مستوى الاهتمام والفهم والمعالجة، تجسدت في العديد من الدراسات والبحوث العلمية للبيئة فضلا عن المؤتمرات والندوات على مختلف الأصعدة العالمية والمحلية، فقد اهتمت الأمم المتحدة بهذه القضية بعقد أول مؤتمراتها حول البيئة في مدينة " ستوكهولم " بالسويد سنة 1972، حيث وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة " PNUe " وتم الاعتراف من خلاله بحق الإنسان في التمتع ببيئة سليمة ووسط متوازن والتأكيد على واجبه في حماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والقادمة ، وبدا الاهتمام واضحا بمعالجة قضايا التنمية من منظور بيئي أو التصدي لمشكلات البيئة من منظور تنموي.

وتعد المشكلة البيئية بأنها كل تغير كمي أو كيميائي يلحق بأحد الموارد الطبيعية في البيئة بفعل الإنسان أو أحد العوامل الفيزيائية بنقصه أو تغير من صفاته، أو بخلل من توازنه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة، وفي مقدمتها الإنسان تأثرا سلبيا.

إن إبراز أبعاد الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومستوى النمو الاقتصادي مطلباً أساسياً من متطلبات الفهم المتعمق للعلاقة بين التنمية ومشكلة تلوث البيئة ، خاصة وأن مفهوم تلوث البيئة يختلف في أبعاده الكمية والكيفية في المجتمعات الصناعية في إطار ديناميات تقدمها، وفي المجتمعات النامية في إطار عمليات التنمية فيها، وبوجه عام تنشأ المشكلات البيئية أساساً عندما يختلف التوازن بين احتياجات الإنسان والموارد المتاحة في البيئة، في نفس الوقت الذي يتزايد فيه استهلاك المصادر المتاحة في البيئة من خلال استراتيجيات خاطئة، إما لأنها مستعارة من نماذج غربية عن الواقع، أو لأنها بالغت في استغلال المصادر في ضوء كم المشكلات المجتمعية.

إن الكثير من الجهود التي تبذل في الدول باسم السياسات التنموية المنتهجة في تطوير التكنولوجيا، من أجل رفع المستوى المعاشي و تنمية الأمم المتخلفة، كان على حساب البيئة والإنسان، إذ تم إتلاف الموارد الغابية ، تلوث الماء الصالح للشرب، اختفاء أنواع نباتية و حيوانية، تقسيم الأراضي و التربة، التصحر الزاحف، انبعاث الغازات السامة التي تفسد بشكل خطير الهواء الذي يستنشقه أيضا الازدحام و الضوضاء و غياب و نقص المساحات الخضراء...و في النتيجة النهائية تدهور إطارنا المعاشي.

هذا إلى جانب نمو المدن بشكل كبير و ازدياد عدد البشر فيها، أخذت مشاكل بيئية في الظهور سبب غياب التخطيط العقلاني للمدن و توسعها، حيث أن هذه المناطق تشكوا من النمو السريع، نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة، مما يجعل هذه الأخيرة بؤرة لمشاكل جسيمة تثقل كاهل إدارة المدن، هذه الإدارة التي أهملت لسنوات عديدة البيئة، إن لم تسطر لها قوانين و مراسيم إلا في 1983م لتغفل عنها الإدارة الجزائرية إلى غاية 2001م، أين وضعت مراسيم و قوانين خاصة بحماية البيئة لكن بعد حدوث الكارثة؟

و عليها الآن أن تجتهد لتوفير كميات كبيرة من الماء و الغذاء، و تتخلص من المخلفات المنزلية و الصناعية و كل ما يمكن أن يلوث المدن.

فالبيئة و التنمية ليستا منفصلتين بل مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة، فالتنمية لا يمكن أن تقام على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة، لأنهما مرتبطتان في شبكة معقدة من الأسباب و النتائج ، و نتيجة لحيوية موضوع البيئة و تشعبه، و سنحاول -من خلال هذه الدراسة- تتبع السياسة التي تتبناها الدولة لتنمية مدينة بسكرة للمحافظة على البيئة من التلوث ، هادفين بذلك إلى المساهمة في تحريك الوعي البيئي الهادف لدى الأفراد و السلطات .

ونظرا لحيوية الموضوع وللتعرف عن الأسباب و القلق المتزايد بأهمية المشكلة وخطورتها، تندرج إشكالية الدراسة في سؤالها العام:

" مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة "، خاصة و أن مجال

الدراسة هو أحد المدن الجزائرية، التي تعرضت على غرار المدن الأخرى لنفس الاختلالات والمشاكل و الأزمات، و هي الآن تحاول إيجاد مخرج لها معتمدة في ذلك على التوجه الحالي للجزائر في حماية البيئة بمدنها و تنظيم استنزافها، و على مسارها التنموي المتجدد و المتنوع على غرار الدول العالمية.

سنحاول انطلاقا من هذه الإشكالية، إبراز كل الجوانب التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال جملة من التساؤلات نعرضها كما يلي :

(1) هل تلوث البيئة ضريبة تدفعها مدينة بسكرة ؟

(2) هل يعد تلوث البيئة أحد معوقات التنمية بمدينة بسكرة ؟

(3) ما هي الإستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة ؟

هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه من خلال التحليل النقدي و العميق للتراث النظري المتوفر في هذا المجال، و من خلال المشاهدات اليومية التي تنتج الحكم على سياسة حماية البيئة من التلوث وتبين مدى الاختلالات التي ظهرت من خلال تطبيق السياسات التنموية المحلية و الوطنية، ويحذونا في ذلك الأمل التوصل إلى الإجابة عن هذه الإشكالية، و الحكم على تلك النتائج.

أسباب اختيار الموضوع :

من الطبيعي أن لكل موضوع أسباب ينطلق منها وأسباب اختيار موضوعنا الحالي، تتحدد وفقا للخطة المنهجية المعتمدة، وتندرج جملة من الدوافع و المبررات التي أثارت لدينا هذه الدراسة أهمها :

- 1/ إن موضوع "تلوث البيئة" تم معالجته في أطر فكرية و نظرية تختلف عن إطارنا النظري لعلم الاجتماع، بحيث تم دراسته بطريقة تقنية وقانونية بحتة في تخصصات أخرى، كما هو الحال في القانون الدولي والاقتصاد، دافعنا الأول هو محاولة إبراز البعد السوسيولوجي في السياسة المنتهجة للمشاريع التنموية ، الذي كان غائبا في معظم الأطر النظرية و الدراسات السابقة له.
- 2/ إبراز مدى تداخل موضوع "تلوث البيئة" و "التنمية " و تخصص دراستنا "علم اجتماع حضري"، إذ أي وظيفة أو نشاط يتم ضمن إطار واحد هو استغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية، مبررنا هو متابعة مسارها و النتائج المترتبة عنها دون المساس بالموارد البيئية.
- 3/ عدم إلتماس وجود تنسيق بين التنمية و المكلفين بها و مجال تطبيقها أي المدنية ما أثار لدينا دافعا لكشف السبب في ذلك.
- 4/ سرعة التقدم و التطور التكنولوجي الذي تعرفه معظم الدول و تمكنها من إيجاد عدة سبل لحل مشكلة تلوث البيئة في مدنها، بالاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة لها و بالاعتماد على كل التقنيات وكذا رأس المال البشري، و عدم مواكبة مدنها لذلك.
- 5/ عجز السلطات الرسمية عن إيجاد حلول واقعية ناجعة للمشكلات البيئية، التي تعاني منها مدنها على غرار المدن الوطنية والدولية.

أهمية وأهداف الموضوع :

إن البحث عن راحة الإنسان وسعادته، يعد دافعا قويا وباعثا كافيا لاختيار هذه الدراسة، فيشهد تلوث البيئة صعودا سريعا كقضية فرضت نفسها وأخذت مكانا متقدما على الساحة الدولية والوطنية ، وخاصة في ظل التوسع العمراني الذي يعرف حركة تكاد تصم الأذان، وظهور بعض الصناعات المعقدة التي عادة ما يصاحبها تلوث خطير، يؤدي بالنتيجة الحتمية إلى تدهور المحيط الحيوي والقضاء على تنظيم البيئة العالمية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إيجاد العلاقة بين السياسة التنموية وتلوث البيئة بمدينة بسكرة، علنا نستطيع وضع تصور علمي لواقع مدينة بسكرة التي تعاني من ظهور آثار سلبية تجعل من عملية تنفيذ المشاريع خسارة اقتصادية توازي الخسارة البيئية.

ل للوصول إلى هذه الأهمية لأبد من هدف نسعى لتحقيقه ألا وهو :

- 1/ توضيح أبعاد مشكلة تلوث البيئة الناجم عن ضغط الإنسان المبالغ فيه على الموارد البيئية.
- 2/ إلقاء الضوء على السياسة التنموية التي طبقت بمدينة بسكرة وتأثيرها على البيئة.
- 3/ لفت انتباه السلطات الرسمية وغير الرسمية للمشكلات البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المفقودة.
- 4/ حصر التدابير التي تهدف إلى الحد أو التقليل من تلوث البيئة إلى أقصى حد ممكن.
- 5/ هذه الدراسة تقع ضمن اختصاص علم اجتماع حضري الذي يتناول بالبحث كل الأساليب والطرق للوصول بالمدينة إلى تحقيق تنمية حقة وفعالة، و من خلال هذا الجزء و هو موضوع الدراسة نوضح مدى أهمية كل الوظائف التي تقدمها المدينة لمواطنيها، و مدى أهمية هؤلاء الأفراد كمسيرين أو كأعضاء مساهمين في تنظيم مدينتهم.

هوامش الفصل الأول :

1. نظيمة احمد محمود سرحان، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية الأبنية من التلوث، دار الفكر العربي ، ط1، القاهرة، 2005، ص 43
2. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع ، دراسة في علم الاجتماع و البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 87
3. احمد يحي عبد الحميد، الأسرة و البيئة ، تقديم و مراجعة : عبد الهادي الجوهري ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 143
4. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 87
5. نظيمة احمد محمود سرحان، مرجع سابق ، ص 44
6. دانيال فيدرات، التربية و البيئة بين النظرية و التطبيق، مجلة المستقبل العربي، العدد4، مطبوعات اليونسكو القاهرة، 1978، ص 72-84
7. حسين عبد الحميد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق ، ص 90
8. زين العابدين عبد المقصود، البيئة و الإنسان-دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997، ص 28-29
9. حسين عد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 45
10. نظيمة احمد محمود سرحان، مرجع سابق ، ص 45
11. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 92
12. احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 144-147
13. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 93
14. نظيمة احمد محمود سرحان، مرجع سابق ، ص 45
15. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق ، ص 93
16. سامح الغرابية و يحي الفرحان، المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشروق، ط4، الأردن، 2002، ص 24
17. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 93
18. احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 147
19. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 93
20. سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 25
21. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 93
22. احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 148
23. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 94

24. نظيمة احمد محمود سرحان، مرجع سابق، ص 45
25. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع، مرجع سابق، ص 94
26. احمد يحيى عبد الحميد، مرجع سابق، ص 152
27. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة: دراسات في علم الاجتماع الحضري المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997، ص. 13.
28. غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 71
29. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 124.
30. نفس المرجع السابق، ص. 132.
31. غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 80.
32. نفس المرجع السابق، ص 72
33. تشارلز كوريا، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، محمد بن حسين ابراهيم، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص. 6.
34. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغيير و التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص. 303.
35. غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 61.
36. قباري محمد إسماعيل، نفس المرجع السابق، ص. 308.
37. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 107-103.
38. نفس المرجع، ص. 104.
39. نفس المرجع، ص. 105.
40. نفس المرجع، ص. 106.
41. غريب محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 87-89.
42. وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة، 1991، ص 64.
43. حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان و المكان، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997، ص. 49.
44. وحيد حلمي حبيب، نفس المرجع، ص. 61
45. غريب محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 82
46. وحيد حلمي حبيب، نفس المرجع، ص. 61.

47. بشير التجاني، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص. 11.
48. نفس المرجع، ص. 14.
49. نفس المرجع، ص. 15.
50. نفس المرجع، ص. 16.
51. نفس المرجع، ص. 22-30.
52. عبد الحميد دليمي، "المدن الجزائرية و العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 15، جوان 2001، ص. 187.
53. بشير التجاني، مرجع سبق ذكره، ص. 26.
54. نفس المرجع، ص. 27.
55. نفس المرجع، ص. 28.
56. أيان ج سيمونز، البيئة والإنسان عبر العصور، مجلة عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 222، يونيو 1997، ص. 9.

الفصل الثاني : تلوث البيئة

أولا : تحديد مفهوم البيئة

ثانيا : تلوث البيئة

انتقلت قضية البيئة خلال السبعينات من مشكلة تتعاطى معها مجموعات ضيقة من العلماء والخبراء، إلى مشكلة سياسية عامة تتطلب معرفة وتحركاً أساسيين من قبل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور العام بصورة أشمل، لقد ظلت البشرية لآلاف السنين تسعى لأهدافها في التنمية والتوسع من دون المبالاة بالخطر الذي أوجدته على التوازن الطبيعي في العالم، ففي الواقع معظم معارك الإنسان للتقدم كانت معارك ضد الطبيعة، ضد المرض وضد الغابات المقتحمة، وضد الحيوانات المفترسة وضد قسوة المناخ وما شابه، أو معارك لانتزاع ما يحتاج البشر إليه من الطبيعة: معادن و طاقة وموارد...، مع التصنيع والنمو المذهل في الإنتاج وفي السكان في جميع أنحاء العالم، وصلت البشرية في الواقع إلى حدود التوازن بينها وبين محيطها الطبيعي.

فكان ثمن النجاح الصناعي تلوث الهواء والماء والأرض واستنزاف الموارد الطبيعية، فضلاً عن الاختلال الخطير في توازن نظام البيئي، وحتى الآن لم تلحق الأيديولوجيا ولا القيم ولا الدين ولا السياسة بعد بالحاجات والوقائع الجديدة للأزمة البيئية، فأيديولوجيا العالم الحديث سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، تركز على الإنسان وحاجاته وليس لديها مكان للمتطلبات الطبيعية، وأنظمة قيمنا هي أيضاً استهلاكية ومادية ولا تعطي أهمية كبرى للتوازن الطبيعي والنظام البيئي على المدى البعيد. إن موجة التمدن السريع والهجرة الداخلية والنمو الاقتصادي، وغياب الرقابة والتخطيط، على صعيد إدارة النفايات وتصريف المياه، وتلوث الهواء وتآكل التربة والتوسع العمراني، وتوسع الطرقات والتصحر والصيد وعمليات أخرى، أدت كلها إلى تدهور سريع و كارثي في الوضع البيئي، إن نتائج الدراسات والأبحاث التي يعتمدها المختصون يجب أن تترجم إلى سياسات واضحة، وأن تتبع ليس من قبل الدولة والجهات التابعة لها فقط، بل من قبل رواد القطاع الخاص كذلك ومن قبل قيادي المجتمع المدني وأعضاء المجتمع بوجه عام، إن الوعي البيئي يجب أن يصبح طريقة عيش، وأن يندمج بوعينا العام، و بنظم قيمنا وتصرفاتنا اليومية، وأن ينعكس على التخطيط والتحرك في كل قطاعات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة، وهو في الواقع يتطلب أيديولوجيا جديدة وربما قراءة جديدة لتراثنا الأخلاقي والروحي لتكييفه مع بقاء حياتنا على الأرض.

أولا : تحديد مفهوم البيئة:

1-1 / مفهوم البيئة:

تعرف البيئة بأنها "العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية احتمالية، كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح ونبات وموجودات وحرارة ورطوبة، والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين"⁽¹⁾.

يشير لفظ البيئة أيضا إلى الوسط الذي يحيط بالإنسان بكل مفاهيمه التي يتأثر بها الإنسان ويؤثر فيها فتستجيب له أو يقاومها أو يتفاعل معها، هذا الأثر المتبادل بين الإنسان والبيئة يتفاوت تبعا لمكونات هذا الإنسان وثقافته وقيمه واتجاهاته ومعاييره السلوكية.

وهناك من يعرفها بأنها: "الإطار العام الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر بظروفه وينعكس ذلك على أحواله الصحية والنفسية والاجتماعية وهي الهواء الذي يتنفسه فيصح به البدن، إذا كان نقيًا ويمرض به البدن إذا كان فاسداً، وهي الماء الذي يشربه ويغتسل به والأرض التي يربى عليها، والعلاقات الاجتماعية التي يتفاعل معها"⁽²⁾.

وكما يرى زين الدين عبد المقصود: "أن البيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا، وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جدا، قد لا يتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه، وهي الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقته مع بني البشر"⁽³⁾.

ويرى البعض بأنها تتناول بالإضافة إلى جانبها الحيوي والطبيعي، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات التفاعلية الدينامية بين هذه الجوانب⁽⁴⁾.

وأبسط تعريف قدم لها هو: "ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، ويشمل هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات وإنسان، فتستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من نبات وحيوان و موارد وثروات"⁽⁵⁾.

وبمفهوم آخر يقصد بكلمة البيئة: الوسط المحيط بالإنسان و الذي يشمل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية و التي تؤثر بالفعل على الكائن الحي بطريقة مباشرة و غير مباشرة في أي وقت أو فترة من تاريخ حياته، يقصد هنا بالعوامل الحيوية الكائنات الحية (مرئية و غير مرئية) الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة، أما العوامل غير الحيوية فهي (الماء و التربة، الشمس، الحرارة وغيرها...)⁽⁶⁾، البيئة ليست مجالا معزولا عن الأفعال و الطموحات والحاجات البشرية، فهي

المجموع الكلي ومحصلة جميع العوامل الخارجية التي تؤثر في حياة الإنسان، من عناصر تشمل المناخ المحلي من حرارة ، برودة ، جفاف رطوبة و أمطار، وطبيعة الأرض من تضاريس و سهول و صخور و تربة و مياه، و النبات نوعا و كما والحيوان أنواعه وأعداده، وكذا متطلباته الغذائية، ونمط و طراز حياته اليومية و الاجتماعية وما يتطلبه من استغلال لموارد الأرض الطبيعية .

إن البيئة نظام ديناميكي معقد فيه الكثير من المكونات التفاعلية المتداخلة مع بعضها البعض⁽⁷⁾، وهي بذلك تعني الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، يأخذ منها ويعطى لها ويتفاعل مع كافة المنتجات والمكونات لينتج في النهاية استمرارية العلاقة التبادلية التفاعلية بين الإنسان والبيئة المحيطة به (نبات، حيوان، موارد، ثروات،...).

من كل ما سبق نستنتج أن مصطلح البيئة يشير إلى:

1. كل ما يحيط بالإنسان من عناصر ومكونات فيزيائية يتأثر بها ويؤثر فيها.
2. الإطار الاجتماعي الذي يمثل أفراد المجتمع وجماعته ومؤسساته بالإضافة إلى القيم والعادات والتقاليد.
3. الإطار التكنولوجي بما يشمل من مخترعات حديثة يستخدمها الإنسان من أجل التوافق مع البيئة.
4. الإطار الثقافي والديني الذي يشمل السلوكيات، الاتجاهات، الانفعالات، الضمير، وكل ما من شأنه الارتقاء بالبيئة لأنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والذي تتوافر به احتياجاته الأساسية.

V مفهوم البيئة عند المشرع الجزائري :

- وتعرف في القانون المتعلق بحماية البيئة في الجزائر⁽⁸⁾ بمفهومها الشامل و ذلك يتضح لنا عند الرجوع إلى الأحكام العامة للقانون الذي يهدف إلى:
- 1- حماية الطبيعة و الحفاظ على فصائل الحيوان و النبات و الإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية(المادة08).
 - 2- حماية المحيط الجوي و المياه و البحر من كل أشكال التلوث.
 - 3- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها وذلك باتقاء المضار التي تحدثها المنشآت المصنعة و كذلك الأخطار التي يمكن أن تنتج الإشعاعات الأيونية. (المادة 102).
- كذلك أشار المشرع الجزائري إلى حماية البيئة و الإنسان من النفايات (المادة 89) و كذلك من المواد الكيميائية (المادة 119) و من إفرازات السحب (المادة 119).

من خلال تعريفنا للبيئة في ظل قانون البيئة الجزائري يتضح لنا أن المشرع ارتكز على المفهوم الواسع للبيئة والذي يعني شمولها لكل من الوسط الطبيعي الذي يشمل العناصر الطبيعية من ماء و هواء وتربة و بحار و غيره، و الوسط الصناعي المشيد بفعل الإنسان كالأثار و المواقع السياحية و التراث الفني والمعماري و المنشآت الصناعية و غيرها⁽⁹⁾.

1-2- أقسام البيئة :

يمكننا أن نقول أنه من خلال التعاريف التي ذكرناها و أشرنا إليها، يتضح لنا أن مفهوم البيئة يشوبه شيء من الغموض و عدم التحديد و مع ذلك يمكن القول أن هناك عنصران أساسيان يدخلان في تعريف البيئة، فهناك العناصر الطبيعية و العناصر التي صنعها الإنسان، فتتقسم البيئة إلى بيئة طبيعية و بيئة اجتماعية.

أ / البيئة الطبيعية: تحتوي على أربعة مجالات أو أنظمة ترتبط و تتفاعل مع الأخرى و تتمثل أهم هذه الأنظمة فيما يلي :

- 1) الغلاف الأرضي : و يشمل الطبقة العليا و جوف الأرض .
 - 2) الغلاف المائي: و يشمل البحار و البحيرات العذبة و المالحة و المياه الجوفية و الينابيع.
 - 3) الغلاف الغازي الهوائي: الذي تنقسم دورة الهواء فيه إلى قسمين رئيسيين هما النظام الأفقي و السطحي .
 - 4) المجال الحيوي : و يشمل كافة الكائنات الحية من حيوان و نبات التي يتعايش معها الإنسان⁽¹⁰⁾ ، من خلال تفاعل تلك الأنظمة مع بعضها البعض يجد الظروف و العوامل البيولوجية اللازمة لحياته و كذلك الحفاظ على استمرارية أنشطته الإنتاجية المتعددة .
- كما تتميز البيئة الطبيعية كذلك بتفاعلاتها المختلفة و أنظمتها المتعددة و يمكن للإنسان التحكم فيها و لكن بتكاليف تنعكس على طبيعتها، و بالرغم من أنها تسير وفق نوااميس ثابتة من صنع الله إلا أنه في كثير من الحالات يتدخل الإنسان في هذه النظم ، و من ثم يكون تدخلا محدودا بعوامل بعضها طبيعي و البعض الآخر مادي و على مستوى محلي فقط ، فالإنسان لا يستطيع مثلا أن يتحكم في الشمس و لكن من خلال أنشطته من الممكن أن يلوث الجو بالأتربة العالقة و الجزيئات الصلبة، و بالطبع فإن هذا يحدث في منطقة ما من سطح الكرة الأرضية ، و لا تتأثر بقية الأرض و هذا ما يعنيه اصطلاح التأثير المحلي⁽¹¹⁾.

ب / البيئة الاجتماعية: تشتمل البيئة الاجتماعية على عدة عوامل من بينها العوامل

الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و العوامل الثقافية (المادية منها و غير المادية)، و لا يمكن التحدث عن البيئة الاجتماعية دون التطرق إلى الايكولوجيا الإنسانية ، باعتبارها تلك التغيرات التي

تحدث في توزيع السكان و النظم فهي تتعدل وفق نشاطات الإنسان و ما يبذله من جهود في السيطرة على المناطق الصحراوية و المائية و أراضي الغابات و غيرها⁽¹²⁾.

وعلى هذا فالبيئة الطبيعية والاجتماعية شيان مشتركان ومتفاعلان لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى، وإن كانت البيئة الاجتماعية تؤثر في البيئة الطبيعية وتجعلها تتكيف وتتفاعل معها حسب الظروف والمقتضيات، وفي هذا الصدد يشير " هيربرت سبنسر " إلى أن المحيط الجغرافي والطبيعي من مناخ وموقع وغيرهما له تأثير فعال في حياة الأفراد ومن ثم في حياة الجماعة، والظواهر التي تخلفها هي نتيجة لنشاط الأفراد الذين يكونون المجتمع، وأن الظواهر الطبيعية والاجتماعية متفاعلة مع بعضها ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى كلا منهما تؤثر في الأخرى وتتشرك معها في إيجاد أسلوب خاص بالحياة⁽¹³⁾.

ثانيا : تلوث البيئة :

يعد الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من كل ما يحيط بها من مخاطر مباشرة أو غير مباشرة أمرا أساسيا يتعلق بحياة الإنسان ، ولأن البيئة و الإنسان هي مكونات تتفاعل و تؤثر في بعضها البعض مما يجعل للحياة صورة متوازنة، فإن إحداث أي خلل في مكون من المكونات ، والعلاقات القائمة بين عناصرها المختلفة إنها تؤدي إلى فقدان للنظام البيئي و تدهور صحة و حياة الإنسان⁽¹⁴⁾، فلقد أوجد الله سبحانه و تعالى نظاما بيئيا متوازنا بين العناصر المكونة للبيئة وهي عناصر الإنتاج التي تشمل النباتات بمختلف أنواعها ، وعناصر الاستهلاك أهمها الحيوانات بمختلف أنواعها ، وعناصر التحلل التي تشمل الميكروبات و العناصر الطبيعية الأخرى مثل : الماء و الهواء، الضوء... الخ، وسخر سبحانه و تعالى جميع المخلوقات لخدمة الإنسان ، بالإضافة إلى المكونات البيئية الأخرى التي استطاع بها أن يحرز تقدما هائلا في أغلب المجالات⁽¹⁵⁾، وبما أنه أحد أهم العوامل و العناصر في النظام البيئي ، يعتبر الإنسان من أهم عناصر الاستهلاك على سطح الأرض، لذلك فإنه تدخل في هذا التوازن الطبيعي دون وعي أو تفكير فأفسده تماما وعرضه للتلوث و الإهدار، مما رجع عليه بالضرر على حياته و حياة الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه الحياة على الأرض⁽¹⁶⁾.

فالواقع يؤكد تعرض الكائن الحي على سطح الأرض إلى العديد من الأضرار البيئية المختلفة نتيجة إلى الكوارث الطبيعية أو المشكلات التي أحدثتها وراء انسياقه خلف احتياجاته المختلفة، ولم يرق بالا إلى الأمور التي تسبب الاختلال في التوازن البيئي⁽¹⁷⁾، وأصبح التحدي الخطير الذي يواجه

رفاهيته و بقاءه هو المتمثل في مواجهة التلوث البيئي وما يصاحبه من مشكلات خاصة ارتباط هذا التلوث بصحة الإنسان⁽¹⁸⁾، إلا أن المشكلة لم تتطور وبشكل حاد و خطير عليه وعلى بيئته الحيوية إلا بعد الثورة الصناعية، والطفرة في نمو الصناعة والمدن و الازدحام السكاني و كثافة المرور، ولا شك هناك فروق طبيعية تساعد على ذلك بل و تسبب الكوارث البشرية في بعض الأحيان، وكذلك أصبح الإنسان نفسه المهدد الأول لبيئته⁽¹⁹⁾.

فيعد التلوث من أهم مشكلات المجتمع الصناعي ، حيث يعتبر ظاهرة ترتبط بالدرجة الأولى بالنسق الايكولوجي والمجال الحضري⁽²⁰⁾، ونتيجة لذلك أصبح كابوسا فضيحا مستمرا ينغص صفو حياتنا و يكدر ما بقي من صفائها و بسببه تغيرت البيئة و أصبحت غير قادرة على تجديد خلاياها و أنسجتها⁽²¹⁾، وساعد ذلك كله على انتشار الأمراض التي لم تكن معروفة من قبل، سواء بالنسبة للإنسان أو الحيوان أو النبات ومن المؤكد أنه كلما زاد عدد السكان في العالم ازدادت مخلفاتهم وفضلاتهم و نفاياتهم و بالتالي ازدادت معدلات التلوث و صورته و أشكاله.

2-1/ تعريف التلوث:

تتباين تعاريف التلوث البيئي بين علماء البيئة في تعريف موضوعي يتسم بالدقة و الموضوعية و يتمشى مع المفهوم العلمي للبيئة، رغم إجماعهم بأن قضية التلوث البيئي مرتبطة أساسا بالنظام الايكولوجي برمته⁽²²⁾، و يعرف بأنه "التغيير الكمي والكيفي - العارض و المقصود - الذي يطرأ على عنصر أو أكثر من عناصر البيئة ويكون من شأنه الإضرار بحياة الكائن الحي، و يضعف من قدرة الأنظمة البيئية على مواصلة إنتاجها"⁽²³⁾

كما يعرف أنه كل التغيرات في الأحوال البيئية بصورة غير مرغوب فيها، تغيرا جزئيا أو كليا بفعل النشاطات الإنسانية من خلال إعادة توزيع الطاقة أو زيادة النشاط الإشعاعي أو تغيير في الأحوال الفيزيائية و الكيميائية... الخ⁽²⁴⁾، وآخرون يرون بأنه عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة، عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية⁽²⁵⁾.

فأساس التدهور في عناصر البيئة هو تدخل الإنسان بلا روية و لا إدراك لمفاهيم النظام العام الذي يحكم الكواكب، وأن التدهور الواضح لبيئة إنما ينعكس أكثر على التلوث، ويصل إلينا عن طريق الهواء الذي نتنفسه والماء الذي نشربه والطعام الذي نأكله، هذا بالإضافة إلى ظواهر أخرى تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على نواحي النشاط البشري⁽²⁶⁾.

والمقصود بالتلوث هو كل تغير في النسب الطبيعية لمكوناته يؤدي إلى إلحاق الأذى بالإنسان (أضرار بصحته وممتلكاته)، و مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الأفراد والتي أصبحوا في كثير من الأحيان أكثر ألفة بها.

و يعرف قاموس ويسترن مصطلح "التلوث" بأنه حالة من عدم النقاء أو عدم النظافة أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة⁽²⁷⁾.

فمصطلح عدم النقاء أو عدم النظافة تشير إلى وجود عوامل أضافها المجتمع الإنساني إلى البيئة بالدرجة التي تهدد حياتهم ، بل مختلف الكائنات الحية التي تشاركهم العيش في نفس النسق الايكولوجي، ومن هذا المنطلق يصبح التلوث ظاهرة من صنع الإنسان غير أن إنكارنا لحقيقة وجود بعض العوامل التي توجد في البيئة يمكن أن تكون بذاتها ملوثات دون أن تتدخل في إيجادها أو تغييرها يد الإنسان .

وهو كل تغيير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية، أو غير الحية ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها الذي يحدث أثناء عمليات التنمية⁽²⁸⁾.

و يمكن القول أيضا بأنه حالة من عدم التوازن تحدث تغيير في العناصر البيئية الطبيعية (ماء، هواء، تربة) أو عناصر البيئة الاجتماعية، من شأنه إحداث ضرر على الإنسان و العملية الإنتاجية والنسق الايكولوجي عامة، وهذا غالبا يكون بسبب التنمية السريعة غير المنتظمة وغير الواعية لواقع المجتمع .

من خلال هذا العرض نستخلص ما يلي: التلوث البيئي هو:

- ◆ كل تغيير كمي أو كيميائي يطرأ على مكونات البيئة الحية و غير الحية.
- ◆ ينتج معظمه بفعل الإنسان و نشاطه أو العوامل الطبيعية أو كليهما معا.
- ◆ يؤدي إلى الإخلال بالأنظمة البيئية.
- ◆ يتسبب عنه أضرار خطيرة على الكائنات الحية بما فيها الإنسان.
- ◆ يؤدي إلى خسائر اقتصادية و اجتماعية وأخلاقية.
- ◆ يستدعي مواجهته تضافر جميع الجهود البشرية على مختلف المستويات المحلية و الوطنية الإقليمية و العالمية.

2-2 / أسباب التلوث:

إن الحياة البشرية مرتبطة بالبيئة الطبيعية ولها علاقة وطيدة بالمحيط الخارجي، والإنسان لا يستطيع أن يستغني عن المواد التي تزوده بوسائل الحياة الضرورية ولذلك نراه يكيف نفسه تبعا

للمؤثرات الخارجية، فليس في وسعه أن يعيش بدون غذاء ولا ماء ولا هواء ولا حرارة ولا نور، فقد انتشر التلوث في البر والبحر والجو ليفسد ما خلقه الله، ويعود بالعواقب الوخيمة على الإنسان نفسه، فتختلف درجات التلوث وتتباين مخاطره تبعاً لحجم ونوعية الملوثات التي تطرح في البيئة. ويمكن تقسيم درجات التلوث إلى ثلاث مستويات هي:

أ- التلوث المقبول: هو النوع الذي لا يتأثر به توازن النظام الايكولوجي⁽²⁹⁾، لا يصاحب على الأغلب أي أخطار واضحة تمس مظاهر الحياة على سطح الأرض، فهي درجة معقولة لا تتعدى كونها ظاهرة بيئية وليست مشكلة⁽³⁰⁾، والذي يقع في نطاق القدرة البيئية على استيعابه أو احتوائه وضروري أو مطلوب للمحافظة على التوازن البيئي⁽³¹⁾.

ب- التلوث الخطير: هو الدرجة التي يتجاوز فيها التلوث "الخط الآمن" ليصبح مشكلة وليس ظاهرة⁽³²⁾، وقد ظهر هذا النوع نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا في القرن 18م، وما تمخض عنها من استخدام الملوثات كالفحم الذي يعتبر من أكثر أنواع الوقود تلويثاً للبيئة⁽³³⁾.

ج- التلوث المدمر: يعتبر أخطر درجات التلوث الذي يصل إلى الحد القاتل أو المدمر للأحياء⁽³⁴⁾، و يحمله في طياته إندثار للبشرية لكي تعمل و بسرعة على تطويق المشكلة، أحسن مثال عن ذلك ما حدث لبحيرة "أيري" في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلن العلماء أن لا حياة فيها لأنها تحولت إلى بحيرة ميتة بعد أن هلك كل ما فيها تقريباً من أحياء مائية، وأيضاً ما حدث لبحر قزوين⁽³⁵⁾.

وبتطرقنا للحديث عن أسباب التلوث و درجاته ومظاهره بصورة تفصيلية، يقودنا إلى توضيح أولاً ما معنى الملوثات، وهي مواد أو ميكروبات أو أمواج صوتية أو كهرومغناطيسية تلحق ضرراً بالإنسان أو بمكونات بيئية أو تسبب له الأمراض أو تؤدي به إلى الهلاك⁽³⁶⁾، وتنقسم إلى:

* **ملوثات لها قابلية للتحليل:** وهي ملوثات تتحلل بسرعة من تلقاء نفسها أو بوسائل ميكانيكية⁽³⁷⁾، وحتى بفعل العوامل الطبيعية أو البيولوجية كالبكتيريا، وتقل خطورتها بمرور الوقت⁽³⁸⁾.

* **ملوثات مقاومة التحليل:** وهي ملوثات تتحلل ببطء شديد في ظروف بيئية عادية أو لا تتحلل، منها الأملاح و المعادن الثقيلة كالرصاص و الزئبق⁽³⁹⁾، و المطاط و الزجاج و مواد التنظيف المنزلية⁽⁴⁰⁾، وخطورتها تزداد على المدى البعيد، وتعد أكثر صموداً اتجاه عوامل التحلل في الطبيعة، ومن ثم تظل آثارها باقية في البيئة⁽⁴¹⁾.

يتسبب البشر على الدوام في إحداث تلوث ما للبيئة، فقد أوجد الناس المخلفات منذ وجودهم، ومخلفات الأقدمين كانت في معظمها نفايات طعام، أو مواد أخرى سهلة التحلل عن طريق عمليات

الانحلال الطبيعي، ناهيك عن عددهم القليل وتوزعهم على مناطق شاسعة من الأرض، فنتيجة لذلك كان تركيز التلوث قليلاً وبالتالي لم يسبب إلا القليل من المشاكل، ومع ظهور الملوثات تضافرت كل العوامل الطبيعية وغير الطبيعية على نشرها في كل أرجاء المعمورة بحيث قل ما تسلم اليوم منطقة ما من آثار التلوث ومظاهره.

ونصل الآن إلى تعداد أسباب انتشار التلوث والملوثات وذلك بالكشف عن بعض التصنيفات لها بالشكل التالي:

تصنيف مسببات التلوث حسب نشأتها ونجد منها:

(1) ملوثات طبيعية:

تنتج الملوثات الطبيعية عن مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان، ومن أمثلتها البكتيريا والفيروسات والطحالب وحبوب الطلع⁽⁴²⁾ التي تنتشر في الجو والتي تسبب أمراضا في الجهاز التنفسي كالحساسية و الزكام و الأنفلونزا، بالإضافة إلى الحشرات و البكتيريا التي تساعد على انتشار الأمراض و الأوبئة⁽⁴³⁾.

وتشمل كذلك الشوائب الغازية مثل ثاني أكسيد الكبريت، وكلوريد الهيدروجين، فلوريده، وكذلك بعض الأبخرة التي تنتج عن العمليات الجيولوجية كالبراكين⁽⁴⁴⁾ ، التي يتصاعد منها غازات و مواد ملتهبة تؤثر تأثيرا بالغا على البيئة، و تساهم الأمطار بدورها في حدوث التلوث بمناطق كثيرة عن طريق الملوثات العالقة في طبقات الهواء و تؤدي إلى تلوث مياه الأنهار و البحيرات⁽⁴⁵⁾.

(2) ملوثات بشرية - مستحدثة:

تدرج الإنسان في اعتدائه على البيئة، فقد بدأ باستنزاف الموارد الطبيعية القادرة على استيعاب الملوثات التي راحت بدورها تتضاعف نتيجة صناعته المكثفة، فالملوثات المستحدثة التي تتكون نتيجة لما استحدثه الإنسان من تقنيات وما ابتكره من اكتشافات في الصناعات و المشروعات⁽⁴⁶⁾ . ووفقا لدرجة التطور العمراني الحاصل تنقسم الملوثات المستحدثة إلى مستويات هي:

(2)-أ/ملوثات البيئة الحضرية: تتعرض البيئة في المدن لدرجة كبيرة من التدهور، ومن ثم

تسبب أضرارا خطيرة فلا يمكن أن يتحملها الإنسان⁽⁴⁷⁾، فالتدهور الحاصل نتيجة لعدة عوامل في مقدمتها تزايد عدد السكان و اكتظاظهم في نطاقات محدودة، وافتقاد الكثير من أحيائها إلى اللمسة الجمالية خاصة في الأحياء الفقيرة، التي تسود فيها ظروف صحية رديئة، نتيجة لما أحدثه التحضر من أضرار⁽⁴⁸⁾ ، فشيوع النمو الحضري غير المخطط و التوسع العشوائي الذي ابتلع الأراضي الزراعية الكبيرة، و يعاني سكان المدن من

أزمات متواصلة كمشاكل السكن والمرور والمواصلات و ازدحام الطرقات ومشاكل الخدمات الرئيسية⁽⁴⁹⁾.

(2)-ب/ ملوثات البيئة الريفية-الزراعية : وتنشأ عن بعض النشاطات و الممارسات التي يقوم بها بعض الفلاحين وغيرهم ، وتؤثر سلبا على البيئة و التربة الزراعية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأهم أشكالها الإفراط في تسميد التربة رغبة منهم في زيادة الإنتاجية الصناعية، بالإضافة إلى استخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الري⁽⁵⁰⁾ ، ونقص مياه الشرب و تلويثها وانتشار المسكن الرديء غير الصحي وسوء الأحوال المعيشية و سوء التغذية نتيجة لهجرة الفلاحين للأراضي الزراعية و طلبا منهم للعلاج و الرزق في المدن⁽⁵¹⁾.

(2)-ج/ ملوثات البيئة الصناعية: ينتشر بصورة واضحة في المدن الصناعية وهي التي استحدثها الإنسان بالتصنيع⁽⁵²⁾، حيث تتخذ تغيرات ايكولوجية هامة التي تصيب المجال الطبيعي للبيئة، وتتعرض بدون شك على الناحية الاجتماعية والنفسية والصحية للسكان خصوصا⁽⁵³⁾، تتمثل كذلك في التزايد المستمر في كميات أو أنواع المواد العضوية وغير العضوية التي يمكن أن تصل إلى الإنسان من خلال سلسلة الغذاء أو التنفس ومن أخطارها المعادن الثقيلة مثل الزئبق، الرصاص، النيكل⁽⁵⁴⁾، و الجسيمات الدقيقة التي تنتج من مصانع الاسمنت والكيماويات السائلة التي تلقي في التربة أو الماء، و الغازات المتصاعدة من السيارات و البراكين و الصناعات البترولية⁽⁵⁵⁾، بالإضافة إلى بقايا عمليات البناء و الإنشاءات والطرق و آثار الحفر، والمشروعات العشوائية كالمعامل والمباني الضخمة وسط الأراضي أو التجمعات السكانية⁽⁵⁶⁾.

(2)-د/ ملوثات البيئة البحرية: تعرف طبقا لتعريف الأمم المتحدة في مؤتمر ستوكهولم 1972 بالاتي: " إدخال مواد بواسطة الإنسان، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة البحرية، تسبب تأثيرا ضارا بالكائنات البحرية، ومخاطر جمة على صحة الإنسان وإعاقة للأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك، وما يسببه في فساد نوعية ماء البحر"⁽⁵⁷⁾، وتسببها عادة حوادث الغرق والحرائق التي تتعرض لها ناقلات النفط⁽⁵⁸⁾، وكذا التلوث الحراري الذي ينتج من إلقاء محطات توليد الطاقة الكهربائية لكميات كبيرة من المياه الساخنة في مياه البحار و المحيطات و الأنهار مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالكائنات البحرية⁽⁵⁹⁾.

2-3 - أنواع التلوث:

رغم كثرة التعاريف التي تناولت مفهوم التلوث ، إلا أنها تتفق جميعها على أنه عبارة عن عملية تغيير في مكونات وعناصر البيئة، وبسبب التطور الصناعي الرهيب أصبح من المتعذر إحصاء وحصر هذا الحشد الضخم من الملوثات التي لم تقف عند حد بل هي في ازدياد مستمر يوم بعد يوم. ويمكن تقسيم التلوث إلى قسمين : التلوث المادي والتلوث غير المادي أي المعنوي.

2-3-1 / التلوث المادي: هو تلوث محسوس يحيط بالإنسان فيشعر ويتأثر به ويراه بالعين

المجردة، وقد يكون هو المتسبب فيه في معظم الأحيان ، وإهمالا منه في حق نفسه ولهائه المستمر وراء التكنولوجيا الحديثة مما يتسبب في الإخلال بالتوازن البيئي⁽⁶⁰⁾ ، فهو يصيب إحدى عناصر البيئة الرئيسية(الهواء والماء والتربة والغذاء).

والمتمثل في تلوث الهواء وتلوث الماء، وتلوث التربة وتلوث الغذاء، والتلوث بالنفايات

الصلبة.

أ / تلوث الهواء :

يستطيع الإنسان البقاء دون طعام لعدة أيام ولكنه لا يستطيع الاستغناء عن الهواء إلا لدقائق معدودة، وبالتالي يجب أن يكون الهواء صالحاً للاستنشاق ولا يحتوي على ملوثات من شأنها أن تسبب ضرراً بالصحة العامة سواء على المدى القريب أو البعيد، يتكون الغلاف الجوي من 78 % نيتروجين و21% أوكسجين وحوالي 3% غاز ثاني أكسيد الكربون ، والبقية عبارة عن كميات قليلة من أرجون والنيون و الهليوم والهيدروجين بالإضافة إلى بخار الماء⁽⁶¹⁾.

يحتاج الإنسان الطبيعي إلى كمية من الهواء تتجاوز 15 كيلو غرام في اليوم الواحد بمعدل عشر غرامات تقريبا في الدقيقة الواحدة، مما يؤكد أن الهواء الذي يحتاجه الإنسان يتجاوز من حيث الكمية ما يستهلكه من كل العناصر الغذائية الأخرى.

فيعتبر تلوث الهواء من أقدم المشاكل البيئية التي عرفها الإنسان حيث أن مصادره الطبيعية

متعددة كالبراكين، وقد بدأت مشاركة الإنسان في التلوث الهوائي بالظهور منذ أن بدأ الإنسان باستخدام النار في حياته اليومية للطهي وللتدفئة وغيرها، ولم يبدأ تلوث الهواء ليصبح مشكلة إلا عندما زاد اتجاه الإنسانية إلى الإقامة والعيش في المدن واتساع المجالات التي أصبح فيها احتراق الوقود ضرورة معيشية، ومنذ ذلك الحين ما زالت هذه القضية في تفاقم مستمر وأصبحت تعد من

أهم وأخطر القضايا البيئية على الإطلاق، وشهد العام 1306 صدور أول تشريع بيئي خاص بالهواء عندما أصدر " الملك إدوارد الأول - ملك إنجلترا - " مرسوما ملكيا يقضي بمنع حرق الفحم (62) .

ويمكن القول أن الهواء يعد ملوثا عندما يحدث التغير في نسب الغازات التي يتكون منها أو عندما تلحق به بعض المواد الكيماوية، ويصبح تركيزها يزيد عن النسب القانونية، وتؤدي هذه التغيرات إلى تأثير ضار مباشر أو غير مباشر على الكائنات الحية التي يشملها النظام البيئي .

ووفقا للمجلس الأوروبي الذي عرف التلوث الهوائي سنة 1967 كما يلي : " يحدث عندما توجد مادة غريبة، أو عندما يحدث تغير هام في النسب المكونة للهواء مما يؤدي إلى نتائج ضارة " (63) .

عرفته الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه: تغيير مقبول في الخصائص الطبيعية والكيماوية والبيولوجية للهواء الذي يستنشقه الإنسان ، والذي يسبب أضرارا لحياته وأضرارا لأنواع المرغوب فيها وللعمليات الصناعية وللظروف الحيوية والمظاهر الحضارية ، أو يؤدي إلى تلف أو تدهور موارد المواد الخام (64) .

يتميز التلوث الهوائي عن غيره من أنواع التلوث في أنه سريع الانتشار حيث لا يقتصر تأثيره على منطقة المصدر وإنما يمتد إلى المناطق المجاورة والبعيدة، كذلك وبالعكس أشكال التلوث الأخرى (المياه العادمة والنفايات الصلبة وغيرها)، فإنه لا يمكن السيطرة عليه بعد خروجه من المصدر لذا يجب التحكم به ومعالجته ومحاصرته قبل خروجه إلى الجو، كما أنه غالبا ما يكون غير قابل للمشاهدة بالعين المجردة بالإضافة إلى أنه متعدد المصادر (65)، كل هذه الصفات تجعل من تلوث الهواء اليوم القضية البيئية الكبرى.

بدأت مشكلة تلوث الهواء تظهر بشكل فعلي وجدي بظهور الثورة الصناعية والرخاء الاقتصادي، ونتيجة لاهتمام الناس بالتطور الصناعي والاقتصادي بدون النظر إلى أبعاده البيئية، سبب في العديد من الكوارث البيئية التي ظهرت فيما بعد والتي أودت بحياة الكثير من الناس، كما حدث في العام 1952 حيث أدى تفاعل التلوث الهوائي المفرط مع الضباب في مدينة لندن إلى ظهور ما يسمى الدخان المضرب (الضبخنة) إلى وفاة عدد من السكان.

أ.1/ مصادر التلوث الهوائي:

قبل الخوض في هذه المصادر يجدر أولا أن نلقي نظرة سريعة على مكونات الغلاف الجوي أو ما يسمى بالهواء والذي يمتد إلى عدة مئات من الكيلومترات فوق سطح الأرض، إذ يتكون هذا الأخير من ثلاث طبقات: هي

I. التروبوسفير Troposphere: الطبقة التي تمثل مجال مختلف الظواهر المناخية و فيها معظم التغيرات الجوية، وهي التي فوق سطح الأرض وتتركز أنشطة الإنسان أو الحياة فيها.

II. الاستراتوسفير Stratosphere: هي الطبقة التي تقع فوق التروبوسفير و لا توجد تقلبات جوية في هذه الطبقة، وبها تقع طبقة الأوزون التي تحمي سطح الأرض من مخاطر الأشعة فوق البنفسجية.

III. الأيونوسفير Ionosphere: وهي الطبقة التي تقع فوق الاستراتوسفير وتتميز هذه الطبقة بخفة غازاتها ويتركز فيها الهيدروجين والهليوم⁽⁶⁶⁾.

تتقسم مصادر التلوث الهوائي إلى مصادر طبيعية ومصادر غير طبيعية "بشرية":

μ المصادر الطبيعية :

وهي المصادر التي لا دخل للإنسان بها أي أنه لم يتسبب في حدوثها ويصعب التحكم بها، وهي تلك الغازات المتصاعدة من التربة والبراكين وحرانق الغابات وكذلك الغبار الناتج من العواصف والرياح، وهذه المصادر عادة تكون محدودة في مناطق معينة ومواسم معينة وأضرارها ليست جسيمة إذا ما قورنت بالأخرى⁽⁶⁷⁾.

ومن الأمثلة لهذه الملوثات الطبيعية:

1. أكاسيد الكربون وتمثل أكبر نسبة من ملوثات الهواء، يختلف تركيز أول أكسيد الكربون في المناطق العمرانية باختلاف الظروف السائدة فيها، وتعتمد أساساً على مدى كثافة حركة المرور ومن ثم فهي أكثر تركيزاً في النهار عنها في الليل⁽⁶⁸⁾ ، وينتج عن عمليات الاحتراق غير الكامل للوقود والمواد العضوية، ويعتبر من أخطر الغازات على صحة الإنسان، لأن الزيادة فيه تتسبب في انسداد الأوعية الدموية محدثة الوفاة، كذلك يتدخل هذا الغاز في عمل بعض الأنزيمات، ويقلل من كفاءتها⁽⁶⁹⁾ ، فسكان المدن الصناعية يمثلون 20% من عدد سكان العالم وينتجون 90% من الإنتاج العالمي، يطلقون من الملوثات في الهواء نحو 74% من كمية غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يتسبب في رفع درجة حرارة الأرض ويغير في المناخ⁽⁷⁰⁾، وما يعرف بالاحتباس الحراري، حيث يساهم بما يوازي 55% من أسباب هذه الظاهرة⁽⁷¹⁾ .

2. غاز ثاني أكسيد الكبريت له آثار ضارة إذا ما تواجد بمعدلات تزيد على 3 أجزاء في المليون في الهواء، وله تأثيراً مباشراً بالجهاز التنفسي للإنسان والحيوان كما يشارك مع ملوثات أخرى في إحداث مشاكل بيئية منها الأمطار الحمضية⁽⁷²⁾ .

3. فلوريد الإيدروجين، وكلوريد الهيدروجين المتصاعدة من البراكين المضطربة.

4. أكاسيد النيتروجين يعتبر غاز ثاني أكسيد النتروجين من أكثرها شيوعاً وانتشاراً، ينتج هذا الغاز عن عمليات احتراق الوقود في الهواء عند درجات حرارة مرتفعة، كذلك تنتج من احتراق المواد العضوية وأيضاً من عوادم السيارات والشاحنات وبعض المنشآت الصناعية ومحطات توليد الطاقة التي تعمل على درجات حرارة مرتفعة، كما يؤثر سلباً عند وصوله طبقات الجو العليا على طبقة الأوزون⁽⁷³⁾.
5. كبريتيد الهيدروجين يتكون من تحلل المواد العضوية مثل مياه الصرف الصحي، والنفايات الصناعية وخاصة تلك المتخلفة عن الصناعات البترولية، وهو غاز سام وقاتل، حيث يتحد مع هيموجلوبين الدم محدثاً نقصاً في الأكسجين الذي يصل إلى الأنسجة والأعضاء الأخرى من الجسم.
6. غاز الأوزون المتخلق ضوئياً في الهواء الجوي أو بسبب التفريغ الكهربائي في السحب.
7. تساقط الأتربة المتخلفة عن الشهب والنيازك إلى طبقات الجو السطحية.
8. الغبار والمواد العالقة وهي عبارة عن خليط من الجزيئات الصلبة والشوائب والأبخرة والمواد العالقة، وقد يكون أصلها نباتي كالنشارة والقطن وحبوب اللقاح والجراثيم الفطرية، أو حيواني كبقايا ورفات الحيوانات والشعر والصوف، كما توجد أخرى أصلها معدني كدقائق الحديد، وأخرى أصلها حجري كحبيبات الرمل والأسمت⁽⁷⁴⁾.
9. الكائنات الدقيقة أو الميكروبات تنتشر في الهواء أنواع عديدة من البكتريا والفطريات في حالة ساكنة وتصيب الإنسان إذا توفرت الظروف الملائمة، ومن أكثر أجناس البكتيرية تلوثاً للهواء، Mycobacterium، Yersinia، Corynebactrium Streptococcus، أما الأجناس الفطرية فيشمل Penicillium، Candida، Aspergillus، كما يعتبر فيروس الأنفلونزا أكثر الفيروسات انتشاراً في الهواء، ونتيجة لخطورتها فهي تستخدم في الحروب الجرثومية لسهولة انتشارها في الهواء وتسببها في أمراضاً فتاكة بالإنسان ومن أشهر هذه الميكروبات في وقتنا الحاضر الجمرة الخبيثة التي تسببها Bacillus anthrax، ويعتبر الهواء موصل جيد للعدوى مثل الطاعون، والجدري الذي يسببه فيروس Small pox⁽⁷⁵⁾.
10. الفطريات والبكتريا والميكروبات المختلفة التي تنتشر في الهواء سواء أكان مصدرها التربة أو نتيجة لتعفن الحيوانات والطيور الميتة والفضلات الأدمية.
11. المواد ذات النشاط الإشعاعي كتلك الموجودة في التربة وبعض صخور القشرة الأرضية وكذلك الناتجة عن تأين بعض الغازات بفعل الأشعة الكونية.

μ المصادر غير الطبيعية: -البشرية-

وهي التي يحدثها أو يتسبب في حدوثها الإنسان وهي أخطر من السابقة وتثير القلق والاهتمام، حيث أن مكوناتها أصبحت متعددة ومتنوعة وأحدثت خللاً في تركيبة الهواء الطبيعي وكذلك في التوازن البيئي وأهم تلك المصادر:

1. استخدام الوقود لإنتاج الطاقة.
2. النشاط الإشعاعي.
3. النشاط السكاني ويتعلق بمخلفات المنازل من المواد الصلبة والسائلة وكذلك بسبب كثرة استخدام المبيدات الحشرية والمذيبات الصناعية.
4. النشاط الزراعي وكثرة استخدام المواد الكيماوية المختلفة في أغراض التسميد والزراعة.
5. زيادة عدد وسائل النقل البرية والبحرية والجوية ، حيث مع ازدياد عدد السيارات وعدم زيادة الشوارع بنفس الزيادة في عدد السكان يؤدي إلى تلوث هوائي خاصة أن كل سيارة تلوث البيئة بما يعادل وزنها⁽⁷⁶⁾.
6. النشاط الصناعي والتوسع في إنشاء المصانع⁽⁷⁷⁾، فهناك الكثير منها تطلق أبخرة في الجو تحتوي على مركبات شديدة السمية مثل مركبات الزرنيخ والفسفور والكبريت والسليسيوم، كما تحمل معها بعض المعادن الثقيلة كالزئبق والرصاص والكاديوم وغيرها، وتعتبر مصانع الأسمت والمحاجر والكسارات من أهم مصادر الغبار في الهواء، فمثلا في بلادنا تدفق مصانع الإسمنت برايس حميدو وصور الغزلان، وحامة بوزيان وعين التوتة وغيرها ، سنويا 4569 طن من أكسيد الآزوت، و1200 طن من أكسيد الكربون، 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة عبر الميثانية و1020.000 طن من ديوكسيد الكبريت⁽⁷⁸⁾.
7. تنتج مركبات الكلوروفلوروكربون من صناعات عديدة أهمها الأيروسول التي تدخل في تركيب(صنع) المبيدات أو بعض مواد تصفيف الشعر أو مزيل روائح العرق، كما تستخدم أيضا على هيئة سائل في أجهزة التكييف والتبريد ثلاجات المنازل، كما أن إحراق النفايات المنزلية إحراقا غير كاملا يؤدي إلى انتشار هذه المركبات في الجو⁽⁷⁹⁾.

مما سبق يتضح أن تلوث الهواء لا يقتصر فقط على طبقات الجو وإنما يمتد ليشمل أيضا الماء والترربة، ويحدث تلوث الماء بالعناصر المعدنية السامة والجسيمات المنطلقة من المصانع التي تتساقط من الهواء الجوي بعد أن تظل معلقة لفترة من الوقت، كما يسهم التلوث الهوائي بدرجة كبيرة في تلوث التربة بالغازات والأبخرة والأدلة على ذلك كثيرة، منها ظاهرة المطر الحمضي الذي أدى إلى

موت الأشجار في الغابات الكثيفة في أوربا نتيجة لزيادة تركيز محاليل أكاسيد الكربون والكبريت وكبريتيد الهيدروجين، وتؤدي عمليات تحليه مياه البحر أيضا إلى تلوث الهواء والماء والتربة. ونتيجة للزيادة التراكمية في حجم الملوثات التي يلقيها الإنسان في الجو والماء والتربة، ثبت أن ثمة علاقة وطيدة بين تلوث الهواء وتلوث كل من الماء والتربة حيث يؤثر كل نوع من هذه الأنواع في بعضها البعض.

ب / تلوث المياه:

يعتبر الماء أساس كل صور الحياة بالغلاف الجوي، ومصدر استمرارها، مصداقا لقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" *، فتغطي المياه حوالي 71% من الأرض وتكون حوالي 65% من جسم الإنسان، 70% من الخضراوات وحوالي 90% من الفواكه، لهذا فهي تعتبر مصدر الحياة لجميع الكائنات الحية من إنسان ونبات وحيوان، وأيضا من أهم المصادر الطبيعية على الإطلاق وأكثرها، فيعتمد الإنسان عليه في كافة جوانب حياته العملية من زراعة وصناعة وغيرها من النشاطات المختلفة. (80)

تحتوي الأرض على كميات كبيرة من المياه العذبة متمثلة في المياه السطحية والجوفية، يستغل 40% منها لأغراض الاستهلاك العام والمتزايد باستمرار والذي يفوق معدل النمو السكاني في كثير من الأحيان، وقد سجل استهلاك المياه تضاعف مرتين على الأقل في القرن العشرين. (81)

بالإضافة إلى مشكلة الاستنزاف و الندرة، تعاني الموارد المائية من مختلف أشكال التلوث، وإذا استمر تلوث المياه عند المعدل الحالي، مع زيادة الكميات المستغلة منها، يؤدي ذلك إلى استنزافها في وقت قريب، وهناك 88 دولة نامية تشكل 40% من سكان العالم، يعتبر نقص المياه فيها معوقاً جدياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بها.

وتبعا لزيادة عدد السكان في العالم وتعدد أنشطتهم المختلفة تزايد كمية المياه العذبة المستهلكة في الأغراض المختلفة بصورة مطردة، ويبين الجدول الآتي تقدير حجم المياه العذبة المستهلكة سنويا في الأغراض المختلفة على مستوى العالم.

الجدول رقم (01): حجم المياه العذبة المستهلكة سنويا في الأغراض المختلفة (82)

المياه المستهلكة / سنويا		نمط الاستهلاك
الحجم (كيلو متر مكعب)	%	
7000	72,2	أغراض الزراعة
1700	17,5	أغراض الصناعة وتوليد الطاقة
600	6,2	أغراض الشرب
400	4,1	أغراض أخرى متنوعة
9700	100	الجملة

وتؤكد أرقام هذا الجدول ضخامة حجم المياه المستهلكة سنويا، التي يحتاج إليها الشخص الواحد قد تصل إلى نحو ألف لتر يوميا في بعض البيئات.

كان هناك نوع من الاعتقاد السائد والخطير لدى الجميع ألا وهو أن الأنهار والبحيرات والمحيطات هي أنسب مكان لإلقاء مخلفات المدن والمخلفات الصناعية، وأي فضلات أخرى يراد التخلص منها، إن فعاليات الإنسان من نمو صناعي وزراعي والتجمعات البشرية يدخل العديد من التأثيرات السلبية التي تنعكس بصورة واضحة على دورة المياه في الطبيعة، ابتداء من مرحلة تبخر المياه من الأرض وتنتهي بعودتها ثانية إليها محملة بالملوثات المختلفة، وقد يكون للطبيعة دور إيجابي في تحسين كثير من حالات تلوث المياه حيث تسهم في إزالة أو تقليل عدد من الملوثات المضافة من قبل الإنسان، إلا أن هذا السلاح الطبيعي ضعيف ويزداد ضعفاً مع زيادة النمو الصناعي وزيادة الملوثات التي تقذف بتركيز عالية في مقومات البيئة الأساسية (الهواء - المياه - التربة). (83)

في الآونة الأخيرة أصبحت البيئة تستحوذ على درجة كبيرة من العناية والاهتمام سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، كما أصبح لها تأثير حتى على القرارات السياسية للدولية، على الرغم من أن النمو في الطلب على المياه ضئيل نتيجة للنمو السكاني المنخفض في الدول المتقدمة، إلا أنه هنالك العديد من المشاكل التي تستدعي اهتمام أكبر ورفع مستوى العناية بجودة ونوعية المياه، وقد كشفت طرق التحليل المتطورة عن وجود العديد من المواد الكيماوية الناتجة عن العمليات الصناعية أو الناتجة عن عمليات معالجة المياه العادية والعامدة، ومن الواضح أن العديد من المشكلات البيئية التي ظهرت سابقا في العالم كانت نتيجة للإهمال أو لعدم القدرة على إدراك وتحديد أسباب التلوث والتدهور البيئي.

في هذا الصدد أصدرت هيئة الصحة العالمية سنة 1961 تعريفا لتلوث المياه العذبة وهو: "إننا نعتبر أن المجرى المائي ملوث عندما يتغير تركيب عناصره، أو تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب نشاط الإنسان بحيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها أو لبعضها" (84).

كما يقصد به وجود أي مادة دخيلة كشوائب مثلا، تغير من الصناعات الطبيعية أو الكيماوية أو البيولوجية للمياه، وتحدث تلفا أو فسادا أو خلا في نوعية المياه، مما يحد من صلاحيتها بحيث تصبح ضارة أو مؤذية عند استخدامها، أو تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية، وبصفة خاصة مواردها السمكية وغيرها من الأحياء المائية، وهذه المواد قد تكون نتيجة النشاط الإنساني أو نتيجة بعض النواحي البيوفيزيائية (85).

والمياه العذبة هي المياه التي يتعامل معها الإنسان بشكل مباشر ويومي، وقد شهدت مصادر المياه العذبة تدهوراً كبيراً في الآونة الأخيرة لعدم توجيه قدرها وافراً من الاهتمام لها، ويمكن حصر العوامل التي تتسبب في حدوث مثل هذا التدهور في:

1. عدم تنظيف خزانات المياه بشكل دوري و سليم ، الأمر الذي يعد غاية في الخطورة.
 2. قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.
 3. التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.
- أما بالنسبة للمياه الجوفية ففي بعض المناطق نجد تسرب بعض المواد المعدنية إليها مثل الحديد و الزئبق والمنغنيز والرصاص إلى جانب المبيدات الحشرية المستخدمة في الأراضي الزراعية⁽⁸⁶⁾.

يعتبر الماء مذيب جيد لكثير من المواد وحتى التي لا تذوب فيه وتشكل معه معقدات غروية تشبه المحاليل، وفي الواقع ينزل الماء على هيئة أمطار أو ثلج بصورة نقية خالية تقريباً من الجراثيم أو الملوثات الأخرى، لكن نتيجة للتطور الصناعي الكبير تتعرض مياه الأمطار خاصة أثناء سقوطها، إلى الكثير من الملوثات لتصل الأرض مشبعة بالغازات السامة الذائبة، مما يجعله غير صالح للشرب. كذلك ظهر تلوث مياه البحار والأنهار والمياه الجوفية بالمواد البترولية والمواد المشعة والمعادن الثقيلة وغيرها، ويشكل التلوث بالمواد البترولية خطراً على المياه حيث يكون طبقة رقيقة فوق سطح الماء، تمنع الأوكسجين و ثاني أكسيد الكربون والضوء إلى الماء، مما يؤدي إلى اختناق الأحياء المائية وتعطيل معظم العمليات الحيوية الهوائية، وبذلك تصبح الحياة المائية شبه مستحيلة، فيدوم الهيدروكربون الناتج من تلوث البترول طويلاً في الماء، ويحتوي البترول على مواد مسرطنة مثل بنزوبيرين الذي يؤثر على النباتات والحيوانات التي تتغذى عليها، وهناك مواد كيميائية أخرى تسبب تلوث المياه مثل المبيدات D.D.T والمعادن الثقيلة⁽⁸⁷⁾.

ب.1 / المصادر الرئيسية لتلوث المياه:

يعد الإنسان هو المسؤول الأول عن تلوث المياه، فالمخلفات البشرية ومخلفات الصناعة والمبيدات الحشرية ليست لها مصادر طبيعية، وبالتالي فهي من تصديره، كلها أسباباً مباشرة لزيادة مشكلة التلوث المائي حدة وتفاقماً في السنوات الأخيرة، وتتمثل مصادر التلوث في الآتي:

μ المصادر الصناعية:

تحتوي مياه المصانع وفضلاتها ما نسبته 60% من مجموع المواد الملوثة للبحار والبحيرات والأنهار، ويصدر أغلب الملوثات من مصانع مثل مصانع الدباغة والرصاص الزئبق والنحاس

والنيكل، ومصانع الدهانات والإسمنت والزجاج والمنظفات ومصانع تعقيم الألبان والمسالخ ومصانع تكرير السكر، بالإضافة إلى التلوث الهيدروكربون الناتج عن التلوث بالبترول، وبرزت هذا المشكلة بصورة جلية أثناء حرب الخليج الثانية⁽⁸⁸⁾.

إن معظم المصانع في الدول النامية وحتى الدول المتقدمة لا تلتزم بضوابط الصرف الصناعي بل تلقي بفضلاتها في المياه، ففي الولايات المتحدة وجدت مخلفات سامة في مياه الأنهار والبحار المحيطة بالمصانع، وفي القاهرة أجريت دراسة على اثني عشر محطة لمعالجة مياه الشرب ووجدت جميعها تعاني من عدم انضباط في تصريف النفايات السائلة الصناعية⁽⁸⁹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الطرق التقليدية لتنقية المياه لا تقضي على الملوثات الصناعية (مثل الهيدروكربون) والملوثات غير العضوية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد الكيميائية المختلفة، ومن أشكال التلوث الصناعي هو استعمال بعض المصانع ومحطات الطاقة لمياه الأنهار والبحيرات في التبريد، وما ينتج عنه من ارتفاع في حرارة المياه مما يؤثر سلبا على التفاعلات البيوكيميائية في المياه وكذلك على الأحياء المائية⁽⁹⁰⁾.

١١ مصادر الصرف الصحي:

تعتبر مياه المجاري واحدة من أخطر المشاكل على الصحة العامة في معظم دول العالم الثالث، خاصة لأن أغلب هذه الدول ليس لديها شبكة صرف صحي متكاملة، والمشكلة الكبرى عندما تلقي المدن الساحلية مياه الصرف الصحي في البحار دون معالجة، مسببة بذلك مشكلة صحية خطيرة كما أن استخدام الحفر الامتصاصية في الأماكن التي لا يتوفر فيها شبكة صرف صحي له أضراره على الصحة العامة، خاصة إذا تركت مكشوفة أو ألقيت مخلفاتها في الأماكن القريبة من المساكن حيث يتوالد البعوض والذباب مما يسبب الكثير من الأمراض بالإضافة إلى استخدام المبيدات المنزلية التي لها أضرارها على صحة الإنسان⁽⁹¹⁾.

تحتوي مياه المجاري على كمية كبيرة من المواد العضوية وأعداد هائلة من الكائنات الحية الدقيقة الهوائية واللاهوائية، و تتوقف درجة فساد المياه السطحية وصلاحيتها للاستعمال على عدة عوامل منها:

1. سرعة تيار الماء في المجري المائي.
2. كمية الأوكسجين الذائب في الماء.
3. السرعة التي تستطيع بها بعض أنواع البكتريا تحليل هذه الشوائب والفضلات.
4. مدى حجم الشوائب والفضلات وتعدد نوعيتها التي تلقى البحر⁽⁹²⁾.

تحتوي مياه الصرف الصحي على نسبة عالية من الماء 99.9 % و الباقي مواد صلبة على هيئة مواد غروية وعالقة وذائبة ، فتتكون من المياه المستخدمة في المنازل سواء في الحمامات أو المطابخ، و التي تحمل الفضلات بالإضافة للمياه المستخدمة في بعض الورش والمصانع الصغيرة ومحطات الوقود التي تقع داخل المدينة⁽⁹³⁾ .

μ المصادر زراعية :

زاد في الآونة الأخيرة استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية في الزراعة، ينجرف قسم من هذه المواد مع مياه الأمطار، أو مياه الري لتصل إلى المياه السطحية أو الجوفية مسببا تلوثا كيميائيا⁽⁹⁴⁾ ، ونتيجة للاستعمال المفرط والخطئ لها بأنواعها، وكون النباتات والمحاصيل عامة لا تمتص من المبيدات إلا وفق قدرتها واحتمالها ، فإن كميات هائلة منها تبقى في التربة مسببة بذلك مشكلة بيئية لها آثارها السلبية والخطيرة⁽⁹⁵⁾ .

وهكذا يتضح أن لتلوث الماء أضرارا كبيرة، إلا أن ما يجب ملاحظته أنه لا يوجد هناك انفصال حقيقي بين كل من تلوث الهواء وتلوث الماء و تلوث التربة، وذلك لأن الهواء الملوث يؤثر كثيرا في المساحات المكشوفة من الماء ويلوثها بما يحمله من شوائب وأبخرة وغازات.

ج / تلوث التربة :

التربة هي مورد فعال يزود النباتات بالحياة، وهي مكونة من خليط ذو أحجام مختلفة من جسيمات معدنية (رمل، غرين، وطين) ومواد عضوية وأنواع متعددة من الكائنات الحية، وبالتالي فإن للتربة خصائص بيولوجية وكيميائية وفيزيائية بعضها ديناميكي يمكنه التغير حسب طرق التعامل معها⁽⁹⁶⁾ .

و للتربة العديد من الخدمات والوظائف المهمة، فهي تدعم نمو وتنوع النبات والحيوان من خلال تقديم البيئة البيولوجية والكيميائية والفيزيائية الضرورية لتبادل كل من الماء والمواد المغذية والطاقة والهواء، كما تنظم التربة توزيع المطر أو مياه الري بين التسريب والفائض وتدقق وتخزن الماء والمواد المذابة بما فيها النيتروجين والفسفور والمبيدات الحشرية والمواد المغذية الأخرى والمركبات المذابة في الماء، وتخزن التربة أيضا وتسهل عملية انطلاق المواد الغذائية المغذية للنبات والعناصر الأخرى وتعمل على تنظيم إنتاجها بشكل دوري، كما تعمل كمصفاة لحماية جودة الماء والهواء والموارد الأخرى⁽⁹⁷⁾ ، وخصوبة التربة هي أحد مقومات الزراعة إذ تزود النباتات بالغذاء الكافي والعناصر المعدنية والماء والهواء في جميع مراحل نموها⁽⁹⁸⁾ .

وعلى الرغم من أن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين قد تسبب في تلوث الأرض الزراعية، إلا أن الإنسان يعد المسبب الرئيسي في تلوثها وبخاصة في العصر الحديث، ويعرف التلوث الذي يصيب الأراضي الزراعية بأنه: "الفساد الذي يلحق بهذا النوع من الأراضي فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية، أو يغير من تركيبها بشكل يجعلها تؤثر سلبا- بصورة مباشرة أو غير مباشرة-على من يعيش فوق سطحها من إنسان وحيوان ونبات" (99).

ويتلوث سطح الأرض بوجه عام نتيجة تراكم المواد والمخلفات التي تنتج من المشاريع الصناعية بطرح فضلاتها السائلة والصلبة، والتي قد تكون قريبة منه أو بعيدة ، فتصبح مكانا للحيوانات والحشرات الضارة، وتسبب تشويه لجمال المدينة وعدم الاستفادة من تربة تلك المناطق (100) ، كما أن الملوثات التي تختلط بالتربة الزراعية تفقدها خصوبتها وتؤثر تأثيرا سيئا فيها حيث تتسبب في قتل البكتيريا المسؤولة عن تحليل المواد العضوية وعن تثبيت عنصر النيتروجين، كما أن ارتفاع نسبة الأملاح في التربة عن المعدل يؤدي ذلك إلى تلويثها وإفسادها ويؤثر على الوسط البيئي الذي يمكن للنبات أن ينمو ويعيش ويتكاثر فيه، وتتحول الأرض إلى مناطق جرداء تشيع فيها المظاهر الصحراوية (101).

ج.1 / مصادر تلوث التربة :

إن التلوث المستمر يتلف طبقة التربة الرقيقة الخصبة التي تغطي الكثير من سطح الكرة الأرضية، والتي تعد البيئة الصالحة للزراعة، لقد استغرقت العمليات الطبيعية آلاف السنين لتكوين هذه التربة الصالحة للزراعة، ولكن التعامل غير الحريص والممارسات الخاطئة من الإنسان، يمكن أن تتلف هذه التربة في خلال سنوات قليلة (102).

وفيما يلي أهم مصادر تلوث التربة:

١ استخدام الأسمدة الكيميائية:

وهي عبارة عن أسمدة تصنع من مركبات كيميائية وأهمها: الأسمدة النيتروجينية والأزوتية، الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية (103)، التي تؤدي لتلوث الخضروات والفواكه بالمركبات الكيميائية الضارة الموجودة فيها ، وتنتقل بالتالي إلى جسم الإنسان عبر السلاسل الغذائية وتسبب نوعا من فقر الدم عند الأطفال، وسرطان البلعوم والمثانة عند الكبار (104) ، كما هناك مشاكل أخرى تتسبب هذه الأسمدة في تكوين طبقة غير مسامية في أثناء سقوط الأمطار الغزيرة، مما تؤثر سلبا في جذور النباتات، وتسبب عجزها عن امتصاص بعض العناصر الغذائية الموجودة في

التربة، والتي يكون النبات في حاجة إليها⁽¹⁰⁵⁾، خاصة عند زيادة كميتها عن حاجة النبات فتلق أضراراً بالغة في عناصر البيئة المحيطة بهذه التربة⁽¹⁰⁶⁾.

μ استخدام المبيدات الزراعية:

هي مركبات سامة وغير متخصصة، تستخدم في قتل ومكافحة الحشرات والفطريات التي تنتقل الأمراض المختلفة للإنسان أو الحيوان، كما تعد مواداً تساهم بقدر كبير في السيطرة على الأمراض التي تصيب المزروعات⁽¹⁰⁷⁾، حيث يؤدي استخدامها القضاء على الآفات الزراعية⁽¹⁰⁸⁾، كما أن الممارسات الخاطئة والاستخدام غير المرشد لها وعدم إتباع سبل الوقاية اللازمة منها، تؤدي إلى تعريض الأراضي الزراعية إلى كم هائل من الآثار السلبية على تركيبة هذه التربة وخواصها⁽¹⁰⁹⁾، والمشكلة تكمن أيضاً في اختلال التوازن البيئي، وتلوث عناصر البيئة المختلفة من تربة وماء وهواء ونبات وحيوان.

μ استخدام مياه الصرف الصحي في عمليات الري:

تعتمد بعض المناطق الزراعية في الري على الأمطار ومياه الصرف الصحي، والتي تؤدي إلى تراكم الطمي وتقليل سرعة جريان المياه وبالتالي نمو وانتشار الحشائش المائية مما يهيئ بيئة صالحة لتكاثر القواقع والحشرات خاصة البعوض⁽¹¹⁰⁾، ومن الأساليب الزراعية الحديثة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج لري الأراضي لأنواع مختلفة من المحاصيل⁽¹¹¹⁾، إلا أن هناك محاذير من كثرة استخدامها والإسراف في كميات الري (كطريقة الغمر)، واستعمالها مما يؤدي إلى عدم موائمة التربة كوسيط مناسب لنمو النباتات وإلى زيادة الأملاح بها، وبالتالي ضعف الإنتاج الزراعي.

μ قطع الأشجار والرعي الجائر :

يجد الإنسان في الغابات متنفساً للمدينة، فهي تعتبر المخزن الرئيسي للكربون في الأرض لذلك فإن تدمير مساحات واسعة منها وخاصة عن طريق حرقها، يضيف كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئات الأخرى إلى الجو، وتعتبر الغابات الاستوائية من أغنى غابات العالم في تنوعها الحيوي، ولهذا فإن أي عملية تدميرها وإزالتها سوف يكون لها تأثير سلبي على أصناف الكائنات الحية المستوطنة هناك وعلى التنوع الحيوي نفسه، مما تعمل كذلك على تدمير صفات الأراضي الزراعية الفيزيائية والكيميائية والإحيائية بسبب تعرضها لعمليات

الانجراف وزحف الرمال⁽¹¹²⁾، ويسمى تدهور الأرض في المناطق الجافة بالتصحّر الذي يعرف بأنه " انخفاض أو فقدان الإنتاجية والتنوع البيولوجي للأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة للعوامل الطبيعية أو العمليات الناجمة عن الأنشطة البشرية"⁽¹¹³⁾ ، ولقد قدر أن نحو 30% من المساحات المروية في الأراضي الجافة، و 47% من الأراضي المحصولية المطرية، و 73% من أراضي المراعى قد تأثرت بالتصحّر على الأقل بدرجة متوسطة، وتعد أفريقيا في مقدمة المناطق التي تأثرت أراضيها به وبشكل كبير، وتعد هذه الظاهرة كارثة طبيعية تمتد آثارها لتصبح اجتماعية تهدد المجتمعات البشرية⁽¹¹⁴⁾ ، ولقد أوضحت عدة دراسات أن من عوامل زيادته فيها حدوث فترات طويلة من الجفاف، فهذه الفترات الطويلة تؤدي إلى حدوث اضطرابات في التفاعلات البيولوجية في التربة بشكل يزيد من تدهورها وتصحرها، كما أن هناك شواهد قاطعة على أن الجفاف يؤدي إلى انتشار آفات كالجراد الذي يدمر النباتات مما يزيد الأوضاع سوءا ، ورغم هذا فإن العديد من الدول النامية تقوم بتدمير غاباتها واستغلالها من أجل المنفعة البشرية دون الأخذ بعين الاعتبار قيمتها الطبيعية والحيوية والبيئية للمنطقة.

μ النفايات الصلبة الصناعية:

نتيجة زيادة استهلاك الإنسان من السلع ومواد التنظيف للعناية بنفسه أو بملابسه أو بأدواته⁽¹¹⁵⁾ ، فهي تحتوي في تركيبها على مادة الفوسفات التي تزيد من قدرة المنظف الصناعي على التنظيف، وتتصف بأثرها السام على كل من الإنسان والحيوان⁽¹¹⁶⁾ ، وإن قرب النباتات من المصانع خاصة لصناعة الإسمنت يؤدي إلى تلاشي اخضرار الأوراق وبالتالي توقف نموها وتأخير ثمارها، وكذلك فإن عوادم السيارات تؤثر على الأراضي الزراعية على جوانب الطرق الإسفلتية لأنها عرضة لتراكم معدلات كبيرة من الرصاص بها⁽¹¹⁷⁾ ، وفي كثير من الأحيان تسبب الأمطار الحمضية في تلوث المجاري المائية الطبيعية، متسببة في بعض الأضرار على التربة والمحاصيل الزراعية الأخرى⁽¹¹⁸⁾.

هذا و تعاني بعض الدول من مشكلة تلوث التربة، فكثير من أراضيها الزراعية بها يهددها التلوث بالمواد السامة والإشعاعية الخطرة، والتي يمكن أن تحدث نتيجة التخلص غير المناسب من هذه المواد أو تخزينها أو منتجاتها المخلقة، وبعض مظاهر التلوث الحراري الذي يحدث نتيجة تفرغ

محطات توليد الطاقة كميات كبيرة من المياه الساخنة في البحر كجزء من عملية التبريد وأثره على جميع عناصر البيئة المحيطة بالإنسان والحيوان والنبات.

د / تلوث الغذاء :

إن النمو غير المسبوق في عدد سكان العالم الذي حدث في القرن العشرين كان ممكناً بفضل التطورات الملحوظة في مجالي الزراعة والتقنية فقد جلبت الثورة الخضراء للدول النامية محاصيل ذات صلة وفيرة وتقنيات زراعة متطورة، كما عملت على تحسين الصحة والتغذية في معظم أرجاء العالم، ومن ناحية أخرى يتطلب نمو السكان المستمر مساحات أكثر من الأراضي للزراعة، كما يتطلب مزيداً من الماء للري وهذا يزيد الضغط على المصادر الطبيعية وعلى بيئة الحيوان والنبات(119).

إلا أن أحد التحديات الحرجة للعقود القليلة القادمة هو إيجاد وسائل لزيادة إنتاج الغذاء في حين تخفيض التدهور البيئي إلى الحد الأدنى، وهناك تأثيرات بيئية للري والسماذ والمبيدات الحشرية التي تنتج محاصيل وفيرة، وإذا لم يكن هناك تدابير وقائية فإنها ستتكد خسائر عديدة بسبب الحشرات، فالفلاحين الذين يستعملون المواد العضوية يعتمدون على كيماويات غير صناعية يمكنها أن تكون سامة ، فأى بدائل للمبيدات الحشرية لها مخاطرها الخاصة بها.

في البلدان الفقيرة لا يزال الهم الأكبر هو تلبية الحاجات الغذائية الأساسية وتعاني الكثير من شعوبها من مشكلة نقص الغذاء والتي يمكن للتغيرات السياسية إيجاد الحلول لها أما المشكلة الأكثر خطراً من ذلك هي نقص العناصر الغذائية الأساسية، فعلى سبيل المثال يقدر أن حوالي 12% من سكان العالم يعانون من نقص في عنصر اليود كما يعانون من مرض تضخم الغدة الدرقية ، أما في الدول الغنية يتركز القلق العام في السنوات الحالية حول مخاطر الإصابة بمرض السرطان بسبب فضلات المبيدات الحشرية، وذلك بالرغم من الصعوبات التي واجهها العلماء في إيجاد علاقة جازمة بين مرض السرطان والمبيدات الحشرية، ومن جهة أخرى لا تزال التغذية السيئة والسمنة في دول كالولايات المتحدة من أكبر المخاطر الصحية المتعلقة بالغذاء(120).

في كل عام تتسبب الحشرات بفقدان حوالي 25% من محاصيل الغذاء في العالم وهي نسبة كافية لتغذية مليار نسمة، ويرى المؤيدون لتقنية التعديل الجيني أن تطوير المحاصيل المعدلة جينياً يمكن أن يقلل من هذه الخسارة من مصادر الغذاء، كما يمكن لهذه التقنية تحسين نوعية الغذاء المنتج، وبتضاعف الحاجة العالمية للغذاء يزيد في الوقت الحالي الضغط على استغلال الأرض بشكل مطرد، مما يساهم في زيادة كمية ونوعية الغذاء المنتج بحيث يكون الضرر البيئي أقل(121).

والتلوث الغذائي هو عملية تحول المادة الغذائية من حالة نافعة إلى حالة ضارة بالإنسان، أي تحول المادة الغذائية من حالة مادة غذائية صالحة للاستهلاك البشري أو الحيواني، وذات قيمة غذائية عالية وفي حدودها الطبيعية إلى حالة مادة غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري، أو إلى مادة غذائية صالحة للاستهلاك ولكنها فاقدة لكل أو بعض قيمتها الغذائية⁽¹²²⁾، ويزيد من خطورته أنه لا يؤدي إلى فساد ظاهر للمادة الغذائية يمكن للمستهلك أن يلاحظها، وقد لا يتغير طعم الغذاء أو رائحته ولكنه يحتوي على مواد سامة قد تلحق أشد الضرر على المدى القصير أو المدى الطويل⁽¹²³⁾، وتنتج معظم الأمراض التي تنتقل عن طريق الغذاء بسبب التلوث أو التسمم الغذائي الذي يعرف بأنه: "الأمراض الحادة الخاصة بالمعدة الناتجة عن تناول الأغذية الملوثة ببعض العوامل الجرثومية أو السموم قبل استهلاكها من قبل الإنسان"⁽¹²⁴⁾، أي الناتج عن بكتيريا أو فيروسات أو خلايا أو طفيليات تسبب الأمراض، وتتراوح أعراض المرض بين التقيؤ والغثيان والإسهال و آلام البطن الحادة والشلل والفشل الكلوي وحتى الموت في بعض الحالات⁽¹²⁵⁾، وتظهر أعراض المرض بعد استهلاك الغذاء الملوث في فترة تتراوح ما بين ثلاثين دقيقة إلى بعد أربع ساعات وأحيانا تصل إلى ثمانية وأربعين ساعة، وتصل في بعض الأحيان إلى أسبوعين من تناول الغذاء الملوث. وتنتج بعض الأمراض بشكل أساسي بسبب أنواع معينة من البكتيريا والفيروسات التي يمكنها أن تختلط بالغذاء إذا تم تناوله بإهمال وفيما يلي بعض الأمثلة حول إساءة تناول الطعام:

- عدم تنظيف اليدين قبل تناول الطعام.
- عدم الحفاظ على نظافة أوعية الطعام وأماكن تحضيره.
- عدم إبقاء الطعام المطهو منفصلاً عن الطعام النيئ.
- عدم تقديم الطعام الساخن بشكل سليم.
- عدم طهي الطعام إلى درجة الحرارة المطلوبة أو طهيه بشكل متقطع.
- عدم الحفاظ على الطعام على درجة حرارة مناسبة.

د. 1 / مصادر تلوث الغذاء:

تعد التربة الصالحة للزراعة مصدراً هاماً من مصادر إنتاج الغذاء، حيث دفع زيادة الطلب على الغذاء إلى انتشار الأمراض مما أدى إلى تلوث التربة والغذاء، ويحدث التلوث الغذائي من عدة مصادر أهمها:

µ التلوث بالجراثيم والطفيليات الممرضة:

تتمثل في الكائنات الحية الدقيقة كالبكتيريا مثل الخميرة وأنواع من الفطريات التي تسبب العفن لبعض الخضروات والفواكه وأنواع مختلفة من المشروبات والأغذية، وبعض الفطريات ذات التأثيرات السرطانية، وكذلك الأمراض التي تصيب الطيور والحيوانات التي يمكن أن تنتقل إلى الإنسان مسببة أمراض له، وإضافة بعض المواد الملونة والمنكهة للغذاء⁽¹²⁶⁾.

µ التلوث بالمواد المشعة:

تصيب الأغذية وتؤثر على مكوناتها نتيجة تساقط الغبار الذري على النباتات والتربة الزراعية أو نتيجة لتلوث الهواء أو الماء بمخلفات التجارب النووية، حيث تدخل المواد المشعة إلى بناء جسم النبات وتنتقل عبر سلاسل الغذاء إلى الحيوان والإنسان⁽¹²⁷⁾.

µ التلوث بالسموم الكيميائية:

يتمثل تلوث الغذاء بالمبيدات والمعادن الثقيلة كالرصاص أو بعض المعادن الخفيفة أثناء الطهي أو التصنيع أو التحضير أو بمتبقيات المعاملات الكيماوية، فيما بعد الحصاد أو بالمضادات الحيوية و الهرمونات التي قد تستخدم في تصنيع العلائق الحيوانية⁽¹²⁸⁾، وكذا التلوث الدوائي الذي يتعلق بتناول الأدوية سواء المقصود منها بهدف العلاج أو غير المقصود، وقد زاد من وطأة استخدام الأدوية الكيميائية أن المرء يستخدم في حياته اليومية ما يقرب من ثلاثة آلاف مادة كيميائية يوميا ضمن وجباته الغذائية، وخاصة ممن يدخنون و يشربون الخمر ويتعاطون المخدرات⁽¹²⁹⁾.

فيرغب كل شخص تقريباً في الحد من التلوث، ولكن معظم أشكال التلوث التي تهدد صحة كوكبنا حالياً تأتي لسوء الحظ من منتجات يحتاجها كثير من الناس ويرغبون فيها، فمثلاً توفر السيارات الراحة بنقلها للأشخاص، ولكنها تُنتج نسبة عالية من تلوث الهواء في العالم، وتنتج المصانع منتجات يستخدمها الناس ويستمتعون بها، ولكن العمليات الكيميائية في مقورها أن تسبب التلوث وتساعد المبيدات والأسمدة في نمو كميات كبيرة من الأغذية، ولكنها تسمم التربة ومجري المياه.

هـ / التلوث بالنفايات الصلبة:

نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال السنوات الماضية والتي تسببت في ظهور أنماط معيشية جديدة والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة متطلبات الإنسان وتويعها، هذا الأمر أدى إلى زيادة كمية النفايات المتولدة يومياً وتتويعها وأصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة إتباع الأساليب العلمية في إدارتها سواء كان في طريقة جمعها أو حفظها أو في النقل والتخلص منها بطرق سليمة.

وأمام هذه الأنواع الكثيرة من النفايات و الفضلات بدأ التفكير ملياً ومنذ عقود في كيفية التخلص منها بطرق علمية ونهائية دون المساس بالموارد الطبيعية والبيئية، فلجأت الدول النامية إلى أساليب شتى منها التي نجحت ومنها التي لم تعط نتائج إيجابية⁽¹³⁰⁾ ، وقد تمثلت الطرق المتوخاة في دفن النفايات أو حرقها أو معالجتها وغيرها ، واتبعت الدول المتقدمة أكثر الطرق إيجابية نظراً للتقارب في تركيبة نفاياتها المنزلية، ونتيجة لسعي الدول النامية نحو التنمية وإن كان أول أهدافها هو تمكين المواطنين من الحياة الآمنة التي تتيح لكل منهم أن يحقق ذاته ، وأن يحسن استخدام إمكاناته والانتفاع بها إلى أقصى مدى، فإن نجاح التنمية يقتضي استمرارها وتواصلها ، ولا يتأتى هذا النجاح أصلاً إلا في بيئة نظيفة مصانة نحرص جميعاً على حماية مواردها لأنها من أسباب استمرار حياتنا جيلاً بعد جيل، الأمر الذي يستوجب إعادة تصنيع واستخدام المخلفات والنفايات الغازية والسائلة والصلبة⁽¹³¹⁾ . وتختلف كمية ونوعية النفايات باختلاف طبيعة الحياة الاجتماعية والتطور الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تختلف كمية ونوعية النفايات الصلبة المنزلية في الدول المتطورة عنها في الدول النامية، ففي حين أنها تتكون أغلبها من المواد العضوية في الدول النامية فنجد أنها في الدول المتطورة تحتوي بالإضافة إلى المواد العضوية على نسبة كبيرة من الورق والكرتون والبلاستيك وغيرها، فظهرت أنماط جديدة من النفايات مثل النفايات الإلكترونية (أجهزة حواسيب وأدوات كهربائية... الخ) وإطارات وقطع السيارات.

إن معظم الكائنات الحية تأخذ المواد الغذائية وتفرز بعض النفايات التي يتم إعادة استخدامها وتدويرها من قبل كائنات حية أخرى، غير أن الإنسان ينتج فائضاً من النفايات تفوق قدرة الطبيعة على تدويرها، ولذلك فإنه يتوجب التخلص منها بطرق سليمة، وفي العقود الماضية كان التخلص من النفايات يتم عادة من دون أي اعتبارات للصحة والسلامة والبيئة أو المناظر الجمالية، فعلى سبيل المثال كان الاعتقاد السائد في الماضي أن الأنهار والبحيرات تقوم بامتصاص النفايات وإذابتها دون حدوث أضرار، لكن مع النمو السكاني المتزايد والزيادة في معدلات التصنيع جعل عملية التخلص من النفايات بطرق علمية بيئية سليمة مسعى مهم⁽¹³²⁾ .

وتشير الدراسات أنه يتم إنتاج حوالي 12 بليون طن من المخلفات الصناعية سنويا، وأن معدل ما يلقيه الفرد يوميا بين اثنين إلى ثلاثة كيلو غرامات من النفايات⁽¹³³⁾، وكما تشير أن المدن الأمريكية تخلف ما يفوق من 30 مليون طن من الورق ومنتجاته، وأن هناك 0,2 بليون طن من النفايات المنزلية تنتج سنويا⁽¹³⁴⁾.

هـ.1 / مفهوم النفايات :

لا يوجد تعريف موحد للنفايات أو القمامة، بل هناك تعاريف مختلفة قد تلتقي في بعض الجوانب لكنها قد تختلف في الكثير منها، على أساس أنه ما يعتبر نفاية لدى البعض قد يكون لدى البعض الآخر قابل للاستهلاك أو للاستخدام، ويجمع الكثير على اعتبارها : مجموعة الفضلات الجافة الناتجة عن بيئة معينة، وتختلف مكوناتها وكمياتها باختلاف المناطق والبيئات وعادات الأهالي⁽¹³⁵⁾.

فهي كل فضالة يتخلى عنها صاحبها لأنها غير صالحة للاستعمال، وهي أحد الملوثات التي تدمر البيئة و حياة الإنسان، و تقضي على الشكل الجمالي للمدينة من خلال ما يحدث يوميا من رمي القمامات، و الفضلات على الأرصفة و أمام المنازل و على مستوى المساحات الخضراء، على شكل خليط متباين من الحجارة و الرمال و الأخشاب و المعادن و الجلود و النفايات الصناعية⁽¹³⁶⁾. حيث قدرت في الجزائر النفايات المتولدة من الصناعة و الهياكل الاستشفائية و عن بعض المخابر سنة 1991م بـ :

- النفايات الصلبة : 588 مصدر.

- النفايات السائلة : 100 لتر

- النفايات الغازية.

و أما النفايات المنزلية، شكل آخر للنفايات قدرت كميتها المتولدة سنويا بـ: 5.2 مليون طن، أي 10.5 مليون م³، وأن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كلغ من النفايات الحضرية، والعاصمة الجزائرية يبلغ هذا الإنتاج بها 1.2 كلغ في اليوم⁽¹³⁷⁾.

هذه النفايات و إن اختلفت تسميتها، فهي توجد في مناطق تكون مأوى للكثير من الفئران والجراثيم و الكلاب و القطط، التي تنقل الأمراض المعدية التي تتسبب في كثير من الأحيان في الموت، كالحمى الصفراء و الطاعون... إلى جانب الرائحة الكريهة التي تنتج من تفاعل هذه النفايات مع أشعة الشمس⁽¹³⁸⁾.

فالنفايات إذا وفقا لهذا هي:

- بواقي ومخلفات العمليات الإنتاجية أو التحويلية بمختلف أنواعها وأحجامها وتركيبها، أي كل ما يتبقى من مستلزمات عملية الإنتاج أو التحويل كالمواد أو الأجزاء والقطع الزائدة عن الحاجة أو غير الصالحة لاستعمال بصورتها الحالية أو التي يبطل استعمالها لسبب ما، ومهما كان شكلها صلبة أو سائلة أو غازية.
- كل مادة أو منتج غير تام أو معيب أو فقد ضرورة أهمية استعماله لعدم صلاحيته أو لمواصفاته أو لتركيبه أو لتآكل أجزائه أو لتقادمه.
- مختلف الفضلات الناتجة من استعمال أو الاستهلاك المباشر كالفضلات المنزلية وفضلات الطرق والمحلات والأسواق العمومية، فضلات الحيوانات والمزارع والأشجار، فضلات المسالخ والمستشفيات... الخ.
- كل المنقولات المهملة أو المتروكة للإهمال عمدا من قبل صاحبها.

هـ.2 / أنواع ومصادر النفايات الصلبة:

من أجل التقليل من حجم النفايات واثقاء مضارها واختيار أنسب طريقة لمعالجتها، يتحتم علينا معرفة الخصائص العامة المميزة للنفايات وتصنيفها والتي نجعلها في:

I. تصنيف النفايات بحسب مصدرها: ويمكن تصنيفها إلى :

◆ نفايات صلبة حضرية: ويقصد بها الفضلات المنزلية الناجمة عن المنازل والمطاعم والفنادق⁽¹³⁹⁾ ، وهي على الخصوص المزابل المنزلية الفردية والجماعية، والمنتجات الناتجة عن التنظيف مثل كنس المجاري وتنقيتها، والفضلات المضايقة كالأشياء الضخمة والخردة الحديدية والحصى والأنقاض، و نفايات التشريح أو التعفن التي ترميها المستشفيات والعيادات أو مراكز العلاج، النفايات التجارية ومواد اللف والحزم والبقايا الأخرى المتولدة عن الأعمال التجارية⁽¹⁴⁰⁾.

◆ نفايات سائلة حضرية: ويقصد بها عموما مياه الصرف الصحي والمياه المنزلية أو الصناعية المستعملة أو مياه الأمطار التي تغمر المناطق السكنية أو المياه الراكدة، ويتم جمع ومعالجة هذه النفايات بالشبكة العمومية للتطهير المسيرة من قبل مصالح البلديات مع ضرورة ضمان الشروط الملائمة لمتطلبات الصحة العمومية والبيئة⁽¹⁴¹⁾.

◆ نفايات إشعاعية: وهي النفايات التي تصدر عن المنشآت النووية وما يشابهها وهي نفايات تتطلب وسائل خاصة لمراقبتها ومعالجتها وقد تكون لها مصادر أخرى كالمصانع والمستشفيات

والمخابر والمراكز المشعة⁽¹⁴²⁾.

◆ المهملات: وهي كل الأشياء والممتلكات المنقولة وغير المنقولة سليمة كانت أو معيبة مستهلكة كلياً أو جزئياً، متروكة أو مهملة عمداً دون الاستفادة منها، ومصادر لها عديدة منها المساكن والمصانع والمخابر ومآرب التصليح، وحوادث الطرقات....

◆ نفايات خاصة: وهي نفايات مثل النفايات العضوية، المواد الكيميائية الصافية أو المدمجة، المواد الملونة أو المشعة، المواد السامة أو القابلة للذوبان أو الانفجار أو الاشتعال التلقائي ومثيلاتها، ومصادر لها عموماً المستشفيات والمصانع والمخابر.

◆ نفايات زراعية: وهي نفايات صلبة ذات مصادر عديدة مرتبطة بهذا القطاع والتي قد تكون مصدراً للحرائق أو الأمراض داخل الثروة الغابية والأشجار والمنتجات الفلاحية⁽¹⁴³⁾.

◆ نفايات الوحدات الصناعية: وهي ناتجة عن الأنشطة الصناعية في الدول، وتختلف كمية ونوعية النفايات باختلاف نوعية الصناعة وطريقة الإنتاج، وعادة ما تواجه وحدات القطاع الصناعي مشكلات منها المواد التالفة كالمواد الأولية السائلة أو الملونة و بعض مستلزمات التشغيل، والمواد القابلة للإرجاع⁽¹⁴⁴⁾.

تختلف أشكال وصفات النفايات باختلاف مصادرهما، وطرق التعامل معها ومعالجتها وكذلك تختلف التشريعات والقوانين الخاصة بها، إن النفايات من البيوت السكنية والمراكز التجارية والمؤسسات الخاصة والعامة مثل المستشفيات والمدارس وكذلك النفايات الناتجة عن العمليات الصناعية الخفيفة تعتبر نفايات متماثلة ويتم جمعها في نفس الحاويات وتصنف على أنها نفايات منزلية صلبة، وهي عادة ما تتكون بصورة أساسية من الورق والكرتون والبلاستيك وفضلات الطعام ومخلفات الحدائق وغيرها من المواد الغير العضوية، أما النفايات الصناعية فهي تلك التي تنتج جراء العمليات الصناعية الضخمة، النشاطات الزراعية، المناجم وعمليات إنتاج البترول والغاز، إن إدارة النفايات هي عملية تقنية وهندسية بحتة، فهناك العديد من الجامعات والمعاهد التي تختص بتدريس العلوم الخاصة بإدارة النفايات.

ويبين الجدول الآتي النسب المكونة للنفايات الصلبة المنزلية⁽¹⁴⁵⁾:

الجدول رقم (02): النسب المكونة للنفايات الصلبة المنزلية:

النسبة	المادة
50 %	المواد العضوية
23 %	الورق والكرتون
11 %	بلاستيك
3 %	منسوجات
2 %	المعادن
3 %	زجاج
8 %	أخرى
100 %	المجموع

II. النفايات بحسب درجة خطورتها: ميز القانون الجزائري⁽¹⁴⁶⁾ بوضوح بين النفايات الخطرة

وغير الخطرة مهما كان نوعها وشكلها وحجمها ومصدرها حيث نجد أن:

◆ النفايات غير الخطرة: هي النفايات التي تجمع وتعالج بشكل عادي في المكبات العمومية المرخصة أو في وحدات المعالجة الأخرى، سواء أكانت هذه النفايات صلبة كالفضلات المنزلية، فضلات المسالخ والمتاجر والأسواق العمومية، الخردة وهياكل السيارات المهملة، الحصى والركام، وما شابه ذلك في الحجم والنوع، أو كانت سائلة أي التي لا يمكن جمعها إلا باستخدام وسائل وأدوات خاصة كالمضخات وغيرها وتظهر في مختلف السوائل الحضرية غير المضرة.

◆ النفايات الخطرة: لصعوبة وضع تعريف دقيق وموحد لها والمنتجات المسممة، باعتبار أن الكثير من النفايات لا تكون سامة أو خطيرة إلا إذا توفرت لها شروط معينة⁽¹⁴⁷⁾، فإن الوزارة المكلفة بالبيئة ملزمة بوضع قائمة بالنفايات التي تراها خطيرة على صحة وسلامة المواطن وبيئته، باعتبار أن هذه القائمة لا يمكن أن تكون نهائية بل تراجع في كل مرة تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإنها: تلك النفايات التي لا يسمح بمعالجتها قانونا في المزابل العمومية أو المراقبة، وتعالج في وحدات مصنفة خاصة معتمدة من قبل السلطات العمومية⁽¹⁴⁸⁾، سواء أكانت خطورتها آنية أو مستقبلية وكيف ما كان تأثيرها على الإنسان مباشرة أو على بيئته ومحيطه الخارجي، بشكل غير مباشر وبشكل عام تظهر النفايات الخطرة في: النفايات الصناعية الصلبة القابلة للاشتعال أو الذوبان التلقائي، والمواد القابلة لانفجار والإفرازات الغازية، والمواد التي تحمل خطر التلوث الكيميائي، والمواد الملونة أو الإشعاعية صافية كانت أو مدمجة مع مستحضرات أخرى⁽¹⁴⁹⁾.

من خلال ما تقدم نستنتج أن الإنسان قد تدخل بشكل سافر في أنظمة البيئة المختلفة، محدثا خلا كبيرا في توازنها الطبيعي، وباعتباره عنصر مكمّل لعناصر البيئة وبدون التعامل معها حسب قوانينها وأنظمتها فإن الضرر لن يصيبها وحدها، بل سوف ينعكس عليه لا محالة، وقد أدى التعامل غير العقلاني له مع البيئة إلى ظهور مشكلات بيئية، كالتلوث المادي الذي يعد من أكثر المشاكل خطورة والتي خلفتها يد الإنسان من أجل تنمية حياته والرقى بها بكل أشكالها، وبزيادة عدد السكان المدن ونموها السريع مما أدى إلى ارتفاع نسبة التلوث وزيادة استنزاف مصادر البيئة الطبيعية المختلفة، هذه المشاكل ظاهرة للعيان بخطورتها ملموسة ومشاكلها محسوسة.

2-3-2 / التلوث المعنوي: هو تلوث غير محسوس، غالبا ما تكون آثاره غير مباشرة على الرغم من أنها قد تكون قاتلة في بعض الأحيان⁽¹⁵⁰⁾ ، وهو غير المرئي والذي يهمله الإنسان اعتقادا منه غير مؤثر على نظام الحياة الطبيعية والاجتماعية، إلا أن هذا التلوث يؤدي إلى أخطار ينجم عنها ضرر عضوي وضرر سيكولوجي⁽¹⁵¹⁾ ، ويتمثل في: تلوث سمعي -ضوضائي-، تلوث إشعاعي ، تلوث إجتماعي أخلاقي، وتلوث فكري وديني، تلوث جمالي.

أ / التلوث السمعي -الضوضائي- :-

يعتبر التلوث بالضجيج أو الضوضاء أحد أشكال التلوث المعنوي الذي يخضع له الإنسان، خصوصا سكان المدن والمراكز الحضرية، الذين يعانون منه في المسكن والطريق وفي أثناء العمل أحيانا⁽¹⁵²⁾، فهو أثر من الآثار التي تصاحب وجود الإنسان ومحاولته المستمرة لتغيير أنماط الطبيعة بما يحقق له المزيد من الرفاهية والحياة السهلة المريحة⁽¹⁵³⁾ . وكثيرا ما استخدمت الحركة والضوضاء على أنها مؤشرا طبيعيا واقتصاديا واجتماعيا لحياة المدن ونشاطها وازدهارها، غير أن التحليل العلمي لهذه الظاهرة قد كشف على أن ما يعد ميزة لحياة المدينة قد أصبح مشكلة خطيرة وشكلا من أشكال التلوث البيئي. فالضوضاء نوع من التلوث الذي يصدر على شكل موجات، حيث أن كلمة ضوضاء مشتقة من التعبير اللاتيني "NAUSEA"، ويوجد هناك تعاريف كثيرة ومختلفة لها فالموسوعة البريطانية مثلا تعرفها على بأنها "الصوت غير المطلوب"، أما الموسوعة الأمريكية فتعرفها بأنها "الصوت غير المرغوب فيه"⁽¹⁵⁴⁾ ، لأنه صوت زائد يؤدي إلى تأثيرات غير مرغوب فيها على الأفراد. وتعرف أيضا بأنها: تلك الأصوات غير المرغوبة فيها نظرا لزيادة حدتها وشدتها، وخروجها عن المألوف من الأصوات الطبيعية التي اعتاد على سماعها كل من الإنسان والحيوان⁽¹⁵⁵⁾ .

إن تعريف الضوضاء - في حد ذاته - شخصاني Highly subjective إلى حد كبير، فبالنسبة للبعض يُعدُّ صوت المحركات صوتاً معقولاً ومقبولاً، بينما يُعدُّ مزعجاً للآخرين، كما يمكن للموسيقى الصاخبة أن تكون ممتعة، كما يمكن أن تكون ضريباً من العذاب، وذلك طبقاً للمستمع والعوامل المحيطة بالسماع، وبصفة عامة فإن أي صوت ليس موضع ترحيب يُعدُّ ضرباً من التلوث السمعي أيّاً كان نوعه صوتاً لمحرك طائرة نفاثة أو عواء لكلب (156).

ويعرف التلوث الضوضائي بأنه: تلك الضوضاء التي زادت حدتها وشدتها، وخرجت عن المألوف والطبيعي، وذلك إلى الحد الذي سبب الأذى والضرر للإنسان والحيوان والنبات وكل مكونات البيئة، فهو ينتج أساساً عن الأصوات ذات التردد العالي وتؤدي إلى اهتزاز طبلة الأذن بشدة (157)، وتسبب إزعاجاً للإنسان وتشعره بالإرهاق والتعب.

وكما ينتج التلوث بالضجيج عن الآلات مثل الطائرات والمركبات ومعدات الإنشاءات والمعدات الصناعية، ولا يسبب الضجيج اتساخ الهواء أو الماء أو اليابسة، لكنه قادر على تنغيص الحياة وإضعاف السمع لدى البشر والحيوانات الأخرى (158).

يعتمد التلوث الضوضائي على مدى استيعاب أذن الإنسان له لأن البعض يستحمل الضوضاء بنسب متفاوتة عن الآخر، واعتماداً كذلك على عوامل نفسية وفيزيولوجية، وبشكل آخر إن أي صوت ينتج عنه ضوضاء يعتبر مزعجاً وهو من وجهة النظر القانونية قد يُعرف بأنه تلوث خاطئ من الجو أدى إلى جرح مادي لحق الأفراد، كما أن الحالة النفسية والمناسبات المختلفة تلعب دوراً كبيراً تجاه تعريف الضوضاء، فالمناسبات السارة تختلف عن المناسبات غير السارة، وقد يحكم بعض الأفراد على صوت معين بأنه مزعج ومقلق في حين أن البعض الآخر يعتبر نفس الصوت عادياً.

لذا تقودنا إلى تعريف الصوت: فهو أمواج لها صفة الانتظام وطبيعة موسيقية أو متناسقة، أما

الضجيج فهو أصوات تتجاوز في مستواها المستوى المقبول وغير الضار بالإنسان وغير مرغوبة (159)، ينتقل الصوت في الهواء على شكل موجات متتالية إذ تهتز جزيئات الهواء وتنتشر الموجات في جميع الاتجاهات، وتُسمع لدى ارتطامها بجهاز السمع في الأذن، تتميز كل موجة صوتية بتردد خاص، ويُمكن للأذن البشرية السليمة أن تُميّز الأصوات ذات الترددات المحصورة بين 20 ذبذبة و20 ألف ذبذبة في الثانية الواحدة، وتُقاس شدة الصوت بوحدة قياس تسمى الديسيبل (160).

فلقد ابتكر العالم الفيزيائي الأمريكي-ألكسندر كراهام بيل- وحدة لقياس شدة أو جهاز الصوت التي عرفت باسم "ديسيبل" Decibel، ومنذ ذلك استخدم المصطلح كوحدة لقياس شدة الصوت، فعلى سبيل المثال 0 ديسيبل هي عتبة الصوت المسموع، 10-30 ديسيبل تمثل شدة حفيف أوراق الأشجار الهادئ وضربات القلب، 30-75 ديسيبل تمثل الكلام الهادئ في مكتب مثلاً والمطاعم

والمحادثات العادية والتلفزيون بالصوت العادي، 90-100 ديسيبل تمثل شدة صوت الرعد، 130 ديسيبل تمثل عتبة الألم عند الإنسان، 140 ديسيبل تمثل شدة صوت إطلاق طائرة نفاثة أو صاروخ إلى الفضاء (161).

فمعدل الضوضاء حسب تقرير منظمة الصحة العالمية "W.H.O" المقرر عالميا هو كالتالي (162):

- من 20 - 35 مقبول في المناطق المستشفيات.
- من 25 - 40 مقبول في المناطق السكنية .
- من 30 - 40 مقبول في المناطق التعليمية .
- من 30 - 60 مقبول في المناطق التجارية.
- من 40 - 60 مقبول في المناطق الصناعية.

أ.1 / مصادر التلوث السمعي-الضوضاء-: مصادر التلوث السمعي كثيرة ومنها :

- الضوضاء الناتجة عن وسائل النقل: وتشمل الطائرات بأنواعها، والقطارات والدراجات والسفن والمركبات البحرية (163)، والسيارات والحافلات والشاحنات كما تشمل التجاوزات التي تنتج عن سوء استخدام أجهزة التنبيه، وخاصة بالقرب من المستشفيات والمدارس (164)، حيث أن ما ينشأ من ازدحام واختناق المرور في المدن يشكل ما نسبته 30-60 % من الضوضاء (165).
- الضوضاء الصادرة من المصانع: وتتجسد خاصة في التخطيط العشوائي في استعمالات الأرض مثل إنشاء المصانع والمعامل بين الأحياء السكنية وفي وسط المدن، والتي تشمل مختلف أنواع الآلات والورش الصناعية كالنجارة والحدادة (166).
- الضوضاء الصادرة عن أجهزة البناء والإنشاءات: وجودها تشمل الكسارات الخرسانية المسلحة والخلاطات الخرسانية، وأصوات آلات الحفر اليدوية والآلية، والمعدات الكهربائية على أنواعها (167).
- الضوضاء الصادرة من دور السكن والمكاتب والمحال التجارية: وتشمل أجهزة الإنذار الخاصة بالشرطة والإسعاف والإطفاء (168)، وأجهزة المذياع والتلفزيون والتسجيل، وأجهزة التكييف والتبريد، والفرق الموسيقية ومكبرات الصوت المستخدمة خاصة في الأفراح والمناسبات أو في المآتم.

فالتلوث السمعي يعد عبارة عن وجود أصوات غير مرغوبة تسبب نوعا من الإزعاج للشخص العادي و قد لا يكون للضوضاء تأثير محدد ملحوظا ظاهريا، لكن استمرارها أو حدوثها بصورة متكررة تسبب توترا عصبيا نفسيا، و تضعف القدرة على أداء العمل العقلي و مشاكل في الأذن و الدورة الدموية و للجهاز الهضمي، و لا يمكن ضبط التلوث الذي تسببه كما يحصل في حالات تلوث الماء و الهواء، و يمكن القول أن كل إنسان يواجه في ظروف معينة حالة صمم مؤقتة ناتجة عن ضجيج مرتفع، و لا يلبث أن يعود طبيعيا بعد فترة.

ب / التلوث الإشعاعي:

يعتبر التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث حيث أنه لا يرى ولا يشم ولا يحس، فهو يدخل إلى الجسم دون سابق إنذار (169).

فالإشعاع نوع من الطاقة ذات السرعة العالية التي تحيط بنا وتؤثر علينا، وقد يصبح هذا التأثير مؤذيا في بعض الأحيان، وهو يوجد في أي مكان في الأرض، وفي المباني و الغذاء والشراب، وحتى في الهواء الذي نتنفسه، وينتقل إما على هيئة موجات كهرومغناطيسية كالضوء وموجات الراديو والحرارة، أو على هيئة أجسام إشعاعية نشطة (170).

ويمكن أن نفرق بين نوعين من الإشعاع، إشعاع غير مؤين وهي أشعة ذات طاقة غير كافية لشحن أو تأين الذرات مثل الضوء المنظور والموجات الدقيقة وكذلك مثل أشعة الليزر وأشعة الراديو، وإشعاع مؤين وهي أشعة ذات طاقة كافية لشحن أو تأين الذرات (171)، وهذا النوع من الأشعة قوي جدا وتشمل أشعة ألفا وأشعة بيتا، وأشعة جاما والأشعة السينية، والنيوترونات (172).

وعموما فإن الإنسان يتعرض لعدة تسربات إشعاعية قد يكون غافلا عنها في معظم الأحيان، منها الأشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية، وهناك أشعة أفران الميكروويف، وأشعة التلفاز...، ويصل الضرر ذروته في حالة تمكن الإشعاع من المادة الوراثية للكائن الحي، وفي هذه الحالة لا يقتصر الضرر عليه بل يتعداه إلى نسله محدثا تشوهات ومشاكل أخرى (173).

والتلوث الإشعاعي هو: عبارة عن التلوث الناجم عن الإشعاعات الذرية والنووية، وهي الملوثات الأشد خطورة لأنها تفتك بالجماد والحياة على حد سواء (174)، وهو يعني تزايد الإشعاع الطبيعي عقب استعمال الإنسان لمواد المشعة الطبيعية أو الصناعية ولقد صحب اكتشاف الطاقة الذرية انتشار مواد مشعة ومختلفة في الجو بصورة كبيرة أصبح يشكل خطرا كبيرا على الصحة العامة (175). أدى التطور الصناعي والتقني للاستخدام الجائر للإشعاع إلى نشوء العديد من المشكلات البيئية المختلفة، وحوادث المفاعلات النووية والذرية وما حدث عندما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية

قنبلتين نوويتين على هيروشيما ونكراكي في اليابان سنة 1945 عرفت هذه الحادثة باسم الكارثة العالمية⁽¹⁷⁶⁾، و ما حدث كذلك في عام 1986 وانفجار جزء من مفاعل شارل نوبل النووي بأوكرانيا (اتحاد السوفيتي سابقا)، وانطلقت منه إشعاعات خطيرة لوثت الغلاف الجوي وساعدت الرياح والأمطار على نقل هذا التلوث إلى دول تقع على مسافات بعيدة تصل إلى آلاف الكيلومترات من المفاعل ، و قد أصيبت هذه الدول بهذا الإشعاع الملوث عن طريق الهواء وتأثرت به الكائنات الحية جميعا وتأثر الناس خاصة الأطفال بهذا الإشعاع وظهرت مشكلات صحية، ومشكلات زراعية التي لا تزال أثارها موجودة حتى الآن، وعلى الرغم من ذلك لا تزال بعض الدول تصر على إجراء تجارب نووية وتخزن كميات كبيرة من الأسلحة الذرية في أراضيها⁽¹⁷⁷⁾.

ب.1 / مصادر التلوث الإشعاعي: ترجع مصادره إلى:

μ مصادر طبيعية : تتعرض الكائنات الحية منذ بداية الحياة إلى الإشعاعات الطبيعية كالإشعاعات الكونية والتي تصل من الفضاء الخارجي على شكل بروتونات ونيوترونات وأشعة ألفا وإلكترونات، وتنتج عن اصطدام جزيئات دقيقة ذات طاقة مرتفعة مع مكونات الغلاف الجوي، أو الانفجارات الشمسية ...، وإشعاعات القشرة الأرضية والتي تحتوي على مواد مشعة بتراكيز مختلفة، وعند استعمال هذه المواد في عملية البناء (منازل وسدود ...) يتم نقلها إلى هذه الإنشاءات والتي تصبح مصدرا للإشعاعات⁽¹⁷⁸⁾، وكذا الموجودة في الهواء الذي نتنفسه والغذاء الذي نأكله والماء الذي نشربه، والتي تؤثر في جسم الإنسان خاصة في نخاع العظام والرئتين⁽¹⁷⁹⁾.

μ مصادر صناعية : نتيجة لتطور الهائل في استخدام المواد المشعة من قبل الإنسان سواء في الأمور السلمية أو العسكرية، فقد دخلت الأشعة الذرية في الاستخدامات الصناعية والطبية خاصة في غرف العمليات لحفظها من الجراثيم الميكروبية وفي تطهير الأواني الزجاجية⁽¹⁸⁰⁾، والتجارب الذرية النووية التي يصحبها قوة الانفجار والارتفاع الشديد في الحرارة مما تحول المواد الصلبة المشعة إلى غازات⁽¹⁸¹⁾، والمفاعلات النووية التي تستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية بتقليب العناصر المشعة في أثناء مرحلة إنتاج الوقود النووي، وكذلك التخلص من الفضلات المشعة التي تنتج عن المصانع الذرية يمثل مشكلات خطيرة⁽¹⁸²⁾.

وعموما فإن الاستخدام الإشعاعي في حياة الإنسان في الوقت الحالي من أهم المتطلبات فقد استخدمت في الطب والصناعة والزراعة وفي إنتاج الطاقة ، وهذا يؤدي إلى استفادة الإنسان منها، لكن الاستخدام الجائر لتلك الأشعة في الأغراض غير السليمة والعسكرية سوف يسهم بدرجة كبيرة في تعريض الكائن الحي للعديد من المشكلات والأضرار المختلفة.

ج / التلوث الاجتماعي و الأخلاقي:

للبيئة جوانب عديدة منها الاقتصادية والفنية والأخلاقية فيسعى العلماء إلى معرفتها فهناك ارتباط بين البيئة والمجتمع، فالإنسان والطبيعة يشكلان وحدة واحدة لا يمكن الفصل بينهما، فكل مجتمع إقليم خاص يرتبط به، ويشمل ذلك رقعة محدودة من الأرض، وتحيط به ظروف بيئية وجغرافية تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الاجتماعية والثقافية وتطبعها بطابع مميز⁽¹⁸³⁾.

ونظرا لأهمية فهم البيئة ومدى تأثيرها في السلوك الإنساني فإن هناك أهمية لتفهم طبيعة التفاعل بين الفرد والأنظمة المختلفة التي يتعامل معها خلال البيئة الاجتماعية المحيطة به⁽¹⁸⁴⁾، ومن المؤكد أن البيئة في أساسها مشكلة إنسانية وأخلاقية ترتبط بسلوك الإنسان وموقفه من الطبيعة، ومن هنا تبدأ مشكلة لعلاج البيئة يجب أن تبدأ من معرفة وإدراك طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وما يسببه ذلك من سلوك ينعكس سلبا أو إيجابا على البيئة المحيطة بالإنسان في كل مظاهرها وعناصرها ومكوناتها، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التنشئة البيئية في الأسرة والتي من شأنها زيادة الوعي بطبيعة قضايا البيئة وعلاقة الإنسان بها، وتشجيع الأفراد على المشاركة الإيجابية الفعالة لمواجهة قضايا البيئة ومشكلاتها⁽¹⁸⁵⁾.

تعيش المدن اليوم في جميع أنحاء العالم تلوثا اجتماعيا وأخلاقيا حادا يهدد كيانها ومستقبلها نتيجة الأمراض الاجتماعية التي تتخر أحشائها، ويرى العالم "شابابو" بأن أزمة البيئة تتصلا بطبيعة الناس وتصرفاتهم فيقول: إننا نحتاج إلى مجموعة أخلاقيات وسلوكيات جديدة تتعاطى مع البيئة⁽¹⁸⁶⁾. فالبيئة المناسبة هي التي توفر للإنسان الأمان والراحة والرزق والسعادة، ولذا فإن تنسيق البيئة وتجميلها يعد عملا إنسانيا وقوميا يجب العناية به ومتابعته باستمرار حتى يكون الغد دائما أكثر إشراقا من الأمس واليوم⁽¹⁸⁷⁾.

فتعني أخلاقيات البيئية أن يأخذ الإنسان ويعطي، فإذا اعتنى بالبيئة وصانها مدته بمتطلبات حياته، وهذا يتطلب منه أن يكون صديقا للبيئة لا مستنزفا لها ومطبقا للأخلاق المبنية على العدالة الاجتماعية مع جميع الأفراد والجماعات، وموفقا بين عالم الطبيعة وعالم المجتمع والتكنولوجيا من خلال فلسفة الأرض الواحدة، إنها لا تمنع الإنسان من استخدام موارد البيئة بمظاهرها المختلفة ولكنها

تعطي الحق لهذه الموارد في أن تواصل جهودها في حالة طبيعية وبذلك تحول الإنسان من قاهر للطبيعة إلى مواطن وعضو في مجتمعنا، وأكثر ما يعوق نمو هذه الأخلاقيات تغير نظرتها إلى الأرض وما عليها من كائنات، هو أن نظمنا الاقتصادية والتعليمية لا تساعد على عمق وعينا بها، ذلك يعني أنه لا بد أن يصبح التلوث جزءاً أساسياً من كل أنشطتنا ومبادرتنا ونمونا الاقتصادي، فلا بد أن تدرك الأعمال وسلوكيات الإنسان إدراكاً متزايداً، وأن منع التلوث يوفر المال وبمرور الوقت سوف تأخذ المبدأ الأخلاقي لمنع التلوث في بنية المجتمع ويصبح جزءاً متمماً لطريقتنا في الحياة، أي أنه لا بد من العودة إلى الأخلاقيات البيئية وقد بدأ يسود اتجاه في العالم الآن لا يقف عند حد التشريعات أو القوانين للمحافظة على البيئة بل يتعداها إلى جوانب الاجتماعية والأخلاقية⁽¹⁸⁸⁾.

فالعديد من مظاهر التلوث التي تساهم في خلق علاقة سلبية بين الإنسان والبيئة نتيجة سوء السلوك وقلة الوعي وانعدام الإدراك بنتائج ذلك على مشروعات التنمية وقضايا التحديث⁽¹⁸⁹⁾.

وكما عرفنا البيئة الاجتماعية بأنها الجزء الذي يشمل الأفراد والجماعات وتفاعلهم وأنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات التي ينقسم إليها المجتمع وتؤلف النظم الاجتماعية⁽¹⁹⁰⁾ والتي تشمل على جميع مظاهر التراث الاجتماعي الثقافي والحضاري من عقائد وطقوس وتقاليد وعرف وعادات وفنون ومخترعات، أي أنها تشمل كل ما خلفته مهارة الإنسان وما استحدثته تطوره الثقافي والحضاري وما يحتاجه ويلجأ إليه في مختلف وجوه نشاطه الاجتماعي، ونتيجة لتعامل الإنسان السلبي مع البيئة الطبيعية خاصة وما ينتج عنها من تلوث بيئي ومشكلات تواجه البيئة الاجتماعية منها نقص الوعي البيئي لدى المواطنين من النفايات والضوضاء... وغيرها مما تؤثر على البيئة الطبيعية والاجتماعية على حد سواء.

وعليه يمكننا أن نعرف التلوث الاجتماعي والأخلاقي بأنه: أي تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الاجتماعية، لن تستطيع البيئة استيعابه وتحمله ويؤدي إلى حدوث خلل وعدم اتزانها وحدث آثار سلبية ضارة بها وتستدعي مواجهتها من قبل جميع النظم الاجتماعية بالمجتمع⁽¹⁹¹⁾، ويأتي عادة من القدوة السيئة ووسائل الإعلام الرخيصة وما قد تنتشره من أخبار أو صور أو تمثيلات أو أفلام، كما يتسبب فيه عدم وجود وعي أخلاقي في البيوت والمدارس وعدم اهتمام بالأمور الأخلاقية وإيرازها والترغيب في التخلق بالأخلاق الحميدة⁽¹⁹²⁾.

ج.1 / مصادر التلوث الاجتماعي والأخلاقي: وأهمها:

١٠ تفكك المجتمع الحضري: فتقافة المجتمع بما تتضمنه من قيم ومعايير للسلوك ومبادئ أخلاقية

من أجل إعداد الفرد ككائن اجتماعي فاعل في المجتمع يساهم في تنميته وتطويره، ونتيجة

التحضر السريع الذي يشهده العالم كبرت الهوة بين المجتمعات الحضرية، فتطور العلاقات الاجتماعية زاد التباعد بين سكان (193)، نتيجة للتزايد السكاني والجهل بالنظم البيئية، وهذا التفكك الحادث يؤدي إلى ظاهرتين هما:

- 1- ضعف الضبط الاجتماعي: فنقل بذلك سلطة المجتمع على أفرادها حيث بفعل كل إنسان ما يريد دون مراعاة التقاليد والعادات وتفشي الفردية.
- 2- ضعف التكافل الاجتماعي في المدينة: ويتمثل في عدم التعاون سكان الجيرة الواحدة لمقابلة احتياجاتهم المحلية المشتركة والتي لا تهتم لها المدينة ككل، ونقل مسؤولية الأفراد عن أقاربهم وجيرانهم، ضعف الولاء والانتماء والشعور بالاغتراب لدى الأفراد وضعف الوعي البيئي لديهم .

μ التنشئة الاجتماعية: تبدأ من الأسرة والمدرسة والأصدقاء ووسائل الإعلام ونهاية بكل ما يحيط به من مؤثرات اجتماعية تشكل نمط وسلوكيات الإنسان مع البيئة، فقد حدث بعض الخلل فيها تمثله هذه النظم من غياب للوعي البيئي والتربية البيئية، وعدم وجود القدرة السوية في التعامل البيئي، فاعتاد الطفل السلوكيات السلبية المضادة للتعامل الايجابي مع البيئة وتآلف وتعايش معها ومن خلالها (194).

μ تفكك الأسرة الحضرية: فإنه على الأسرة مسؤولية كبيرة في صيانة وتلقين الفرد أنماط السلوك السوي في التعامل مع البيئة، مما يساعد على ترابط الأسرة وإلى تمسك قيادة العائلة كذلك، وأن انكسار هذه الوحدات والعلاقات يؤدي إلى تداخل في الولاء للأسرة وإلى توزيع القيادة في المواقف المختلفة، ومن النتائج التي تنتج عن هذا التفكك الأسري، ارتفاع نسب الطلاق وتشرذم الأحداث، وتوتر العلاقات والفقير، والجريمة ...، وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية (195).

μ الأنماط السلوكية المستحدثة: حيث كانت للشرائح الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادي أنماطها السلوكية التي استحدثتها، حيث شهدت الحقبة الأخيرة ظهور شرائح اتخذت من النمط الاستهلاكي المبالغ فيه وسيلة للتباهي والتفاخر، وإتباع أسلوب غير حضاري مثير من خلال صدح الموسيقى والغناء من سياراتهم ومحالهم ومنازلهم (196).

١١ الهجرة الريفية: تعد أحد روافد المشكلة البيئية خاصة بما يحمله المهاجرين الجدد من عادات وتقاليد يمارسونها في المدينة تتنافى مع قواعد حماية البيئة وتلويثها (197).

يؤثر السلوك الإنساني تأثيرا بالغا في البيئة، فالسلوك في معناه البسيط هو كل ما يصدر عن الكائن الحي من تصرفات وأفعال، فالأفعال سلوك والردود عليها سلوك، ومجموع هذه السلوكيات وردودها يكون ما نسميه بالتفاعل الاجتماعي، وكلما كان السلوك مقبولا ومنطقيا مع القيم المرغوبة كلما أدى ذلك إلى قوة المجتمع وفاعلية وإذا حدث لكي فإنه يؤدي إلى المشكلات التي تعاني منها المجتمع ومنها المشكلات البيئية.

د / الإضعاف الجمالي - التلوث البصري - :

بانعدام مظاهر الجمال في المدينة كتشوه المباني، وانتشار المناطق المتخلفة و غياب المساحات الخضراء و انعدامها أحيانا، و غياب التنظيم و التنسيق بين عناصر الموقع بالبيئة المحيطة بمدننا...، يشكل ما يعرف بالتلوث البصري، الذي يضعف قدرة الإنسان عن الإدراك و يفسد الذوق واعتياد القبح، و سنحاول تناول مظاهر هذا التلوث من خلال:

د 1 / البناء الفوضوي:

شهدت الجزائر أسوة بدول العالم الأخرى، نهضة علمية تقنية شملت كافة المجالات رافقها كثير من التغييرات الاجتماعية في أسلوب الحياة و مطالب الأفراد، هذه النهضة حملت بين طياتها آثار جانبية كان لها تأثير مباشر على البيئة السكنية و البيئية العامة المحيطة بها، أهمها هجرة أهل الريف إلى المدينة سعيا وراء الرزق و بحثا عن مستوى معيشة أفضل نتج عن ذلك بطبيعة الحال التوسع العمراني لهذه المدن و ما حمله من مشاكل طبيعية و اجتماعية و اقتصادية.

فسكن أهل الريف عند هجرتهم إلى المدن عبارة عن الأحياء الشعبية و المناطق الفقيرة، وغالبا يتطلعون إلى مستوى أفضل من ذلك، حيث أنهم ينتمون إلى طبقة ذات مستوى معيشي منخفض واحتياجاتهم من السكن متواضعة، و سرعان ما تتحول هذه الأحياء إلى مناطق متخلفة ذات كثافة سكانية عالية، و مستوى صحي منخفض، و تصبح هذه الأحياء محطات للجراثيم، و الذباب و العادات السيئة التي تساعد على انتشار الأمراض لا في الأحياء وحدها بل في المدينة بأسرها، فتتأثر صحة الإنسان بنفسي، و تقل قدراته على الإنتاج و إتقانه له، إلى جانب أنها أمكنة تشوه جمال المدينة و تناسقها.

و يشكل البناء الفوضوي الذي يعد هو الآخر عاملا مساعدا في تلوث البيئة، الذي يمتد امتدادا أخطبوطيا في ضواحي المدن، حيث تبنى المساكن و المصانع بعضها نحو بعض على أراضي غير

مخططة، لا تخضع لأي إشراف أو توجيه فتتداخل استعمالات الأرض و تنشأ تجمعات سكنية متناثرة تشوه جمال الطبيعة خارج هذه المدن و غالبا ما ترفض المدن مد هذه التجمعات بالمرافق العامة لمخالفتها للاشتراطات الهندسية و الصحية، و لقد ترتب على هذا كله أن اختفت من بعض المدن، الحدائق الخضراء و الميادين و المساحات المفتوحة، و ضاقت الشوارع بالمشاة و السيارات، وازدحمت وسائل النقل بشكل رهيب (198).

د. 2 / غياب المساحات الخضراء:

المساحات الخضراء هي تلك المساحات المزروعة بالنباتات و المخصصة لأغراض، كتنسيق البيئة و تجميلها و تحسين خواصها المعيشية أو لاستعمالها في أغراض الترويح على النفس، والاستجمام و النقاهاة و مزاوله الرياضة، أو للفصل بين المباني العالية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، لتوفير الضوء و الهواء النقي و كذلك لتهيئة متنفس للسكان عامة و لحماية العوامل البيئية كالرياح و التيارات البحرية و العواصف و السيول، و التصحر الذي يؤثر على الإنسان و الحيوان و المحاصيل النباتية، بالإضافة إلى توفير الأمن على الطرق و منع حوادث المرور (199).

و إن المتأمل اليوم في مدننا يلاحظ النقص الكبير لهذه المساحات الخضراء، إن لم نقل انعدامها، مما يؤدي إلى فساد الذوق و اعتياد القبح و هذا أخطر أنواع التلوث، وهو ما يمكن أن يقضي على الأدمية نفسها يوما ما، مما يزيد مساحة العدوانية و السلوكات الحادة بين مجتمعاتنا، و خاصة بالمناطق العشوائية و الشعبية المكتظة بالسكان و بالمؤثرات البصرية السلبية عنها في المناطق المخططة، و إن كانت هي أيضا تنقصها المساحات الخضراء في كثير من الأحيان لتمتع المدن بالمؤثرات البصرية السلبية، أي القبيحة (200).

فلاقت عوضت المساحات الخضراء بالمساحات المبنية و المسطحات المبلطة بالخرسانة أو البلاط تارة أخرى و الأزفت تارة أخرى، لتنتشر غابات الإسمنت على أراضي خصبة و أحيانا على أراضي زراعية من أجل الربح العقاري و التوسع المادي غير المخطط، ليشكل فيما بعد خطر على البيئة، من جراء هذا التطور العشوائي و الاستغلال غير العقلاني للأراضي، متجاهلين قيمة الأراضي الزراعية و الدور الفعال الذي تؤديه المساحات الخضراء، و الوظائف الجمالية و المعمارية لها وسط المدينة (201).

هذه المدن التي يحتويها التخطيط على وجود حدائق عامة و مساحات خضراء لخدمة الإنسان و الأحياء السكنية تفوق المجال الترفيهي بل تشكل عاما الوحدة، إذ أنها يمكن أن تربط و توحد بين العناصر المختلفة، المكونة للمنظر في التخطيط، فالمساحات الخضراء العامة و الخاصة و الشوارع

و المباني يمكن أن تتعاون مكونة شبكة خضراء تعمل على ربط العناصر و امتصاص المعالم المتشعبة بالمدينة، إلى جانب المظهر الجمالي الغلاب الذي تظهره (202).

فالمساحات الخضراء تعمل على تحسين الظروف المناخية في المدينة من خلال الحد من تأثير الأشعة الشمسية و الحرارة الواصلة إلى سطح الأرض، وكذا تحقيق التوازن في توفير الأوكسجين الذي يستنشقه الإنسان، وامتصاص ثاني أكسيد الكربون، و تقلل من التلوث الذي تتعرض له المدن، و الناتج عن عوادم السيارات و الصناعات داخل المدن، وكذا تحسين الوضع السيئ، و تتضمن الحدائق طرق و ممرات للتنقل بسهولة بين أرجائها (203)، وتستعمل الأشجار لعمل ستائر نباتية لحجز بعض المناظر غير المرغوب فيها و ذلك في حالة المنشآت الكبيرة، فتصبح هي نفسها عمارة، يكمل بها الخطوط المعمارية للمباني و الأسوار و المداخل (204).

لقد حاولنا في هذا الفصل الكشف عن البيئة بتحديد مفهومها وأقسامها، ومعرفة لأهم مشكلة تعترضها ألا وهي التلوث، و ذلك من خلال التركيز على تعريفه و تحديد أسبابه وأهم أنواعه، فالتلوث بمختلف أسبابه وأنواعه ومظاهره له آثار سلبية على الكون ككل، بل و آثاره مدمرة للكائن الحي ولا سيما للكائن البشري الذي أساء استخدام الموارد الطبيعية، فأثر سلبا في البيئة من دون قصد، وهو اليوم يجني نتائج ما وصل إليه فكره من إبداع تكنولوجي.

لذا وجب الحد من مصادر التلوث لأنه من الصعب القضاء عليه نهائيا لأن استخدام الوسائل والآلات لم يعد محصورا في بلد دون آخر، كذلك بما أن إمكانيات بعض الدول محدودة في معالجة بقايا ونفايات المصانع، لذا لا بد الحد من الملوثات واتخاذ الإجراءات المناسبة والحاسمة للحد من خطر التلوث.

فعلى الإنسان أن يفكر من الآن فصاعدا في النتائج الإيجابية والسلبية معا حتى لا يخسر في النهاية بيئته التي يعيش فيها، والتي هي مصدر رزقه ومصدر رزق ذريته من بعده، فالبيئة تتوارثها الأجيال لذا فمن الواجب أن نحافظ عليها.

هوامش الفصل الثاني :

- 1- رشاد أحمد عبد اللطيف، البيئة والإنسان-منظور اجتماعي، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص 83، 85.
- 2- محمد عبد الفتاح القصاص، تلوث البيئة، مجلة التنمية والبيئة، القاهرة، مطبعة القاهرة الحديثة، 1988، ص 22.
- 3- راتب السعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 18.
- 4- نظيمة أحمد محمود سرحان، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص 15.
- 5- خلود محمود عبد الحليم، التلوث البيئي، بتاريخ: 2005/4/7 على الموقع الالكتروني www.Fekrzad.com، تاريخ الزيارة: 2007/4/6.
- 6- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة-دراسات في علم الاجتماع الحضري، المكتب العلمي للكمبيوتر النشر و التوزيع ، الإسكندرية، 1997، ص 27
- 7- محمد غياث الأشراف، الإنسان و البيئة، نقلا عن مجلة القافلة، العدد 11، المجلد 42، مطابع التريكي، الدمام، السعودية، ماي 1994، ص 12
- 8- قانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 المتعلق بقانون حماية البيئة الجزائري.
- 9- لكحل أحمد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص الإدارة والمالية، الجزائر، 2001-2002، ص 9.
- 10- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق ، ص 28
- 11- نفس المرجع ، ص 29
- 12- نفس المرجع ، ص 31.
- 13- إدريس خضير، التفكير الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث، موفر للنشر، الجزائر، 2003، ص 188،
- 14- محمد سعد زغول وآخرون، تكنولوجيا إعداد وتأهيل معلم التربية الرياضية، ط2، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص 179.
- 15- عبد الوهاب رحيم هاشم بن صادق، التلوث البيئي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص 13
- 16- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، مراجعة وتقديم: عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 158
- 17- عبد الوهاب رحيم هاشم ،مرجع سابق، ص 14

- 18 - احمد يحيى عبد الحميد، مرجع سابق، ص 142
- 19 - حسن طه نجم وآخرون، البيئة والإنسان، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 270
- 20 - حسن عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص 31
- 21 - حسن احمد شحاتة، البيئة والمشكلة السكانية، مكتبة الدار العربية لكتاب، مكتبة البيئة، 2000، ص 149.
- 22 - عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 22
- 23 - نظمية احمد محمود سرحان، مرجع سابق، ص 84.
- 24 - محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة - مشكلة العصر - دراسة علمية حول مشكلة التلوث وحماية صحة البيئة، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، ب ت، ص 13.
- 25 - راتب السعود، مرجع سابق، ص 53.
- 26 - رشاد احمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 180-181
- 27-27- Webster's third new international dictionary, Springfield ,mars, G,G.merriam 1966 .P362
- 28 - حيدر كمونة: المشاكل البيئية وترشيد خطط التنمية، مجلة فكرية قومية شهرية تصدر عن بيت الحكمة، بغداد العدد 22، كانون الثاني، 2002، ص 116
- 29 - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 19
- 30 - راتب السعود، مرجع سابق، ص 56
- 31 - محمد منير حجاب، التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 86
- 32 - راتب السعود، مرجع سابق، ص 57.
- 33 - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 86.
- 34 - راتب السعود، مرجع سابق ص 57
- 35 - محمد منير حجاب، مرجع سابق ص 86
- 36 - راتب السعود، مرجع سابق، ص 53
- 37 - محمد منير حجاب ، مرجع سابق ص 90
- 38 - محمد أمين عامر ، مرجع سابق، ص 30
- 39 - محمد منير حجاب، مرجع سابق ص 90
- 40 - رشاد احمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 109
- 41 - محمد أمين عامر ، مرجع سابق، ص 30

- 42- إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة - أهم قضايا العصر - المشكلة والحل، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 37.
- 43- محمد منير حجاب ، مرجع سابق، ص 89
- 44- محمد أمين عامر، مرجع سابق ص 16
- 45- رشاد احمد عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص 184
- 46- احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق ص 156
- 47- محمد منير حجاب ، مرجع سابق، ص 89
- 48- نفس المرجع ، ص 90.
- 49- حسن طه نجم ، مرجع سابق، ص 260.
- 50- محمد منير حجاب ، مرجع سابق، ص 90.
- 51- احمد خالد علام، عصمت عاشور أحمد، التلوث وتحسين البيئة، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 188
- 52- إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 31
- 53- محمد بومخولوف، التنظيم الصناعي و البيئة، سلسلة التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 30.
- 54- احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 200.
- 55- محمد منير حجاب ، مرجع سابق، ص 89.
- 56- مختار محمد كامل، التلوث البيئي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت، ص 55
- 57- محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 88.
- 58- عبد الوهاب رحيم هاشم ، مرجع سابق، ص 58.
- 59- إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 91.
- 60- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 117.
- 61- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 37.
- 62--62-G.P.Holdern Man as a Global Ecological in ,John Holdren et.al,(eds), Population Perspective, San Francisco, Free-man Cooper & Co,1973,P29
- 63- روبرت لافون-جرامون-، التلوث، ترجمة:نادية القباني،مراجعة جورج عزيز، الناشر SALVAT، 1975، ص 29-31.
- 64- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع-دراسة في علم اجتماع البيئة،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 50.

- 65 - محمد خميس الزوكه، البيئة-ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان، دار المعرفة الجامعية ،ص 333.
- 66 - نفس المرجع ،ص335-337.
- 67 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإنسان-البيئة-التنمية، الخرطوم، 1972، ص267-268
- 68 - محمد خميس الزوكه، مرجع سابق،ص347-348
- 69 - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق،ص 44
- 70 - رشاد أحمد عبد الطيف،مرجع سابق،ص119.
- 71 - محمد خميس الزوكه، مرجع سابق،ص347
- 72 - سامح الغرابية، يحي الفرحان،المدخل إلى العلوم البيئية، ط4، دار الشروق، عمان،2002،ص360-361.
- 73 - راتب السعود، مرجع سابق، ص69
- 74 - نفس المرجع ، ص69-71.
- 75 - عبد الوهاب رجب هاشم، مرجع سابق، ص49-50
- 76 - محمد خميس الزوكه، مرجع سابق،ص364-366
- 77 - نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق،ص94
- 78 - شريف رحمانى،تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، منشورات وزارة تهيئة الأقليم والبيئة ، 2000، ص66.
- 79 - راتب السعود، مرجع سابق، ص68-69
- * سورة الأنبياء الآية:30
- 80 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان،البيئة والمجتمع-مرجع سابق،ص41
- 81 - محمد خميس الزوكه،البيئة ،مرجع سابق،ص397-398
- 82 - نفس المرجع ، ص402.
- 83 - عبد الوهاب رجب هاشم ، مرجع سابق، ص57
- 84 - روبرت لافون-جرامون-، مرجع سابق، ص48-50
- 85 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان،البيئة والمجتمع-مرجع سابق،ص43
- 86 - نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق،ص96
- 87 - راتب السعود ، مرجع سابق، ص82
- 88 - نفس المرجع ، ص80
- 89 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان،البيئة والمجتمع-مرجع سابق،ص44
- 90 - عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، مرجع سابق، ص58

- 92- سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 298-301
- 93- راتب السعود، مرجع سابق، ص 80
- 94- محمد خميس الزوكه، مرجع سابق، ص 405
- 95- راتب السعود، مرجع سابق، ص 83
- 96- سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 331-337
- 97- راتب السعود، مرجع سابق، ص 88
- 98- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع-مرجع سابق، ص 30
- 99- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة - السلوكات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مكتبة البيئة، مكتبة الدر العربية للكتاب، ص 115
- 100- صباح محمود صباح، أسس ومشكلات التخطيط الحضري والإقليمي، مطبعة الفنون الجامعية، المستنصرية، 1988، ص 41
- 101- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 140.
- 102- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة، مرجع سابق، ص 116
- 103- إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 44
- 104- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 141
- 105- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة، مرجع سابق، ص 119
- 106- راتب السعود، مرجع سابق، ص 93
- 107- إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 44
- 108- نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق، ص 98
- 109- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة، مرجع سابق، ص 120
- 110- إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 44-45
- 111- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة، مرجع سابق، ص 122
- 112- نفس المرجع، ص 122
- 113- راتب السعود، مرجع سابق، ص 97-98
- 114- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع-مرجع سابق، ص 35
- 115- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 140
- 116- راتب السعود، مرجع سابق، ص 94
- 117- نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق، ص 99
- 118- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة، مرجع سابق، ص 128

- 119 - إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص ص44.
- 120 - موقع الانترنت: www.Hrinfo.net تاريخ الزيارة يوم الخميس 5 أبريل 2007
- 121 - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 93
- 122 - راتب السعود، مرجع سابق، ص 103
- 123 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع - مرجع سابق، ص 32
- 124 - خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 131
- 125 - إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 45
- 126 - راتب السعود، مرجع سابق، ص 104
- 127 - نفس المرجع ، ص 105
- 128 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع - مرجع سابق، ص 32
- 129 - فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، 2003، ص 101
- 130 - محمد خميس الزوكه، مرجع سابق، ص 405-410
- 131 - موقع الانترنت، www.Fekrzad.com تاريخ الزيارة يوم الخميس 6 أبريل 2007
- 132 - سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق ، ص 182-184
- 133 - فتحي دردار، مرجع سابق، ص 105
- 134- R.H.Wagner, Environment and Men, New York, W.W.Norton and Company Inc, 1974
- 135 - نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق، ص 101
- 136 - محمد السيد أرناءوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، أوراق شرقية، ط1، 1998 ، ص 101-102.
- 137 - شريف رحمانى: تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص 60-61.
- 138 - بتصرف من:
- سليمان لقرع: البيئة و أخطار التلوث، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1992م، ص 30.
- عبد القادر رزيق المخادمي: مرجع سابق، ص 36.
- 139 - سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق ، ص 184
- 140 - الجريدة الرسمية رقم 66 السنة 21 الموافق لـ 16/12/1984 ص 2148
- 141 - الجريدة الرسمية رقم 30 السنة 20 الموافق لـ 19/7/1983 قانون المياه، ص 1903
- 142 - الجريدة الرسمية رقم 6 السنة 20 الموافق لـ 8/1/1983-فانون 3/38، ص ص 395-396
- 143 - نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق، ص 102
- 144 - ميلود تومي: النفائيات في الجزائر وضرورة معالجتها اقتصاديا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر ، عدد 16، ديسمبر 2001 ، ص 166.

- 145 - موقع الانترنت، www.Fekrzad.com تاريخ الزيارة يوم الخميس 6 أفريل 2007
- 146 - الجريدة الرسمية رقم 6 السنة 20 الموافقة لـ: 1983/1/8 ورقم 66 السنة 21 الموافق لـ: 1984/12/16.
- 147- Jean Bernard Leroy , « **Les déchets, leurs traitements** », Que sais-je?, 2^{ème} éd : Presses Universitaires de France, Paris, 1994. pp15-16
- 148 - المادة رقم 111 من القانون 3/83، الجريدة الرسمية رقم 6 السنة 20 الموافق لـ: 1983/1/8
- 149 - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 119
- 150 - عبد الوهاب رجب هاشم ، مرجع سابق، ص 57
- 151 - روبرت لافون-جرامون-، مرجع سابق، ص 48-50
- 152 - سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 3
- 153 - حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة ، مرجع سابق، ص 133
- 154 - محمد مجدي يوسف، التلوث السمعي (الضوضاء)، موقع الالكتروني: www.fekrzad.com بتاريخ 06 فبراير 2006، تاريخ الزيارة 6 أفريل 2007.
- 155 - حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة ، مرجع سابق، ص 133
- 156 - محمد مجدي يوسف، التلوث السمعي (الضوضاء)، مرجع سابق
- 157 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع - مرجع سابق، ص 55
- 158 - موقع الانترنت، www.mawsoah.net تاريخ الزيارة: 9 أفريل 2007
- 159 - راتب السعود ، مرجع سابق، ص 111
- 160 - محمد مجدي يوسف، التلوث السمعي (الضوضاء)، مرجع سابق
- 161 - راتب السعود ، مرجع سابق، ص 111
- 162 - محمد مجدي يوسف، التلوث السمعي (الضوضاء)، مرجع سابق.
- 163 - راتب السعود، مرجع سابق، ص 113
- 164 - حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة ، مرجع سابق، ص 137.
- 165 - نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق، ص 103.
- 166 - سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 387
- 167 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع - مرجع سابق، ص 56.
- 168 - إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 47
- 169 - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 95.
- 170 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع - مرجع سابق، ص 63.
- 171 - سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 391.
- 172 - عبد الوهاب رجب هاشم ، مرجع سابق، ص 71.

- 173 - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 95.
- 174 - فتحي دردار، مرجع سابق، ص 107.
- 175 - إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 46.
- 176 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، مرجع سابق، ص 64.
- 177 - شيماء طه الأحمدى، التلوث، بتاريخ: 21 سبتمبر 2005، موقع الإلكتروني : www.fekrzad.com، تاريخ الزيارة 6 أبريل 2007
- 178 - سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 393.
- 179 - فتحي دردار، مرجع سابق، ص 108.
- 180 - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 95.
- 181 - إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سابق، ص 46.
- 182 - سامح الغرابية و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 394.
- 183 - حسين عبد الحميد رشوان، البيئة والمجتمع، مرجع سابق، ص 98.
- 184 - حسين حسن سليمان، السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، بين النظرية والتطبيق، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص 22.
- 185 - احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 213.
- 186 - فتحي دردار، مرجع سابق، ص 109.
- 187 - مصطفى بدر، تنسيق وتجميل المدن والقرى، ط 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992، ص 7.
- 188 - نظيمة محمود سرحان، مرجع سابق، ص 104-105
- 189 - احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 227.
- 190 - سامح غرابيه و يحي الفرحان، مرجع سابق، ص 135.
- 191 - نظيمة محمود سرحان، مرجع سابق، ص 106.
- 192 - مصطفى بدر، مرجع سابق، ص 17.
- 193 - احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 228.
- 194 - نظيمة محمود سرحان، مرجع سابق، ص 106-107.
- 195 - احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 228.
- 196 - نظيمة محمود سرحان، مرجع سابق، ص 107.
- 197 - احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 228.
- 198 - عبد القادر رزيق المخادمي: مرجع سابق، ص 34-36.
- 199 - قاسمي علي، مفاهيم أساسية في البيئة، (ب.د.ن)، 2002م، ص 36.

- 200 - زريبي نذير و آخرون: المساحات الخضراء و التلوث البصري في المدن الجزائرية، المتقى الوطني لتنمية المناطق الصحراوية، معهد الهندسة المعمارية بسكرة، (يوم 20-21 نوفمبر 1999)، ص 293-294.
- 201 - طويل فتيحة، السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية، مذكرة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع والتنمية، بسكرة، 2003/2004، ص 91.
- 202 - زريبي نذير و آخرون: مرجع سابق، ص 298.
- 203 - طويل فتيحة ، مرجع سابق، ص 91.
- 204 - نذير زريبي و آخرون: مرجع سابق، ص 299.

الفصل الثالث : الإطار النظري للتنمية

أولاً : تحديد مفهوم للتنمية

ثانياً : المسار التنموي في الجزائر

تحاول الجزائر منذ الاستقلال المضي في اتجاه طريق التنمية، و هي على الرغم من ذلك لازالت تعاني مشكلات عدة لا تعانيها البلدان المتقدمة، التي عرفت عدة اتجاهات ونظريات للتنمية، ساهمت في وصولها إلى ما هي عليه من تقدم، ولكن التجربة الجزائرية في ميدان التنمية، بعد أكثر من 40 سنة لازالت تشكو من نقص ملحوظ في الإداريين المدربين الذين تتوفر لديهم المهارات اللازمة، لإدارة عمليات التنمية، و الندرة النسبية في الأشخاص الذين تتوفر فيه الخبرة و المعرفة الفنية، و الرغبة و المقدرة على شغل الوظائف الجديدة، التي نشأت نتيجة الاتساع في مجالات الدولة، و الانخفاض النسبي في مستوى المهارات و الخبرات الفنية، و القدرات التنظيمية و الإدارية، هذا إلى جانب الإحجام الفكري عن الابتكار و التجديد، و الصراع بين القيم البالية المعوقة للتقدم، و القيم الجديدة الدافعة نحوه، بالإضافة إلى ضعف مستويات الإنتاج، و الكفاية الإنتاجية في الزراعة والصناعة و في الخدمات، و عدم تناسب الطاقات الإنتاجية مع زيادة القوى البشرية.

و مجتمعات الدول المتخلفة هي المعنية الأولى بتقليد هذه المجتمعات المتقدمة، و المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى، تعرض لهذه المراحل و عاشها بكل فتراتها و مضامينها، و أصبح هو الآخر يبحث عن مخرج له من خلال تقليد الآخرين، لكن المشكل زاد تأزما و تعقيدا و أصبح الآن هذا المجتمع يبحث عن هويته و عن ثقافته و عن مقوماته إن لم نقل عن دينه.

أولا : تحديد مفهوم التنمية:

1-1 مفهوم التنمية:

لقد أصبح العمل على كسر حدة التخلف من خلال التنمية الشاملة هو أولى واجبات حكومات العالم الثالث ، و لما كانت التنمية عملية نسبية تختلف سماتها من بلد لآخر لذا فقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية بالشرح و التوضيح و على نحو ما يقول "سعد الدين إبراهيم" أن من الأشياء التي تعتمد النظريات الغربية طمسها هو تحديد تعريف اسمي و إجرائي لمفهوم التنمية، فهي تخلق بين مصطلحات كثيرة و تستخدمها كترادفات مثل : النمو، التقدم، التغريب، التحديث و التنمية ، لذا تصبح نقطة البداية المنطقية في أي نظرية سليمة هو التحديد الدقيق للمفاهيم الأساسي لهذه النظرية.

فالتنمية ببساطة ما هي إلا تغيير قوي و كبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي تقررها و تحدها لنفسها، فهي ذلك التغيير هو الأنماط المجتمعية التي

تسمح للمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل بل و أيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته و مكانته السياسية و بزيادة مدى سيطرة أفراده و تحكمهم في توجيه أمورهم و شؤونهم. و يعرف "سعد الدين إبراهيم" التنمية بأنها: انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمعا، و لهذا التعريف عناصر أساسية هي:

- التنمية عملية داخلية ذاتية⁽¹⁾.
- التنمية عملية ديناميكية ذاتية.
- التنمية ليست طريقا واحدا أو اتجاه محدد مسبقا و إنما تتعدد طرقها و اتجاهاتها باختلاف الكيانات و الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان.

و يرى أن عملية التنمية تنطوي على شرطين : الأول هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين، و الثاني هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها.

و يرى جونز "GONS" : أن التنمية أكثر من النمو، إذ يجب أن تكون تنمية إجتماعية و يجب أن يكون التقدم تجاه الدالة الاجتماعية و تحسين مستوى جودة الحياة⁽²⁾.

إذن يمكن القول أن التنمية هي الجسر الذي نعبر به الهوة من الفكر إلى الواقع و الفعل الذي يحدد نيتنا، و يجسد فكرنا و يعين مقصدنا، فهو بالضرورة فعل إرادي يقطع المسافة بين واقع لا نرضى عنه و واقع نرجوه، لتجاوز التخلف و تحقيق التقدم، حين ينحل التناقض بينهما في فعل التطوير و التغيير، من هنا فإن عملية التنمية تمثل جهدا يحقق غاية، و مقاومة تقهر الجهود و عوائق الحركة، و غاية نسعى إليها و نحققها بجهدنا المستمر⁽³⁾.

و كل خطوة نعبرها بإرادتنا نحو أهداف نتفق عليها و نفتتح بها هي نشاط إنساني مبدع تصبح من خلاله الأفكار واقعا نحياه بعد أن كانت هدفا نسعى إليه و نعمل من أجله، هذا النشاط المبدع الذي نغير به بيئتنا و نجعل به حياتنا، من شأنه أن يغيرنا كما أنه في نفس الوقت يغير معالم وجودنا تغييرا جذريا لا يتوقف عند استعار بعض مظاهر التقدم الخارجية.

إن التخلف حالة، و التنمية فعل لتجاوز هذه الحالة، و كل جهد تنموي حقيقي هو انتقال إرادي من واقع متخلف فعلا، إلى وجود ممكن، نمثلك شروطه الموضوعية و الذاتي حين نرفض تخلفنا فلا نعد نتقبله أو نستسلم له، بل نسعى إلى تجاوزه، لنحرر به إمكانياتنا الكامنة، و نحرر به أنفسنا من تخلف مفروض⁽⁴⁾.

هذا المصطلح يعني اليوم تجربة كلية شاملة تتشابك فيها عوامل متعددة و تضم كل مجالات حياة الجماعة، و علاقاتها بالعالم الخارجي و وعيها بنفسها، و بهذا تصبح النظرة الجديدة للتنمية

منطلقة من تصور إنساني واسع المدى، يلح دائما وفي وضوح على هذا المبدأ : و هو أن الإنسان يجب أن يكون أداة العمل و المنتفع منه في هذه التجربة في الوقت نفسه، و أنه ينبغي ألا نعتبر التنمية مجرد تحديد لمجموعة من الموارد و وسائل العمل، و إنما هي تحسين كيفية الحياة الإنسانية، فالأهداف الشاملة تركز على نحو أكثر تصميميا بشكل تدريجي على الإنسان و على التنمية الكيفية لكل فرد⁽⁵⁾.

لذا و في أي مجتمع من المجتمعات البشرية، أينما كان موقعه الجغرافي، فإن التنمية عادة عملية مركبة و متعددة الجوانب و هي تعني على المستوى الفردي تحسنا في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية و الحرية و الإبداع، و الاعتماد على الذات و تحديد المسؤولية أي أن تحقيق أي جانب من جوانب التنمية إنما يرتبط ارتباطا وثيق الصلة بوضع المجتمع بأكمله، و على المستويين الداخلي و الخارجي، و في إطار الجانبين السياسي والاقتصادي⁽⁶⁾.

و في تحديدنا لمفهوم التنمية، نجد أنفسنا أمام عدة تعاريف و عدة آراء حول هذا المصطلح: فإنها إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية، التي يستخدمها أخصائون مدربون وتكفل مشاركة كل القطاع بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، و مساهمة في تحقيق الأهداف من ناحية أخرى⁽⁷⁾.

والتنمية هي العملية أو مجموعة العمليات المرسومة و المخطط لها تخطيطا سليما بهدف إحداث تغيير اجتماعي موجب أخل المجتمع العام الكبير أو المجتمع المحلي الصغير وذلك لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع، وبمعنى آخر هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة معينة لإحداث تطور موجب وتقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي ملموس للناس وبيئتهم⁽⁸⁾.

ويرى بعض علماء الاجتماع بأن: التنمية قائمة على الاعتماد على الذات والوعي الكامل لدورها وبعدها البيئي⁽⁹⁾.

وهي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خيراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوى أيضا

على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة، وممارسة الأنشطة الخلاقية وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة⁽¹⁰⁾.

كما تعتبر شكل من أشكال التغيير الاجتماعي الذي يطرأ على الإنسان و على الاقتصاد و على البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع، و هي عملية موجهة نحو تحقيق أهداف محددة للمجتمع، كذا تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الإجمالي يؤدي إلى تحسين في مستوى المعيشة للأسر والأفراد. أي أن التنمية يجب أن تتضمن أيضا تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، و إتاحة الفرصة المناسبة أمامهم للمشاركة في صنع القرار، ودمجهم جميعا في دولة عصرية بوصفهم مواطنين لهم نفس الحقوق و عليهم نفس الواجبات⁽¹¹⁾.

إن التنمية هي ذلك التغيير المخطط والمقصود بهدف تحسين الحياة وتطويرها بمجتمع ما للوصول إلى خيره ورفاهيته⁽¹²⁾، بالاعتماد على عملية المساعدة الذاتية ومشاركة سكان المجتمع أنفسهم⁽¹³⁾، هذا التغيير يتناول كافة أبنية المجتمع ويشمل جوانبه المادية والمعنوية⁽¹⁴⁾، فيهتم برفع مستوى الحياة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بالاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة⁽¹⁵⁾.

وقد ظهرت رؤية جديدة لمفهوم التنمية وهي " أن الدول النامية في حاجة إلى تحقيق تنمية متواصلة من أجل تطوير مجتمعاتها، ولاشك أن هذا لا يمكن حدوثه من خلال استراتيجيات التنمية السائدة التي غالبا ما تكون مدمرة للبيئة، فتعتمد التنمية على تهيئة الفرص التي تتيح للملايين من البشر استغلال إمكاناتهم والحياة في ظل مستوى معيشي معقول " ⁽¹⁶⁾.

و عند البروفيسور "كيم" "KYANG-DONG KIM" : التنمية هي علاج للتخلف، و التنمية هي تنمية لها قواعدها و أركانها بصرف النظر عن مسمياتها سواء كانت التنمية الريفية، أو التنمية الحضرية، أو التنمية السياسية، أو التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، و لا يوجد على ظهر الأرض مجتمعا بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما أن التنمية هي مصطلح مثالي، وبالتالي فمصطلح المجتمع النامي مصطلح خاطئ، فالمجتمع يمكن فقط أن نقارن بين بعضه البعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية و على أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمه إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية⁽¹⁷⁾.

أما عند "نبيل جامع و زملائه" هي: حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة و ذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة و المتكاملة و الشاملة والمتوازنة حكوميا، و الذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و المادية و البشرية لتحقيق العدالة

التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي و الرفاء الاجتماعي و الرضا النفسي للسواد الأعظم من السكان⁽¹⁸⁾.

لقد أصبحت كلمة تنمية مستخدمة في العالم الحديث بكثرة بينما في الوقت نفسه هناك تعريف متفق عليه على أن هذه النظرية لا تزال مبهمة، و نقطة البداية الهامة هنا هي ملاحظة "برنستين" أن التنمية يمكن أن تعني الزيادة في المقدرة الإنتاجية للمجتمع و تأسيس طرق جديدة و أفضل لأداء الأشياء و صنع الأشياء بشكل يحقق ثروات، و هنا هو يؤكد أن التنمية ليست مرادفة للنمو الاقتصادي، ولاحظ أن التغيير الكمي و الكيفي في التعريف يساعد على شرح لماذا تعتبر التنمية معيارية كما نعتبرها نظرية تحليلية.

ويمكن تعريفها التنمية بأنها التي تحدث في وجود درجة من الكفاية في الدولة والتي يعبر عنها بالقدرات القومية، والتي يمكنها أن تسيطر على التدخلات بين المنظومات الثلاث: الحيوية والصناعية والاجتماعية، كمكونات رئيسية لبيئة الإنسان المعاصرة ، وذلك من خلال التطبيق السليم للتكنولوجيا العلمية المناسبة من القائمين على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁹⁾.

و يرى "وفيق أشرف حسونة" معنى للتنمية حيث يقول : "إن التنمية هي مفهوم عام و معنوي، يمكننا تحديده في المجال السوسولوجي على أنه عملية مستحثة، تؤثر في الركيزة التي تقوم الإنسان للمحافظة على قدراته في التنبؤ بالنسبة للبيئة"⁽²⁰⁾.

من التعريفات السابقة لمفهوم التنمية نستنبط العناصر التالية :

- أن التنمية مفهوم معنوي، لعملية ديناميكية يستهدفها المجتمع ممثلا في أفراد.
- أن جوهر هذه العملية يتركز في طريقة التدخل لتوجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة والطاقات المتاحة للمجتمع، بغرض تحقيق أقصى استغلال لها في أقصر مد ممكنة.
- أن مكونات تلك العملية عبارة عن سلسلة من التغييرات البنائية و الوظيفية التي يتعمد إحداثها في المجتمع بهدف الوصول إلى تغيير شامل للمجتمع.
- أن التنمية تسعى إلى تحقيق رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع و ذلك عن طريق رفع كفاية أفراد في استغلال موارد المجتمع إلى أقصى حد ممكن⁽²¹⁾.
- أن التنمية تسعى إلى تحقيق الرفاهية للأفراد من دون الضرر أو الإهدار للبيئة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث .
- إنها تهدف إلى وضع سياسات اجتماعية واقتصادية لتحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة⁽²²⁾.

فظهرت رؤية جديدة لمفهوم التنمية وهي: أن الدول النامية في حاجة لتحقيق تنمية متواصلة من أجل تطوير مجتمعاتها ، ولا شك أن هذا لا يمكن أن حدوثه من خلال استراتيجيات التنمية السائدة التي غالبا ما تكون مدمرة للبيئة⁽²³⁾.

كما عرفت بأنها: عملية اقتصادية اجتماعية تحكمها درجة تطور قوى الإنتاج، تلك القوى التي تتفاعل مع سياق اجتماعي تفاعلا جدليا يؤثر و يتأثر كل منهم بالآخر، و على أن يكون هذا التطور موجها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الذاتية، و على أن يكون هدف العملية التنموية هو تحقيق إشباع إنساني عادل لأفراد المجتمع، هذا المفهوم يركز على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية.

و من المفاهيم الحديثة للتنمية أنها العملية الهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية و اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، تزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر و الجهل و المرض و المشكلات البيئية، و يتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة في توجيه مسار وطنه و مستقبله⁽²⁴⁾.

إن هذا المفهوم هو مجموعة من الأحكام المعيارية و مقياس معين للقيم، فالاقتصاديون قد يعدون الرغبة في رفع المستوى المعيشي و زيادة الدخل القومي و الفردي مسائل بديهية، إلى جانب ذلك نجد أن علماء الاجتماع السياسي يعدون الرغبة في إرساء قواعد لحرية الفكر و الرأي و المشاركة السياسية من المسائل البديهية، و في المقابل نجد أن بعض الدراسات التي أجريت في مجال علم الاجتماع أثبتت عكس ذلك، فوجد أن الكثير من المجتمعات التقليدية قد رفضت أو رفض الأهلالي فيها التقنيات الحديثة و أساليب و وسائل الإنتاج الحديثة، إلى جانب أن بعض المجتمعات القروية في البلدان النامية قد رفضوا الأساليب الديمقراطية التي هي على النمط الغربي و فضلوا الأساليب التقليدية، هذا يؤكد على التنمية و تحديث المجتمع من الوسائل التي لا تتوقف على إمكانات التنمية الاقتصادية فقط، لكنها تنتشعب إلى تصور أعضاء المجتمع و تطلعاتهم و نظام القيم السائد و نوعية القيادة السياسية و طبيعة بناء القوة داخل هذا المجتمع أو ذاك، لأن تحقيق التنمية في مجالاتها المختلفة مرهون بالتعرف على أوجه القصور و التغلب عليها في نسق القيم و بناء القوة و نموذج الشخصية⁽²⁵⁾ و غيرها من العوامل التي سبق التعرض لها.

ونصل بالتنمية إلى أنها: مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسات محلية ودولية للمحافظة على التوازن خلال فترة زمنية محدودة⁽²⁶⁾ ، وتتطلب التعرف على الموارد المتاحة والاحتياجات الإنسانية ووضع الخطط لمواجهة هذه الاحتياجات

مع تحسين مستوى المشاركة الشعبية وإثارة وعي الناس لتحقيق الأهداف والتغلب على العقبات التي تظهر بصورة دورية⁽²⁷⁾.

وللتنمية بعد اقتصادي(فني) وبعد اجتماعي(العلاقات الإنسانية المتبادلة) وهناك بعد ثالث ينبغي تحقيقه في الوقت الذي تكون فيه تنمية البعدين الأولين سائرة في طريقها وهو بعد(نوعية وجودة البيئة) ويتضمن الإبقاء على البيئة نظيفة ونقية، ولسنا هنا بصدد الخوض في الجوانب الإيجابية والسلبية للتنمية على البيئة لكن ما يهمنا هو أن النوعية وجودة البيئة تعد أحد المؤشرات لقياس عائد التنمية⁽²⁸⁾.

و هنا نستخلص أن التنمية هي : التفاعل بين الناس و بين الموارد الطبيعية المتاحة لهم، أي الاستغلال الأمثل لمواردهم الطبيعية والبشرية والبيئية، و من الضروري أن يتوفر مناخ الأمن والاستقرار الذي يمكن تحقيقها أو على الأقل يساعد على ذلك، كذا توفير الوسائل و الأساليب والأنشطة التي تساعد على تنفيذ سياساتها ومشروعاتها معتمدة في ذلك على مؤسسات خاصة و عامة، و على ما لدى أفراد المجتمع من إرادة و استعداد للمخاطر التي يرجى من ورائها التغيير إلى الأحسن⁽²⁹⁾.

أما التعريف الإجرائي للتنمية فهو: أن التنمية عملية ديناميكية متكاملة ، تسعى إلى إحداث تغييرات مقصودة و موجهة و موجبة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و للمجتمع ككل ، والانتقال و النمو به من وضعه إلى وضع أحسن ، و تلك من خلال عمل مخطط و مرسوم عن طريق استغلال كل الموارد الطبيعية و البشرية ، والاستغلال الرشيد للموارد البيئية ودون استنزافها ، وذلك مع مراعاة الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع المراد تنميته و التنسيق بين جهود الأفراد المحلية و الجهود الحكومية.

1-2 أنواع التنمية:

عند تناولنا لتحديد مفهوم أو تعريف التنمية، لاحظنا من خلال تعاملنا مع بعض المراجع والمؤلفات أن هناك تداخل بين التنمية المحلية و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و كذلك التنمية السياسية، فهناك من يصنف كل واحدة على حدى، و هناك من يرى أن كل واحدة مكملة للأخرى وتعمل ضمن إطار التنمية الشاملة، لذا سوف نحاول الوقوف عند أهم محتويات كل نوع من أنواع التنمية، من أجل تحديد كل نوع و مضمونه، و كذا من أجل الفصل بين كل نوع ، و فيما يلي نستعرض كل نوع على حدى :

أ / التنمية الاجتماعية:

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كلا وفق تخصصه، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعي، في حين نجد فريقا آخر يرى أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة.

ومن هنا فهي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه، هادفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمات، وإنما تشمل على العديد من الجوانب، منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد ذات الكفاءة لمجارات الحياة العصرية على مختلف مستوياتها، إلى جانب أنها تقيم بناء اجتماعيا جديد ينبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة، تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات⁽³⁰⁾.

و بذلك تكون التنمية الاجتماعية قوة دافعة تطيح بالمعوقات و تبعد السلبيات و تمنع استخدام أساليب العنف و الهدم و توجه الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية فتحول الآثار السلبية إلى قوة إيجابية فاعلة و طاقات مادية و معنوية متكافئة و متطلعة نحو تحقيق الأهداف الكبرى للأمة و المجتمع⁽³¹⁾.

و من الواضح أن تعاريف التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية و الاتجاهات الفكرية و الأيديولوجية للمتخصصين الذين يوضحونها في سياق دراستهم و أبحاثهم العلمية، و من الصعوبة حقا الاعتماد على تعريف دون الآخر نظرا لكون كل تعريف من هذه التعاريف يركز على جانب معين من جوانب تنمية الفرد و الجماعة و المجتمع أو تنمية السلوك و العلاقات الاجتماعية أو تنمية القيم و المقاييس و الأخلاق أو تنمية المؤسسات البنوية للتركيب الاجتماعي.

إن التنمية الاجتماعية قد تعني شيئا واحدا أو عدة أشياء، فقد تعني عملية التوافق الاجتماعي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو إشباع الحاجيات الاجتماعية للإنسان و الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة و أسلوب الحياة، أو قد يعني بها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع حاجات الفرد الاجتماعية و الروحية، و تعرف التنمية الاجتماعية على أنها عملية تغيير حضاري في طبيعة المجتمعات التقليدية.

و هناك تعريف يشير إلى أنها عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان و توفير الحاجات المتصلة بعمله و نشاطه و رفع المستوى الثقافي والفكري

و الصحي و الروحي، و هي تعمل على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة،
ومن أجل خدمة أهداف التنمية.

لذا يمكن اعتبار التنمية الاجتماعية حركة لها إطارها النظري و العملي و من الصب الفصل
بين الأبعاد المختلفة لمفهومها، فهي تركز تركيزا أساسيا على العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل
للموارد، كما أنها تهتم بقضية استخدام الأمثل للموارد الإنسانية و محاولة إشراك أفراد المجتمع في
قضايا التنمية الخاصة بهم، كما أنها تهتم أيضا بالأبعاد البشرية و الإنسانية للتنمية التي تقوم أساسا على
العدالة و المساواة و تلك التي تخدم أسلوب حياة الناس و نظام القيم⁽³²⁾.

كما تعرف التنمية الاجتماعية بأنها: تلك العملية التي من خلالها ينبغي مساعدة المجتمع على
المدى الطويل على أن يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية و سعادة كل أفرادها بينما ينبغي على هؤلاء الأفراد
أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والإدراك بالأهداف و الخدمات التي يقدمها المجتمع.

كما تعرف التنمية الاجتماعية بأنها : تهدف إلى رفاهية الناس وفقا لما يقرره هؤلاء الناس،
الأمر الذي يتطلب إنشاء مؤسسات أو أنظمة جديدة أو تعديل ما هو قائم منها بما في ذلك القيم
والسلوكات و الدوافع، من أجل تنمية القدرة على مقابلة الاحتياجات الإنسانية على كل المستويات
وتحسين نوعية العلاقات الاجتماعية و خاصة العلاقات بين الناس و بين مؤسسات المجتمع الذي
ينتمون إليه⁽³³⁾، لذا وجب توفر أربعة عناصر لإحداث التنمية الاجتماعية و هي :

أ. الاهتمام بإنشاء المؤسسات و التخطيط لبنائها و عملها.

ب. الاهتمام بالقيم الإنسانية و دورها في إحداث التنمية.

ج. الاهتمام بإشباع احتياجات المواطنين.

د. الاهتمام بخلق التعاون و المشاركة بين الناس⁽³⁴⁾.

و في جانب آخر نجد أن التنمية الاجتماعية ينظر إليها من عدة جوانب و هي: التنمية الاجتماعية
كهدف، كأسلوب، كعملية.

• التنمية الاجتماعية كهدف :

فهي تسعى بالوصول بالإنسان إلى حد الاستمتاع بالرفاهية و الشعور بالكرامة مع زيادة فاعليته
وقدرته على أداء دوره في المجتمع في إطار القيم و المعايير التي يسير عليها المجتمع، و التنمية ذاتها
قد تضع للمجتمع قيما جديدة يسير عليها.

• التنمية الاجتماعية كأسلوب و كعملية :

تسعى لتنمية القدرات و الطاقات البشرية، و العمل على حسن استثمارها، و زيادة المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية تعاوناً مع الدولة، و ذلك عن طريق توفير الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع، و هي كعملية يشترك فيها كل الناس لتحقيق العدالة الاجتماعية و من التعاريف للتنمية الاجتماعية أنها ذلك النشاط الذي يهتم بكل التغيرات المنشودة لتحسين مستوى معيشة الأفراد، عن طريق إشباع حاجاتهم الطبيعية الاجتماعية و المشروعة⁽³⁵⁾.

ب / التنمية الاقتصادية :

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، و هي لا تتطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل و تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية، و هي تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي و في نصيب الفرد منه، و هي تشمل على تحسين كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل على الحصول على الدخل، و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، و تطوير وسائل النقل و المواصلات، و تقدم المؤسسات المالية، و زيادة معدل التحضر في المجتمع، و تحسين مستويات الصحة و التعليم الحفاظ البيئة المحيطة و توقعات الحياة، و زيادة وقت الفراغ، و تحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام⁽³⁶⁾.

و عرفت بالعملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، و قد عرفها البروفيسور "آرثر لويس" بأنها عملية نمو معدل إنتاج الفرد خلال سنة واحدة، و عرفها "مايرز" بأنها عملية تجميع رأس المال البشري و استثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، و عرفها البروفيسور "كينكروز" بأنها عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى رفاهيته الاقتصادية و تحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائه، و عرفها البروفيسور "بنهام" بأنها عملية إنتاجية مخططة و هادفة تزيد فيها المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات⁽³⁷⁾.

و التنمية الاقتصادية تحقق عادة معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي بالدولة إلى مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية مقارنة مع حالتها الراهنة، و بذلك تكون التنمية عمليات يمكن بموجبها أن يستخدم المجتمع موارده المتاحة له في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي و في نصيب كل فرد في المتوسط من سلع و خدمات أو استمرار المستوى الحالي العالي من الدخل للمواطنين و ضمان عدم تخفيضه، و التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ أو تستمر دون تنمية اجتماعية

وسياسية، فالنظام السياسي يمثل بنية تحتية للاقتصاد، و نفس الشيء يصدق على البناء الاجتماعي ونظمه وقيمه و عادات أفراده، فهو سبب مثلما هو نتيجة للتطور الاقتصادي.

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي⁽³⁸⁾.

و يعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، و على العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، و على ذلك فإن العناصر التي تتطوي عليها عملية التنمية هي :

أولاً : جميع ما انطوت عليه عملية النمو و التي تتمثل في :

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقة و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانياً: عوامل أخرى تتفرد بها عملية التنمية تتمثل في:

- تغييرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي.
- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة و إعطاء الأولويات لتلك الأساسيات و على الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية و الملابس الشعبية و المساكن الاقتصادية ، الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية و صحية و اجتماعية في ظل ظروف بيئية سليمة، و هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر و غير المباشر من قبل السلطات المركزية و من قبل المحليات⁽³⁹⁾.

كما يعرفها آخرون على أنها زيادة ملحوظة في الدخل القومي و في نصيب الفرد منه و تستمر لفترة طويلة قد تمتد إلى جيل أو جيلين، و تحاول تنظيم المجتمع من خلال تعريف الشعب بأهداف الخطة حتى يتحمس لها و يعمل على تحقيقها، و تستخدم طريقة تنظيم المجتمع أساليب مختلفة للاتصال بال جماهير كالندوات و المؤتمرات و اللجان لهذا الغرض⁽⁴⁰⁾.

و في جانب آخر نجد أن هذا المفهوم يشير إلى توظيف مختلف العوامل و الإمكانيات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال الإنتاج، و كل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية أرجعوا بشكل متوازن مع التقدم الصناعي و الدخل القومي و متوسط دخل الفرد المحقق في الدول

المتقدمة، على اعتبار أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و هي بهذا المعنى تعد غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة و المتخلفة على حد سواء.

ج / التنمية السياسية:

و هي مجموعة من العمليات الاجتماعية و الحضارية الجارية و المستهدفة داخل الدول النامية، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية و الديمقراطية و التنمية السياسية المبتغاة يجب أن تقوم و تقدم حلول لمشاكل الجماهير، فعلى المجتمع المدني و الدولة على وجه العموم، القيام بدورها بكفاءة عالية، التي منها : تحقيق الأمن لأفرادها، رفع مستواهم المعيشي، مواجهة المشكلات الداخلية، حل الصراعات المحلية، تحقيق العدالة في توزيع الثروة الاقتصادية، و تحقيق مستوى معيشي مناسب لأفرادها(41).

و التنمية السياسية هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيواقتصادي أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات و المصاحب لها، و هي تقترن بهذه العمليات و لا تنفك عنها أي أنها مرادفة للتحديث السياسي و متكافئة معه من حيث مفهومها النظري، أي أنها تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى و المؤسسات السياسية القائمة من ناحية و في مجال الفكر و الثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى، بمعنى هي تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسي، و صبغ الثقافة السياسية بالطابع العقلاني، التي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسية للمجتمع.

و تتجسد مظاهرها و سماتها الرئيسية في أربعة أبعاد أساسية و هي تتجلى في (42):

أ- ترشيد بناء السلطة : هنا كما يقول "صامويل هانتجتون" أن تستند سلطة الدولة على أسس عقلانية قومية رشيدة، مستقلة و متميزة تماما عن كافة الارتباطات التقليدية سواء كانت هذه الارتباطات عقدية أو عائلية أو عرقية.

ب- تمايز البنى و الوظائف السياسية : أي زيادة عمليات انفصال و تخصص الأدوار و المجالات النظامية و المؤسسات و الهيئات السياسية و الإدارة و كنتيجة لأزمة عن تحديث النظام السياسي و يتضمن في ذلك سلسلة من التغييرات البنائية و الوظيفية، والتي تشمل : عمليات التدرج الاجتماعي، انفصال الأدوار المهنية عن علاقات القرابة و الحياة العائلية من ناحية و انفصال المعايير القانونية عن القيم من ناحية أخرى.

ج- تدعيم القدرات النظامية و السياسية للنظام السياسي : أي الزيادة المطردة في قدرة النظام على التكيف و الإبداع، و التي يتحصل عليها عن طريق تعامل الإنسان مع بيئته، ويتمثل

هذا بشكل أساسي في تطوير و تدعيم التكوين المؤسساتي لمنظمات و الإجراءات السياسية وتعدد وظائف الدولة و اتساع نطاق المجتمع السياسي المحلي من ناحية، و تزايد قدرة النظام السياسي على تنفيذ القرارات السياسية و الإدارية من ناحية أخرى، فضلا عن تدعيم فعالية المؤسسات الحكومية المركزية، و قدرتها على النفاذ و التغلغل داخل أرجاء المجتمع.

د - إشاعة روح المساواة في الحقوق الواجبات في المجتمع : يرى "كولمان" أن المساواة هي الطابع المميز لمفهوم الحداثة، كما أن العمل من أجلها و تحقيقها بالفعل هما جوهر عملية التحديث السياسي و لبها الحقيقي، و هي تتضمن بوجه عام فكرة المواطنة و المساواة في الحقوق و الواجبات إلى جانب أعمال القواعد القانونية في علاقة الحكومة بالمواطنين، و تغليب معايير الكفاءة و الإنجاز في عمليات التجنيد السياسي و توزيع القوة و المناصب و الأدوار السياسية و الإدارية، و يرتبط بذلك زيادة حجم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية و شؤون الحكم، سواء كان ذلك بصورة رمزية أم فعلية، و قيام هذه المشاركة على أساس من الفهم الصحيح، و تحمل المسؤولية، و هذا يتطلب تطوير أنماط جديدة من المؤسسات السياسية كالأحزاب و جماعات المصلحة لتنظيم هذه المشاركة.

و يمكن لنا أن نعرف التنمية السياسية بشكل إجرائي على النحو التالي:

التنمية السياسية عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا، غايتها تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية و مرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم ، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع، و تشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية، و يتألف هيكل هذا النظام و قوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية، و منظمات لمجتمع المدني غير الحكومية و ما إلى غير ذلك من كيانات نوعية تتميز عن بعضها بنائيا، و تبادل التأثير فيما بينها جدليا، و تتكامل مع بعضها وظيفيا، و تمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين و تعكس مصالحها و من ثم تهيبئ المناخ الملائم لشرارتها الإيجابية الفاعلة في جدييات العملية السياسية و ديناميات العمل العام، مما يساعد في النهاية على تجذير أسباب التكامل الاجتماعي، السياسي، و تعميق مشاعره و يفسح المجال أمام توفير أوضاع مواتية و مناسبة لإرساء قواعد النظام العام و كفاءة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، السياسي بوجه عام⁽⁴³⁾.

من خلال عرضنا السابق لماهية كل من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، نجد أن كلها تتوجه و تعمل من أجل التنمية الشاملة للمجتمع، و لكل منها عملها و أسلوبها في التدخل من أجل

إحداث تغيير من وضع إلى آخر أحسن و أكثر تقدم و تمكن، و محتوى كل نوع مكمل لمحتوى النوع الآخر و مترابط معه.

إن الصورة النهائية للتنمية الشاملة التي يطمح كل مجتمع الوصول إليها و تطمح كل دولة تحقيقها، يجب أن تتكامل أعضائها مع بعضها البعض، و تعمل في إطار واحد منظم و منسق، لذا نستطيع القول أن التنمية السياسية تلعب وظيفة الموجه، و التنمية الاقتصادية تلعب وظيفة المنفذ و المطبق، و التنمية الاجتماعية هي المرآة العاكسة لما سبق، كل يكمل الآخر، و كل يعمل ضمن إطار الآخر، و يجب أن تأخذ كلها بين الاعتبار من أجل الوصول إلى التنمية الحقيقية الشاملة.

3-1 نظريات التنمية :

إن التراث السوسيولوجي يزخر بالعديد من التعريفات و النظريات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية و إبراز معالمها النظرية، و هذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع و المرتبط باختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية و أنماطها و مستوياتها، و لهذا فقد اتخذت دراسة التنمية مسارات نظرية و تطبيقية متباينة أحيانا، و متناقضة أحيانا أخرى، و هذا يستوجب تتبع التشكلات النظرية الأساسية في مجال علم اجتماع التنمية للوقوف على مدى كفاءتها النظرية و مصداقياتها الواقعية⁽⁴⁴⁾.

و أهم النقاط المستوجب الوقوف عندها هي "نظريات التنمية"، و التي سوف نحاول عرضها بصورة مختصرة، و إبراز مدى إسهامها في التعريف بأهم السبل و الطرق لتنمية المجتمعات. و قد عملت نظريات التنمية على تفسير العمليات التي من خلالها يحقق المجتمع زيادة في النمو الرأسمالي، و تحسنا في الإنتاجية يتبعه تحسن في مستوى المعيشة للسكان، و في مستوى مشاركتهم في شؤون المجتمع على مستوى المجتمع المحلي، و على مستوى الدولة ككل، بينما ركزت بعض النظريات على الشروط التي يمكن أن تيسر عمل هذه الأخيرة مثل: النظرية السيكلوجية، نظرية النظام العالمي الحديث، و نظريات أخرى تركز على الشروط التي يمكن أن تعيق تحقيق هذه العمليات و بالتالي تحقيق التنمية.

و سنتعرض لأهم مفاهيم و رواد هذه النظريات كما يلي :

• نظرية التحديث :

تقوم نظرية التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحول كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم، تتم نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوروبا الغربية إلى جميع البلدان أخرى مما يحقق لهذه البلدان زيادة في النمو الرأسمالي، و زيادة في القدرات الإنتاجية، و تحسنا في مستوى المعيشة للسكان، و إذا

ما تبني هؤلاء السكان نظام القيم الليبرالي المصاحب للرأسمالية فإنهم يشهدون عملية تحول ديمقراطي أيضا تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع، وبخاصة السياسية منها.

صنفت هذه النظرية المجتمعات البشرية إلى صنفين عريضين : المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي سميت فيها بعد بالمجتمعات النامية، وتشمل المجتمعات المتقدمة الرأسماليات الحديثة وبخاصة الأوروبية منها، وهي تتصف بسيادة الإنتاج الرأسمالي فيها، وتمتعها بفائض إنتاجي يضمن مستوى معيشي متقدم للسكان، كما تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تضمن المساواة والعدالة و الكرامة للجميع.

أما المجتمعات النامية فتشمل بلدان آسيا و أفريقيا عدا اليابان و كوريا الجنوبية، سنغافورة وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهي تتصف جميعها بسيادة نمط إنتاجي تقليدي مختلط فيها، فيه عناصر رأسمالية غير فعالة، وتتميز هذه المجتمعات بالتالي بضعف الإنتاجية، و عدم وجود فائض إنتاجي يضمن للسكان مستوى معيشي متقدم كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة، و على المستوى السياسي تعاني هذه المجتمعات من الاستبداد و الطغيان، و عدم تمتع السكان بالمساواة و العدالة والكرامة الإنسانية⁽⁴⁵⁾.

كما يمكن التوقف عند أهم الاتجاهات الأخرى لنظرية التحديث، و هي عبارة عن محاولات حاول أصحابها وضع الطرق و السبل الأنجع للخروج من دائرة التخلف و الانتقال إلى التنمية المرغوب فيها، و المتطلع إلى تحقيقها، أهم هذه الاتجاهات :

• الاتجاه الأول : و هو الذي يعرف باسم "اتجاه النماذج و المؤشرات"، و تبعا لهذا الاتجاه يتم تجريد الخصائص العامة للاقتصاد المتقدم و تقديمها في شكل نموذج مثالي، ثم يقابل بعد ذلك هذا النموذج المثالي بالخصائص العامة للاقتصاد المتخلف كنموذج آخر غير مثالي، و ينفرع إلى :

أ. متغيرات النمط : تم الاستعانة بمتغيرات النمط التي قدمها "بارسونز"، بحيث أن الدول المتقدمة تشهد متغيرات النمط التالية : العمومية، الأداء، التخصص، أما متغيرات النمط الخاص بالدول النامية فتتمثل في : الخصوصية، النوعية، الانتشار على التوالي، و ما على الدول المتخلفة إذا أرادت أن تتقدم إلا أمن تتخلى عن تلك المتغيرات السائدة بها، وتأخذ بمتغيرات النمط التي تسود الدول المتقدمة .

ب. الاتجاه التطوري المحدث : ينهض هذا الاتجاه على محاولة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية و الاستفادة منها في دراسة البلدان النامية على الخصوص، حيث تصنف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية، و تؤكد في نفس الوقت على أن المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية و إنما نحو الاستهلاك الواسع.

• الاتجاه الثاني : يقوم على فكرة الانتشار الثقافي أو التنقيف بوصفها طريقا أو أسلوبا للتنمية، إذ أنه و استنادا لهذا الاتجاه يتولى الغرب نشر و نقل المعرفة و المهارات و التنظيمات والتكنولوجيا و رؤوس الأموال و القيم إلى الدول المتخلفة، و ذلك حتى يتسنى لهذه الأخير النهوض بمجتمعاتها و ثقافتها لتلحق بالدول المتقدمة، أي أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة⁽⁴⁶⁾.

• الاتجاه الثالث : و هو المتمثل في النظرية السيكولوجية التي تقوم على اعتبار نمط الشخصية التقليدية الارتباطية مسؤولا عن التخلف في البلدان النامية، و تركز بالتالي على العمليات والوسائل التي تمكن هذه المجتمعات من تحديث نمط الشخصية بحيث يتم صياغة الأفراد بطريقة جديدة تمكنهم من امتلاك المهارات، و الحاجات و التوجهات المناسبة لتحديث المجتمع. وقد صنفت هذه النظرية أنماط الشخصية في العالم إلى نمطين عريضين هما : نمط الشخصية التقليدية الارتباطية و يسود في العالم الثالث، و هو لا يتناسب مع المؤسسات الحديثة و المجتمع الحديث بسبب السمات التي تكونه و أهمها : الكسل ، التواكل، عدم الرغبة في العمل، عدم التجديد والابتكار.

أما النمط الآخر فهو الشخصية الإنجازية، و تسود في الدول المتقدمة، و هو يتناسب مع نمط الإنتاج الرأسمالي، و مع العقلانية التي تسيطر مؤسسات هذا المجتمع بسبب السمات التي تكونه، وأهمها: التفاني في العمل، حب التجديد و الابتكار، الإيمان بالعلم و الأسلوب العلمي⁽⁴⁷⁾.

• النظرية الماركسية :

تحتل النظرية الماركسية مكانة بارزة في مجال الدراسات الاجتماعية المعنية بقضايا التنمية والتخلف، و المهتمين بهذه النظرية ينظرون إلى التنمية على أنها عملية تغيير مقصود و شامل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب و تقوم على أساس التمركز حول الذات و ليس التوجه نحو الخارج، و في دراستها للتنمية تنطلق من قضية مفادها أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي يجلب معه حتما تحويلا للعلاقات الاجتماعية، الإنتاجية قبل الرأسمالية، أي العلاقات الطبقية و إقامة علاقات إنتاجية اجتماعية رأسمالية، أي بنية طبقية رأسمالية⁽⁴⁸⁾.

نجد أن "ماركس" قد عالج قضية التنمية من خلال الدور الذي تلعبه العوامل المادية في تطور الجانب الاجتماعي و الثقافي، حيث يعتبر أن البناء الاقتصادي هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي الذي يتألف من النظم القانونية و السياسية، و يفرق بين البناء التحتي و الفوقي في المجتمع، الأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشمل : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أما البناء الفوقي فيضم الأفكار

والنظريات و النظم التربوية و الثقافية و القانونية و السياسية، يضاف القيم و المعتقدات الدينية و الخلقية(49).

لكن نجد أن "كارل ماركس" من خلال نظريته قد أهمل العالم الثالث من دراساته و اهتمامه لذا نجد أن "نظرية التبعية" قد تطرقت لذلك و التي نشأت في أمريكا اللاتينية على اعتبار أن العلاقة التي تربط بين الدول النامية و الدول المتخلفة، و خاصة في الماضي الاستعماري هي السبب الأساسي في تخلف البلدان النامية، إذ تميزت هذه العلاقة غير المتكافئة بين هاتين المجموعتين من الدول بالاستغلال، و النهب، و الإفكار حيث تحولت البلدان النامية إلى أسواق لمنتجات البلدان المتقدمة، و حينها قامت هذه البلدان المتقدمة بنهب ثروات البلدان النامية و تحويلها إلى مراكز النظام العالمي في أوروبا الغربية، و تصنف هذه النظرية بلدان العالم إلى بلدان تابعة تشمل جميع البلدان النامية، و بلدان متقدمة مكتفية ذاتيا، و تتميز البلدان التابعة بضعف قدراتها الإنتاجية و اعتمادها بالتالي على البلدان الصناعية لتأمين متطلباتها مما يضعها في حالة التبعية لهذه البلدان، أما البلدان الصناعية فتتميز بقدراتها الإنتاجية التي تجعلها مكتفية ذاتيا، فهي ليست بحاجة للاعتماد على بلدان أخرى لتأمين متطلباتها كما أن هذه القدرات الإنتاجية تجعلها قادرة على تنمية قواها السياسية و العسكرية بشكل مستقل عن التأثيرات من الدول الأخرى و هو ما لا يتوفر للبلدان التابعة.

• "أطروحة والرشتاين":

تقوم نظرية النظام العالمي الحديث على اعتبار أن دول العالم تشكل نظاما واحدا متفاعل يتكون من ثلاث مكانات طبقية تشغلها مجموعات من الدول التي تتفاوت في درجة النمو الاقتصادي، و في القوة السياسية و هذه المكانات الطبقية الثلاث هي : دول المركز، و هي تشغل المكانة الطبقية العليا داخل النظام العالمي الحديث، و الدول شبه الهامشية، و هي تشغل المكانة الطبقية الوسطى في النظام العالمي الحديث، و الدول الهامشية، و هي الدول النامية التي تشغل مكانة طبقية متدنية داخل النظام العالمي و تتميز دول المركز بدرجة مرتفعة من النمو الاقتصادي، و من القوة السياسية و العسكرية العالم، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت الآن القطب الوحيد المهيمن على شؤون العالم، أما الدول الهامشية، أو دول الهامش أو المحيط فتتميز بدرجة منخفضة من النمو الاقتصادي، و بضعف أنظمتها السياسية و العسكرية كما هو الحال في البلدان العالم الثالث في إفريقيا، و اعتدال قوتها السياسية و العسكرية، كما هو الحال في بلدان شبه صناعية مثل الأرجنتين و البرازيل.

• "أطروحة صدام الحضارات لصاموئيل هانتجتون" :

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن المسؤول عن تخلف الدول النامية و عدم نموها الاقتصادي والاجتماعي ليس الاستعمار، أو التبعية، و إنما الشخصية القومية، أو الحضارية لهذه الشعوب، والتي تحدد الاستعدادات الذهنية و التكنولوجية لهذه الشعوب، و خاصة تقبلها للتطور و التحديث و غالبا ما تقف حضارات الدول النامية موقف المشاكسة و العداوة من الحضارة الغربية السائدة.

و لعل أشهر من يمثل هذه النظرية الحديثة هو "صاموئيل هانتجتون" الذي يؤكد على أن دول العالم الثالث لا يمكن أن تصبح غربية و حتى و إن أرادت ذلك، بسبب طبيعة الروح الحضارية فيها، و قد أنتجت هذه الحضارات حركات محلية دينية و غير دينية، تناصب الغرب العداوة الصريح و خاصة الحضارة الكنفوشيوسية و الحضارة الإيرانية مما يسم العلاقة بين الحضارات المعاصرة خلال العقود القادمة بالصراع وليس التعاون.

و يرى "صاموئيل" أن على الحضارة الغربية نتيجة لذلك أن تتوقف عن التعاون مع هذه الحضارات المعادية و خاصة في مجالات النزاعات المحلية في الدول النامية، و تصدير التكنولوجيا الحديثة إلى هذه الحضارات التي تناصبها العداوة، و أن تركز الحضارة الغربية على توحيد الغرب اقتصاديا وسياسيا، و منع اختراقه من أي دولة من دول هذه الحضارات و تطوير الإمكانيات العامة في الحضارة الغربية ماديا و روحيا، و هي الإمكانيات التي أعطت الحضارة الغربية تميزا لم تحققه أية حضارة أخرى قديمة أم معاصرة، و مما يعطي الحضارة الغربية هذا التميز، و هذا الأخير لقيامها على الخصائص التالية : الإرث الحضاري لكلاسيكي، المسيحية الغربية التي ساهمت في تشكيل هوية الغرب و العلمانية (احترام الدين بإبعاده عن السياسة)، سيادة القانون، التعددية الاجتماعية و المجتمع المدني، التمثيل النيابي و الديمقراطية، حقوق الإنسان، الفردية الإنجازية⁽⁵⁰⁾.

• أطروحة "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما :

بالإضافة إلى رأي المفكر الأمريكي الثاني و هو "فرانسيس فوكوياما" و صاحب مقالة "نهاية التاريخ"، و الذي أعاد تنقيحه في كتابه : "THE END OF HISTORY AND THE LAST MAN"، و تتمحور فكرته في إمكانية بناء تاريخ عالمي للبشرية متماسك، واضح المعالم و غائي، مع تحديد أسسه و آلياته و هو يعتقد أن التاريخ قد وصل إلى نهايته بتحقيقه لغاياته المتمثلة في الحرية و المساواة، و التي لا يمكن أن تحقق إلا في ظل الديمقراطية الليبرالية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية و غرب أوروبا، و ستصبح نموذج يقتدى به من طرف الجميع، إن الرسالة التي يريد "فوكوياما" إيصالها للآخرين و خاصة الدول النامية و المتخلفة تتمثل في مايلي : "إن الولايات المتحدة الأمريكية و طريقة الحياة الأمريكية هي النموذج الوحيد الذي يجب أن يقتدى به" و هو بهذا يحاول

تعميق هذا الإيحاء في الذهنية العامة للشعوب، عن طريق نظريته "نهاية التاريخ" ليهزم روحها المعنوية فتستسلم سياسيا و اقتصاديا دون مقاومة⁽⁵¹⁾.

1-4 نقد نظريات التنمية :

حاولت الاتجاهات النظرية السابقة فهم ظاهرة تخلف الدول النامية و الملاحظ أن كل من هذه الاتجاهات قد انطلقت من تصور محدد لهذه الظاهرة، و الملاحظ أن هذه الاتجاهات النظرية تتصف بسيطرة نزعة تطويرية محافظة إلى حد بعيد و هي نزعة تمثل امتداد لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي و المؤكد أن النظريات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الغربية لا تستطيع أن تؤدي بنا إلى استنتاجات صادقة إذا ما طبقناها كما هي على الدول النامية ذلك أن الاتجاهات و النظم السائدة في الدول الأخيرة تتخذ طابعا معينا يصعب معه إجراء تحليلات اقتصادية و اجتماعية و سياسية من النوع السائد في الدول الغربية.

و هذا يعكس الكفاءة الأمبريقية لهذه النظريات، نظرا لعدم قدرتها على الإحاطة بكافة جوانب الواقع، هذا بالإضافة إلى التحيز الأيديولوجي التي وصفت به معظم النظريات في محاولة منها للتبرير الأوضاع القائمة و تدعيم شرعيتها مما جعلها غير قادرة على تغيير الواقع، فكيف يمكن إذن لهذه النظريات أن تسهم في فهم الواقع لمتغير. و إذا كانت هذه النظريات قد فشلت في أن تحيط بأبعاد الواقع المتغير في نفس المجتمع الذي نشأت فيه فكيف يمكن لها أن تسهم في تفسير واقع التنمية والتخلف في الدول النامية.

إن البحث عن نظرية في التنمية مستمر حتى يومنا هذا، و ما تجدر الإشارة إليه أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية و المحدثة التي لم تضع أصلا من أجل التنمية، لتتاسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في أي منطقة من العالم، لن يؤدي إلا إلى تصاعد أزمة العلم والمجتمع، لأن تراث التنمية لم يعكس اختلاف الدول النامية و تنوعها بقدر ما عكس ثقافات المجتمعات التي أنتجته، و من هنا وصفت هذه الجهود بالضئيلة⁽⁵²⁾.

لقد كان الهدف من هذا التحليل النقدي للنظريات التنموية، إثارة عدد من التساؤلات حول إمكانية هذه النظريات في تفسير الواقع التنموي المعاصر في المجتمعات النامية، و قد كشف واقع التنمية المعاصرة عن فشل هذه النظريات في تفسير الواقع و تغييره، نظرا لافتقادهما الصدق الأمبريقي والكفاءة النظرية و الفعالية التطبيقية، بسبب طبيعة نشأة هذه النظريات في مجتمعات يختلف واقعها تماما عن واقع المجتمعات النامية اليوم، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت النظرية التنموية الغربية تحيزا

أيدولوجيا واضحا، انعكس في إغفال متعدد للأبعاد التاريخية للتخلف في مجتمعات العالم الثالث، ومن ثم محاولة تبرئة الاستعمار من دوره في نهب و استغلال الدول المتخلفة، هذا بالإضافة إلى تجاهل دور الامبريالية المعاصرة في العمل على تجميد النمو للمحافظة على استمرار التخلف بصورة ملتوية. لقد فشلت النظريات الغربية في تفسير التغير في المجتمع الغربي المتقدم و فيما يطرحه اليوم من مشكلات، و ما يظهر فيه من حركات اجتماعية و يرجع ذلك إلى تحيزها الإيدولوجي للنظام و من ثم حاولت نقل هذا الفشل إلى المجتمعات النامية عن قصد، فلم تسهم في تقديم نظريات قادرة على فهم واقع التنمية الذي هو واقع للتغيير الموجه، بل اقتصرت جهودها على إجراء محاولة إصلاح وترميم جزئي للنظريات الغربية، و من ثم افتقدت هذه النظريات القدرة على فهم الواقع أو تغييره و كانت النتيجة المرغوبة تعثر التنمية للمجتمعات النامية⁽⁵³⁾.

لقد كان الغرض من استعراض هذه النظريات المهمة و الأكثر توجيهها لعملية التنمية الوقوف عند أهم المراحل و الفترات التي تعرضت لها البلدان المتخلفة و هي تبحث عن مخرج لها من دائرة الأزمات و التخلف التي لا تزال تعاني منها لحد الآن، فلم تجد في ذلك سبيلا إلا الحلول التي اقترحتها الدول الغربية بمختلف أيدولوجياتها و بمختلف أفكارها، حلولا التمسنا من خلالها أن تنمية المجتمع يجب أن تكون على غرار تنمية مجتمع آخر أكثر تطور و تقدم، و مجتمعات الدول المتخلفة هي المعنية الأولى بتقليد هذه المجتمعات المتقدمة، و المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى، تعرض لهذه المراحل و عاشها بكل فتراتها و مضامينها، و أصبح هو الآخر يبحث عن مخرج له من خلال تقليد الآخرين، لكن المشكل زاد تأزما و تعقيدا و أصبح الآن هذا المجتمع يبحث عن هويته و عن ثقافته و عن مقوماته إن لم نقل عن دينه.

لقد أصبح من الضروري التحدث عن تنمية محلية تنطلق من مقومات المجتمع المحلي، و من موارده، تنمية تبدأ من مواصفات الفرد المنتمي لهذا المجتمع و العضو فيه و ليس من مواصفات فرد خارجي غريب عنه، و هنا يمكن أن نلتمس أن التنمية المحلية، أو تنمية المجتمع المحلي هي المخرج الوحيد و الحل الرادع لجملة التغيرات و التحولات التي يشهدها العالم و التي مست أبسط عنصر في حياة المجتمعات المتخلفة بصفة عامة، و المجتمع الجزائري بصفة خاصة.

ثانيا : المسار التنموي في الجزائر :

1-2 الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال :

في سنة 1962 كان المجتمع الجزائري خارجا من فترة استعمارية طويلة كلها فقر و حرمان و جهل و أمية، و الاستعراض البسيط لما ميز التاريخ، يفسر لنا المقاومة العنيفة التي أيدها الجزائريون بكل مستوياتهم و فئاتهم، خلال حرب التحرير، تحت لواء الفلاحون و العمال و لم يمنع ذلك من دخول بعض العناصر البرجوازية الصغيرة و حتى البرجوازية، و في الحقيقة فإن البرجوازية الصغيرة لم تشارك في الحرب ضد الاستعمار لتفرض علاقتها الإنتاجية، فقد كان لها اتجاه آخر هو حفظ مستقبلها داخل إطار هذه العلاقات.

و قد تميزت فترة ما بعد الاستقلال، بصراعات و تناقضات، و ذلك للاستفادة من إرث المعمرين الذين غادروا البلاد و تركوا ممتلكاتهم، هذا ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية، فيما كانت القيادة السياسية تعيش صراعا إيديولوجيا فيما بينها من جهة ثانية. و هذا يفسر لنا جانب من الجوانب التي أدت إلى عدم ظهور مشروع تنموي واضح بالإضافة إلى أن اقتصاد الجزائر كان لا يزال تابعا للمتروبول، و حتى البنية الاجتماعية التي ظهرت بد الاستقلال كانت امتدادا للفترة الاستعمارية.

إن التركيب الاجتماعي للمجتمع الجزائري عند بداية الاستقلال لم يكن واضحا، يبدو أنه من الصعوبة أن نفرق بين هذه الفئات، أو الطبقات إذا سلمنا بوجودها، و يمكن تلخيصها كالاتي:

- الطبقة البرجوازية التي نشأت في الفترة الاستعمارية، أثناء الاستقلال لم تكن مستعدة للقيام بدور ديناميكي، كقاعدة سياسية و كمحرك لعملية التنمية، إنها طبقة ضعيفة إيديولوجيا و غير ديناميكية اقتصاديا.

- أما فيما يتعلق بالطبقة المتوسطة و الأقل تطور الاستقلال، يبدو أنها تحمل في طياتها أمل الطور الوطني التقدمي، هذه الطبقة تشكلت من الفئات الشعبية التي تتكون من الطبقة البروليتارية وشبه البروليتارية الريفية و شبه البروليتارية الريفية الحضرية⁽⁵⁴⁾.

و يظهر أن كل هذه الطبقات لم تستطع القيام بأي نوع من التنمية في هذه الفترة التي تميزت بالصراعات، و بالمقابل فقد ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مستنزفا متميزا بالتخلف من جهة، لأن قوته الإنتاجية كانت تتمثل في سيادة النشاط الأول المتمثل في الزراعة و الصناعة الاستخراجية، كما كان يعتمد على معدل كثافة عمل أكبر مع وجود بطالة، و متميزا من جهة أخرى بالتبعية للاقتصاد

الفرنسي الذي كان فارضا هيمنته على الاقتصاد الجزائري برؤوس أمواله المستثمرة مباشرة في النشاطات المختلفة كمجرد فروع شركات اقتصادية مستمرة في الخارج.

إن هذا الوضع الاقتصادي المتخلف و المشوه، مفكك و متناقض داخليا و متفاوت و غير متوازن، سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات أو الجهات قد انعكس فيه وضع اجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف متمثلا في الثالوث الجهني : الجهل، الفقر، المرض، و قد تميزت الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية عادة الاستقلال السياسية، بحالة تخلف معقدة.

- اقتصاد خاضع للنشاط الأول، الذي يعتمد بنسبة 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعة الاستخراجية.

- حالة اجتماعية صعبة، تتجسد في البطالة العالية النسبة، و التي تولدت عنها حركة نزوح داخلية، بين الريف و المدينة، و حركة نزوح خارجية نحو فرنسا على الخصوص.

لذا نجد أن مخلفات الثورة الجزائرية، و المتمثل على الأخص، في تخريب جهاز الاقتصاد الوطني من طرف المعمرين، زاد من تعقيد الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، و كان على الجزائر أن تواجه هذه التحديات، رغم الإمكانيات المحدودة جدا، في كل من المجال المالي، لضمان التمويل و التموين و كذا المجال الفني لضمان تأطير سير التنمية⁽⁵⁵⁾.

2-2 المرحلة الاشتراكية :

و هكذا فإن الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1966، قد عرف تعايش أربع قطاعات متباينة، أولها قطاع التسيير الذاتي و الذي يشمل المؤسسات الخاصة المتوسطة و الصغيرة الحجم التي خلفها المعمرين، إلى جانب القطاع الزراعي الذي يعتبر الدعامة لهذا القطاع، و ثانيها قطاع أجنبي خاص، يتمثل في المؤسسة المحلية التابعة للمؤسسات الفرنسية أو المتعددة الجنسيات، أما القطاع الثالث فيتمثله قطاع خاص يملكه الجزائريون، و أخيرا القطاع العام المتمثل في قطاع الدولة، والذي هو في طور التكوين.

و سنحاول الآن عرض المكونات الأربعة التي عرفتها الجزائر أو بالأحرى العمليات الأربعة التي تميز بها الاقتصاد الجزائري و هي :

أ- التسيير الذاتي : Autogestion

كما عرفنا فإن الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار كان يتسم بكونه اقتصادا مشوها و غير متجانس إلى جانب كونه موجه إلى خدمة و تكملة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، و أمام هذا الوضع وفور إعلان الاستقلال و رحيل المستوطنين استولى العمال و الفلاحون على المؤسسات والمزارع و باشرها في إدارتها و تدخلت الدولة بعد ذلك لسن القوانين التي تنظم الاقتصاد الوطني، و لقد اعتمدت

السياسة الزراعية للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون، إلى جانب ذلك كانت تضمن تسليم الدولة للأراضي التي كان يملكها المستوطنون و التي لم يتم إخلاؤها بعد، و تأمين أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين إبان الثورة و كذلك الملكيات الكبيرة و إنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها و ليس ملكيتها⁽⁵⁶⁾.

و قد أصدرت الحكومة سلسلة من المراسيم لتنظيم الممارسة العمالية، كانت بدايتها في نهاية سنة 1962 لتكتمل بمراسيم شهر مارس 1963، و بذلك إضفاء صبغة شرعية على هذه المبادرة التي جاءت من أسفل.

إن التسيير الذاتي لم يكن مقتصرا على الزراعة فحسب و إنما جاء ليشمل كذلك القطاع الصناعي لملء الفراغ الذي تركه المعمرون برحيلهم و هجرتهم لمنشآتهم و يرجع السبب الحقيقي في عدم اتساع هذه الحركة بهذا القطاع، مثلما يحدث بالزراعة بل و تلاشيتها التدريجي إلى ضعف الحركة الصناعية التي تم الاستيلاء عليها، كما أن صعوبات التمويل و التموين و التسويق التي كانت تلك الوحدات تعرفها، لم تجد لها حلا في السياسة الاقتصادية للدولة، و لذلك فقد اقتصر التسيير الذاتي بعد ذلك على القطاع الزراعي و مهما كانت قدرة التسيير الذاتي على الاستمرار، فإنه في بداياته الأولى يعتبر من أهم الوسائل الهجومية لمواجهة توسيع البرجوازية و الحد من هيمنتها المطلقة، التي كانت ستؤثر على القاعدة العملية العريضة.

ب- التأميم : Nationalisation

إن عملية التأميم، هي أيضا تعتبر من أهم الوسائل الهجومية للحد من توسع البرجوازية و قد تدعمت عملية التأميم بمرحلتها الأولى من الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة، حيث تركزت على القطاع الأجنبي الخاص، و من الحركة التلقائية للتسيير الذاتي الممهدة له خاصة من عمال الزراعة، و من إرادة البرجوازية الصغيرة الراديكالية، و ذلك منعا لتدعيم البرجوازية الوطنية الخاصة ذات الامتدادات المتعددة الجنسية لا محالة.

وقد أصاب التأميم مجموعة أراضي القطاع الاستعماري إلى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة، و كذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية، كالتبغ و الكبريت و المطاحن.

و يلاحظ أن التأميم في السنوات الأولى من الاستقلال كان يغلب عليه طابع التسرع و الشمولية حيث مس حتى بعض الحوانيت و المقاهي، غير أن السلطة اضطرت بعد ذلك للتباطؤ في عملية التأميم و السير في هذه العملية بخطى أكثر ثباتا، فكان بذلك تخليها عن تأميم الرأسمال المتوسط

والصغير، إلا أن الرأسمال الكبير ما لبث أن شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف وإدارة شركات وطنية متخصصة يشمل نشاطها كافة التراب الوطني في فرع معين من فروع الإنتاج والخدمات، ومنذ سنة 1962 أصبحت عملية التأميم نظامية لتصل إلى مرحلة الهجوم المباشر سنة 1971 حيث كانت الهجمة ضد الشركات البترولية الفرنسية، و تنتهي بتأميم الغاز و المحروقات، وبهذا تكون هذه السياسة التأميمية إحدى المعالم البارزة لاستراتيجية التصنيع حيث أن الهدف المعلن من وراء ذلك يقوم على إدخال الطاقة الاقتصادية في إطار بناء اقتصادي وطني مستقل⁽⁵⁷⁾.

ج- القطاع العام Secteur Public، رأسمالية الدولة Capitalisme d'Etat

إن بداية ظهور القطاع العام تشكلت من عملية انحسار التسيير الذاتي، و ما زاد من وتيرة سرعة نمو القطاع العام، عملية التأميمات التي تواصلت حتى بداية السبعينات، غير أن أهم العوامل جميعها يتمثل في المحروقات، و لقد استهدفت الاستراتيجية الجزائرية للتنمية بعد 1966 بالتركيز على التصنيع الثقيل، حيث أوليت الصناعات القاعدية عناية كبيرة من قبل الدولة قصد توفير الصناعات الأساسية لخلق مناصب جديدة لتلبية طلبات العمل المتزايد، و إرساء الأسس الكفيلة لاقتصاد قوي، كما كان التركيز على توفير القاعدة المادية على حساب العلاقات الإنسانية و البناء الفوقي، و هنا ظهرت مشاكل موضوعية فرضتها على المرحلة والمتمثلة في الحاجة إلى عمالة مؤهلة من فنيين و مهندسين و عمال مهرة و مدربين إلى جانب المشاكل المالية التي يعرفها القطاع المسير ذاتيا بالخصوص، ولهذا سلكت الدولة سياسة التخطيط للتحكم أكثر و بصورة فعلية في سيرورة التنمية الاقتصادية، وفعلا باشرت الدولة سياسة التخطيط ابتداء من سنة 1967 حيث انطلق المخطط الثلاثي الأول⁽⁵⁸⁾.

د- سياسة التخطيط :

إن الفترة التاريخية من الاستقلال إلى غاية 1972 تعتبر فترة إعادة الثروات الوطنية و بناء اقتصادي قوي و قادر على مواصلة السير إلى الأمام و ذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية حيث أصبح التخطيط الوطني ميزة واضحة لحياة الاقتصاد الجزائري، إذ يمكن و صف التخطيط الاقتصادي بأنه محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط و الطويل، إن التخطيط الذي هو توجيه للنصوص الأساسية للبلاد و خاصة منها الميثاق الوطني يجد أصله في ضرورة تركيز الموارد من أجل تخصيصها المتوازن لأولويات التنمية، وهكذا و منذ أشغال إعادة المخطط الثلاثي 1976-1969 و أكثر منها خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973، و الرباعي الثاني 1974-1977 تم التركيز على البحث عن منهجية في تسيير التنمية، و تماسك تنظيم

- المنظومة الاقتصادية و التخطيط يعني تنسيق للنشاطات الوطنية و القطاعية و المحلية، ليشغل مجموع دواليب الدولة و توعية حول الأعمال الواجب القيام بها تماشياً مع مختلف مراحل تنمية البلاد⁽⁵⁹⁾.
- المخطط الثلاثي الأول : 1967- 1969 : أول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الاستقلال، التوجه البارز لهذا المخطط هو التنمية السريعة للجهاز الإنتاجي بصفة عامة و الجهاز الصناعي بصفة خاصة .
 - المخطط الرباعي الأول : 1970-1973 : اتجاه هذا المخطط كان نحو تعميق النتائج الاستثمارية المحققة سابقاً في مجال الصناعة على الخصوص و نحو تدعيم التغيرات الاجتماعية المتمثلة على الأخص في بناء الاشتراكية .
 - المخطط الرباعي الثاني : 1973- 1977 : كانت أهم اتجاهاته تدعيم و توسيع التغيرات الاجتماعية، و تطوير القاعدة المادية للمجتمع، و الاعتماد على مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي و تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث .
 - المخطط الخماسي الأول : 1980- 1984 : توجيهه هو جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية، و توفى استراتيجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية إلى مستوى الأداة المفضلة و الأكثر فعالية .
 - المخطط الخماسي الثاني : 1985- 1989 : اهتم بوضع النصوص التنظيمية لسياسة التهيئة الإقليمية، و تنمية الهياكل الأساسية في المناطق التي تستهدفها⁽⁶⁰⁾.

2-3 مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

إن التطورات الاقتصادية و المالية في الجزائر في عقد الثمانينات كانت غير مواتية، حيث اتصفت بضعف أداء الاقتصاد الكلي بالقياس إلى الأداء الاقتصادي ففي عقد السبعينات وقد تميزت الأوضاع الاقتصادية على وجه التحديد بما يلي:

- أ. أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الثمانينات أبطئ بالقياس على السبعينات.
- ب. ازدياد المديونية الخارجية.
- ج. الضعف النسبي للأداء الاقتصادي و يرجع إلى عوامل خارجية (انهيار أسعار البترول، ضعف السياسة المحلية، وجود اختلالات كبيرة في السياسة المالية) .

كل هذا أدى بالدولة إلى الاعتماد على سياسة الإصلاحات الاقتصادية للقضاء على الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد الوطني، مع القناعة بأن عملية الإصلاحات الاقتصادية هي بطبيعتها عملية مكلفة ومؤلمة أحياناً، لكن التقويم السليم للأثر السلبي للإصلاحات لا يمكن أن يتم دون الإشارة إلى ما كان

يمكن أن يتسم به الوضع لو لم تتم الإصلاحات، فقبل تنفيذ برنامج الإصلاحات اتسم الوضع بتسارع معدلات التضخم، ازدياد البطالة، زيادة في عجز الميزانية، و مع كل الاحتمالات كان من الممكن أن يتدهور الوضع بعد الإصلاح، و بين وضع افتراضي كان و من الممكن أن يسود في غياب إجراءات الإصلاحات، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يكون الوضع بعد الإصلاحات أحسن بكثير في جميع الأحوال، و الصعوبات التي يعانيتها الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و المؤسسة العمومية الاقتصادية بصفة خاصة ليست أزمة عارضة، إنما هي صعوبات مزمنة تبين مدى عجز هذا الاقتصاد عن تحقيق التنمية إضافة إلى تبعية المتزايدة نحو الخارج.

و لهذا فانه من المتوقع للإصلاحات الاقتصادية المتبعة أن لا تزيل كل الصعوبات تماما، وإنما يتوقع أن تؤدي إلى التخفيف من هذه القيود و خلق مناخ أفضل للتنمية، حيث يتضح أن القضاء على الاختلالات مرتبط بالنجاح في مسار التنمية، أما نجاح سياسة الإصلاحات الاقتصادية فهو يقاس بمقدار ما تهيب الدولة من مناخ أفضل لتحقيق هذه التنمية على المدى المتوسط و الطويل (61).

و يمكن القول أن الإصلاحات في الجزائر تركزت على ثلاثة محاور رئيسية:

أ. الإجراءات و سياسات التحرير الاقتصادي أي تحرير التجارة الخارجية، إلغاء الدعم عن

السلع، إلغاء القيود على ممارسة القطاع الخاص للأنشطة الاقتصادية.

ب. الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال عدة تشريعات مثل: قوانين

الناظمة للاستثمار، و إيجاد الأطر المؤسساتية العاملة في استقبال الاستثمارات من اجل

التسهيل على المستثمر و مساعدته على تجاوز المشكل والمعوقات الإدارية.

ج. الانتقال نحو اقتصاد السوق، بدءا بإعطاء المؤسسات العمومية الاقتصادية الاستقلالية المالية

و الإدارية مع إبقاء ملكيتها للدولة و إلى مشاركة القطاع العام والخاص في ملكيتها.

و قد انتقلت الجزائر إلى الخوصصة نظرا لعدة مبررات و دوافع أهمها محاولتها إلى تخفيض العجز

المتكرر في ميزانية الدولة و بالتالي ضمان عائدات لخزينة الدولة عن طريق بيع أصول المؤسسات

العمومية.

وقد كانت الخوصصة التي اعتمدها الجزائر متمثلة في تيار يدعو إلى اقتصاد السوق الحكومي ذو

طابع اجتماعي يكون فيه للقطاع العام دور معتبر إضافة إلى الخاص، ويستند على الحجج التالية:

أ. أن حالة الاقتصاد الجزائري و الوزن الذي يتمتع به القطاع العام و القطاع الخاص تختلف عن

حالة البلدان الاشتراكية سابقا، فإذا كانت اقتصاديات هذه الأخيرة خاضعة كلية للإدارة

الحكومية فان الجزائر قطاع خاص يساهم بقسط مهم في القيم المضافة لهذا الاقتصاد، و يمكن

زيادة هذه النسبة من خلال إدخال تغييرات هيكلية وتنظيمية ومؤسساتية لجعله القطاع الأساسي

في النشاط الاقتصادي العام.

- ب. أن البنية التحتية للاقتصاد الوطني، في الميدان الصناعي، غير مكتملة وأن التنمية مازالت لم تتحقق، و بلوغ هذين الهدفين لا بد من وجود سياسات صناعية لاستكمال بناء الهياكل الإنتاجية للصناعة و بالتالي للاقتصاد الوطني وهي مهمة يصعب على القطاع الخاص، في ظل الواقع الجزائري الراهن، القيام بها لاعتبارات اقتصادية واجتماعية.
- ج. أن الاقتصاد الجزائري بعد إعادة الهيكلة، يجب أن يكون اقتصاد حكومي مبني على أساس التشاور و العدالة الاجتماعية و بعيدا عن اللبرالية الشمولية⁽⁶²⁾.

ومن خلال هذا الفصل المتضمن مفهوم التنمية، أدرجنا فيه الإطار النظري للتنمية والمسار التنموي في الجزائر.

فمن ركائز التنمية في الجزائر هو أن يكون هدفها خدمة مصالح الشعب و ترقية مستوى أفرادها، و خاصة منهم الذين ساهموا بجهودهم العضلية أو الفكرية في زيادة الإنتاج و مستوى الدخل القومي، و يتطلب هذا الإنجاز الاجتماعي و الاقتصادي العظيم إحداث نوعين من التغييرات الاجتماعية كتغييرات في علاقات الإنتاج والتي يجب أن تتسجم مع طبيعة الهدف المنشود، الذي هو ترقية الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمنتجين، ومن المستحيل أن يتأتى ذلك في إطار علاقات إنتاج استغلالية يكون فيها العمال مجرد بائعين لقوى عملهم، ويكون من يملك القوى الاقتصادية، المتمثلة في وسائل الإنتاج، هم الأشخاص الذين اشتروها.

لأن تنمية تريد لنفسها أن تكون شعبية الطابع لا يمكن أن تصبح كذلك إلا إذا كان شعبها يشارك فعلا في اتخاذ قراراتها، و تمثل المجالس الشعبية البلدية و الولائية و الوطنية قنوات مشاركة المواطنين، عن طريق منتخبهم في إدارة شؤون الدولة و تنمية البلاد.

و يعد الاعتماد على الإمكانيات الوطنية من الاهتمامات الكبيرة للسياسة الإنمائية في الجزائر تأكديها على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي، و الحرص الدائم على تجسيد هذا المبدأ، و على تنمية هذه الإمكانيات بكل حيوية و نشاط.

و هذا طبيعي جدا بالنسبة لبلد حريص على حماية استقلاله السياسي، و على تطبيق سياسة اقتصادية رشيدة، و على التحكم في مقاليد أمورها و على ضمان نجاح التنمية الوطنية.

هوامش الفصل الثالث :

1. نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية. كيف ؟ ولماذا ؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992، ص.12.
2. جراهام كرو، الاجتماع المقارن و النظرية الاجتماعية ما بعد الثلاثة عوالم، جمال محمد أبو شنب، دار المعرف الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص.166.
3. أمال لبعل، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنمية-حالة بسكرة-السنة الجامعية 2003-2004، ص.46.
4. نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، مرجع سابق، ص.58.
5. فيدير يكو مايو ثارجوتا، نظرة في مستقبل البشرية، محمود علي مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1987، ص. 83.
6. صبحي محمد فنوص، أزمة التنمية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، 1992، ص.69.
7. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.211.
8. نخبة من أساتذة الجامعات العربية، دراسات في المجتمع العربي، ط1، اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1985، ص 475.
9. نظيمة أحمد سرحان، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص.28
10. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.19
11. مجد الدين عمر خيرى خمش، علم الاجتماع : الموضوع و المنهج، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص. 217.
12. Pete.R.Day: Social work and Social .Control ;N.Y.Prentice hall, Englewood Inc., 1982) p75
- 13 Kettner Petr. M.A. Framework for Comparing Practice models in Social Service Review; Ol, 49, Dec, 1985, p33.
- 14 محمد فايز عيد سعيد: مشاكل التنمية في العالم الثالث، دار الوطن، الرياض، ، 1984، ص.87.
- 15 عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982، ص ص50-51.
- 16 مريم أحمد مصطفى-إحسان حفزي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ب ت ، ص 212.

- 17 أمال لبعل، مرجع سابق، ص 47.
- 18 محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 57.
- 19 وفاء أحمد عبد الله، نحو وضع إستراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي، القاهرة، معهد التخطيط القومي، أغسطس 1988، ص 10
- 20 أمال لبعل، مرجع سابق، ص 49 .
- 21 عادل مختار الهواري، حسن عيد، مريم أحمد مصطفى، قضايا التغير و التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 131-132.
- 22 سمير غبور، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي في برنامج الأمم المتحدة، ترجمة: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، عدد 15، يونيو 1990، ص ص 49-50.
- 23 مريم احمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص 212
- 24 قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 151-153.
- 25 شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2001، ص 195.
- 26 وفاء أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 49-50.
- 27 ثروت إسحق، دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص 146،
- 28 نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق، ص 49-50.
- 29 كامل عبد الناصر، أيمن عبد الكريم علي، التنمية العمرانية و إستراتيجية الإمداد بالمياه في صعيد مصر، المؤتمر المعماري الأول حول التنمية العمرانية في صعيد مصر، كلية الهندسة، قسم العمارة، جامعة أسيوط، 1994، ص 1-2.
- 30 شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق ، ص 205.
- 31 إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، 1999، ص 174.
- 32 قوت القلوب محمد فريد، مرجع سابق ، ص 155.
- 33 أمال لبعل، مرجع سابق، ص 53.
- 34 قوت القلوب محمد فريد، مرجع سابق ، ص 158.
- 35 عبد الرحمان عيسوي ، دراسات في علم النفس المهني و الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 44.
- 36 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهوما، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 20.
- 37 إحسان محمد حسن، مرجع سابق ، ص 175.

- 38 أمال لبعل، مرجع سابق، ص54.
- 39 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية و تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.55.
- 40 خليل معاينة و آخرون، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص.137.
- 41 شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق ، ص. 195-200.
- 42 أمال لبعل، مرجع سابق، ص55-56.
- 43 السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الجزء1، الإسكندرية، 2002، ص.94 - 144 .
- 44 علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص.4.
- 45 مجد الدين عمر خيرى خمش، مرجع سابق ، ص.219.
- 46 علي غربي و آخرون ، مرجع سابق ، ص.103-105.
- 47 مجد الدين عمر خيرى خمش، مرجع سابق، ص.219.
- 48 علي غربي و آخرون، مرجع سابق، ص.118.
- 49 فؤاد حيدر، التنمية و التخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص20.
- 50 أمال لبعل، مرجع سابق، ص60.
- 51 السيد الحسيني، التنمية و التخلف "دراسة تاريخية بنائية"، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص.115.
- 52 مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، مرجع سابق ، ص11-12.
- 53 عادل مختار الهوارى، حسن عيد، مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص221.
- 54 دبله عبد العالي، التجربة التنموية الجزائرية و إشكالية التبعية و التخلف، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989، ص.137.
- 55 نفس المرجع، ص.145.
- 56 إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص.133-134.
- 57 نفس المرجع، ص. 136.
- 58 نفس المرجع، ص. 139.
- 59 نفس المرجع، ص. 140.
- 60 محمد بلقاسم حسن الدهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء 1,2 ، الجزائر، 1999، ص. 160-257.

- 61 بوعشة مبارك،الخصوصية باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 8 ، منشورات جامعة قسنطينة، 1997، ص 162.
- 62 عبد الوهاب شمام ، دراسة حول الخصوصية و التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 8، منشورات جامعة قسنطينة، 1997، ص 169.

الفصل الرابع : التنمية و تلوث البيئة

أولا : تحديد مفهوم التنمية الشاملة

ثانيا : البيئة المتضرر الأول من التنمية

ثالثا : تحديد مفهوم التنمية المستدامة

تعد قضية تلوث البيئة والتنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي وأصبحت موضوعا رئيسيا للعلاقات الدولية.

فقد أدى النمو الاقتصادي العالمي عبر العقود الماضية إلى تفاقم المشاكل البيئية العالمية بشكل مستمر على نحو يهدد مصير الأجيال الحاضرة والقادمة.

فالأنماط التنموية السائدة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية تهدد الحياة، واستمرارها يؤدي إلى تدهور النظام البيئي العالمي، بيد أن الدول النامية تعاني أكثر من غيرها، ذلك أن هذه الدول لا تملك القدرات المالية والفنية الكافية لمواجهة أضرار هذه الكوارث البيئية رغم أنها غير مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إحداثها.

إن الاعتقاد الذي مازال سائدا على نطاق واسع بأن النظام الاقتصادي العالمي يمكنه الاستمرار في المسار الذي كان سائرا فيه دون مراعاة للعوامل البيئية، ويعتقد أن هذا ناشئ عن النظرة الاقتصادية الأحادية للعالم حيث أن التاريخ الطويل للعلاقات المتبادلة بين البشر والطبيعة تشير إلى درجات التأثيرات البشرية على البيئة بشكل متوافق مع تطور الحياة البشرية، ولذلك فإن ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الراهن لم يكن سوى نتاج لاستخدام الإنسان لقدراته في التأثير على البيئة وفي استغلال واستنزاف مواردها دون الأخذ في الاعتبار بالنتائج والآثار السلبية المضررة به. ونظرا لأن التدهور والتلوث البيئي الملاحظ والمستشعر بوضوح تام على المستوى المحلي والوطني والدولي، أدركت الكثير من دول لاسيما البلدان النامية الصلة الوثيقة الموجودة بين حماية البيئة والتنمية وضرورة التوفيق بينهما من أجل ضمان مستقبل كوكب الأرض، والتي كانت تعتقد في الماضي القريب مسألة حماية البيئة إنما بالدرجة الأولى للدول الصناعية المتقدمة، وبأن الإنفاق على برامج الحفاظ على البيئة يعوق سبيل إنجاز برامج التنمية فيها ويحد من تقدمها الذي لم يكتمل بعد، فالتوفيق بين الحاجة إلى تنمية شاملة وضرورة الحفاظ على البيئة في آن واحد من خلال تنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضحي بمتطلبات المستقبل.

لذا فإن نهج التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة، فهي تنمية قابلة للاستمرار وهي

عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة (نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي)، فتتطلب معرفة بالتفاعلات الحادثة داخل البيئة وحدود مرونتها، والتي يمكن ممارسة أنشطة التنمية داخلها، لذا فإن إبراز أبعاد الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية مطلبا أساسيا من متطلبات الفهم المتعمق للعلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة.

أولاً : تحديد مفهوم التنمية الشاملة:

1 - 1 مفهوم التنمية الشاملة:

إن البحث عن نظرية في التنمية مستمر حتى يومنا هذا، و ما تجدر الإشارة إليه أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية و المحدثه التي لم تضع أصلا من أجل التنمية، لتتاسب الأوضاع و المتطلبات التنموية الشمولية في أي منطقة من العالم، لن يؤدي إلا إلى تصاعد أزمة العلم و المجتمع، لأن تراث التنمية لم يعكس اختلاف الدول النامية و تنوعها بقدر ما عكس ثقافات المجتمعات التي أنتجته، و من هنا وصفت هذه الجهود بالضئيلة (1).

لقد فشلت النظريات الغربية في تفسير التغير في المجتمع الغربي المتقدم و فيما يطرحه اليوم من مشكلات، و ما يظهر فيه من حركات اجتماعية و يرجع ذلك إلى تحيزها الإيديولوجي للنظام و من ثم حاولت نقل هذا الفشل إلى المجتمعات النامية عن قصد، فلم تسهم في تقديم نظريات قادرة على فهم واقع التنمية الذي هو واقع للتغيير الموجه، بل اقتصرت جهودها على إجراء محاولة إصلاح و ترميم جزئي للنظريات الغربية، و من ثم افتقدت هذه النظريات القدرة على فهم الواقع أو تغييره و كانت النتيجة المرغوبة تعثر التنمية للمجتمعات النامية (2).

فتعني التنمية الشاملة توفير فرص العمل و محو الأمية و تحقيق العدالة في توزيع الثروة القومية و ضمان الحرية في التعبير عن الرأي و المشاركة في صنع القرار، فهي عملية مجتمعية و اعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايدا منتظما في متوسط إنتاجية الفرد و قدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين الجهد و المكافأة و يعمق متطلبات المشاركة و يضمن توفير الحاجيات الأساسية، و يوفر ضمان الأمن و الاستقرار الفردي و الاجتماعي و القومي ، كما ينطوي مفهوم التنمية الشاملة على توسيع حاسم في كل المجالات الروحية و الفكرية و التكنولوجية، و الاقتصادية و المادية و المجالات الاجتماعية ، بعبارة أخرى تنشيط أعداد متزايدة من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة و أداء وظائف مستحدثة باستمرار، فيجب ألا يقتصر دور أبناء الجماعة التي تشهد على عملية التنمية على مجرد تنفيذ الأوامر بل يتعداها إلى المشاركة الفعالة الايجابية في المشاورات التي تساعد عمليات اتخاذ القرار بشأن تحديد أهداف التنمية ، فالتنمية الشاملة إذا هي توظيف جهود الكل لصالح الكل .

فالتنمية الشاملة كما يعرفها علي خليفة الكواري: "عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية، وإحداث تغييرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرة المجتمع المعني و تحسين مستمر لنوعية الحياة فيه" (3).

1-2 أبعاد التنمية الشاملة:

تتعدد أبعاد التنمية الشاملة لتشمل جوانب كثيرة من الحياة نذكر من بينها: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية، التنمية البشرية، التنمية العلمية و التكنولوجية، التنمية البيئية، لكننا سنكتفي بشرح الأبعاد الثلاثة التالية:

U التنمية البشرية:

تعرف التنمية البشرية طبقا لما ورد عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: " عملية توسيع اختيارات الناس و هذه الاختيارات نهائية بطبيعتها، غير أنها تتحد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون من سلع و خدمات و معارف لتلبية هذه الاختيارات، التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام و الشراب و السكن، و التعليم والصحة و البيئة النظيفة...، إلى التوعية في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع"، وعلى هذا فالتنمية البشرية تتضمن ثلاث أبعاد كما يقول الدكتور رجاني عبد الرسول عميد معهد التخطيط القومي (4) هي:

- ◀ تنمية الناس بالتركيز على تكوين القدرات البشرية.
- ◀ تنمية من أجل لمل توكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية و التوزيع العادل لثمارها.
- ◀ الإنسان هو المحور في كل هذه الأبعاد التنموية في الريف و الحضر...، سواء كان طفلا أم رجلا أم امرأة.
- و في مختلف القطاعات ينبغي البدء بتطوير الإنسان و تحسين الخصائص السكانية بما يكفل تحقيق الحيوية و التجدد في الجسم الاجتماعي، و بما ينعكس على كفاءة الإنتاج و عدالة التوزيع و بما يشيع انتماء الفرد و يجنبه مؤثرات الاغتراب أو الفرجة على ما يدور حوله.

U التنمية الاجتماعية:

تكون التنمية الاجتماعية قوة دافعة تطيح بالمعوقات و تبعد السلبيات و تمنع استخدام أساليب العنف و الهدم و توجه الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية فتحول الآثار السلبية إلى قوة إيجابية فاعلة و طاقات مادية و معنوية متكافئة و متطلعة نحو تحقيق الأهداف الكبرى للأمة و المجتمع⁽⁵⁾.

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها: " عبارة عن تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بغرض إشباع الحاجيات الأخرى، و هي عبارة عن عملية نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات في المجتمع على أساس أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد و الجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع" ⁽⁶⁾.

و من زاوية أخرى فهي: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تسير روح العصر بطرق ديمقراطية، تهدف إلى بناء اجتماعي جديد تتبثق عنه العلاقات الجديدة و قيم مستحدثة و يسمح للأفراد بتحقيق أكبر عدد ممكن من إشباع المطالب و الحاجات، و تقوم التنمية الاجتماعية على عدة عناصر و مبادئ أساسية أهمها:

- ◀ مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم.
- ◀ توفير ما يلزم من الأدوات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادأة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية و جدوى.
- ◀ مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعي و المفهوم الاقتصادي للتنمية لأن تنمية الانسان و رفع معنوياته هي الأساس في التنمية الشاملة .
- ◀ التأكيد على ضرورة مواءمة التنمية لظروف المجتمع و البيئة مع أهمية تحديد أهداف التنمية ووضع إستراتيجية واضحة تحدد الأولويات المطلوبة ⁽⁷⁾ .

نخلص من هذا أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه، هادفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمات، و إنما تشمل على العديد من الجوانب، منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد ذات الكفاءة لمجاراة الحياة العصرية على مختلف مستوياتها، إلى جانب أنها تقيم بناء اجتماعيا جديد ينبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة، تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات.

U التنمية البيئية:

إن انشغال الإنسان بأن يأخذ من البيئة قدر المستطاع جعله ينسى كيف يحافظ عليها، و ظل الإنسان يبحث كيف يمكن أن يتخلص من الدمار الذي يسببه للبيئة، و بدأ واضحا له أن مصانعه تلوث الهواء و سياراته مصدر للتلوث و الإزعاج و أن سلاحه يدمر و لا يبني، لقد أصبح الإنسان يستهلك من البيئة أكثر مما يجب حتى أنه في أحيان كثيرة عندما ينتج سلعة تساعد الناس في حياتهم اليومية سرعان ما يكتشف أنها تسبب أضرارا كثيرة .

ويقصد بالتنمية البيئية أو الايكولوجية: تلك التنمية العقلانية من الناحية الايكولوجية مصحوبة بتسيير محكم للبيئة، التي تأخذ بعين الاعتبار النظم الايكولوجية الإقليمية والمحلية من أجل إقامة توازن مستديم بين الإنسان والبيئة على المدى الطويل، بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين الايكولوجيا والتنمية مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة⁽⁸⁾.

فقد احتلت التنمية البيئية مكانة هامة في إطار التنمية الشاملة باعتبار أن البيئة تمثل أهم عناصر التنمية، و لأن وقاية هواء البيئة من أي استخدام ضار لثروتها الكامنة مسؤوليتنا نحن اتجاه الأجيال القادمة و اتجاه أنفسنا ، غير أن ممارسات الانسان الخاطئة التي أدت إلى إفقار الحياة على سطح الأرض مما أحدث اختلالا في الموازين الدقيقة للطبيعة، وعلى هذا لم تعد التنمية الشاملة هي المشكلة و إنما المشكلة في عدم توافقها مع البيئة⁽⁹⁾.

من خلال عرضنا السابق لماهية كل من التنمية البشرية و الاجتماعية و البيئية، نجد أن كلها تتوجه و تعمل من أجل التنمية الشاملة للمجتمع، و لكل منها عملها و أسلوبها في التدخل من أجل إحداث تغيير من وضع إلى آخر أحسن و أكثر تقدم و تمكن، و محتوى كل نوع مكمل لمحتوى النوع الآخر و مترابط معه.

إن الصورة النهائية للتنمية الشاملة التي يطمح كل مجتمع الوصول إليها و تطمح كل دولة تحقيقها، يجب أن تتكامل أعضائها مع بعضها البعض، و تعمل في إطار واحد منظم و منسق، لذا نستطيع القول بأن التنمية السياسية تلعب وظيفة الموجه، و التنمية الاقتصادية تلعب وظيفة المنفذ و المطبق، و التنمية الاجتماعية هي المرآة العاكسة لما سبق، كل يكمل الآخر، و كل يعمل ضمن إطار الآخر، و يجب أن تأخذ كلها بين الاعتبار من أجل الوصول إلى التنمية الحقيقية الشاملة.

1-3 التنمية الشاملة تدخل الأزمة :

تعتبر الفترة ما بين 1950 إلى العام 1970 إحدى فترات التفاؤل بخصوص الإقلاع من التخلف لبلدان العالم الثالث، وعلى أثر ذلك تم إعلان الستينات أولى عشرية التنمية من طرف منظمة الأمم المتحدة، و قد هدفت فيما هدفت إليه رفع معدلات النمو إلى معدل لا يقل عن 05% في نهاية العشرية وذلك في كنف احترام كل بلد لأهدافه إن معدل المستهدف، هذا قد ارتفع إلى 06% سنويا في العشرية الثانية 1970 من التنمية، كما أن طموحات تصنيعه كبيرة غدت طموحا مشروعا : كما و أن الدول المصنعة و تحت تأثير الفكر التنموي التقليدي الذي ساد في حقبة 50 و 60، و تحت قوة المصالحة الاجتماعية التي حكمت مسار هذه التنمية على أنها مرادف للوصول إلى مستوى المعيشة المرتفع بالبلاد الرأسمالية المتقدمة ، وعن نجاح التنمية يقاس بمدى التضيق الذي يحدث في الفجوة القائمة بين مستوى استهلاك السائد بالدول المتقدمة و الدول المتخلفة و كان هذا خطأ فادحا انعكس على اختيار النماذج الفاشلة للصنيع، فمع مرور السنين تحولت التنمية الشاملة والمكثفة والسريعة إلى مجرد كاريكاتور، و إنها تعيش أزمة حادة و فشلت و أفضت إلى خلق مشاكل عديدة، فلم تبدأ عشرية الثمانينات حتى شاهدنا موت هذا التفاؤل في التخلص من برائن التخلف و الإقلاع منه، فإنه على سبيل المثال غدت دول الساحل الإفريقي تتخبط في فقر أكثر مما كانت عليه قبل 30 سنة خلت، ومن بين 500 مليون نسمة يعيش 300 مليون في فقر مطلق كما أنه يوجد ما يقارب 800 مليون نسمة منتشرين عبر بلدان العالم الثالث لا يحصلون على وجبة غذائية كاملة، وأن 500 مليون يعانون من سوء التغذية كما أن 1.3 مليون نسمة يعيشون تحت سقف الفقر ناهيك عن الأوبئة و الأمراض التي تقتك بمئات الآلاف من المواطنين، لقد بينت العقود الماضية من الجهود التي بذلت في التنمية أن اليسير تحقق و أن الكثير لازال و أن عقبات جمة داخلية و خارجية حالت دون تحقيق نجاح كبير بل خربت كل الجهود الاجتماعي و يأتي في مقدمة هذه العقبات (10).

أ. الفساد السياسي:

و لهذا الفساد صورا عديدة من قبيل استغلال المنصب العام للمصالح الخاص، و تقاضي الرشاوى والعمولة والمحسوبية و بيع المناصب العامة و شراء أصوات الناخبين...، و توجد هذه الصور المعبرة عن الفساد على مستويات مختلفة في الدول النامية على مستوى القيادة السياسية، مستوى السلطة التنفيذية والأجهزة الإدارية، مستوى الهيئة التشريعية و العملية الانتخابية و مستوى الأحزاب السياسية، و مستوى الهيئة القضائية و مستوى الأجهزة الأمنية و العسكرية، وبهنا في الفساد عرقلة

التنمية الاقتصادية مثل تبديد الموارد المالية العامة و التهرب الضريبي و سوء توجيه الاستثمارات العامة و انخفاض عائداتها و سوء إعداد العنصر البشري الذي يمثل غاية التنمية وأداتها. المديونية أو ما يعرف بالصعود إلى الهاوية: وزن المديونية، وهي عقبة يزيد عمرها عن الثلاثين سنة، نجد من جملة الشعوب المغلوبة على أمرها والمقصاة من طرف العولمة الاقتصادية تلك الدول الأكثر مديونية، و قد تم إیرام عقود المديونية على هذه الدول في بداية السبعينات والتي تزامنت مع الزيادة على طلب موادها الأولية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مصحوبة بضعف في نسبة الفوائد التي ارتبطت بأزمة البترول سنة 1973.

إن تسديد الديون بالعملة الصعبة مازالت قائمة و مطروحة لحد الآن بينما أسعار المواد الأولية آلت نحو الانخفاض المستمر، و هكذا نجد البرامج المخصصة لتسديد الديون يتم على حساب الميزانية الموجهة للتربية بتقليص أموالها و كذا في الهياكل الصحية والاجتماعية و البيئية، تخصص إفريقيا سنويا أربع مرات ميزانية القطاع التربوي و الصحي لتسديد خدمات مديونيتها دون أن تتخلص من دفع متأخراتها.

إن المديونية أدت عموما إلى سقوط أغلب الدول المستدانة في كمامشة التبعية، وهذه تعني الارتباط بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة بعلاقات ذات صور مختلفة، وأن هذه العلاقات غير متكافئة و هي باستمرار لصالح الدول المتقدمة، و أن وجود نوع من التبعية أو الأنواع مجتمعة في بلد، يعني أنه غير مستمر بالمعنى الكلي للاستقلال، إن التبعية بهذا المفهوم تكون من مؤشرات التخلف و من ثم لا داعي للتفكير بالعواقب الوخيمة على التنمية (11).

ب. المشاركة السياسية الشعبية:

الأمر الأكثر خطورة إذا تم استبعاد الجماهير الشعبية الفاعل الحقيقي و الشريك الأساسي في التنمية عن العمل السياسي و تقييد حركتها، فالإنسان هو الذي يحدد أهداف التنمية، كما لا يقتصر حق الإنسان في التنمية على مجرد الحقوق المدنية والسياسية الجوفاء التي لا يكون لها أي معنى واقعي في ظل إنسان محروم من لقمة العيش، وعلى العكس من ذلك فإن حق الإنسان في التنمية يعني في المحل الأول حق كل إنسان و بشكل متساوي في المشاركة في أعباء و ثمار التنمية، و حتى و إن وجدت مشاركة سياسية فهي صورية و تقتصر على فئات سكانية محدودة ذات نفوذ قوي متميز اقتصاديا و تربطها علاقات قوية بالطبقة الحاكمة، أما الجماعات الأخرى الفقيرة التي تشكل الغالبية السكانية تظل بعيدة عن التأثير و تتصف بالطابع الشكلي غير المؤثر أي غياب الإرادة الشعبية.

ج. النظام الاقتصادي الدولي اللامتكافي ء :

لم يكف الدول النامية إنشاء منظمات جهوية مثل دول عدم الانحياز و مجموعة 77 وغيرها من المنظمات الإقليمية، لتلبيين موقف الدول الصناعية بخصوص الجلوس و بدء مناقشات حقيقية و بناءة حول النظام الاقتصادي الدولي، و هذا النظام الذي ما انفك يعمق الفجوة بين البلدان الغنية و الدول النامية، و يصبح الوضع أكثر خطورة في ظل عولمة غير متكافئة و متوحشة، فالرفاهية و الثراء الإجمالي المسجلان خلال السنوات الأخيرة لم يتمتع بهما جميع سكان المعمورة فإن كل الاندماج الاقتصادي للدول المتطورة يستمر بوتيرة سريعة، فإن ذلك لا ينطبق على اقتصاديات الدول الفقيرة والتي يتزايد تهميشها باستمرار كونها تفتقر للهياكل الإنتاجية و المالية و كذا الهياكل الإعلامية التي أضحت ضرورة حتمية و حاسمة في ظل الاقتصاد المعولم (12).

1-4 الانعكاسات السلبية للتنمية الشاملة في الجزائر :

التنمية حركة اقتصادية و اجتماعية نشيطة و تتضمن تفاعلات بين عدة قوى داخلية همها التناقض بين إرادات التغيير و قراراتها من جهة و إرادات المحافظة على الأوضاع الثابتة و الدفاع عنها من جهة أخرى (13).

و التنمية الجزائرية عاشت هذه الظروف و التناقضات شأنها شأن جميع تجارب التنمية في البلدان النامية و لهذا فإن من الطبيعي أن تواجه صعوبات ، حيث نستطيع أن نرجع عناصر الضعف في سياسة التنمية المطبقة في الجزائر بصفة أساسية إلى ضعف التخطيط على صعيدين رئيسيين هما:

1) الصعيد الشمولي : حيث افترقت جميع التخطيطات المطبقة لطابع الشمولي و اعتمدت التنمية بصفة كاملة على استثمارات الدولة و أهملت كثيرا تعبئة القطاع الخاص رغم المساعدات المادية التي بذلت لفائدته، و خاصة منه القطاع الفلاحي، في إطار برامج التنمية البلدية مثل توزيع الأشجار المثمرة و النخل و الدواجن و المواشي، و توزيع القروض الفلاحية على صغار الفلاحين، ولم تأت هذه المساعدات مع الأسف النتائج المنشودة نظرا لنقص التحكم في توزيعها و ضعف خضوعها لعمليات المتابعة، و افتقارها إلى الترشيح السياسي و الاقتصادي، و تشكيل على أي حال هذه المساعدات وسيلة تشجيعية موجهة للمنتجين الصغار، أما على الصعيد التنظيمي كان جهاز التخطيط يشكو من ضعف شرطين أساسيين من شروطه هما : التنسيق و الإلزام .

فمن حيث التنسيق كان كثيرا ما تعتمد الولايات و حتى البلديات و الوزارات قرارات انفرادية في مجال الاستثمار من غير أن تستشير مسبقا هيئة التخطيط ، و هذه التصرفات الانفرادية التي تعبر عن ضعف التنسيق كانت سببا في التفاوت الكبير في وتائر النمو بين مختلف القطاعات و فروعها .

(2) اقتصاد السوق: حيث أن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر كانت عميقة و جذرية بفضل مخططات التنمية المتتالية بدءا من المخطط الثلاثي 67 - 69 ، فالمخططات الرباعية (1) ثم المخططات الخماسية (2) في ظل تركيز استثمارات الدولة على التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق الوطن ، خاصة تلك المناطق المحرومة الجبلية و المناطق الصحراوية التي عرفت بداية تطبيق قانون الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح غير أن للتنمية عوامل مؤثرة قد تكون داخلية أو خارجية بحكم عوامل سياسية أو اقتصادية أو كلاهما معا تؤثر في مسارات التنمية ، فبعد التحول الذي عرفته الجزائر ابتداء من أكتوبر 1988 ، حيث انتقلت الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية ، و من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق أي التوجه الليبرالي الرأسمالي ، هذا التوجه الذي يترك حرية المبادرة في التنمية إلى أصحاب المشاريع ، و أن الدولة في ظل دستور 1989 تقوم بالوظائف التقليدية للدولة الحارسة بدل الدولة المشاريعية أو المانحة للأرزاق .

فالتنمية في هذه المرحلة الجديدة تميزت بالتذبذب الاقتصادي و انهيار المؤسسات الاقتصادية المسبوقة بإعادة الهيكلة التي دشنت في مرحلة سابقة بين 1983 - 1988 على يد عبد الحميد الإبراهيمي-الوزير الأول آنذاك- بحل و بيع الكثير من مؤسسات القطاع العام لصالح الخواص أو لصالح العمال، هذا فضلا مما عرفته البلاد من حرق للمؤسسات الاقتصادية و الثقافية و العمومية خاصة، و إتلاف للممتلكات من طرف الجماعات المسلحة، وهو ما أثر سلبيا على عمليات التنمية هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فإن الظروف الاقتصادية الدولية و التحول الرأسمالي للمعسكر الشرقي السابق بزعامة الاتحاد السوفياتي و انخفاض أسعار البترول ، عوامل أثرت بصفة سلبية على مسارات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر⁽¹⁴⁾.

ثانيا: البيئة المتضرر الأول من التنمية:

تطرقنا سابقا بالقول أن البيئة هي الوسط الذي يحيا فيه الإنسان ويستمد منه مقومات حياته من غذاء أو كساء ودواء ومسكن، ويباشر فيها علاقاته مع أقرانه من بني البشر، وللبيئة هنا معنيان: أولهما ذا أثر مادي ملموس ويشمل المواد التي إليها الإنسان ليستمد منها مقومات حياته، وثانيهما كيان ذا كيان معنوي يشمل العادات والأخلاق والقيم والأديان والقيم فضلا عن المؤسسات الاجتماعية المتباينة (15).

فهي نظام ديناميكي معقد في الكثير من المكونات التفاعلية المتداخلة مع بعضها البعض، و إن معرفتنا بهذه المكونات و بالتفاعلات التبادلية فيما بينها و بالعلاقات ما بين الانسان و الموارد الطبيعية وخطته التنموية، جعلتنا مدركين أكثر من أي وقت مضى أن التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية فإن نتائج التنمية ستكون غير مرغوبة و قد تفشل تماما، إن التنمية(غير قابلة للاستمرار) ستعمل على تفاقم المشاكل البيئية الموجودة حاليا، و يتعين علينا جميعا أن نفهم حقيقة محدودية الموارد و قدرات النظم البيئية الطبيعية على التحمل، وعلينا أن نضع خططا لا تؤدي إلى استباحة الموارد الطبيعية (16)، وهنا تبرز أهمية نشر الوعي البيئي الذي ينمي لدى كل فرد بالمجتمع بأهمية العلاقة بين سلوكيات الانسان و الأنظمة التي صنعها بنفسه، من أنظمة اجتماعية و ثقافية واقتصادية و سياسية و تقنية، و بين النظم الطبيعية الموجودة أصلا في البيئة التي يعيش فيها، فالإنسان أهم مكونات النظام البيئي فهو الذي يستغل موارده و يستفيد من إنتاجه وهو الذي يصنع ويشكل بيئته التي تعطيه احتياجاته الغذائية و تمنحه الفرصة لتحقيق النمو الفكري و الروحي.

و قد تكونت لدى الإنسان خلال مراحل تطوره الحضاري الطويل قدرة على تحويل بيئته بطرق لا حصر لها و على نطاق واسع لم يسبق لها مثيل في تحقيق رفاهيته، و خلال تطوره هذا أحل في حالات كثيرة بيئته الطبيعية، فالإنسان بسلوكياته هو العامل و محدد التوازن البيئي، فالبيئة هي المكان الذي نعيش فيه جميعا وهي هم مشترك من أجل استمرار البقاء (17).

إن التفاعل ما بين الظروف الاقتصادية و البيئية بشكل غير متوازن يؤدي إلى كوارث فاستغلال موارد البيئة بشكل غير جائز و غير مسؤول يحقق فوائد آنية، ولكن عواقبه ستكون وخيمة على الأجيال القادمة، فالإنسان كفرد يجب أن يكون في حالة توازن مع الطبيعة لا فوق الطبيعة، ففي حالة التوازن مع الطبيعة يمكن لكليهما الاستمرار على مر العصور، فالتعايش التفاعل المتبادل ما بين الإنسان و بيئته هو الطريق لضمان الاستمرار لهما و يمكن تحقيق ذلك التكامل عن طريق عدم إجهاد الإنسان لبيئته بحيث يجعلها تتحمل أكثر من طاقتها، و يمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون

الاجتماعي و الاقتصادي بين المجموعات البشرية، أما في حالة كون الإنسان فوق الطبيعة فهنا تكون الكارثة و التدهور لأن الفوقية تؤدي إلى الأناية و بالتالي يتدهور الإنسان يتدهور مكان و مصدر معاشته، و يزداد الأمر سوءا عندما تتبنى السلطة الإدارية مبدأ الإنسان فوق الطبيعة لأن التخريب البيئي يكون ذا تراخيص قانوني باستباحة الطبيعة، فالسلطة الإدارية يجب أن تكون بجانب عدم الإخلال بالطبيعة عن طريق نشر الوعي البيئي وهو "عملية مزدوجة تشمل كلا من الإدراك الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة و حمايتها و التعايش معها والعمل على تطويرها لتحقيق غايات الإنسان، وهو الإحساس بالمسؤولية الخاصة والعامة نحو الإنسان والبيئة" (18)، و التربية البيئية وهي تعني "تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية" (19)، وكذا سن القوانين الصارمة التي تكفل التوازن ما بين البيئة و النشاطات البشرية، فالقانون هو أفضل وسيلة تعليمية للمجتمع.

إنه من الأهمية تقييم التكلفة و المنافع البيئية لأي عملية إنمائية أو إنتاجية إذا أردنا أن نحقق التنمية القابلة للاستمرار، فالموارد الطبيعية ليست هبة غير قابلة للنفاذ و ليست ذات قدرة تحمل غير محدودة، إن الاعتبارات البيئية و استنزاف مواردها يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في قطاعاتها الاجتماعية و الزراعية، و الصناعية و العمرانية لتفادي الآثار السلبية التي قد تنجم عن إهمال هذه الاعتبارات بطرق لا تكاد لا تنتهي، إن سلامة البشرية تكمن في جعل البيئة مصدر اهتمام للجميع و شغلهم الشاغل، إنه عالم واحد...، لذا يجب المحافظة عليها.

يتبين ذلك جليا في قول "يوثانت" الأمين العام السابق للأمم المتحدة: "إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر على ظهر كوكب واحد، و ليس لنا من بديل عقلائي سوى أن نعمل معا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن و أطفالنا أن نعيش في حياة كاملة و آمنة"، و اليوم أكثر من أي وقت مضى يدرك أعضاء الأمم المتحدة الحاجة إلى العمل معا لحماية المقومات التي تساعد على الحياة على الأرض، الإنسانية المصلحة المشتركة في حماية البيئة البشرية بشعور متزايد من الأهمية (20).

نظرا لقوة العلاقة التفاعلية أو التبادلية الدينامكية بين الإنسان والبيئة، وما ترتب عليها من مشكلات خطيرة تهدد الإنسان والبيئة معا، فإن علماء البيئة يطالبون بالإسراع بتبني استراتيجيات عاجلة تسير في اتجاهين في آن واحد هما (21):

✓ وضع برنامج علاجي سريع يستهدف وضع حد لتزايد التدهور البيئي والكف عن الأنشطة الملوثة للبيئة، وذلك في إطار ما تسمح به الإمكانيات المتاحة ماديا وعلميا تقنيا وتكثيف الجهود التي من شأنها أن تنتج قدرا من المشاركة الفعالة والاستجابة من جانب المجتمع.

✓ يتضمن الجهود الوقائية كالمحافظة على السلامة البيئية، وإعداد أفراد أكثر قبولا للمفاهيم البيئية وأكثر استعدادا لصيانة عناصر البيئة للإبقاء على توازنها، بمعنى إعداد أفراد متسلحين بالاتجاهات والقيم والأخلاقيات البيئية التي تحدد أنماط سلوكهم خلال تعاملهم مع بيئتهم ، أو ما يعرف بالتربية البيئية التي أصبحت ضرورة من أجل الحاضر والمستقبل ملازمة للجهود العلاجية والوقائية لصيانة البيئة والمحافظة على اتزانها.

ونظرا للتدهور الخطير في حالة البيئة في الهواء والماء والتربة، يرجع سببه لتفاعل السلبي من جانب الإنسان تجاه البيئة، فظهرت العديد من المشكلات في مختلف بلدان العالم من هذه المشكلات التلوث، وزيادة السكان والتصحر، ونقص الغذاء واستنزاف الموارد، الأمراض المتوطنة واختلال التوازن الطبيعي للبيئة.... الخ.

ثالثا: تحديد مفهوم التنمية المستدامة:

يعد موضوع التنمية المستدامة مثالا للموضوعات البيئية الهامة و المحيرة حيث ظلت الهموم المتعلقة بالتنمية المستدامة قائمة لسنوات عديدة، و مع ذلك لم تحظى بالشهرة و الاهتمام باعتبارها فلسفة و مبدأ هاما من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية و الإدارة البيئية إلا منذ سنوات قليلة ماضية، و نتيجة لذلك لا يزال ثمة الكثير من الخلط و التشويش الذي يحيط بمفهوم التنمية المستدامة حتى بين محترفي العمل البيئي و كثيرا ما يميلون إلى النظر إليها و عرضها في إطار مفاهيم ضيقة مثل أشكال التكنولوجيا البيئية الجديدة أو حفظ توازن السكان، حيث عمدت الدول المتقدمة و الدول النامية مع ذلك إلى تبني مبدأ التنمية المستدامة باعتباره المبدأ التنظيمي الرئيسي و هو ما يجب أن نفعله على دعم الحياة و ضمان توافر بيئة صحية و دفع انتشار الازدهار قداما، ومن ثم تحقيق الإيجابية في دور و أداء المؤسسات للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة و مستدامة (22).

1-3 رؤية تاريخية حول مفهوم التنمية المستدامة :

لا ريب أن عددا قليلا نسبيا من الناس كان قد سمع عن مصطلح التنمية المستدامة قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في " ريو دي جانيرو " بالبرازيل في سنة 1992 و الذي حظي بدعاية كبيرة، و بالرغم أن هذه الكلمة ليست من الكلمات الشائعة و المألوفة، فقد حظيت منذ الحين

باهتمام متزايد من قبل المؤسسات و المجتمع و الجماعات البيئية و المهنية و المعنيين بمعرفة معنى التنمية المستدامة، و لدفعها قدما و للقيام بدور رئيسي في بعض الحالات في الموجة للاهتمام البيئي، و بالرغم من أن المصطلح قد يكون جديدا إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا بل على العكس، إذ أن الدافع وراء مخاوفنا الراهنة يعود إلى آلاف السنين حسب ما أوضح "ديل" و"كارتل" في كتابهما (التربية الفوقية و الحضارة)، حيث يذهبان إلى أن هناك مثالان مثيران يعبران عن نفاذ البصيرة يتمثلان في حضارات شمال إفريقيا بالقرب من ألف ميل شرقا⁽²³⁾، حيث كان يقطن قرطاج و هي في أوج حضارتها و قوتها أكثر من مليون شخص، و كان بها وفرة في موارد الطعام من نتاج الزراعة و الرعي في الأراضي الخصبة الواقعة بين الساحل و جبال الأطلس، و بمجرد قيام روما بغزو قرطاج و قرارها بأن تجعل منها مستعمرة لتوريد الطعام للإمبراطورية الرومانية و بدأت دورة من دورات تدهور الأرض لا سبيل إلى تغييرها مما أدى إلى إفقار الناس على مر التاريخ وحتى وقتنا الراهن، و عمدت روما على الزراعة الكثيفة لإنتاج أكبر قدر ممكن من المحاصيل وحينما بدأت الخصوبة في التدهور عمدوا إلى المزيد من الزراعة المكثفة لتعويض انخفاض المحصول، و مع تزايد انخفاض الإنتاجية عمدت روما إلى نشر الزراعة و الرعي في المناطق الحدية مما أدى إلى تدهور الإنتاجية و أدى في الأخير إلى تدمير الأرض، و على العكس من ذلك ظلت الحضارة المصرية منذ كليوباترا حتى القرن العشرين، تقوم على أساس مستدام إذ أن الفيضان السنوي للنيل في فصل الربيع كان يوفر المياه و يزود التربة من جديد بالمواد المغذية، إلا أن هذا النظام يشهد الآن و في القرن العشرين بعد إنشاء سد أسوان تدهورا مطردا، و ذلك بتدهور خصوبة التربة و وصول المياه المالحة إلى منطقة الدلتا.

و الواقع أن ثمة أمثلة تسود في جميع القارات منذ زمن الحضارات القديمة و عبر العصور، و قد عانت الدول الأوروبية و من بينها إيرلندا و سويسرا و اسبانيا و دول أخرى، من الخراب الناجم عن التصحر و الآثار الناجمة عن الفيضانات و فقدان التربة لخصوبتها.

غير أن قضية البيئة قد نجحت بأن تفرض نفسها بشكل قوي منذ أوائل السبعينات و ذلك تحت تأثير التغيير الجوهري الذي حدث بظهور ما يعرف بالحركة البيئية، فمنذ ذلك الوقت تحرك الاهتمام بالبيئة على نطاق الدوائر العلمية المتخصصة و جماعات الحفاظ على البيئة ذلك لخطورة المشكلات البيئية كالتلوث و سوء استخدام المواد⁽²⁴⁾.

وليس من الإنصاف القول بأن الاهتمامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة هي اهتمامات حديثة العهد، إذ قد حضيت هذه المسائل باهتمام دولي إقليمي و محلي منذ فترات طويلة عميقة الجذور في التاريخ، و إن لم يكن في شكل ملموس و نظامي، و فيما يلي جدول يبين مراحل تاريخية تحضيرية لبروز فكرة التنمية المستدامة.

الجدول رقم (03) : المراحل التاريخية لفكرة التنمية المستدامة:

السنة	أهم اللقاءات و المؤتمرات
1915	" اللجنة المحافظة الكندية " -شجعت على احترام الدورات الطبيعية لتمكين كل جيل الاستفادة من الثورات الطبيعية مع التأكيد على وجوب المحافظة على سلامتها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.
1923	"المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة " بباريس-المحافظة على الطبيعة و الاستعمال العقلاني لمواردها.
1948	" ندوة اليونسكو" بفونتان بلو - إنشاء الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها (إ د م ط).
1968	"منتدى روما " - تكلم التقرير عن التوازن الايكولوجي والاقتصادي المستديم وأسهم في التحسيس بمشكل عالمي والتوفيق بين البيئة والتنمية. (25)
1972	"مؤتمر ستوكهولم"- التسليم بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة-التنمية البشرية.
1973	"المركز الدولي للبحث حول التنمية و البيئة " - أسسه السيد اينياس شاص ، أصدر المركز في 1980 مؤلفا الإستراتيجية و التنمية البيئية.
1976	"بيان للحزب البيئي لبريطانيا العظمى" - يذكر البيان بوضوح و لأول مرة مفهوم الديمومة. (26)
1982	"الميثاق العالمي للطبيعة " - حفظ الطبيعة جزء لا يتجزأ في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (27)
1983	"إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية " - تتأس هذه اللجنة السيدة جروهارلم برانتلاند وزيرة سابقة للبيئة بالنرويج و تقدم اللجنة تقريرها النهائي من أجل مستقبل مشترك في سنة 1987. (28)

2-3 من المحافظة على البيئة إلى التنمية البيئية :

لقد اهتمت الأسرة العلمية بالتوازي على انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة بالعلاقة القائمة بين النشاطات الإنسانية و بين المحيط الطبيعي، إن هذه المسألة التي كانت حاضرة قبل الآن ضمن القضايا الفلسفية الإغريقية و الرومانية لا تشكل طبعا شكلا جديدا، إلا أنها لم تنلق بداية جواب منهجي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، إن مسألة نقل الرأسمال الطبيعي أو

البيئي للأجيال القادمة قد برزت بقوة في بداية القرن العشرين حيث أن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة منذ سنة 1915، و كان مصطلح البيئة إلى عهد قريب يحيل و بشكل مطلق على الطبيعة (29).

و في هذا الخصوص قد تأسس الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة عام 1948، و أصدر تقريراً حول بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم عام 1950، و قد أعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقربات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد و البيئة.

ويبين الجدول التالي بعض المراحل الكبرى لـ 25 سنة من الوعي البيئي: (30)

الجدول رقم (04) : المراحل الكبرى لـ 25 سنة من الوعي البيئي:

منظمات و قمم	السنة	كوارث - علامات الإنذار
إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ندوة ستوكهولم للبيئة البشرية	1972	تقرير ميدوز لنادي روما حدود النمو
	1973	دعوة 11 بيولوجي بتوقيف التلاعبات بالجينات وبتهم باحثان أمريكيان بمادة الكلوروفليوكاربون (cfc) بالتأثير السلبي على طبقة الأوزون
ندوة السكن (فانكوفير) اتفاق حول التجارة الدولية لأنواع الحيوانات و النباتات المتوحشة و المهددة بالانقراض	1973	كارثة سيفيزو (إيطاليا) تسرب غاز الديوكسن
	1978	غرق سفينة لامكو-كايدز ببريطانيا
	1980	نشر من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة الإستراتيجية العالمية للمحافظة-تقرير جروهارلم برانتلاند
ندوة الأمم المتحدة حول الموارد الطاقوية الجديدة و المتجددة(نيروبي)	1981	تسرب في القاعدة النفطية اكسطوك في الخليج المكسيكي
اتفاق الأمم المتحدة حول الحق في البحر	1982	المصادقة على الميثاق الدولي للطبيعة

	1984	كارثة بوبال -تسرب غاز المتيل
اتفاق جنيف لحماية طبقة الأوزون	1985	إشارة الباحثين الانجليز إلى انخفاض نسبة 40 % من الأوزون للغلاف الجوي اثر اكتشاف ثقب بطبقة الأوزون من طرف صاحب جائزة نوبل كروزين
	1986	انتشار المفاعل النووي لتشرنوبيل
تقرير: مستقبلنا المشترك	1987	تقرير جروهارلم برانتلاند
إنشاء مجموعة ما بين الحكومات لدراسة المناخ (م ح د م)	1988	أخطار التلوث بالنفايات
اتفاق بال لمراقبة الحركات العبرة للحدود و الحاملة للنفايات الخطيرة	1989	غرق سفينة ايكسون فالدير بكندا
اتفاق باماكو حول حظر استيراد المواد الخطيرة بإفريقيا	1991	تخريب حقول النفط بالكويت
ندوة ريو حول البيئة و التنمية (ن و م ب ت) تصريح ريو ، مفكرة 21 اتفاق حول التنمية الملائمة للبيئة	1992	70% من المدن الساحلية للبحر الأبيض المتوسط غير مجهزة بأجهزة لمعالجة المياه القذرة
الاتفاق الدولي لمحاربة التصحر	1994	
القمة الدولية بكيوتو حول المناخ (ندوة ريو بعد خمس سنوات)	1997	

3-3 مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت المفردات التي تم تداولها في الآونة الأخيرة لتعريب مصطلح Sustainable Development من قبيل التنمية المتواصلة الموصولة، المستدامة، القابلة للإدامة، وأخيرا المستدامة، ولقد بدأت هذه الظاهرة منذ أن خرج علينا تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية The World Commission on Environment and Development, WCED ، المعنون "مستقبلنا المشترك" عام 1987، وهذه هي اللجنة التي اشتهرت باسم رئيستها "جرو هارلم برانتلاند" رئيسة وزراء النرويج، وقد عرفت على النحو التالي: عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات

الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته (31).

ويمكن تعريفها بأنها: تلك التنمية التي تهيئ لجعل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشري فيها وتتميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، حق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة والعدل (32).

والمقصود بها أيضا: هو تنمية الموارد و المجتمعات بشكل يحقق أكبر منفعة أو عائدا للأجيال مع المحافظة على تلك الموارد للأجيال القادمة، و تشير إلى أن: "الموارد الطبيعية المتاحة لنا ليست ملك لنا و حدنا فقط تركها لنا الآباء و الأجداد و تقع علينا مسؤولية تركها لأولادنا و أحفادنا في حالة جيدة ، و إن لم نستطع أن نحسن استغلالها فلا يجب أن نتسبب في تدهورها و تدميرها" (33)، وهي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد و اتجاه الاستثمارات و التطور التكنولوجي و التغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام، و تعمل على تعزيز إمكانية الحاضر و المستقبل لتلبية الحاجات و المصالح الإنسانية، لذلك يجب أن توجه سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نحو تحقيق النمو الاقتصادي و استغلال الموارد، و تجنب الأضرار البيئية بقدر الإمكان كما أن عملية التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التخطيط و إدارة البيئة و الموارد الاقتصادية البشرية و الطبيعية (34).
فالتنمية المستدامة هي حق الجيل الحاضر في التمتع و استغلال الثروات الطبيعية دون المساس بحق الأجيال القادمة، كما أن مفهومها يوازن بين أمرين:

- التنمية : و هي استخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الانسان و تأمين احتياجاته.
- المحافظة: و الاعتناء بالأرض لتأمين احتياجات الحاضر و المستقبل.

و بالتالي يجب أن يراعى عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية و البيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية (35).

فهي تنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار و الاستدامة من حيث استخدامها للمواد الطبيعية، التي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تتميتها (36).

ويمكن النظر لمفهومها من خلال ثلاث محاور: النمو السكاني المعقول، و تنمية راشدة، و بيئة غير مجهدة، و تعتبر إستراتيجية عالمية ملحة يسعى لتحقيقها المجتمع الدولي باعتبارها قضية أخلاقية

إنسانية مستقبلية بقدر ما هي قضية أنية ملحة، لأن برامج التنمية الناجحة بمقاييس الحاضر قد تبدو عاجزة عن الاستمرار الآمن بمقاييس المستقبل لأنها برامج تتم على حساب سرعة استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة (37).

وتندرج تحت هذا الطرح عدد من القضايا الهامة:

§ إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشرى موصول في أماكن قليلة أو لسنوات معدودات، وإنما ليست هدف "الدول النامية" فقط وإنما "الدول المصنعة" أيضا.

§ إن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

§ في إطار المعنى السابق للتنمية هناك مفهومان جوهريان هما مفهوم الاحتياجات، وبالذات الاحتياجات الأساسية لفقرء العالم التي يجب أن تمنح أولوية مطلقة، وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على توفير احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل.

§ إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها، إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد ولكن كثيرين منا يعيشون خارج إمكانيات العالم البيئية، كما نرى مثلا في استخدام الطاقة اليوم.

§ إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

§ وفي المقابل ينطوي النمو الاقتصادي والتنمية، على تغيير النظام البيئي والطبيعي الذي نعيش فيه، أي أنه من المستحيل أن تبقى النظم البيئية أجمع دون تغيير.

§ وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية (38).

وبهذا نصل إلى جوهر القضية، ألا وهو تنظيم التفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والبيئية الطبيعية والتي تعد من المتطلبات الأساسية للتنمية في أي مجال أو بأي تعريف مقبول نختاره بحيث تبقى القاعدة البيئية في حالة توازن في نهاية المطاف، إن استمرار هذا التوازن أو تحققه بعد الإخلال به لفترات محدودة يعنى الاستدامة.

3-4 أبعاد التنمية المستدامة :

يضابق مفهوم التنمية المستدامة الحدود الجامعية الكلاسيكية لأنه يدعو إلى تعدد الاختصاصات، وكذا التقارب بين وجهات النظر العلمية التي تعتبر إلى حد الآن متباعدة لأجل توحيد التخصصات البيئية و الاقتصادية، و يمنح لهذين الحقلين العلميين إمكانية المصالحة، للوصول إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد وحماية البيئة، فإن فهم العلاقات المتبادلة بين العمليات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ضروري لفهم التنمية المستدامة.

وعليه لفهم التنمية المستدامة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية، فالتنمية المستدامة بالمعنى الواسع للكلمة تمثل عدة أبعاد مترابطة وهي: الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد البيئية، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، فلكي تسنديم التنمية يتعين أن تكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد، وتتمثل على النحو التالي:

أ / البعد البيئي:

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية (39)، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية (ظاهرة الاحتباس الحراري)، واختلال طبقة الأوزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه... (40).

فتطرح التنمية المستدامة بتأكيدهما على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعي أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها و احترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره (41)، فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية (42).

ب / البعد الاقتصادي:

يتجلى البعد الاقتصادي من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك (43)، فهو يعين للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد على البيئة أن

يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتوفيق التنمية المستدامة بين هذين البعدين ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب بل تقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة والأفعال البشرية، كما تمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة الأفضلية للتكنولوجيات والمعارف و القيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة، و تدافع التنمية المستدامة عن عملية التطوير والتنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية الطبيعية والنباتية⁽⁴⁴⁾، لكنه بدوره يختلف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، و بالنسبة إلى الدول النامية فهي تعني استغلال الموارد الطبيعة لرفع المستوى المعيشي لشعبها والقضاء على الفقر بها⁽⁴⁵⁾، وكذا تعمل على خفض متواصل في استهلاك الدول الصناعية من الطاقة والموارد الطبيعية، إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة فيها⁽⁴⁶⁾.

ج / البعد الاجتماعي و السياسي:

تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق الذي يجعل من النمو وسيلة للانتماء الاجتماعي و لعملية التطوير في الاختيار السياسي، و لا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، ستحافظ الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال على الجنوب، تمر المصالحة بين البيئة الاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزوجة للإنصاف⁽⁴⁷⁾، لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف هجرة الأفراد من الريف إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية وتحسين مستوى التعليم بهذه المناطق، وبتحقيق قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية⁽⁴⁸⁾.

د / البعد الثقافي :

يبرز البعد الثقافي للتنمية المستدامة في تشجيع تعددية الحلول المحلية لمشاكل البيئة التي تحترم الاستمرارية الثقافية، فالأساليب التقليدية التي يتبعها السكان الأصليين في حماية البيئة هي أكثر استدامة في إدارة الموارد واستغلال الأراضي والمحافظة على التنوع البيولوجي، إضافة إلى الممارسات الدينية التي كثيرا ما تدعو إلى تخصيص غابات وغيرها من الأراضي باعتبارها محميات مقدسة للحياة البرية⁽⁴⁹⁾.

وهكذا من خلال الأبعاد السالفة الذكر فإن التنمية المستدامة هي نمط جديد من التنمية يضمن على المدى الطويل أهداف مترابطة وهي: الحفاظ على الطبيعة والنظم الايكولوجية، العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

3-5 أوجه التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة وجهان رئيسيان يتمثل أولهما في الديمومة الضعيفة و يهتم بتدعيم النمو، بينما يتمثل الوجه الثاني في الديمومة القوية و الذي يعطي الأفضلية للمحافظة على البيئة.

أ / الديمومة الضعيفة:

§ المحافظة على قدرة الإنتاج : تتخرب الديمومة الضعيفة في إطار مواصلة ما تطرحه النظرية الاقتصادية للنمو، و في هذا الصدد يجب كما كتب روبرت صولو سنة 1993: { ليس فقط المحافظة على هذا المورد أو ذاك أو بالأحرى على كل العناصر الطبيعية في حالة ثابتة بل المحافظة و بشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج}، و لا تكمن الغاية في عدم أكل الرأسمال على اعتبار أن رأسمال المجتمع لا يقتصر على التجهيزات الإنتاجية (المصانع، الآلات)، لكنه يشمل أيضا مجموع الممتلكات و الخيرات التي تساهم في خلق الرفاهية : المعرفة والكفاءات (الرأسمال البشري) وكذلك أيضا مجموع الممتلكات و الخيرات الطبيعية .

§ تطبيق النظرية النيوكلاسيكية للرأسمالية : تعتمد الديمومة الضعيفة قاعدة توزيع الرأسمال بين الأجيال : تكون الديمومة مضمونة إذا كان احتياطي الرأسمال الذي يشمل على الرأسمال المصنع، والرأسمال البشري ثابتا أو ينمو بشكل يضمن ثبات إمكانات الرفاهية على مر الزمن أو نموها، و يمكن لأحد أو اثنين من مكونات الرأسمال أن تتخفف شريطة أن يعوض هذا التخفيض بالزيادة في أحد المكونات للرأسمال أو في اثنين منهم، بصفة يشترط فيها الشرط الأساسي لنمو الرأسمال و بالتالي فإن المكونات الثلاث للرأسمال هي أساس قابلة للاستبدال تماما (50).

§ الطبيعة ليست غير مستبدلة دائما: يعتمد هذا التصور على الفكرة التالية: إذا كانت بعض الممتلكات و الخيرات الطبيعية غير قابلة للاستبدال (المواقع الاستثنائية)، فإن جلها لا يمتلك قيمته إلا بفضل الخدمات التي يقدمها و الإسهامات التي لا تجنبه صفة الاستبدال، إذ لا تكمن اللاديمومة في فعل استهلاك الموارد الطبيعية مثل الطاقة الحفورية ، لكن بحكم أن الربح المستخرج بالمناسبة لا يعاد استثماره ، و إذا بذلنا جهدا في المقابل

لتنشيط مستوى احتياطي الرأسمال الكلي، حين إذ ننقل للأجيال القادمة القدرة ذاتها في إنتاج الخيرات و الخدمات أي إنتاج الرفاهية.

ب / الديمومة القوية : يتأسس مفهوم الديمومة القوية على الإرادة ذاتها في المحافظة على اختيارات التنمية من أجل المستقبل مثلما تقر الديمومة القوية ، غير أنها تفرض ثلاثة عوائق إضافية :

§ تنشيط انتقادي لهوية الرأسمال الطبيعي : حيث لا يمكن له أن يطعن فيه أو يستبدل برأسمال إنتاجه أو بالمنتجات الصناعية ، و يمثل هذا الرأسمال الشروط الطبيعية لوجود اقتصاد بشري يجب المحافظة عليه .

§ متطلب اللاتناقض للرأسمال الثقافي: الذي يغطي ثلاثة مبادئ تكون الموارد الطبيعية رأسمال لا يمكن استبداله للأجيال القادمة، إن المحافظة على هذه الموارد ترتبط بمبدأ الاحترار (المحافظة على الشروط الدنيا لاشتغال المحيط الحيوي) تملك الكائنات الطبيعية والمحيط الحيوي قيمة خاصة .

§ فرض الضرائب على التدفقات العليا للمادة و الطاقة: المستعملين في النشاط الاقتصادي على المستوى الكوني، و يناسب هذا المبدأ حدا مطلقا للحجم الفيزيائي للاقتصاد البشري على الكرة الأرضية إنه يقتضي مرحلة انتقالية حول اقتصاد راكد في نموه الفيزيائي (مادة و طاقة مجدندات)، ومعادة التوزيع في مجال التنمية بين الشمال و الجنوب .

تعرف الديمومة القوية بعض الخسائر البيئية، و مهما كان الشك الذي يحوم حول الخسائر النهائية ، فإن الأمر يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار تلك التي تنتج عن اختفاء الأنواع (فقدان للتنوع البيولوجي)، و عوائق السلم لتنشيط التوازنات الكوكبية الكبرى (الاحتباس الحراري)، و تضاف هذه القيم الأخلاقية فكرة المسؤولية تجاه الأجيال القادمة (51).

وكذا نستقرأ بوجود إستراتيجية مكسب - مكسب في التنمية المستدامة أي تحديد تلك العمليات التي تحقق أكثر من هدف واحد في نفس الوقت، كما يعتقد أن أحد المكونات الهامة للتنمية المستدامة في الأمد القصير ينبغي أن يكون في شكل الجهود المبذولة لتحديد وتدعيم استراتيجيات، و سياسة تنمية- المكسب المزدوج- التي تعمل في آن واحد على تحقيق كل من أهداف التنمية و الأهداف البيئية، ولا ريب أن هذه النوعية من السياسات-المكسب المزدوج-تكون أقدر على خلق دعم خاص وسياسي أكثر من السياسات التي توضع لمجرد كبح التنمية، و بعض هذه السياسات قد تكون مفيدة

على نحو فوري حينما نكون في حالة صراع مع المتغيرات التي تحدث في التكنولوجيا و النظام الاقتصادي و التفكير و السلوك .

وهناك قليل من الفئات المحددة لمواقف-المكسب المزدوج- التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح، ومن بين هذه الفئات الزراعة و هي إحدى أشكال الموارد غير المتجددة و تستخدم الأرض في بعض الدول النامية لإنتاج ما يعرف بالمحاصيل النقدية، وهي تتطوي أيضا على إمكانية استخدامها في إنتاج الكيماويات المشتقة من المخلفات النباتية و الحيوانية و لإنتاج الوقود مما يدعم كل من الموارد المتجددة و التنمية الاقتصادية كما حدث في البرازيل .

ونوع آخر من المواقف-المكسب المزدوج- اللازم للتنمية المستدامة هو تصنيع منتجات مشتقة من النفايات - نفايات صلبة (المطاط ، ونفايات المعادن والورق) والنفايات الزراعية و العضوية (خاصة منها ما يلزم للحفاظ على خصوبة التربة) (52).

و يوجد في ولايات كثيرة مثل نيويورك إدارات مستقلة داخل وكالات التنمية الاقتصادية التابعة، ينحصر عملها في تقديم الحوافز اللازمة لتحقيق هذه الأهداف و التغلب على بعض عوائق السوق التقليدية ، و هناك العديد من دلائل النجاح مثل استخلاص منتجات البلاستيك و إعادة تصنيعها كما هو الحال في مواد التغليف .

3-6 مبادئ التنمية المستدامة:

أ / المبادئ الأساسية: وتتمثل في مبدئين هما:

Ã التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة: يظهر من خلال تأثير كل منهما على الآخر، حيث تتسبب التنمية في عدة مشاكل ايكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث مثلا في المقابل، يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والفقر، في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الايكولوجية، كقطع الغابات وتردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع، فضلا عن ذلك، فإن المشاكل البيئية ناجمة عن عدم إتباع تنمية ملائمة تستخدم الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتحافظ على البيئة، لأن هذه الأخيرة تتوقف عليها استمرارية التنمية (53).

وعليه فمهمة هذا مبدأ هي بالدرجة الأولى التوفيق بين وجهات نظر الدول المصنعة المهتمة بالمستقبل الايكولوجي للأرض ووجهات نظر الدول النامية التي تصبوا إلى تنمية اقتصادياتها.

Ā العدالة ما بين الأجيال: على الجيل الحاضر المحافظة على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة، وفي الوقت ذاته لا تتحمل الأجيال الحاضرة أعباء غير معقولة لمواجهة احتياجات المستقبل غير المحددة، ولكن على العكس يجب إعطاء مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق أهدافها حسب القيم الخاصة بها، كما يجب على كل جيل أن يقدم لأعضائه حقوقا عادلة ي استغلال تراث الأجيال السابقة وأن يحافظ على هذا الحق للأجيال المقبلة، وذلك بمجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان الدولية القائمة حاليا (54).

لذلك يتوجب على كل دولة أن تسعى على ممارسة الأنشطة في حدودها أو تحت إشرافها بأن لا تسبب أضرارا يمكن أن تمس بحياة الأجيال الحالية والمقبلة.

ب / المبادئ الفرعية: تتضمن ما يلي:

Ā مبدأ الاحتياط: وعليه يجب العمل على ضمان حماية البيئة من أية أثار ضارة متوقع حصولها، قد لا تحدث أبدا وإن حدثت تكون في المستقبل البعيد، وبالتالي فإن الطابع التوقعي للمبدأ يجعله موجه تماما نحو المستقبل ومرتبط كليا بمبدأ التنمية المستدامة وتأكيدا لذلك تهدف العديد من التدابير المتعلقة بالمحافظة على البيئة إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية للأجيال الحالية والمقبلة، مستعينة في ذلك على بعض المبادئ.

و يتم ذلك عن طريق اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكاليف للوقاية من تدهور البيئة والإسهام في التنمية المستدامة، ليصبح هذا المبدأ وسيلة أو أداة عمل لتحقيقها.

Ā مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية: يتمثل في التراث المشترك للإنسانية، وتجسيدا للمصلحة المشتركة للإنسانية الحاضرة أو المقبلة، ويتكون التراث من المجالات المشتركة التي لا مالك لها(البحار، الفضاء الخارجي،...)، والعمل على بلورة أهمية الاعتراف بالحاجة إلى حماية الجوانب الفريدة والتميزة للبيئة سواء كانت من عما الإنسان أو الطبيعة، وعلى عاتق كل دولة واجب حماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي ونقله إلى الأجيال المقبلة.

وعليه فإنه يمنع تملك جميع العناصر المكونة للتراث المشترك ويشترط تحت رقابة دولية لفائدة الإنسانية جمعاء.

Ā المبادئ القابلة للاندماج: المتمثلة فيما يلي:

- المشاركة في القرارات: لإمكانية تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الأيكولوجية يتوجب السعي إلى إشراك جميع المواطنين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة، فعلى الأفراد والجماعات مسؤولية حماية وإدارة الموارد بكيفية مستدامة، وتخص هذه المشاركة الفئات كالنساء والشباب، السكان الأصليين والجماعات المحلية، النقابات والفلاحين، والنخبة العلمية (55).

وهذا بهدف اتخاذ قرارات أفضل وإمكانية تطبيقها بفعالية أكبر من أجل حماية وحفظ وتحسين حالة البيئة وضمان تنمية مستدامة معقولة إيكولوجيا.

- الملوث يدفع الثمن: ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع الوفاء بالتكاليف البيئية داخليا، واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل تكلفة وتدبير الوقاية ومكافحة التلوث.

ويهدف هذا المبدأ إلى تشجيع الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة (56).

- سيادة ومسؤولية الدولة: لا شك أنه من حق كل دولة أن تستغل ثرواتها الطبيعية الموجودة فوق إقليمها بالطريقة التي ترسمها، دون تدخل من جانب الدول الأخرى، بيد أن هذه السيادة ليست مطلقة، وإنما يحدها واجب ألا تسبب أضرارا بيئية دول أخرى، وفي حالة الإخلال به يترتب على الدولة مسؤوليتها الدولية ووجوب إصلاح الضرر الأيكولوجي المتسببة فيه.

بناء على ذلك فقد روعي تحقيق التوازن-قدر الإمكان-بين متطلبات السيادة الوطنية للدول من ناحية، ومقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولي من ناحية ثانية، وعليه أصبح مقبولا أن تساءل الدولة عن الأفعال المشروعة التي تباشرها داخل إقليمها أو تحت إشرافها متى كان من شأن مثل هذه الأفعال إلحاق الضرر ببيئة دولة أخرى (57).

- الشراكة الشاملة والتعاون: يعد التعاون الدولي لحفظ وحماية البيئة ضرورة تفرضها شمولية النظم الأيكولوجية، وقد أضفى عليه تدريجيا صفة الالتزام القانوني.

وهو مبدأ لا يتحدد بالوقاية من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة، وإنما الحد منها إذا ما حدثت.

- المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة: بالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة وتسلم الدول المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي على الصعيد الدولي، إلى التنمية المستدامة وبالنظر إلى الضغوط التي تلقىها على كاهل البيئة العالمية، وإلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها.

ويوحى هذا المبدأ بإنشاء فعلي لآليات مالية لمساعدة البلدان النامية في حماية البيئة (58).

7-3 مؤشرات و أهداف التنمية المستدامة :

أ / مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك العديد من المؤشرات والمرتكزات يمكن تصنيفها من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة فتشمل مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإنسانية ومؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية.

Ã مؤشرات اقتصادية: وتدرج ضمنها:

- § **التخفيف من حدة الفقر:** حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة وعلاجه يعني حتمية أخلاقية إنسانية ومؤشرا للتنمية واستدامتها.
- § **الاستمرارية:** وهو ما يتطلب توفير دخل مرتفع مما يمكن من إعادة استثمار جزء منه، بما يمكن من الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد الاقتصادية (59).
- § **الازدهار السياحي:** باعتبار السياحة أحد مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني.
- § **تحقيق الأمن الغذائي:** حيث تعتبر التنمية الغذائية المحلية هي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي ويتطلب ذلك إيجاد مخزون إستراتيجي لمواجهة التغيرات.
- § **النفائات وإعادة التدوير:** ويتم التعامل معها من خلال الردم الصحي "الدفان"، الحرق، تدوير النفائات، اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفائات فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية، تشجيع ودعم الاستثمارات (60).

Ã مؤشرات اجتماعية وإنسانية: وتتضمن ما يلي:

- § **القضاء على الانفجار السكاني:** ويقصد بنمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية.
- § **دعم برامج تنظيم الأسرة:** خاصة في الدول التي تتسم بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا وهذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة والتوعية والتربية والالتزام.
- § **دعم دور المرأة في التنمية المستدامة:** باعتبارها هب نصف المجتمع وهي لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية وهي ضحية في ذات الوقت وإن كانت متهمة بعبء البيئة (61).

Ã مؤشرات خاصة بإدارة الموارد البيئية: وتتجلى فيما يلي:

- § **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** القابلة للنفاد والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة، للحد من استنزافها لتحقيق بيئة مصالحة غير مستترفة.

§ **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية و إنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

§ **قضية الطاقة:** إن نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول، مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة الاحفورية(غير المتجددة).

§ **مكافحة التصحر:** حيث أن مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الايكولوجية الهشة ويتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة وضبط النمو السكاني وترشيده بيئياً وضبط وترشيد قطع الأشجار واستزراعها وتنميتها وضبط وترشيد الاستخدام الرعوي وتنميته وترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال.

§ **المحميات الطبيعية "الحيوية":** ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، وذلك بالدعوة للعمارة الخضراء، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التوعية والتربية البيئية (62).

و نستقرأ من خلال التنمية المستدامة أن مؤشراتنا وخصائصها لا يمكن أن تتضح و تتحقق إلا من خلال دور الدولة الضروري فيها لا سيما فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي، حيث أصبح هناك ربط واضح و أكيد بين التنمية و البيئة و أصبحت البيئة عنصراً أساسياً ضمن أي أنشطة تنموية، وركيزة ذات أهمية تأخذ في الاعتبار عند تحديد توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومشاريعها ومواقع تلك المشاريع بما يهدف في النهاية إلى المحافظة على البيئة و الحصول على موافقة المجتمع (ممثل في الدولة) على نوعية ومكان المشاريع (63).

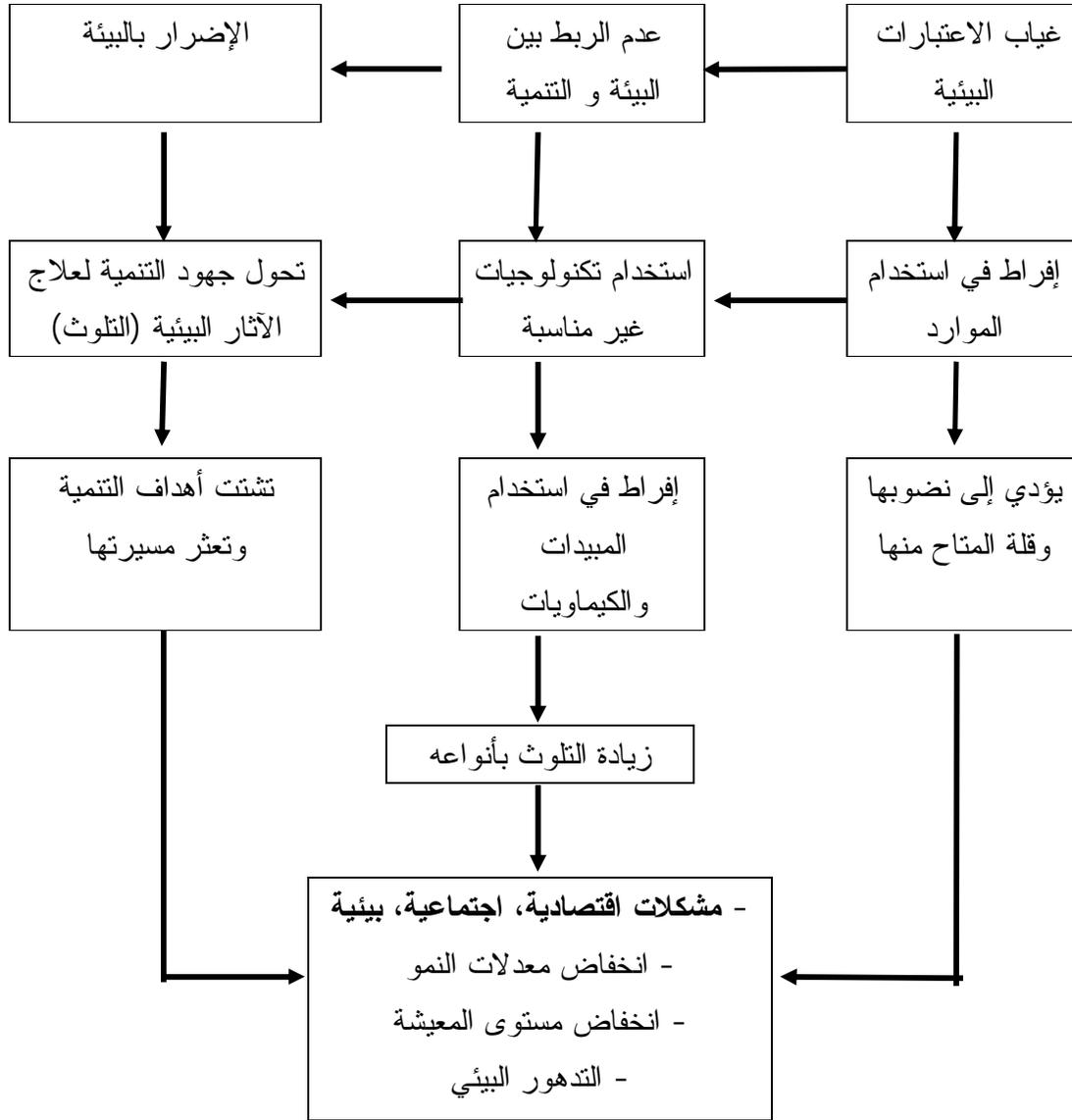
وقد كان الاعتقاد السابق (الخاطئ) أن الثروات الطبيعية كم لا ينفي وإنها في حالة ثبات واستقلالية، ولكن ثبت أن الثروات محدودة بمحددات بيئية و بيولوجية وطبيعية متوازنة وهي تمثل أنظمة بيئية فرعية مرتبطة ومتوازنة مع النظام البيئي العالمي، و كل ما يؤثر على المياه، الأرض، الطاقة، المناخ، يؤثر على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية في المدى الطويل .

ويكمن الطريق نحو التنمية المستدامة في مجموعة من الإصلاحات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة ولإيجاد برامج جديدة للتعديلات الهيكلية، وبالرغم من أن هذه الإصلاحات ستقضي على الفقر في المدى الطويل وتلبي جميع احتياجات الإنسان وتقضي على الأوضاع الاقتصادية التي

تؤدي على تدهور البيئة⁽⁶⁴⁾، و نتيجة للتعدي الجائر على هذه المنظومة الطبيعية (في الدول المتقدمة والنامية) و الإخلال بالتوازنات الطبيعية أدى ذلك في التأثير على مسيرة التنمية واستقرارها، حيث اختلف مسار التنمية نتيجة تناقض المعروض من الموارد و نتيجة للاختلال البيولوجي الناتج عن تصنيع و الاستخدام المفرط للكيمائيات و زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون، و هنا اتضح أن هناك دور أساسي و مهام وظيفة الدولة لا بد أن تمارسها حيث لا يوجد بديل للقيام بهذا الدور⁽⁶⁵⁾.

وللمزيد من التوضيح بين التنمية المستدامة وارتباطها البيئي، نوضحها في الشكل التالي⁽⁶⁶⁾ :

المخطط رقم 01 : التنمية المستدامة و ارتباطها البيئي :



إن السبب الرئيسي لعدم استدامة (تواصل) التنمية يرجع لعوامل بيئية في الأساس منها:
الهدر البيئي - التلوث البيئي.

1. **الهدر البيئي:** (استنزاف المورد) ويتضح الاستنزاف للموارد في زيادة سحب مياه الآبار، زيادة استخراج النفط، الزراعة الكثيفة، الرعي الكثيف، قطع الغابات، تجريف التربة، صيد الحيوانات، الصيد الجائر للأسمك وجميعها عوامل تؤدي إلى نقص الموارد و نفوذها بمرور الزمن و بالتالي عدم استدامة التنمية في مثل تلك المجتمعات.
2. **التلوث البيئي:** يؤدي إلى عدم استدامة التنمية من حيث أنها يؤدي إلى الإخلال بالتوازن، وعدم القدرة على تجدد الموارد الطبيعية والقضاء على نوعيات وأعداد من النباتات والحيوانات والطيور والحشرات، وإصابة الإنسان بما يحد من قدراته الصحية و من الإنتاجية.

و بالتالي فمن الضروري أن يكون في كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع، و كي تحقق

السياسة البيئية أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية هناك شرطان أساسيان:

1- أن تلك السياسة ملزمة للمجتمع بقانون و هناك إجراءات رادعة للخارجيين عليه تشرف عليها الدولة .

2- التعليم و الإعلام البيئي، حيث أن السلوك البيئي يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل (التربية البيئية)، و عن طريق الإعلان لأهمية البيئة و الأضرار المترتبة على الإساءة إليها.

و من ثم تؤكد هنا وظيفة الدولة و ضرورة تأدية تلك الوظيفة في المجال البيئي، حتى يمكن إيقاف الهدر و التلوث البيئي في أي مجتمع، و ليس هناك من بديل للدولة يعاونها المنظمات الأهلية و الخاصة للقيام بهذا الدور (67).

ب/ أهداف التنمية المستدامة: و يمكن تلخيصها في شكل الجدول التالي:
الجدول رقم (05): الأهداف المختلفة للتنمية المستدامة:

الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية	
ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية والحضرية و الريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية و المياه الجوفية و موارد المياه العذبة و أنظمتها الايكولوجية	المياه
رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي و إمكانية التصدير	تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان استخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و الحياة البرية و الأسماك و موارد المياه	الغذاء
زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة و الأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان رعاية صحية، الأولوية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الايكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة	الصحة
ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء و نظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي و المواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان استخدام مستدام أو مثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المعدنية	المأوى و الخدمات
ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و المواصلات و الاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي و الإقليمي و العالمي و التوسع في تنمية و استعمال الغابات البائل المتجددة الأخرى	الطاقة
ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية	التعليم
زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة ، خلق وظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعان الرسمي و غير الرسمي	الدخل

3-8 المراحل العالمية للتنمية المستدامة:

إن تدهور البيئة و استنزاف مكوناتها و تفاقم أزمتهما يرجع من جهة إلى لا وعي الانسان بأهمية المحافظة على البيئة، ومن جهة أخرى إلى عدم إدماج العبارات الايكولوجية في السياسات التنموية المنتهجة من طرف دول العالم، مما انعكس سلبا على الانسان و البيئة و مختلف الكائنات، و لوضع إستراتيجية عالمية لمواجهة الأزمة الايكولوجية اضطلعت الأمم المتحدة لتنسيق الجهود و التصورات العالمية للنهوض بالبيئة و قضايا الفقر و التنمية المستدامة.

II مؤتمر ستوكهولم :

ويعرف بقمة "بيئة البشرية" و المنعقدة من 5 إلى 12 جوان 1972 بستوكهولم عاصمة السويد، و يعتبر أول وأكبر قمة عالمية تهتم بقضايا البيئة والإنسان، حضرها 1200 مندوب من 14 دولة. (أنظر الملحق رقم 01)

- **نتائج المؤتمر:** تمخض عن هذا المؤتمر ثلاثة نتائج هي: بيان و خطة عمل و تنظيم العمل، و ذلك لمجابهة مخاطر البيئة من خلال نظام هيئة الأمم المتحدة و يتلخص مضمون هذه النتائج كالتالي:

Ã البيان: يحتوي على 26 بندا غير ملزمة و هي عبارة عن حل وسط يشمل الاهتمامات و مصالح الدول النامية و المتطورة، فهو يوازن بين أهمية تعهد الدول لحماية الموارد و الحد من التلوث و بين أهمية التنمية الاقتصادية.

Ã خطة العمل: تبنى المؤتمر خطة عمل تختص بالمستوطنات البشرية و إدارة الموارد و التلوث و التنمية، و الأبعاد الاجتماعية لتأثير تدهور البيئة على المحيط الإنساني.

Ã تنظيم العمل : النتيجة الثالثة لمؤتمر ستوكهولم لها طابع مؤسسي ساعد الجمعية العامة للأمم المتحدة على تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، و كان تأسيس هذا البرنامج بالتعاون و تفعيل كعامل مساعد و ليس كوكالة رسمية لها طابع تنفيذي و له مجلس إدارة مكون من 58 عضو و مقره نيروبي .

رغم أن مؤتمر ستوكهولم قد تعرض إلى مشاكل الإنسان الأساسية كالفقر و التخلف إلا أنه كان خاليا من الضمان العملي لارتفاع تدهور البيئة أو على الأقل إصلاح التدهور، ولعل انجازه الأكبر يتمثل في جمع الحكومات لمناقشة أمور البيئة ، و وضع أساس لتطوير قانون دولي للبيئة في المستقبل و يجمع الملاحظون على أن نجاحه كان سياسيا و ليس بيئيا⁽⁶⁸⁾.

مهد القرار الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1989 و الذي يحمل رقم 228 /44 الطريق لعقد قمة ريو سنة 1992، و قد عبر هذا القرار عن القلق لاستمرار تدهور البيئة و تردي وضع النظم التي تزود الأرض بالحياة و أقر بعالمية المشاكل البيئية، و شخص مشاكل الاستهلاك و التصنيع الذين لا يقومون على أساس استمرارية المصادر الأولية خصوصا في الدول المتقدمة و حددها على أنها السبب لكثير من المشاكل .

II مؤتمر ريو :

انعقد المؤتمر بريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 جوان 1992 بحضور 172 وفدا حكوميا رسميا، منها 100 رئيس دولة و 1400 منظمة غير حكومية و قد انعقد هذا المؤتمر للبحث في إشكالية "البيئة والتنمية" و يعرف بمؤتمر "قمة الأرض" . (أنظر الملحق رقم 02).

- **نتائج المؤتمر:** تتلخص في أربعة محاور و هي : اتفاقيات مؤتمر ريو، وإعلان ريو، وأجندة 21 (برنامج عمل القرن 21) ، و بيان مبدأ المحافظة على الغابات. و نكتفي هنا بالحديث عن إعلان ريو و أجندة القرن 21 .

Ã إعلان ريو: يحتوي على 27 بندا لإرشاد الحكومات في مسعاها للتنمية المستدامة و كان الإعلان في الأصل يشكل دستورا للأرض إلا أن الدول النامية كانت قلقة من أن المحافظة على البيئة ستكون لها الأولوية على التنمية مما أدى تمبيع الأهداف الأولية فيما يلي عينة لما جاء في بعض بنوده :

البند الأول: يضع الانسان في مركز الاهتمام في التنمية المستدامة بدلا من التوسع في الهداية لحماية النظام البيئي الحيوي في العالم .

البند الخامس: أكد على ضرورة استئصال شأفة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات شعوب العالم على وجه أفضل .

البند الثالث والعشرين: ينادي بحماية بيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي هي تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال (وكان هذا البند موضع جدل من قبل إسرائيل التي اعتبرته بمثابة التدخل في شؤون الشرق الأوسط) .

البند السادس و العشرين: ينص على أن تقوم الدولة بحل جميع منازعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة (69).

Ā برنامج عمل القرن 21: أجندة القرن الحادي والعشرين:

يعتبر جدول أعمال القرن (21) الوثيقة الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "إعلان ريو"، وهو عبارة عن برنامج عمل للتنمية المستدامة، و التي تهدف للوصول إلى استبدال أنماط التنمية غير قابلة للاستمرار، بمسار يكون عقلاني ومستديم من الناحية الايكولوجية، و تحتوي "أجندة القرن 21" على 40 فصلا تعالج مختلف ميادين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية موزعة على 4 أجزاء :

الجزء الأول : يختص بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تحتوي على أجزاء تستعرض وسائل القضاء على الفقر، وتمكين الفقراء من أساليب العيش المستدامة و تغيير في أنماط الاستهلاك و إدارة التحركات السكانية، و حماية صحة الانسان وتعزيزها للحد من المخاطر البيئية (70) .

الجزء الثاني : خاص بمشاكل البيئة فتحت العنوان العريض (المحافظة على المصادر البيئية و إدارتها) يحتوي هذا الجزء على أجزاء الحفاظ على الموارد، و تختص بالغللاف الجوي و المصادر الأرضية و التصحر، و التنمية الغابية المستدامة و الجفاف و التنمية المستدامة للمناطق الجبلية و الساحلية، و التنوع البيولوجي و التكنولوجيا الحيوية و المحيطات و مصادر المياه العذبة و الإدارة الجيدة للتخلص من النفايات الخطرة .

الجزء الثالث: و يختص بما يسمى بالفئات الرئيسية وهي النساء، الأطفال، الشباب و مجموعات السكان الأصليين و المؤسسات غير الحكومية و الحكومة المحلية، و نقابات العمال و الأعمال كالصناعة و العلوم و نشر التكنولوجيا الخضراء و الفلاحون.

الجزء الرابع: اختص هذا الجزء باستعراض طرق ووسائل تطبيق البرنامج و المصادر المالية و الميكانيكية المال و نقل التكنولوجيا و إدارة المؤسسات و الأدوات القانونية و المواضيع الأقل جدلا و هي العلوم و التعليم و البناء التوسعي (71) .

μ مؤتمر جوهانسبورغ :

التقى قادة العالم و منظمات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا، حول "التنمية المستدامة" من 4 إلى 26 سبتمبر 2002 و فيه أقرت اللجنة الرئيسية لقمة الأرض الثانية صباح يوم الأربعاء 4/9/2002 خطة شاملة للتنفيذ بشأن التنمية المستدامة في أعقاب مفاوضات متوترة جرت في ثلاثة قارات على مدى الأشهر التسعة الماضية، و تمت الموافقة على الوثيقة بـ63 صفحة ، تحت عنوان خطة تنفيذ قمة الأرض بشأن التنمية المستدامة أثناء الاجتماع الأول السابع عشر الذي انعقد في ذلك اليوم، و أكد قادة الدول المسئولون الحكومات من أكثر من

190 دولة في الوثيقة التي تتكون من 11 فصلا على المسؤولية المشتركة و التحرك السريع لضمان الأمن و المستقبل المزدهر لـ6 مليارات نسمة على كوكب الأرض⁽⁷²⁾. (أنظر الملحق رقم03).

* وقال السكرتير العام لقمة جوهانسبورغ "تيتين ديساي": { إن خطة التنفيذ هذه توفر لنا كل ما نحتاجه لتحقيق التنمية المستدامة في السنوات المقبلة}.

* من جانبه قال مصدر مسؤول من الأمم المتحدة "شينخو" : { إنها لحظة تاريخية أقرت فيه اللجنة الرئيسية للقمة الوثيقة مما يمهد الطريق لقادة الدول الموافقة على خطة التنفيذ في اجتماع القمة بعد ظهر يوم الأربعاء، و قد تعهد قادة الدول في خطة التنفيذ الطموحة باتخاذ إجراءات و خطوات ملموسة على جميع المستويات و تعزيز التعاون الدولي} .

و ستساهم هذه الجهود بدعم توحيد العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة و هي التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و التنمية البيئية ، بوصفها دعامات متبادلة مشتركة ، و تشكل مسائل استئصال الفقر و تغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج و الاستهلاك و حماية و إدارة قاعدة المصادر الطبيعية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهدافا أولية و متطلبات أساسية للتنمية المستدامة .

واعترف قادة الدول في الوثيقة بأن تنفيذ قرارات القمة سيفيد الجميع و خاصة النساء و الشباب و الأطفال و الجماعات المعرضة للخطر، و ذكرت الوثيقة أن عملية التنفيذ يجب أن تشمل كافة القطاعات و المجموعات الرئيسية من جانب آخر لتحقيق الأهداف المتشاطرة بشكل واسع حول التنمية المستدامة، و أشار قادة العالم في الوثيقة إلى أن الإدارة الجيدة داخل كل بلد و على المستوى الدولي أمرا أساسيا للتنمية المستدامة⁽⁷³⁾، و على المستوى الداخلي تعتبر السياسات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية المعقولة و المؤسسات الديمقراطية المهمة بحاجات الشعوب، و حكم القانون و إجراءات مكافحة الفساد، و المساواة بين الجنسين و البيئة الملائمة للاستثمار أسس سليمة للتنمية المستدامة. كما أكدت الوثيقة على أن السلام و الأمن و الاستقرار و احترام حقوق الانسان و الحريات الأساسية بما في ذلك حق التنمية، بالإضافة إلى احترام التنوع الثقافي أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمن أن تصبح التنمية المستدامة مفيدة للجميع.

و كانت قمة " التنمية المستدامة " التي حملت شعار/ البشرية و كوكب الأرض و الرخاء/ قد افتتحت في مدينة جوهانسبورغ الذهبية يوم 2002/9/26 بمشاركة حوالي 60 ألف شخص من بينهم أكثر من 90 مندوب حكومي و أكثر من 8000 شخصية من المجموعات الرئيسية و أكثر من 4000 شخص من وسائل الإعلام⁽⁷⁴⁾.

Ã وأقرت هذه القمة إلى ضمان الالتزام من قادة العالم بتحقيق تنمية مستدامة و تحقيق منافع ملموسة للفقراء و التقليل من الأضرار البيئية، و النقطة الرئيسية هي طرق مكافحة الفقر، الذي هو أحد أسباب الدمار البيئي.

Ã تمحورت القمة حول نمط التنمية الذي يجب أن تنتهجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيات الملائمة بيئياً، والتشجيع على إتباع أنماط استهلاك وإنتاج للحد من الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، وكفالة إمكانية وصول جميع الناس إلى مصادر الطاقة اللازمة لتحسين حياتهم.

Ã الحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض في العالم، وتحسين إمكانيات الحصول على الماء النقي (75).

إن قمة جوهانسبورغ تأتي في الذكرى العاشرة لقمة الأرض 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل التي وضعت لأول مرة القضايا البيئية على الأجندة السياسية العالمية، كما قامت المنظمات غير الحكومية بمعالجة قضايا المسؤولية المؤسسية و التجارة العالمية ومستقبل إنتاج الطاقة، كما عملت هذه المنظمات في المؤتمر على التأكد من أن مصالح المحرومين من الناس في العالم بأجمعه هي في أعلى سلم أية خطط للمستقبل (76).

بناء على ما تقدم في هذا الفصل حول العلاقة بين التلوث البيئية والتنمية، يمكننا تأكيد عمق الصلة القائمة بين الإخفاق التنموي في العالم، وخاصة في دول الجنوب والتدهور البيئي العالمي، وأنه من الضروري أن تسير البيئة جنباً إلى جنب مع التنمية، وألا تتم التنمية الاقتصادية الوطنية على حساب حماية البيئة العالمية، وبالمقابل لا ينبغي أن تكون تدابير الحفاظ على البيئة عائق أمام السعي المشروع إلى تحقيق التنمية، و أن التنمية التي تتم على حساب البيئة، تتم أيضاً على حساب التنمية في المدى الطويل، فإذا كانت التنمية تتسبب في تدهور البيئة، فإن غياب التنمية يساهم أيضاً بالقدر نفسه في الإضرار بالبيئة، وعليه فإن العالم بأمس الحاجة إلى تنمية مستدامة تستخدم موارد البيئة الطبيعية، وتضمن في الوقت ذاته عدم تلوثها وعدم استنزافها، وتحقق التوازن بين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل على نحو يضمن استمرارها للأجيال الحاضرة والقادمة، لأن البيئة هي ملك للمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر.

أصبحت التنمية المستدامة مرجعاً في جميع النصوص والإجراءات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني، فقد أسهمت الجهود الدولية المبذولة للتوفيق بين البيئة والتنمية بشكل كبير في صياغة وبلورة العديد من المبادئ والقواعد التي تضبط تعامل الدول مع الجوانب المختلفة للقضية موضوع البحث.

هوامش الفصل الرابع:

- 1- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص. 11-12.
- 2- عادل مختار الهواري، حسن عيد، مريم أحمد مصطفى، قضايا التغيير و التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص. 221.
- 3- محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص 60.
- 4- نفس المرجع السابق ، ص 62 .
- 5- نفس المرجع السابق ، ص 62 .
- 6- نفس المرجع السابق ، ص 73 .
- 7- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001 ص 205.
- 8- محمد فائز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، جانفي 2002، ص 15-16.
- 9- محمد منير حجاب، مرجع سابق ، ص 73 .
- 10- بشاينية سعد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، نقلا عن مجلة العوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة محكمة سداسية، العدد 09، تصدر من جامعة باتنة، جانفي 2004، ص 36 .
- 11- نفس المرجع السابق، ص 36.
- 12- نفس المرجع السابق، ص 40.
- 13- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، 1999، ص 90.
- 14- نفس المرجع السابق، ص 92.
- 15- محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، ج 2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 3.
- 16- نعمة الله عنيسي، مخاطر التلوث البيئي على الإنسان، ط 1، دار الفكر العربي، بيروت، 1998، ص 125 .
- 17- نفس المرجع السابق ، ص 126.
- 18- محمد الجوهري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 437.
- 19- راتب السعود، الإنسان والبيئة-دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 214.

- 20- نعمة الله عنيسي، مرجع سابق، ص128.
- 21- نظيمة أحمد سرحان، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص125-126.
- 22- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص156.
- 23- دوغلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص ص 13، 14.
- 24- نفس المرجع السابق، ص 16.
- 25- محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص13-14.
- 26- مجلة العولمة والتنمية المستدامة، مستخرجة من الانترنت بموقع: www.unesco.org
- 27- ابراهيم محمد العنابي، البيئة والتنمية- الأبعاد القانونية الدولية، السياسة الدولية، العدد110، أكتوبر 1992، ص121.
- 28- محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص24.
- 29- بشاينية سعد، مرجع سابق، ص41.
- 30- مجلة العولمة والتنمية المستدامة، مرجع سابق
- 31- أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، نقلا عن مجلة البيئة والتنمية، تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد9، نوفمبر 1999، ص43-44.
- 32- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص157.
- 33- محمد عاطف كشك، التنمية المستدامة سراب أو حلم قابل للتحقيق، نقلا عن مجلة القافلة، العدد الثاني عشر، المجلد الخامس والأربعون، مطابع التركي، الدمام، السعودية، ص31.
- 34- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص84.
- 35- سوسن بدر، مقال مستخرج من الانترنت بموقع: www.Salshaer@KuwaitIcorner.Com
- 36- سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، مدينة نصر، القاهرة، 2003، ص77.
- 37- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص157.
- 38- أسامة الخولي، مرجع سابق، ص44-46.
- 39- كولين ريز، النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة، التمويل والتنمية، المجلد30، العدد4، ديسمبر 1993، ص14-15
- 40- محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص34
- 41- مجلة العولمة والتنمية المستدامة، مرجع سابق
- 42- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص158.

- 43- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 167، يناير 1993، ص 97.
- 44- بشاينية سعد، مرجع سابق، ص 43.
- 45- محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص 35.
- 46- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 158.
- 47- بشاينية سعد، مرجع سابق، ص 44.
- 48- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 158.
- 49- الوقائع مجلة الأمم المتحدة، السنة 14، العدد 2، يونيو 1993، ص 45
- 50- مجلة العولمة والتنمية المستدامة، مرجع سابق
- 51- نفس المرجع السابق.
- 52- دوغلاس موسشيت، مرجع سابق، ص 43، 44.
- 53- محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص 37
- 54- لورانس إسكند، دبلوماسية البيئة-التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، ترجمة أحمد أمين الجمل، ط 1، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997، ص 68-69
- 55- محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص 41-48
- 56- أحمد أبو الوفا، تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث، مع إشارة لبعض التطورات الحديثة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 49، لعام 1993، ص 57-58.
- 57- أحمد الرشيدى، الحماية الدولية للبيئة، الجوانب القانونية والتنظيمية، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 141.
- 58- محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص 51-52
- 59- سعد طه علام، مرجع سابق، ص 77.
- 60- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 159.
- 61- نفس المرجع السابق، ص 159.
- 62- نفس المرجع السابق، ص 160.
- 63- سعد طه علام، مرجع سابق، ص 77.
- 64- مصطفى كمال طلبة، قضايا وتحديات البيئة للتنمية، نقلا عن مجلة البيئة والتنمية، تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد 9، نوفمبر 1999، ص 38.
- 65- سعد طه علام، مرجع سابق، ص 78.
- 66- نفس المرجع السابق، ص 78.
- 67- نفس المرجع السابق، ص 80.

- 68- عبيدي محمد، من قمة ستوكهولم إلى قمة جوهانسبورغ، نقلا عن صحيفة الشروق اليومي، القسم الخاص بالبيئة، الصادر في 2002/09/02، ص13.
- 69- نفس المرجع السابق، ص14
- 70- رشاد أحمد عبد اللطيف، البيئة والإنسان-منظور-اجتماعي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص339.
- 71- عبيدي محمد، مرجع سابق، ص14.
- 72- مجلة علوم وتكنولوجيا، علمية شهرية تصدر عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، السنة العاشرة، العدد100، ديسمبر 2002 يناير 2003، ص32.
- 73- عبيدي محمد، مرجع سابق، ص14.
- 74- مقال مستخرج من الموقع: www.Salshaer@KuwaitIcorner.Com
- 75- مجلة علوم وتكنولوجيا، مرجع سابق، ص64.
- 76- مقال مستخرج من الموقع: www.Salshaer@KuwaitIcorner.Com

الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة

أولا : مجالات الدراسة

ثانيا : منهج الدراسة

ثالثا : أدوات البحث

إن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية هو الدراسة العلمية الدقيقة، والمنظمة لظاهرة ما، ويكون ذو أهمية أكثر عندما يرتبط موضوعه بالواقع، و من أهدافه الوصول إلى فهم الظاهرة محل البحث و الدراسة، كما إن محاولة إثبات الدراسة النظرية بالدراسة العلمية الميدانية، من أهم مساعي البحث العلمي لملء الفجوة القائمة بين النظرية و الواقع، بغية تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلات الإشكالية، لذا فإن من الضروري أن يقوم الباحث منذ اختياره للمشكلة بوضع تصميم منهجي دقيق لكافة الخطوات التي يشمل عليها البحث، ومن خلال استخدام مجموعة من الطرق والأدوات والإجراءات التي تساعدنا في جمع المعلومات عن الواقع المعاش مكان الدراسة و هذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل.

أولا : مجالات الدراسة :

1-1 المجال المكاني: حدود الدراسة

إن المجال الجغرافي الذي تقوم عليه الدراسة هو مدينة بسكرة و بعض الأجهزة المسؤولة عن السياسة التتموية من تسيير و تخطيط و تنفيذ القرارات الحضرية على هذه المدينة، والهيئات المعنية بمجال حماية البيئة بالمدينة، و التي تعاني مشاكل اجتماعية و بيئية و لتنمية و تطوير هذه المدن سنحاول وصفها وصفا شاملا، و التعريف بها و بمميزاتها الطبيعية والجغرافية و المادية و البشرية، و مختلف مراحل تطورها لأن أي قرارات تصدر لتنمية مجال مدينة ما، لا بد أن تستوعب جميع معطياتها لنجاح هذه السياسة على الواقع و هذا ما سنراه من خلال:

أ / المعطيات الجغرافية والطبيعية:

§ الموقع: تبرز أهمية بسكرة في وقوعها في منطقة انتقالية على محورين رئيسيين لحركة المرور، الأول يربط الشمال الشرقي للجزائر بجنوبه بواسطة الطريق الوطني رقم 03- و الثاني بين الشرق والغرب بواسطة الطريق الوطني رقم 46- (1)، خرجت إلى الوجود كولاية بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م، و كانت تضم آنذاك 22 بلدية و 6 دوائر، و بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين : ولاية الوادي، وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية و 12

دائرة على عمق هائل يمتد على مساحة تقدر بـ 216.712,0 كلم² يسكنها حوالي 69224 نسمة حسب إحصاءات 2003⁽²⁾، و يحدها كولاية- أنظر الشكل (01)- كلا من : الشمال: ولاية باتنة، الشمال الغربي: ولاية المسيلة، الشمال الشرقي: ولاية خنشلة، الجنوب الغربي: ولاية الجلفة، الجنوب: ولاية الوادي.

أما مدينة بسكرة فتقع ضمن السفوح الجنوبية لجبال الأوراس بالشرق الجزائري، و هي بالتالي أول واحة انطلاقا من الشمال نحو الصحراء الكبرى، و بالتحديد تقع شرق خط غرينتش بين خطي الطول 5⁰ و 6⁰ شمالا، و بين خطي عرض 34⁰ و 35⁰ و تتربع على مساحة تبلغ حوالي: 12770 كلم² بتقديرات سكانية 194.516 نسمة، و بكثافة سكانية تقدر 1523 ساكن/كم²⁽³⁾.

§ **التضاريس:** تقع مدينة بسكرة بين منطقتين متضادتين بين مناخين، عند عتبة تشكل ممرا طبيعيا نحو الصحراء، ينتهي إليها انحدار الأطلس الصحراوي، الذي تأخذ جباله في الظهور من الغرب نحو الشرق، على ارتفاع يقدر بـ 120 متر فوق سطح البحر، وعلى مخروط للترسبات نتيجة انحداره نحو الجنوب الشرقي، يعمل على استقطاب مياه الأودية الآتية على مستوى أعلى (الشمال) ليصرفها نحو وسط ملغيغ الواقع دون مستوى البحر بنحو 93 متر، يحدها غربا سلسلة الزاب المتجهة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، و التي تتفرع إلى فرع شمالي، شرقي الاتجاه، ليلتقي مع النسق الجنوبي لسلسلة الأوراس، فيشكل حزاما أمنيا طبيعيا للمدينة من الجهة المفتوحة نحو الشمال⁽⁴⁾.

§ **المناخ:** يعتبر المناخ من العوامل الجغرافية الأساسية، إذ أنه يتحكم بدرجة كبيرة في التوزيع السكاني، و في الحياة الاقتصادية بصورة عامة، والذي يتحدد حسب موقعها أي في منطقة بين المناخ الشبه جاف، و بين المناخ الصحراوي الجاف وسط منطقة الزيبان، لاسيما تعتبر إقليم زراعي يختص منذ وقت طويل بزراعة النخيل، وهو يمتد على طول 130 كلم من الغرب إلى الشرق، وعلى عرض 30 كلم، والتي تحتل المرتبة الأولى في إنتاج التمور و طينيا⁽⁵⁾.

§ **الحرارة:** على ضوء الدراسات المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة بسكرة تقارب 21.8 % بالنسبة لدرجة الحرارة القصوى و الدنيا المسجلة على مستوى معطيات بسكرة و أولاد جلال، فنسجل على التوالي بين 4.8 م⁰ إلى 3.4 م⁰ في شهري ديسمبر و جانفي، أما في شهري جويلية و أوت تتراوح ما بين 43.1 م⁰ إلى 47.5 م⁰.

§ **الأمطار:** إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات التساقط خلال 25 سنة الأخيرة فإن بسكرة تقع في منطقة بها التساقط ما بين: 0 إلى 200 مل، ما عدا المناطق الجبلية، غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشر قويا على مناخ المنطقة، إذ أن كمية الأمطار قد يكون 60 % إلى 70 % من كمية

الأمطار في الفصل تنزل على شكل أمطار غزيرة، إلى طوفانية تسبب انجراف التربة و أضراراً للزراعة، حيث قدرت الأمطار التي سقطت خلال سنة 2003 حوالي 159 مل موزعة على أشهر السنة كما سجلت عام 1982م حوالي 188 مل، لتصبح 1999م حوالي 194 مل، وفي 1999 حوالي 190 مل، أما في 2001م قدر بـ 88.8 مل (6) .

§ الرياح: يهب في مدينة بسكرة نوعان من الرياح:

- رياح شمالية غربية: سرعتها تتراوح ما بين 6-12 م/ثا ، محملة بالرطوبة أحيانا سجلت سرعتها القصوى في شهر جانفي ، ماي و جوان.
- رياح جنوبية شرقية: رغم أهميتها النسبية بالمقارنة بالأولى إلا أنها تحمل الكثير من الخطورة على النشاط الزراعي و المباني.
- كما تهب رياح أخرى ضعيفة من الجهتين الشرقية و الجنوبية الغربية (7) .

إن هذا الموقع الجغرافي والطبيعي أضفى على المدينة أهمية كبرى في مجال التنمية والمبادلات بين المدن الكبرى في الشمال الشرقي والمراكز العمرانية المنتشرة في الجنوب، كما تتجلى أهميتها في الوقت الحاضر بالوظيفة التي تؤديها كمقر رئيسي للولاية.

ب / المعطيات الاقتصادية و الديمغرافية:

§ المعطيات الاقتصادية: خلال التقسيم الإداري لعام 1974م، و بعد صدور القانون المتضمن لنقل مساحات الولاية، للتمكن من التسيير الجيد و الملائم لإمكانياتها، أصبحت بسكرة ولاية تتمتع بكل الصلاحيات، و هي اليوم تتضمن كل الخدمات و المتطلبات الضرورية لسكانها من خلال المخططات التنموية: البلدية و الولائية لإحداث حركة تنموية محلية شاملة (8)، حيث برزت الولاية في المنتج الفلاحي بفضل مناخها، و غناها بالمياه الجوفية و التربة الصالحة للزراعة، لكن اعتماد الفلاحين على الزراعة بالطرق التقليدية قلص في هذا الدور الحيوي، مما أضفى مظهرا من التدهور و التلوث البيئي، حيث اقتصر على بعض الخضروات الفصلية إلى جانب ثروة النخيل، فحسب الموسم الفلاحي لسنة 2001 تم إنتاج ما يقارب أكثر من 300 قنطار من الحبوب على مساحة 30 هكتار، و 9020 قنطار من البقول على مساحة حقلية 82 هكتار، و 7519 قنطار من البقول على مساحة 20 هكتار في البيوت القصبية، زيادة على محاصيل أخرى قدر إنتاجها 500 قنطار على مساحة 20 هكتار، أما النخيل فكان إنتاجها حوالي 43596 قنطار، منها 20728 قنطار من دقلة نور على مستوى مدينة بسكرة لوحدها، كما تعمل على تربية المواشي و إنتاج الحيوانات، إذ قدر عدد

رؤوس الغنم في بلدية بسكرة بحوالي 7686 رأس، و البقر 360 رأس أما الإبل و الخيول تكاد تكون منعدمة (9).

إذا كانت هذه النشاطات تنحصر في الواحة في جنوب المدينة، ضمن قانون الاجتماعي يحكم هذا العقار الذي تركه أهله أو باعوه، لأنه لم يعد عليهم بالريح السريع، و توجهوا إلى أنشطة قطاعات الخدمات و الصناعة، و من أجل العودة لهذا القطاع و لفت الانتباه له عملت السياسة المنتهجة مؤخرا في مختلف البرامج التنموية الوطنية خاصة برنامج الانتعاش الاقتصادي، و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية اللذين يساهمان بشغل العقار من خلال توسع الرقعة الفلاحية و إدخال الطرق الحديثة. أما جانب الري في الولاية قدر عدد السدود باثنتين و 11268 عدد الآبار و المناقب العامة و الخاصة، و طول شبكة مياه الشرب قدر بحوالي 1.373 كم في الولاية، أما في بلدية بسكرة قدر بـ: 241809 م طولي، أما شبكة الصرف الصحي على مستوى الولاية قدر بـ: 1004 كلم و 206276 م طولي على مستوى البلدية، و تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية بـ: 81820 مليون م³ منها 63.20 مليون م³ مياه سطحية أي 7.72 من إجمالي المياه المسخرة و 750 مليون م² مياه جوفية، أي نسبة 92.28 % حيث توجه حوالي 641.86 مليون م³ موجهة للفلاحة أي ما يعادل 89 % منها 73 مليون م³ موجهة للشرب، أي نسبة 10 % و 3.94 مليون م³ مخصصة للصناعة نسبة 1 %، أما مياه الشرب فإن متوسط الولاية بلغ 216 ل/يوم/ ساكن أما البلدية فقدر بـ : 205 لتر/يوم/ساكن (10).

كما استفادت بسكرة في إطار المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي يسمح بتوجيه الصناعة داخل القطر مجموعة من المدن من مشاريع تنموية، اختيرت أساسا لإحداث توازنا في الشبكة الحضرية على المستوى الوطني، و إعادة كفة الاتزان إلى مدارها بين الشمال و الجنوب، و الحد من نزيف الهجرة الريفية نحو المدن، فقد برزت الوحدات الأولى الصناعية شمال المدينة في بداية السبعينات بجوار السكة الجديدة، ثم عرفت بعد ذلك قفزة نوعية مع ظهور وحدات أخرى هامة من حيث الطاقة و حجم الطبقة الشغيلة، كوحدة إنتاج الكوابل التي تشغل حاليا حوالي 1052 عامل، أما وحدة النجارة العامة قدر عمالها بـ 44 عامل أهم إنتاجها نجارة عامة و معدنية قدرت كميتها حوالي 13530.71 م³، أما وحدة الفنون المطبعية المكتبية قدر عدد عمالها: 81 عامل يتم إنتاج الطباعة و التغليف الذي قدرت كمية إنتاجه بـ 215194.96 طن (11).

أما على مستوى قطاع المنشآت القاعدية تتوفر الولاية على سلسلة هامة من الطرقات تتناسب مع المنطقة، فهي ملتوية في الشمال حيث التضاريس و منبسطة في الجنوب، حيث تتعرض للتآكل، الرياح و الفيضانات، حيث قدر طول هذه الشبكة بحوالي 1.98440 كلم و هي 951 كلم طرق و بلدية بها 607.30 كلم غير معبدة، و تستجيب هذه الشبكة بصفة مرضية لمتطلبات حركة المرور

ماعدًا بعض الطرق الولائية و جزء هام من الطرق البلدية، على الرغم من الإجراءات المعمول بها لتعبيد الطرق قدرت بحوالي 15.8 % لتسهيل عملية النقل بأنواعها (12)، هذا إلى جانب النقل الجوي الذي توفر عليه الولاية بوجود مطار دولي والنقل بالسكك الحديدية، واحدة رئيسية في مدينة بسكرة تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، لعدة ولايات في الجنوب الشرقي و الشمال، كما هو موضح ذلك في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية بسكرة (13).

§ **المعطيات الديمغرافية:** إن دراسة النمو الديمغرافي لمدينة بسكرة منذ الاستعمار إلى اليوم يشير أن هناك زيادة في النمو الديمغرافي كما تبينه الإحصاءات الآتية :

الجدول رقم 06 : إحصائيات مراحل النمو الديمغرافي لمدينة بسكرة من 1966 إلى 2003

السنة	1966	(14)1977	1983	1987	(15)1991	1998	(16)2002	(17)2003
عدد السكان	52519	90471	130000	128924	150395	178064	194516	199768

عموما هذه المعطيات تفرز أرضية المدينة سكانيا و اقتصاديا و تتطلب تخطيط عمراني يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المدينة كموقع تطوري، اقتصادي، بشري. و يتوزع هؤلاء السكان حسب المناطق التي تبنتها الإحصاءات 1998 كما يلي (18):

الجدول رقم 07 : توزيع السكان حسب المناطق في مدينة بسكرة من 1998 إلى غاية 2002

المناطق				العدد
الرجل	المنطقة المبعثرة	التجمع السكني الثانوي	التجمع السكني الرئيسي	عدد سكان 1998 حوالي: 178064 ن
0	997	0	177067	
0	620	0	27.366	عدد الأسر 1998 حوالي: 27986 ن
0	1122	0	193394	عدد سكان 2002 حوالي: 194516 ن

و من بين الأسباب للنمو الديمغرافي الطبيعية، و التي تعود لارتفاع معدل الخصوبة إلى جانب العامل الديني، و ما اكتسب من عادات و تقاليد التي تقدس الزواج و تدعو للإنجاب، أيضا تحسن المستوى الصحي عموما بزيادة توزيع المنشآت الصحية في مدينة بسكرة التي تحتوي على مستشفيات يستقبلان حوالي 470 أسرة، إلى جانب 3 مجمعات صحية ، بالإضافة إلى 3 مراكز صحية و 6 قاعات علاج و 10 صيدليات عامة و 60 خاصة، إلى جانب 90 سرير لـ9 مصحات خاصة، هذا ما ساعد على الزيادة الطبيعية.

الجدول رقم 08 : يبين الزيادة الطبيعية للسكان لـ 1998

عدد السكان 178064	الولادات الحديثة	الوفيات المسجلة	وفيات الأطفال أقل من سنة	الفائض الطبيعي	معدل الحجم %		
					الولادات	الوفيات	وفيات الأطفال
	6.266	1.255	320	5033	35.15	07.04	43.31
							28.11

إلى جانب هذه الزيادة الطبيعية الموضحة لسنة 1998، هناك الهجرة التي أثرت في نمو السكان، والتي انتشرت بسبب ما زودت به المدينة من برامج تنمية كالصناعة و الصحة ، والتعليم والسياحة التي جذبت اليد العاملة من القرى المجاورة، حيث قدر عدد المهاجرين في سنة 1977م حوالي: 7698 مهاجر و عام 1987 حوالي 10387 مهاجر⁽¹⁹⁾.

ناهيك عن الهجرة الآتية من الولايات الأخرى بسبب الوضع الأمني بعد التسعينات حيث استقبلت مدينة بسكرة حسب أرقام الديوان الوطني لإحصاء ما بين سنة 1987م و 1998م حوالي 27986 عائلة⁽²⁰⁾، كما أن لهذه الظاهرة أثر واضح في الحركة المركزية(الهجرة) نحو المدينة وتولدت حرك مضادة لها نحو الأحياء واضحا ما لبث أن أصبحت جزءا من المدينة، وقد حدث هذا بشكل سريع وشامل أثر على المدينة والسكان ديموغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، حيث لم تكن هناك إجراءات تكفل أو تضمن سلامة البيئة في ظروفها المستمرة، فنشأ بذلك عيوب وفوضى ومشاكل، ونقص في كل وظائف المدينة وعناصرها، مما جعل البيئة عاجزة عن توفير الظروف المناسبة لسكانها في معيشتهم وعملهم.

وعموما فإن هذا النمو الديمغرافي يتوزع إلى 403263 من الحضريين و 268669 من الريفيين، فقد كانت احتياجات السكان كثيرة وهامة وخاصة بالنسبة للمساكن حيث كان الإنجاز ضعيف جدا، ثم أن الأراضي المخصصة لذلك قليلة وبذلك انتشرت المباني المخالفة (الفوضوية)، وعلى حساب الأراضي الزراعية وذلك باحتلالهم للأراضي المخصصة لإنتاج التمور خاصة، وكان النمو

السكاني مترافقا مع نمو قطاع الخدمات وانتشار البطالة، فنسبة توزيع السكان العاملين بالمدينة على النحو التالي: 34.52% بالنسبة للقطاع الثالث من مجموع ذوي النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبة الخدمات على بقية الوظائف الأخرى ظاهرة تبرهن على تدهور القطاع الأول في المنطقة، حيث أنه لا يستوعب سوى 6.63% من مجموع ذوي النشاط الاقتصادي البالغ عددهم 24909 نسمة، أما القطاع الثاني الذي يستوعب ما نسبته 31%، فإن أغلب العاملين فيه يمارسون البناء والأشغال العمومية، والصناعات التقليدية⁽²¹⁾، و أما نسبة البطالة فقدرت على مستوى الولاية بـ 20%⁽²²⁾.

وتكون هذه العوامل أهم مجالات البيئة الطبيعية التي لا تتفصل عن البيئة البيولوجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث أن كلا منها تكمل الأخرى، وترتبط البيئة الطبيعية برباط وثيق بالبيئة البيولوجية التي تشمل كافة العوامل التي تساعد على نمو الكائنات الحية وبقائها وتكاثرها، وتعد البيئة الاجتماعية والثقافية عاملا هاما من عوامل البيئة، حيث ترتبط بالتقاليد والعادات الجماعية والفردية...، كذلك فإن البيئة الاقتصادية تأثيرها على الانسان من حيث العمل وطبيعته، وما يتعرض له العامل من مخاطر أثناء عمله وما يحصل عليه من منافع ومداخل ومعارف، و آثار نفسية وصحية، وخاصة بالنسبة للعلاقة المضطربة بين ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع مستوى الصحة العامة.

رغم هذه المعطيات والإمكانيات التي تبرز ملامح التطور والنمو في مدينة بسكرة بيد أنها لم تشغل أحسن استغلال، الشيء الذي أحدث خدش في هوية المنطقة و طابعها الفلاحي الذي لم يعد كالسابق، مع إهمال المورد البشري كإستراتيجية يمكن استثمارها في تنمية المنطقة.

ولتأكيد هذا سنحاول البحث في نشأة هذه المدينة و بعدها مختلف السياسات الحضرية التنموية التي طبقت في المدينة و ما خلفته على أرض الواقع من مشاكل كالتلوث البيئي.

ج / نشأة المدينة:

تعتبر منطقة بسكرة مهدا للحضارات القديمة، لما وجد بها من حفريات على الضفاف الشرقية لوادي بسكرة، و آثار الجدران في الأرض جنوب الواحدة الحالية بالمسيد، إذ يمتد تاريخ المنطقة إلى أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد⁽²³⁾، راسما إلى اليوم نمو المدينة عبر التاريخ.

و يرى "زهير الزاهري": أن كلمة بسكرة مشتقة من كلمة "سكرة" نسبة إلى حلاوة تمرها (دقلة نور)، و أما في الفترة الرومانية منهم من أطلق عليها اسم ادبسينام Ad.Pisciname و التي تعني "المنبع المعدني" نسبة إلى حمام الصالحين الذي يبعد عن المدينة بحوالي 7 كلم، ثم سميت مدينة بسكرة بـ "فسيرة" Vescera والتي تشير إلى همزة وصل بين الشمال والجنوب، كمنطقة تجارية نتيجة وقوعها في مركز للعبور بين الشرق والغرب و الشمال والجنوب، وبعد الفتح الإسلامي

أصبحت تسمى "العربة" و ثم " بسكرة" والتي تعرف مدينة بواحة الزيبان، و الزاب يعني واحة بالأمازيغية (24) ، وبين كل هذه التسميات ظلت بسكرة عروسا للزيان وتاريخا مجيدا وإشعاعا حضريا. هذه الواحة التي يقول عنها "حسن عبد الكريم" أحد الباحثين في تاريخ المنطقة: بأن الرومان قد واجهوا مقاومة عنيفة من طرف الأهالي، كما تمت الإشارة إلى أن المنطقة قد دخلها "يوغرطة" بعد اصطدامه بجيش الروم و بمساعدة أهالي المنطقة الذين زودوه بآلاف الفرسان لمحاربة الرومان، وفي القرن الرابع الميلادي، احتل الوندال المنطقة و عاثوا فيها فسادا و نهبوا الأراضي الخصبة، و لم يلبث الرومان أن سيطروا على المنطقة من جديد، و أقاموا محصنة في مدين بسكرة و انتشرت الديانة المسيحية، إلى أن فتحها عقبة بن نافع في القرن السابع للميلاد، وانتشر الإسلام في هذه المدينة و أصبحت مصدر إشعاع حضاري و ثقافي و تجاري، لتتزعم بسكرة منطقة الزاب و تكون فيه للتجار و طلبة العلم.

و ابتداء من القرن العاشر للميلاد احتلت ما قبل ملوك بني حماد، و قبائل الأشبنج الهلالية التي سلبت خيرات المدينة، و في القرن الرابع عشر للميلاد دخلها الحفصيون و في 1542 بنى الأتراك برج الترك عند منبع المياه، إلى أن احتلت من قبل الاستعمار يوم 04 مارس 1844 أين اندلعت ثورة الزعاطشة سنة 1849م بقيادة الشيخ بوزيان لتنتهي هذه الثورة بتدمير القرية بكاملها و استشهاد قائدها (25) .

و سنحاول التطرق إلى مراحل تطور أنماط استخدام مجال المدينة عبر التاريخ كما يلي:

§ "المرحلة الأولى": من 681 م إلى 1542 م:

شهدت مدينة بسكرة تحولات كثيرة في هذه الفترة، حيث تعاقب عليها كل من الحماديين الهلاليين، و الحفصيين و المرنيين إلى أن جاء الأتراك و أسسوا بها المدينة التركية 1542 في عهد السلطان "عبد العزيز" و الملاحظ في هذه الفترة، أن العمران لم يتطور و لم يزدهر بالمنطقة كثيرا، حيث اقتصر على مجموعة من المساكن لم تكن امتداد للمساكن التي شهدتها الفترة السابقة و إنما شيدت في الجهة الجنوبية الغربية منها، و هذا يفسر عدم الاندماج و عدم الانصهار بين القبائل التي تداولت على المنطقة.

§ "المرحلة الثانية": من 1542م إلى 1844 م:

بعد دخول الأتراك إلى الجزائر و ابتداء من سنة 683 إلى غاية القرن 18 تسببت حالات وباء الطاعون و كذلك ثورة السكان ضد الأتراك في نشأة سبعة تجمعات سكنية بالمدينة و هي (كرة قداشة، باب الضرب، باب الفتح، لمسيد، رأس القرية، مجنيش) و قد دامت هذه الوضعية حتى مجيء الاحتلال الفرنسي.

§ "المرحلة الثالثة": من 1844 م إلى 1950 م :

بعد الثورة الشعبية دخل الاحتلال الفرنسي سنة 1844 إلى مدينة بسكرة و أسس حصنا للجيش بقيادة "سان جرمان" في شمال المدينة، هذا الحصن يعد الخطوة الأولى في بروز مظاهر العمران الجديد التي تمثلت في أحياء المعمرين التي تتميز بأنماط بطابقين، و سقف من القرميد، و هذه الأحياء تشكل اليوم مركز المدينة و هي ذات نمط أوربي تحيط بها أحياء شعبية أقيمت للجزائريين.

§ "المرحلة الرابعة": من 1950م إلى 1975م:

في هذه المرحلة بدأت المدينة توسعا بتلك الأحياء السابقة بشكل فوضوي، و قد كان هذا الامتداد في جهتين من الجهة الغربية للوادي، و في شكل امتداد حولي شمال جنوب أمام الجهة الغربية من حي المعمرين، و قد كانت هذه الأحياء مكتظة بالسكان و ذات أزقة ضيقة، و نسجل في هذه الفترة ظهور أحياء منفردة و بعيدة عن مركز المدينة و هي "حي فلياش" الذي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة، و يمتاز بطابعه الريفي مع العلم أنه كان مقر بلدية سنة 1950م، و حتى "العالية الشمالية" الواقع في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة، و قد كان هذا الحي يسمى "زمالة شيخ العرب"، و قد كان مخطط للحراس و الخدم الذين كانوا يعملون عند "ابن قانة"، و الذي يلقب "شيخ العرب" و لذلك فهو حي غير منظم و أزقته ضيقة و مبانيه من الطوب أي أنه يعكس حياة سكانه المادية و الاجتماعية التي يرثى لها، ثم حي "سيدي غزال" الذي بدأ ظهوره بعد الاستقلال، و بالضبط سنة 1969 في شكل بناء فوضوي، و يقع في الجهة الغربية للمدينة.

§ "المرحلة الخامسة": ما بعد 1975م:

بعدها أصبحت مدينة بسكرة مقر ولاية سنة 1974م، و استفادت من برنامج سكني يدخل في إطار إقامة مناطق حضرية جديدة (ZHUN)، حيث ظهرت للوجود منقطتان سكنيتان جديدتان: الأولى من الجهة الغربية، و الثانية من الجهة الشرقية من المدينة، و تقدر مساحتها بـ: 318 هكتار في البلدية، كما استفادت المدينة من منطقة صناعية تقدر مساحتها في البداية أيضا بـ 117 هكتار و تقع في الجهة الغربية من المدينة.

و من العوامل الأساسية التي ساهمت في التوسع العمراني، الرتبة الإدارية (مقر البلدية)، التي ساعدت في إقامة صناعات و شركات للبناء و الأشغال العمومية، مما جعل المدينة منطقة جذب بالإضافة إلى المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين، فإن هناك أراضي داخل الواحات استغلت عكس طبيعتها و هذا على حساب النخيل، و بالجهة الشرقية فإن المدينة تتوسع باتجاه بلدية شتمة⁽²⁶⁾.

1-2 المجال الزمني:

بدأ إنجاز الدراسة في جانبها الميداني بالمرحلة الاستطلاعية التي قمنا بجمع البيانات والمعلومات، والتنقل لمختلف المؤسسات المسؤولة عن حماية البيئة في مدينة بسكرة، والتعرف على واقع البيئة بالمدينة و مشاهدة المشاكل التي تتركز فيها، وكان هذا في بداية شهر فيفري، ومع بداية شهر مارس إلى شهر جوان 2007م من الدراسة الميدانية، بدأت بجمع الوثائق و السجلات، ثم إجراء المقابلات مع المسؤولين والمختصين والمهندسين، وبعض شرائح المجتمع الفاعلين في مجال حماية البيئة، الذين يقيمون المشاكل التي تثير وبشكل كبير قلقا على المدينة والسكان اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا...، والتي نراها ناتجة عن السياسة التنموية والتي أثرت على البيئة، مما جعل البيئة عاجزة عن توفير الظروف المناسبة لسكانها في معيشتهم ونشاطاتهم، ومن هذا المنظور فإنه يجب إيجاد الحلول للمشاكل البيئية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ومعالجتها من خلال رؤية شاملة ومتكاملة.

1-3 المجال البشري: العينة:

لقد أصبح الاعتماد في البحوث الميدانية في مجال علوم الاجتماعية على العينات من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي، فهي تهدف إلى الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء، وهي تؤدي في أغلب الأحيان إلى إظهار معطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة (27).

إن موضوع دراستنا يبحث في تأثير السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر على واقع البيئة بمدينة بسكرة، و كيفية عمل هذه السياسات على ظهور انعكاسات اجتماعية في المدينة وبروز مشكلة تلوث البيئة، و ذلك من خلال تتبع هذه السياسة منذ تطبيقها إلى اليوم.

و بالرجوع دائما إلى الإشكالية الرئيسية للموضوع، فإن مجتمع الدراسة هم الأفراد المكلفون بمجال حماية البيئة، إلى جانب الأفراد المكلفين بالسياسة التنموية بجميع آلياتها على مستوى التخطيط و التسيير و التهيئة من خلال المؤسسات المعنية بذلك، الذين لهم الحق في المشاركة في تجسيدها، وأولئك الذين ينشطون خارج إطار المؤسسات الرسمية في تنظيمات أخرى غير رسمية، أو بالأحرى جمعيات لمعرفة مشاركتهم و رأيهم فيها، و لعدم وجود منطقة محددة بها أفراد والمتضررون بصورة مباشرة من مشكلة تلوث البيئة.

فإننا اخترنا العينة العمدية أو القصدية لأن : هذه العينة و كما هو معروف هي من العينات التي يتم جمع أفرادها بشكل مقصود لعدم وجود منطقة محددة بها أفراد لهم خصائص و مميزات المجتمع الأصلي بعينه⁽²⁸⁾، حيث تم انتقاء أفراد بشكل مقصود من المسؤولين في مجال حماية البيئة والتنمية لمدينة بسكرة، والتي تعد في مجملها السلطات الرسمية بالمدينة، فهؤلاء الأفراد الذين لهم دخل في تنظيم و تسيير و تهيئة المجال الحضري، و بمعاينة التدهور و التلوث البيئي، و كما تم اختيار أولئك الذين ينشطون خارج إطار المؤسسات الرسمية، لأنهم أكثر من يمثل المواطنين و يهتموا بالمشاكل البيئية في مدينة بسكرة.

و قد كان الهدف من اختيارنا لهذا النوع من العينات و مبرراتنا هي:

- توفر بيانات كافية حول موضوع الدراسة و التي تسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة، أي أننا على دراية بالأفراد المنتمين لهذه العينة و الذين من خلالهم نستطيع الحصول على معلومات وافية حول مشكلة حماية البيئة من التلوث.
- إن هؤلاء الأشخاص أو الأفراد تتوفر فيهم مجموعة خصائص دون غيرهم، لكونهم لديهم معلومات في الجانب المهم للبحث و الذي نتطلع إلى دراسته.
- إمكانية تحديد عدد مفردات العينة، و التي تكون ممثلة للمجتمع الأصلي للدراسة، بصورة منظمة و غير تنبؤية غامضة، بغية الوصول إلى نتائج تجيبنا عن أسئلة الإشكالية و تحقق من أهداف الدراسة.

فكانت عينة الدراسة وفق ما يلي:

- عدد أفراد العينة للفئة الأولى: 13 فردا من جهاز السلطات الرسمية تعمل في إطار التنمية و حماية البيئة، أي بنسبة 100% من المجتمع الأصلي.
- عدد أفراد العينة للفئة الثانية: 07 أفراد من مجموع السلطات غير الرسمية التي تعمل ضمن إطار جمعيات تنشط في مجال حماية البيئة و المحيط بالمدينة، وكذلك بعض المسؤولين مكاتب الدراسات المعمارية و العمرانية بالمدينة و المعتمدين من طرف مديرية البيئة بالولاية، وكذا مقدم حصة البيئة و الحياة بالإذاعة المحلية، بنسبة تقريبية 80%.

والمتمثلة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (09) : أفراد عينة الدراسة

السلطات الرسمية المعنية بالتنمية و بحماية البيئة بالمدينة	السلطات الرسمية المعنية بالتنمية وحماية البيئة بالمدينة
رئيس جمعية حماية البيئة.	مسؤول في مديرية البناء والتعمير.
عضو في جمعية أحباب البيئة.	مسؤول بمكتب مراقبة البناء بمديرية البناء والتعمير.
رئيس جمعية ترقية المدينة ببيسكرة.	مسؤول بمصلحة تهيئة الإقليم بمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية والإنجاز.
مقدم حصة البيئة والحياة في إذاعة الزيبان.	مسؤول بمديرية العمران و البيئة بالبلدية.
مسؤول مكتب الدراسات العمرانية والمعمارية ببيسكرة.	مسؤول بمكتب تقسي المخالفات بمديرية العمران و البيئة بالبلدية.
مسؤول مكتب البيئة و التهيئة العمرانية ببيسكرة.	مسؤول مكتب حفظ الصحة بالبلدية.
مسؤول بمكتب ركيبي للدراسات والمراقبة التقنية ببيسكرة.	رئيس مصلحة النظافة بمديرية العمران و البيئة بالبلدية.
	مسؤول مديرية البيئة بالولاية
	مهندس بمديرية البيئة بالولاية.
	مهندسة بمكتب البيئة الصناعية والحضرية بمديرية البيئة بالولاية.
	مسؤول بشرطة العمران بالولاية.
	مسؤول بالوكالة الوطنية لتهيئة المجال للولاية
	مسؤول بمديرية الصحة

ثانيا : منهج الدراسة:

إن الوصف و التفسير من الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع، و اللذان يستندان عليهما في تحقيق المفهوم العلمي للظواهر لإمكان التنبؤ بها، و بالكيفية التي تحدث بها في المستقبل و هو الغرض النهائي للعلم، و هذا ما جعل كلا من "بلاك و شاميون" يذهبان إلى أهمية توفير المعلومات الوصفية التفسيرية حول الظواهر الاجتماعية و هذا لدعم غرض الفهم و الإدراك حولها و الوصول إلى التنبؤ العلمي بمستقبل تلك الظاهرة (29).

ومن خلال إشكالية هذه الدراسة التي تتمثل في معرفة تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة، و من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة و الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، لا بد من إتباع طريق يؤهل الباحث إلى كم معرفي يمكن استثماره حاضرا و التنبؤ له مستقبلا، و ذلك في ظل إشكالية البحث و أهدافه.

ولمعرفة ظروف هذه السياسة و علاقة الأفراد بها، فإنه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب لذلك و هي الطريقة الوصفية، أي الاعتماد على المنهج الوصفي، لأنه و من الواضح في دراستنا هذه و بعد تحديد الإطار النظري لها، عدم وضع فرضيات حول الموضوع المدروس و الاكتفاء بطرح تساؤلات حيث أنه من المفيد أن نذكر بأن الدراسات الاستطلاعية و الوصفية تنطلق من الواقع و ليس من فروض (30).

إذن من خلال المنهج الوصفي نتطلع إلى الوصف الدقيق و التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية، لكونه يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة بهدف اكتشاف حقائق جديدة (31)، و لكون هذا المنهج يشبه الإطار العام الذي يقع تحته كل البحوث التي تصف بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع، دون أي تدخل من الباحث ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة (32)، و جمع المعلومات حولها و محاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها (33).

و بشكل عام يمكن تعريف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، و ذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، و ما يميز هذا المنهج أنه يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة، كما أنه

يقدم في الوقت نفسه تفسيراً واقعياً للعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة و التي تساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة (34) .

إلى أن المنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي، وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية، والتعرف على العوامل المكونة المؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة. كذلك يعتمد أيضا في تنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات، الملاحظة، الاستمارة (35) .

ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي في بحثنا الذي نبحت فيه عن تأثير السياسات التنموية على الواقع البيئي للمنطقة التي تتميز بطابعها الصحراوي، وكيف يتم تنظيم مجالها الحضري، الذي يختلف عن باقي المجالات الحضرية، أي من واقع ومميزات وخصائص معينة، وبغية تشخيص هذا الواقع عمرانيا واجتماعيا، وتحليل مختلف الجوانب التي تتطوي عليها هذه السياسة التنموية والمشاكل المترتبة عنها وعلى الواقع البيئي، محاولة التعرف على الأسباب المسؤولة عن انتشار هذه المشاكل، وعلاقتها بالإجراءات المتخذة على مستوى التخطيط والتسيير والتنفيذ، ومن ثم محاولة تفسير مختلف العوامل المرتبطة بالدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة عن واقع يمكن من خلاله إرشاد التوعية للعلاقة الخاصة المتعلقة بالحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وكما استعنا ببعض النصوص والوثائق للكشف عن المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة التنموية في الجزائر، و خاصة المتعلقة بالحماية البيئة والتنمية المستدامة، وذلك عن طريق تفصي الحقائق و الأحداث الماضية المتعاقبة على السياسة الجزائرية في هذا المجال، ومشاركتها في الندوات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية والوطنية من أجل حماية البيئة في ظل سياسة التنمية المستدامة .

ثالثا : أدوات البحث:

من خلال التوقف عند أهم خصائص المنهج المتبع في دراستنا ألا وهو المنهج الوصفي، وبعد تحديد المجال البشري والزمني و الإطار المكاني المتمثل في مدينة بسكرة والمتمثلة في السلطات الرسمية المعنية بالسياسة التنموية وبمجال حماية البيئة بالمدينة، التي لها ظلع في تنظيم و تسيير و تهيئة المجال الحضري و بمعاينة التدهور و التلوث البيئي، وكذا السلطات غير الرسمية لأنها أكثر من يمثل المواطنين و يهتم بالمشاكل البيئية الموجودة في مدينة بسكرة.

يتعين علينا التحديد الدقيق لأدوات البحث، و التي يجب أن تتلاءم مع كل من المنهج المختار و العينة، وهي أدوات جمع البيانات المختلفة، لتكتمل البحث من المعلومات في التحليل و التفسير، و تعد الوعاء المادي للمعرفة وللذاكرة الإنسانية .

وكذلك فإن معظم البيانات و المعلومات التي استعنا بها من مختلف السجلات و الوثائق، تتصل بالنصوص التشريعية الخاصة بحماية البيئة، و التهيئة العمرانية و التعمير، و التنمية المستدامة، الإحصاءات و المعطيات الديمغرافية و الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية، و مختلف الخرائط التي تبين مراحل تطور و تنمية المدينة في مجال حماية البيئة.

فهذه الأدوات هي كالتالي :

- الملاحظة.

- المقابلة .

- الاستمارة.

و التي نعرضها كما يلي:

ب./ الملاحظة:

هي أداة أخرى لجمع المعلومات، بها ينفذ المنهج الوصفي، و تعمل على توجيه الانتباه والإدراك إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو لشيء ما، بهدف الكشف عن أسباب الظاهرة وقوانينها⁽³⁶⁾ وأحد أهم المصادر للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، و كما هو معروف فالملاحظة هي الخطوة الأساسية في خطوات المنهج، و بذلك تكون من أدوات جمع البيانات و الأساليب الفنية الأخرى المستخدمة في تحقيق هذا الغرض، و هي المعاينة المباشرة لأشكال السلوك أو الظاهرة التي تدرس، و النقطة الرئيسية في التفرقة بين الملاحظة و المقابلة⁽³⁷⁾.

و يعتبرها البعض من أهم الخطوات، ذلك لأنها توصل الباحث إلى الحقائق و تمكنه من صياغة فرضياته و نظرياته، و تعد وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته و معلوماته، كما تعد توجيها للحواس لمشاهدة و مراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة و تسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه، و النوع المراد الاعتماد عليه هي : "الملاحظة غير المشاركة" و يطلق عليها الملاحظة البسيطة، فهي لا تتضمن أكثر من النظر و الاستماع و متابعة موقف اجتماعي معين دون مشاركة فعلية، و يحاول الباحث قدر الإمكان أن لا يظهر في الموقف كأن يمر في أحد الأحياء يراقب بعض الأعمال ثم يسجل ما يراه و ما يلحظه و هي فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية و كما يحدث في مواقف الحياة الطبيعية (38).

و قد استعنا بهذه الأداة المنهجية وفق مايلي :

1. كون الملاحظة تسمح بالفحص ومشاهدة الأفعال والسلوكيات وهي تحدث والتي من خلالها نستطيع وصف و التحدث عن السياسة التنموية المتبعة في مدينة بسكرة و آثارها على الواقع البيئي بها.
 2. كذلك تم اللجوء إليها، لأنه من خلال تقنياتها نستطيع جمع المعلومات و الخصائص حول إشكالية الدراسة في الحالات التي يتعذر علينا الحصول عليها من مصادر أخرى.
 3. المشجع الأول لإثارة كل التساؤلات و الاستفسارات التي نوجهها للهيئات المسؤولة عن التنمية و حماية البيئة، أي أخذ المعلومات و المعطيات الكيفية التي يساهم مساهمة الفعلية في الإعداد لأسئلة المقابلة.
 4. إحدى الأدوات الأساسية التي تعمل ضمن تقنيات المنهج الوصفي المتبع في هذه الدراسة والتي تخدمه و تدعم تحليلاته و نتائجه.
 5. اللجوء إلى الملاحظة البسيطة، سوف يسمح لنا بمشاهدة واقع المدينة كما هو دون تغيير أو تعديل للحصول المباشر على إجابة حول الأزمة البيئية التي تعرفها هذه الأخيرة.
- و في ضوء إشكالية الدراسة و أهدافها استخدمنا الملاحظة البسيطة المباشرة لمتابعة و مشاهدة للتركيب الداخلي للمدينة من أنماط المباني و نظام الشوارع و الأحياء، و البيئة المحيطة بالإنسان و مختلف المشاكل التي تعانيها هذه الأخيرة، في كل من الأحياء و المباني، أين يكمن الضرر من هذه المشاكل والتي يجب معالجتها كالتدهور البيئي و ما هي أهم مظاهره في المدينة، وأغلب الأنشطة الهامشية الحضرية و أين تتمركز و ما تعانيه و ما تخلفه من تلوث بيئي، هذا مع محاولة تسجيل كل ما نلاحظه تفاديا للنسيان، كما استعنا بالصور الفوتوغرافية لتوثيق ما تم ملاحظته في الواقع، من أجل معينة المشاكل التي تعانيها البيئة و السياسة التنموية المطبقة في مدينة بسكرة، و للمزيد من المعلومات و تأكيد ما تم ملاحظته استعنا بـ:

ج. / المقابلة:

وجدنا أن المصدر الثاني الذي يمكن التعامل معه للحصول على البيانات ، وهم عبارة عن أفراد مكلفين بمهمة واضحة و محددة، والأسلوب الوحيد أو الطريقة الأنجع للتعامل معهم هو مقابلتهم شخصيا والحصول على معلومات من عندهم مباشرة، لذا فالأداة المستخدمة في ذلك هي : المقابلة. إذ وكما هو معروف فالمقابلة عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، و الحصول على البيانات التي يريدها (39).

و تعتبر وسيلة هامة لجمع البيانات من الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالظاهرة التي يدرسها الباحث، أي أنها أداة للحصول على ملاحظات الناس عن أمور أو أحداث لا يستطيع الباحث أن يلاحظها و يعرفها بنفسه (40).

لذلك فهي تحتل مركزا هاما في البحث السوسولوجي، و تعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا و انتشارا في الدراسات الأمبريقية.

و حسب إشكالية الدراسة فإنه تم تطبيق نوع من المقابلات هنا وحسب طبيعة الموضوع هو المقابلة نصف موجهة أي بالاعتماد على دليل يشتمل على قائمة أو مجموعة من الأسئلة المحددة و المرتبة ترتيبا منهجيا معينا، و تتضمن جوانب تتعلق بموضوع البحث ؛ بمعنى توجيه هذه الأسئلة إلى المبحوثين بهدف الحصول على المعلومات والبيانات المنتظرة من البحث (41) . و قد كانت مبرراتنا في هذا الاختيار هي:

1. طبيعة موضوع الدراسة و كذلك مفردات العينة المختارة.
2. ارتفاع نسبة مردود هذه الأداة ، وخاصة بغزارة المعلومات التي توفرها لنا نظرا لتعاملنا مع الأفراد المسؤولين بصورة مباشرة و غير مباشرة عن حماية البيئة.
3. محاولة التعرف على ردود أفعالهم و انفعالاتهم تجاه هذه الآلية و ما ترتب عليها من محطات عمل و كذلك مشاكل و عواقب حالت دون تحقيق تلك الفعالية المرجوة.
4. إمكانية حصولنا على عدة خيارات في طرح الأسئلة و صياغتها، و حرية استخدام أنواع الأسئلة و بدائلها، و التي ستساعدنا دون شك على تذليل الصعوبات التي قد تعيقنا في الحصول على معلومات.
5. إدراكنا أن الحصول على المعلومات عن طريق الوثائق والمصادر الأخرى الموثقة أمر شبه مستحيل(صعوبات الميدان)، ويرجع ذلك لعدم توفر هذه الوثائق، و إن وجدت فتوجد نسخة قليلة يصعب الحصول أو حتى الإطلاع عليها.

6. كذلك هذه الأداة تسمح لنا باختزال عامل الزمن الذي يلعب دورا في معالجة موضوع الدراسة.

حيث أجريت المقابلات وفق اختيارنا للمجتمع الأصلي للدراسة وهم المسؤولين في السلطات الرسمية في مجال التنمية وحماية البيئة بمدينة بسكرة، و التي يمكن أن تمدنا بالمعلومات حول التنمية والبيئة، والمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة من التلوث البيئي، وكذلك أولئك الذين ينشطون خارج إطار المؤسسات الرسمية والمهتمون بالمشاكل البيئية ولمعرفة الحقائق والوقوف على ما تعانيه المدينة من المشاكل، وعلاقتها بسياسة التنمية و التخطيط و التسيير الحضري لمدينة بسكرة.

د. / الاستمارة :

كانت الأداة الأساسية في جمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، وتجدر الإشارة أننا قمنا في البداية بإجراء مقابلات شخصية تمهيدا لفهم الموضوع وكذلك من أجل إحاطة الهيئات المعنية الإدارية والمختصة بنوعية دراستنا وما نطمح إليه، وكذا خلق جو من الثقة والاطمئنان .
وحسب طبيعة الموضوع وطبيعة مجتمع البحث فإننا وجهنا 20 استمارة مقابلة منها إلى بعض المسؤولين في الإدارة المحلية و المؤسسة التنموية الحضرية، و التي يمكن أن تمدنا بالمعلومات حول العلاقة بين التنمية و البيئة، بين السياسة التنموية و مشاكل تلوث البيئة التي تعاني منها المنطقة.
والبعض الآخر وجهت إلى بعض جمعيات حماية البيئة كسلطة غير رسمية، ومقدم حصة البيئة والحياة، ومهندسين أصحاب مكاتب الدراسات العمرانية للإنجاز والتعمير المعتمدين من طرف مفتشية البيئة بالولاية، لمعرفة الحقائق و الوقوف على ما تعانيه المنطقة من المشاكل البيئية، و علاقة هذه المشاكل بسياسة التخطيط و التنمية الحضرية المحلية، و هذا من أجل تدعيم موضوع البحث و تأكيد المعلومات المتحصل عليها من خلال الأدوات السابقة و لنكشف معلومات أخرى مباشرة وواقعية من خلال دليل يشمل قائمة واضحة من الأسئلة و محددة انطلاقا من الإشكالية و بما يخدم الموضوع.

و قد تمت عملية صياغة أسئلة المقابلة تبعا للخطوات التالية :

- وضع واقتراح مجموعة من الأسئلة والتي من شأنها الإجابة على أهم توجهات تساؤلات الدراسة.
- عرض استمارة المقابلة على الأستاذ المشرف الذي تفضل بتصحيحها و مناقشتها.
- عرض استمارة المقابلة على أساتذة من قسم علم الاجتماع و لتصحيح الأسئلة، حتى وصلنا إلى صورتها النهائية.

حيث أسئلة المقابلة تتكون من 50 سؤالاً، وقد تم تقسيمها إلى ثلاث محاور وهي:

أولاً: تتمحور حول ما تعانيه المدينة من مشكلة تلوث البيئة 01 ⇐ 22

ثانياً : حول تلوث البيئة كأحد معوقات التنمية بمدينة بسكرة 23 ⇐ 37

ثالثاً : حول القيام بتنمية محلة شاملة تدعم سلامة البيئة في مدينة بسكرة 38 ⇐ 50

والغرض من هذه الأسئلة معرفة أهم المشكلات البيئية التي تعانيها المدينة، وكذا لمعرفة

العلاقة بين هذه المشاكل و القرارات و الإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية لتنمية المجال الحضري للمدينة، وأهم القوانين والتشريعات الوطنية التي لها علاقة بحماية البيئة من التلوث وعلاقته بالسياسة التنموية المحلية، وما يجب أن ينطلق من خلال معالجة هذه المشكلات دون التأثير السلبي على غيرها من المظاهر البيئية الأخرى، وكذا حول الآفاق والتطلعات المستقبلية، وإبراز دور الأبحاث العلمية المختلفة وخاصة السوسولوجية و تخطيط في أعمال منع التلوث البيئي أو الحد منه، وهنا يجب أن يشترك الخبراء والعلماء إلى جانب السلطات المعنية في تخطيط المدن وتنميتها، وتخطيط المناطق السكنية والصناعية، والمرافق المناسبة لها.

هوامش الفصل الخامس :

- 1- غانم عبد الغني: مدينة بسكرة نموها وتهيئة مجالها الحضري، حوليات وحدة البحث إفريقيا العالم العربي، المجلد 3، 1999، قسنطينة، ص 23.
- 2- مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية بمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بالولاية، يوم 2007/03/28.
- 3- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: الدليل السنوي للإحصائيات المتوقعة لسنة 2002 ، ص 3.
- 4- محمد الصغير غانم: مقالات حول تراث منطقة بسكرة و التحول الأوراسي، منشورات جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الأوراس، باتنة (ب.ت)، ص 22.
- 5- غانم عبد الغني، مرجع سابق، ص 23.
- 6- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: مرجع سابق، ص 7.
- 7- ذيب بلقاسم: المجال العمراني و السلوك الاجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة لحالة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، هندسة معمارية، قسنطينة، 1995، ص 40.
- 8- نفس المرجع السابق، ص 20.
- 9- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: مرجع سابق، ص 35-37.
- 10- نفس المرجع السابق: ص 11-12
- 11- نفس المرجع السابق: ص 54-55.
- 12- نفس المرجع السابق: ص 45-50.
- 13- Bureau d'études et d'urbanisme, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (P.D.A.U), phase « 2 », Biskra, 1997, P21
- 14- ذيب بلقاسم ، مرجع سابق، ص 47.
- 15- أمال لبعل: آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع تخصص تنمية، بسكرة، 2003-2004، ص 93.
- 16- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: الدليل السنوي للإحصائيات لعام 1998م، ص 34
- 17- مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية لمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بالولاية، مرجع سابق
- 18- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: الدليل السنوي للإحصائيات لسنة 2002م ، مرجع سابق، ص 77.
- 19- (P.D.A.U) Phase « 2 », Ibid, P21.
- 20- فكرون لزهر: المحيط العمراني في تشوه مستمر، جريدة الخبر اليومي، الجزائر ، عدد 3829 ، الأحد 19 جويلية 2003م ، ص 9.

- 21- غانم عبد الغني ، مرجع سابق، ص27-28.
- 22- مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية، بمدرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية، مرجع سابق.
- 23- بتصرف من :
- حمزة العاتي، بسكرة تراث حافل ببطولات المقاومة و الإشعاع الحضاري، مجلة الزيبان، الجزائر، (أفريل 1984)، ص12-13.
- غانم عبد الغني ، مرجع سابق، ص23-24.
- 24- بتصرف من :
- فوزي مصمودي، بسكرة عبر التاريخ ، مقال الرابطة الولائية للنشاطات الثقافية و العلمية للشباب، دليل ولاية بسكرة- الملتقى الوطني الخامس لابنكارات الشباب، (أيام 24-25-26 ديسمبر 1997).
- المجلس الشعبي البلدي، بسكرة الأحداث، إعلامية يصدرها المجلس الشعبي البلدي، بلدية بسكرة، (العدد الأول 1999م، 2000م)، ص5.
- الموقع : www.ar.wikipedia.org تاريخ الزيارة 2007/08/9.
- 25- ولاية بسكرة: مجلة الزيبان، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية بسكرة (العدد7، أفريل 1984م) ، ص10-13.
- 26- أمال لبعل، مرجع سابق، ص95-96.
- 27- عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات، المقاربات، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2007، ص54.
- 28- نفس المرجع السابق، ص56.
- 29- سيد علي شتا، المنهج العلمي و العلوم الاجتماعية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997، ص300.
- 30- عبد الوهاب ابراهيم، أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص41.
- 31- بلقاسم سلاطونية، حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص168.
- 32- محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص201.
- 33- عبد الوهاب ابراهيم، مرجع سابق، ص100.
- 34- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1999، ص47.
- 35- نفس المرجع السابق، ص48.

- 36- سامي ملحم، مناهج البحث في التربية و علم النفس، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000، ص 226.
- 37- عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي "محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص. 227
- 38- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 82.
- 39- محمد عبيدات و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 55.
- 40- سعيد ناصف، محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها، مكتبة زهراء الشروق، مصر، 1997، ص. 48.
- 41- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي-النظرية و التطبيق، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص48.

الفصل السادس : نتائج البحث و الدراسة

أولا : العرض للدراسة الميدانية في ظل الطرح

المنهج المقدم

ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الطرح النظري

و المنهجي

من خلال هذه دراسة قدمنا في الخطوات السابقة من مدخل و جانب نظري و منهج، التي يعد بمثابة الصانع و الموجه لتوضيح خبايا المشكلة، وللوصول إلى إجابة واضحة من خلال تحليل ما تم جمعه من معلومات و بيانات لتفسيرها في الجانب الميداني، بغية توضيح الصورة الحقيقية لواقع تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة ، ومعرفة مدى تأثير السياسة التنموية المحلية على البيئة بهذه المناطق وما تخلفه من مشاكل، و من أجل الوصول إلى أهدافنا، و لما لا إقتراح حلول لها كروية مستقبلية من واقع هذه المناطق، و هذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل من خلال:

أولاً: تحليل بيانات عن واقع حماية البيئة والسياسة التنموية في مدينة بسكرة:

إن الأهداف الكبرى المسيطرة من طرف الدولة، و لانتهاج سياسة معينة لا يمكن أن تتحقق و تصل إلى أغراضها إلا إذا اعتمدت على إدارة عامة قوية و حساسة تتجاوب مع السياسة العامة في الدولة، و ذلك بتسييرها و إدارة العمليات الاقتصادية و الاجتماعية و تجاوبها مع النظام السياسي الموجود بها، و هذا بالتطرق إلى الدور الذي تلعبه الإدارة في تنفيذ و تطبيق السياسة العامة لحماية البيئة.

ومن أجل معرفة واقع السياسة التنموية في مدينة بسكرة، و الإجراءات التي اتخذتها لحماية البيئة بها، فلا بد من الغور في خبايا الماضي لأنه أساس الحاضر و المستقبل، من خلال تلك الحضارات التي تركت بعض البصمات على المدينة في الكثير من النقاط من خلال :

1/ قبل الغزو الفرنسي:

تمتد هذه الفترة من الاحتلال الروماني، و خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديين، حيث كانت المدينة تضم بين أسوارها أسقفين الأولى كاثوليكية و الثانية دوناستية، و بعد الفتوحات الإسلامية و تعاقب الدويلات و الخلافات عليها، بدى الطابع الإسلامي واضحاً و في شتى المجالات، حيث يظهر هذا التأثير من خلال ما كتبه الرحالة العرب، و من ذلك ما كتبه "أبو عبد الله البكري" في كتابه (المقرب في ذكر بلاد إفريقيا و المغرب) "... فهي مدينة كثيرة النخيل والزيتون و أصناف الثمار، فهي مدينة مستورة عليها خندق و لها جامع و مساجد كثيرة و حمامات و بضواحيها بساتين كثيرة... الخ"، و يضيف: "بسكرة أهلها على مذهب أهل المدينة، و لها من الأبواب، باب المقبرة و باب الحمام و باب ثالث...، و داخل بسكرة آبار كثيرة عذبة، و هي من البنين الأول ..."، أما "حسن الوزان"

المعروف بـ الليون الإفريقي (LEON L'AFRICAIN) يشير إلى: " أن بسكرة مدينة قديمة تأسست في العصر الذي كان الرومان يحتلون بلاد البربر، و بعد ذلك تخربت ثم أعيد بناؤها في الزمن الذي دخلت فيه الجيوش الإسلامية إلى إفريقيا، و تبدو اليوم أهلة بالسكان و جدار سورها من الجبس الفني..."، و خلال القرن 17 إبان الحكم العثماني احتفظت بفضل ما كانت تتمتع به من موارد اقتصادية و تجارية، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي بنوع من الأهمية بعد أن أقام الأتراك حامية (برج الترك) لكن دون أن يتركوا آثار عبر تلك المرحلة و مع نهاية التواجد التركي أصبحت المدينة تضم : تجمعات سكنية بالمناطق (قداشة، مجنيش، رأس القرية، لمسيد، سيدي بركات، باب الضرب، فلياش) لتشكل التجمعات الأساسية و تبرز ذلك التجانس، حيث نرى الحدود التي تفصل بين التجمعات كما أن هناك شبكة طرق أساسية و ثانوية تربط بين التجمعات، هذه الأخيرة تشكل حصنا محميا له منافذ معلومة و أبوابه هي: (باب الفتح، باب الضرب، غيرها)، و المواد المستعملة في بناء المساكن هي (الطوب، جذوع النخيل و جريدها) (1) .

2/ إبان الاحتلال الفرنسي:

تشكل فترة الاحتلال الفرنسي مرحلة هامة نظرا لطابعه الاستيطاني، و نظرا لما أحدثته من تغيرات على جميع الأصعدة، فقد وقعت المدينة تحت الاحتلال سنة 1844 بعد مقاومة هامة من طرف الأهالي بقيادة "الحاج الصغير العقبى" و القوات الاستعمارية بقيادة "دومال"، و نظرا لأهميتها و موقعها اعتبرت منطقة عسكرية لتتحول سنة 1878 إلى بلدية ذات صلاحيات كاملة بحكم قرار وزاري، و لعل أولى محاولات التعمير و الاستيطان هي بناء معسكر الحامية العسكرية، حيث تم اختيار المكان المعروف "برأس الماء" (المكان المحدد رأس الماء حديقة الشهيد العربي بن مهيدي حاليا) و لم يكن الاختيار بمحض الصدفة بل نتيجة للظروف و لمتطلبات عسكرية و اقتصادية الهدف منها التحكم في أنظمة توزيع المياه، و تحديدا لأهم خطوات السياسة التنموية في مدينة بسكرة في عهد الاستعمار ابتداء من سنة:

- في 1858: بني مسكن المعمر ديفور (DUFFOUR)، و خلال (1870، 1880) بني مستشفى "لافيجري" "LA VIGERIE" بالمكان الحالي، و نفس العشرية عرفت إنجاز مدرسة CEG المعروفة بإكمالية "يوسف العمودي".
- 1882: إنجاز محطة القطار حسب التصميم الحالي.
- 1891: تم بناء مقر البلدية بعد أن أصبحت بسكرة مقر بلدية ذات الصلاحيات الكاملة وذلك بمرسوم وزاري (SENATUS CONSULT) بعد أن كانت منطقة عسكرية، نفس السنة

عرفت بناء دار "كازناف" "CASNAVE" رئيس بلدية بسكرة آنذاك، و المعروف حاليا بالأمانة الولائية للمجاهدين.

- 1893: بني مقر الدرك الوطني.
 - 1910: أنجز "الكونت لاندو" "LONDON" إقامته الخاصة في المكان المعروف حاليا "بحديقة لاندو"، و الملاحظ أن هذه الإقامة حافظت على تصاميمها الأولية، و هي الآن ملكية عمومية مخصصة للأغراض العامة.
 - 1913: بناء مجموع سكنات بالقرب من محطة القطار، و خلال هذه الفترة عرفت المدينة بناء مجموع السكنات المحاذية للمقر الحالي لمديرية الري، و الرأي الراجح أن هذه السكنات كانت مخصصة لعمال مؤسسة السكك الحديدية، و الملاحظ أن هذه الانطلاقة كانت البداية إلى تعميم تدريجي للمنطقة، ذلك ما استدعى من السلطات آنذاك تصميم مخطط تعميري، ليقوم بهذه المهمة المعمارية "أدولف دارفو" "ADOLPH DARVEAUX" سنة 1924 و ليعتمد على القانون الصادر في 14 مارس 1919 و القانون الذي تلاه في تاريخ 24 جويلية 1924 المتضمن لقوانين التعمير و البيئة، و كذا المنشور رقم 17/398 بتاريخ 1931/11/06 الصادر آنذاك، و ليتخذ هذا المخطط كأرضية للواقع الحالي و التصورات المستقبلية للمدينة.
 - 1924: جاء مخطط دارفو كأول مخطط في غياب الوثائق الرسمية التي تثبت اعتماد مخطط "دارفو" من قبل سلطات ذلك الوقت، و اختلاف الآراء حول مسألة الاعتماد عليه، و الشيء المهم الذي نلاحظه أنه أعطى للمدينة نسيجا عمرانيا متجانسا، فقد أخذ بنظرية الدوائر المركزية أو ما يسمى بالحلقات المركزية و يمكننا أن نقول أن :
 - * الدائرة الأولى تشكل النواة المركزية و هي السوق.
 - * الدائرة الثانية هي المنطقة المباشرة لهذا الحيز.
 - * الدائرة الثالثة و تضم حي الزمالة، و سطر الملوك المخصص لليد العاملة من الطبقات الشغيلة.
 - * أما الدائرتين الرابعة و الخامسة فهي تخص المنطقة الشمالية من المدينة آنذاك، ما يعرف "بحي لقرار" "LA GARE" و الجهة الكائنة غرب شارع "كارنو" "BLVD" "CARNOT" الأمير عبد القادر حاليا و المعروف حاليا "بحي روداري"، و جنوبا أرض "السيدة لوران" "Lotissement Mme" "LAURENT" ما يعرف الآن "بحي شاطوني".
- أما بالنسبة للنظرة المستقبلية للمدينة نجد أن "دارفو" قد اقترح توسع المدينة نحو الجنوب الغربي حفاظا على جمال واحة النخيل التي تعد عامل جذب للسواح لأنها تعطي المدينة طابعها

السحري الخلاب، و من خلال المخطط يظهر أن "دارفو" قد تفاعل مع هذه الطبيعة التي حاول الحفاظ عليها و جعلها أكثر انسجام مع مخططه، و قد تصور "دارفو" تخصيص قطع أرض للتعمير على طول الضفة الغربية لوادي بسكرة أو ما يعرف حاليا بحي الوادي، و بالنسبة لشبكة الطرقات المقترحة فتصاميمها تدفع للدهشة بحيث يلاحظ أن العديد من النظريات المسجلة آنذاك قد أنجزت لاحقا.

- 1931: مخطط "دارفو" لسنة 1931 بمقارنته مع مخطط 1924 نجد أن التوسعات التي طرأت كانت طبقا للمخطط (دارفو 1924) و محترما لتوجيهاته ؛ و قد حاول هذا الأخير نسخ الواقع العمراني خلال سنة 1931، مع الإشارة إلى بعض القطع الأرضية التي كانت بصدد تعمير و لم تعمر بعد، كأرض السيد "لوران"، كما يمكن الملاحظة بعد المقارنة مع مخطط 1924، حدوث توسع باتجاه الشمال الغربي و إحداث حي جديد في المكان المعروف "حارة التريسياتي"، و يسجل رغم التسهيلات التي منحها المنشور الصادر آنذاك، المكتب الثاني تحت رقم 17/398 المؤرخ في 06 نوفمبر 1931 بناء على برقية من الحكومة الاستعمارية بتاريخ 23 أكتوبر 1931 تحت رقم 12552 والمتضمنة تنفيذ مشروع مساعدة السكان المحليين للحصول على سكن لائق، إلا أن السكان المحليين قد اتخذوا موقفا حذرا بحيث لم يساهموا في عمارة المدينة الجديدة إلا القليل منهم، محافظين على أوضاعهم بالمدينة القديمة. لكنه بالنظر إلى المنشور رقم 7696 الصادر آنذاك القسمة الثانية بتاريخ 11 أبريل 1933 و المتضمن تخصيص مناطق سكنية و أحياء لليد العاملة و إلى السكان المحليين نظرا لتلك السياسة الاستعمارية المعرقة لعملية الإدماج، و تطور المدينتين على السواء و خلق نوع من التجانس في العمران أو على الأقل محاولة التقريب بينهما و عدم ترك كل مجموعة تنزوي عن نفسها.

- مخطط سنة 1957-1958: تم العثور على نسخة لهذا المخطط في الأرشيف لكن وجدت و قد ضاع شطر منها، الذي يحمل المعلومات الخاصة ببيانات المخطط، و حسما للموقف تم العثور على صورة جوية للمدينة أخذت في أواخر سنة 1957 لأنها مطابقة إلى حد بعيد مع المخطط و ما يمكن ملاحظته : سيرورة العمران في الاتجاه الذي رسمه مخطط "دارفو 1924" ، المنطقة التي يسكن فيها المعمرون فرنسيون و أجانب بدأت شيئا فشيئا تلتحم بالمنطقة التي يقيم فيها السكان المحليون (مثلا : الحي الذي يعرف بالضلعة القديمة قد توسع غربا لينشئ ما عرف فيما بعد : الضلعة الجديدة)، و امتد باتجاه الشمال الشرقي ليلتحم تقريبا مشارف ممتلكات "روداري"، حي سطر الملوك امتد غربا ليلتحم بحي الضلعة الجديدة مشكلا بذلك العديد من الأحياء الجديدة كالبخاري و السايحي، و فيما يخص شبكة الطرقات، فما عدى وسط المدينة حيث شارع "كارنو" و تصاميمه الجميلة و تقاطعاته المدروسة، و يلاحظ في باقي المدينة عدم

وجود شبكات الطرقات الحضرية بما فيها من الأحياء الشعبية أحياء المحليين، فطرقها عبارة عن مسالك بدائية، كما يلاحظ التعمير النسبي لأرض "السيدة لوران"، وكذلك إنجاز الملعب البلدي في الموقع المتواجد به حاليا مما يضيف مظهرا جديدا من مظاهر الحضرية للمنطقة (بسكرة)، في هذه المرحلة تماشت عملية التحضر متساوية مع سياسة اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادي، فهي متعلقة بتدهور الظروف المعيشية في الريف، الذي طرد سكانه نحو المدن غير المهينة لاستقبال الأعداد الكبيرة من النازحين ، هذا ما ولد ظاهرة التركيز في المدن، سكان مجبرون للعيش على هامش النظام بدون عمل و لا سكن و لا خدمات...، مثل الظاهرة الفضائية للأحياء التصديرية وأنواع أخرى من الإسكان غير المطابقة للقوانين والمخططات (2)

3 / غداة الاستقلال:

و تعنى هذه المرحلة بالفترة المباشرة للاستقلال، أي الفترة الممتد من سنة 1962 إلى سنة 1974، و هو تاريخ التقسيم الإداري الجديد طبقا للأمر رقم 69/74 لشهر جويلية لسنة 1974. إداريا عرفت هذه الفترة العديد من التحولات، حيث أنه ابتداء من سنة 1963 انتقلت المدينة من البلدية المختلطة بإلغاء هذا النوع من التسيير، و اعتماد قانون واحد لتسيير البلديات الصادر سنة 1967، الذي ينص على اختصاصات المجلس الشعبي البلدي التي تتعلق أساسا بالمحافظة على النظام العام التقليدي في شكله المادي، الصحة العامة، السكنية العامة و الأمن العام⁽³⁾، وعلى الرغم من عدم صدور قوانين وطنية أخرى تتصل بالبيئة بصفة مباشرة، و أثناء هذه المرحلة لم تولى لمدينة بسكرة الأهمية اللازمة بالنظر إلى موقعها المميز و مكانتها التاريخية والحضرية حيث كانت تابعة لولاية الأوراس، رغم أن هذه المرحلة كانت بمثابة الانطلاقة التنموية بعد مرحلة ركود طويلة عرفت هذه الفترة الاستعمارية.

و في إطار التخطيط عرفت هذه الفترة مخططين كدراسة شاملة و هي :

- مخطط "ECOTEC" لسنة 68/67.

- المخطط العمراني التوجيهي "PUD" لسنة 1973.

و قد استهدفا التجهيزات الضرورية لتنمية المدينة إضافة إلى الدراسة الجزئية لتهيئة أو تعميم بعض مناطق المدينة أو المرافق في إطار برامج تنموية خاصة و في آجال محددة، و هنا يجب أن نشير أن كلا المخططين لم يدخلوا في حيز التطبيق و هذا رغم الجوانب الإيجابية لكليهما :

Ā مخطط "ECOTEC" لسنة 68/67: و قد تناول المحاور التالية:

- المساحات المخصصة للتعمير و المساحات الخضراء حيث اقترح توسع المدينة نحو الشرق.
 - منطقتي التجهيزات اقترحت على شكل مجمعات بمناطق محددة لتتمكن من تأدية دورها.
 - في أقصى الجنوب الغربي للمدينة خصصت مساحات للتعمير يتوسطها مركب سباق الخيل.
 - أخذ المخطط بالنسبة للطرق ثلاثية أبعاد :
 - أ. الطرق التي لابد من تهيئتها (وسط المدينة).
 - ب. الطرق التي لابد من إنجازها (لربط المساحات المعمره).
 - ج. الطرق التي تمر خارج المدينة.
- و لابد من الإشارة إلى أن هذا المخطط لم يستهدف المناطق و الأماكن السياحية طبقا للأمر 62/66⁽⁴⁾، كذلك أخذ بعين الاعتبار حماية الطبيعة حفاظا على الواحة بحيث أن المنطقة الجنوبية من المدينة لم تسمح للتعمير طبقا للأمر 281/67 المؤرخ في 26 ديسمبر 1967.

Ā المخطط التوجيهي "PUD" لسنة 1973:

- قبل الحديث عن هذا المخطط لابد من الإشارة إلى الأمر رقم 73/71⁽⁵⁾، المتضمن الثورة الزراعية حيث نجد أن هذا القانون جاء ليعطي الأهمية الكاملة للفلاحة و الحماية اللازمة و المقصود هنا: واحة النخيل.
- إلا أننا نجد أن ما حدث هو اعتراف جريمة لا مثيل لها في حق هذه الواحة، حيث نجد أن العديد من الملاك قاموا بالقلع الجزئي أو الكامل للنخيل بممتلكاتهم خوفا من أن يمسه قانون الثورة الزراعية، و هذا رغم القرار الواضح الذي صدر عن المسؤولين المعنيين آنذاك.
- و بقلع النخيل بقيت مساحات الأرض المستهدفة عبارة عن مساحات قابلة للتعمير، مثله مثل مخطط "ECOTEC" أخذ المخطط التوجيهي لسنة 1973 كل الاحتياطات المالية، و إبقاء الواحة، فنجد في الخريطة التي ضمت ميزات واقية تشمل الأماكن المحمية التي تشكل الواحة الكبيرة للمدينة (واحة فلياش، واحة سيدي الحاج، واحة شتمة، الواحة الصغيرة المقابلة في الضفة الشرقية لضريح سيدي زرزور)، أما المناطق التي اقترحت لتوسع المدينة هي :
- المنطقة الكائنة في الضفة الشرقية للوادي.
 - المنطقة الغربية للمدينة
 - المنطقة الكائنة بالشمال الغربي.

و كما أشرنا أن هذا المخطط لم يرى النور أبدا و لم يؤخذ بعين الاعتبار لعدة أسباب أهمها :
أن التقسيم الإداري الجديد لسنة 1974 و الذي سمح لمدينة بسكرة أن تكون فضلا عن كونها مقر
بلدية و مقر دائرة، ومقر ولاية (ولاية بسكرة)، يعطي لها آفاق تفوق آفاق "PUD" 1973.

ولقد انتهجت الجزائر سياسة محتشمة لحماية البيئة في ذلك الحقبة، وذلك لما تعانیه من ظواهر
سلبية كالهجرة الريفية وتركيز السكان على المدن الساحلية على حساب المناطق الداخلية الأخرى،
و إقامة أقطاب صناعية كبيرة في مناطق غير مناسبة ، ومدينة بسكرة واحدة من المدن المعنية بهذه
السياسة، فاتجه التفكير من جانب السلطات العمومية غداة الاستقلال في اتخاذ جملة من التدابير
الوقائية، بالترامن مع اعتماد أسلوب التخطيط الشامل في سياسة البناء والتشييد، غير أن هذه
الإجراءات كانت جزئية وبسيطة في البداية محصورة في الميدان الصناعي ونظافة المحيط على
الخصوص، و ذلك بالنظر إلى الأولويات و بفضل النمو الاقتصادي و الثقافي والاجتماعي، و تطور
المجتمع الجزائري بشكل عام، و المجتمع المحلي ازدادت الانشغالات بمسألة البيئة و المحيط (6).
والشيء الذي يمكن أن نستخلصه من خلال دراستنا لهذه المرحلة، أنه في غياب مخطط معتمد
رسميا بالإمكان تطبيقه و تجسيده على أرض الواقع، عرفت المدينة طيلة هذه الفترة تسييرا عشوائيا
بعيدا عن كل تنظيم قانوني واضح.

سواء كان ذلك بالنسبة لقانون التعمير، أو طبيعة ملكية الأرض أو شغلها و ما كان يجري هو
عبارة عن بنائيات فوضوية بالأحياء الشعبية، في الغالب ليس لها المواصفات القانونية المطلوبة حيث
كانت عموما تتجز بدون ترخيص قانوني، كما كانت هذه البنائيات تتجز فوق أراضي فلاحية في قلب
الواحة بعد قطع النخيل بطريقة غير قانونية، هذا الشيء جعل العمران يأخذ كثافة هائلة استدعت
تدخل السلطات المعنية آنذاك.

كذلك يجب الإشارة إلى أن هذه المرحلة ما قبل 1974 أو العهد التابع للنظام الموجه، حيث تم
خلالها و تبعا لصلاحيات البلديات و الولايات إنجاز أو تخطط مخطط خاص بها، و إنما كانت مهامها
(البلدية) تتمثل في تطبيق قوانين و تعليمات أو أوامر تأتيها من السلطات الأعلى منها، من خلال
مخططات شاملة وطنية أو جهوية منها :

- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 'SNAT'

- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية 'SRAT'

وعموما فإن السلطات العامة بعد الاستقلال اختارت "الجزارة" "L'Algérienisation" كهدف وهذا
تدرجيا للهيئات و مؤسسات البلاد.

والملاحظ أن هذه الفترة عرفت غيابا فادحا لأجهزة الرقابة و التسيير العمراني، وهذا راجع
لحجم النمو الديمغرافي المتسارع لسكان ولاية بسكرة، و الذي لم يتبع بإنجازات عمومية جديدة،

بحيث لم يوضع أي مخطط إسكاني لمدينة بسكرة بين 1966 و 1974، و الجهود الوحيدة المبذولة في هذا المجال كانت تكملة البناءات التي لم يكتمل إنجازها و التي تركها الاستعمار الفرنسي، و التحولات و الامتدادات المختلفة للمدينة تمت دون مخططات أو أدوات تعمير ذات مرجعية، أما التنظيمات السابقة لـ1974 لم تعرف حقل عمل عمومي في مجال تدخل المواطنين في تحقيق تهيئة عقارية لها علاقة بكل العمليات الخاصة بالسكن مما يمثل فراغا تشريعا فادحا.

4/ مرحلة ما بعد 1974:

تغطي هذه المرحلة الفترة الممتدة من 1974 حتى 1987، حيث تحولت المدينة إلى مقر ولاية، و أصبحت بالتالي قطبا يجلب الاهتمام، و أصبحت بسكرة المدينة العاشرة من حيث الأهمية حسب الترتيب العام للمدن الجزائرية.

و ابتداء من تاريخ إحرازها لقب مقر ولاية، اهتمت المدينة بتجهيز نفسها بالمرافق الضرورية، و انطلقت قدما في التوسع و التنمية خاصة و أن الظروف كانت كلها مهيأة.

و سوف نعمل على تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين متباينين هما :

✓ المرحلة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 1986 :

نأخذها على أساس فترة الرخاء حيث شهدت المشاريع و الإنجازات الكبرى، فلم تبخل الدولة بالعمارة الوافر، و كذلك تعتبر هذه الفترة المرحلة التي مرت فيها مدينة بسكرة من مدينة متواضعة إلى مدينة كبرى.

• مرحلة المخططات الكبرى 1974 - 1986 :

نشير بداية أن الدراسات التي استفادت منها مدينة بسكرة بعد الاستقلال أعيد النظر فيها نظرا لتغير المخططات التوجيهية، إذ أصبحت هذه الدراسات غير لائقة، بسبب الدراسات التطبيقية التي أعدها الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية 'CADAT'، في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية و الغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية، و دراسة تحديث خمسة إحياء قديمة : [وسط المدينة - حي الوادي الجنوبي- الحي الاستعجالي - حي الوادي الشمالي- حي فرحات].

بالإضافة إلى بعض الطرق الرئيسية، هذا ما أدى إلى مراجعة المخطط التوجيهي لسنة 1973، لكن الدراسة لم تتطرق بسبب غياب التصاميم و عدم تمكن الحصول على الخرائط الضرورية للمراجعة، و هذا ما استلزم صورة جوية ساعدت على تحديث خريطة المدينة، و على هذا الأساس صمم مخطط لسنة 1976 من طرف 'ECOTEC'.

ومن جانب آخر أقر المشروع الجزائري عدة نصوص تنظيمية و تشريعية هدفها حماية البيئة و المحافظة عليها و من بين النصوص التي صدرت آنذاك:

E الأمر رقم 75-43 المؤرخ في 02 جوان 1975 المتضمن قانون الرعي.

E الأمر رقم 76-90 المؤرخ في 23 اكتوبر 1976 المتضمن قانون الصحة.

Ã مخطط "ECOTEC" لسنة 1976 :

من الناحية القانونية جاء هذا المخطط في إطار قوانين خاصة بالاحتياجات العقارية، ومن أهم ما احتوى عليه هذا المخطط :

- تخطيط توزيع الاحتياجات المعنية على الأراضي الصالحة للتعمير، و خاصة الاحتياجات الملحة لتحديد محيط عمراني مؤقت.

- وضع قانون عمراني عبارة عن أداة ناجعة لتسيير توسع المدينة (7).

- تقديرات لتحديد احتياجات السكان من مرافق و سكن و تجهيزات في المدى القريب.
و أهم محاوره كانت:

E النسيج العمراني:

بإنجاز أحياء جديدة ذات السكن المتماشي و النمط الذي ينسجم مع بيئة الطبقة السائدة في المنطقة، وذلك في المناطق التالية : [شمال، شمال غرب المدينة]، ليتمكن من تلبية الطلب المتزايد على السكن، خاصة و أن المدينة تعرف نزوحا كبيرا للسكان القادمين خصوصا من الضواحي، و ذلك راجع للأهمية الكبيرة التي احتلتها المدينة بانتقالها إلى مقر ولاية، مما أحدث عجزا هائلا لمناصب الشغل، و طلبا كبيرا لليد العاملة حيث قفز عدد السكان من حوالي 60 ألف نسمة (1966) إلى 100 ألف (1976).

E التجهيزات :

شبكة الطرق تتميز بطرق رئيسية معبدة و الأخرى في حالة سيئة، مما يتطلب تعبيد الطرقات، إضافة إلى اقتراح تجنب المدينة للاختناق الذي توجد فيه من خلال :

- طريق موازي لشارع الحكيم سعدان، ينطلق من نهج الأمير عبد القادر إلى بسكرة القديمة.
- تمديد النهج المواجه للوادي.

- تمديد نهج الحكيم سعدان.

- تمديد نهج الزعاطشة إلى المنطقة الشرقية.

- تمديد طريق المنطقة الغربية إلى الطريق الجانبية.

و نسجل أن معظم هذه الطرق كان قد تضمنها مخطط "دارفو" و لم تتجز لحد الآن.

و يجرنا بالقول وفي ظل انتهاج سياسة محكمة و فعالة في إطار تخطيط شامل يمس البيئة بكل عناصرها، و يتجلى ذلك من خلال القوانين التي أصدرها المشرع الجزائري، و إصدار مرسوم متضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة رقم (74-156)، وأشارت المادة الأولى منه على إحداث لجنة وطنية للبيئة لدى وزارة الدولة تنظر في المشاكل لتحسين إطار وظروف الحياة ووقاية، وإعادة تأسيس الموارد البيولوجية و التلوث و المضررات بثنتى أنواعها، و بصفة عامة جميع العناصر الايجابية أو السلبية التي تكون بيئة الإنسان، و من المهام الرئيسية لهذه اللجنة إبداء رأيها في أي مشروع قانوني أو تنظيمي يتعلق بتحسين البيئة، و المساهمة في جميع نشاطات الجزائر الدولية في مجال البيئة، و التكفل بتحضير القانون الوطني لحماية الطبيعة و البيئة⁽⁸⁾. و الملاحظ هنا أن هذا المرسوم لم يطبق إلا في بعض الولايات الكبرى فقط.

Ã المخطط التوجيهي لسنة 1979 "CADAT" :

لقد أصبح من الضروري مراجعة مخطط 'ECOTEC' لسنة 1976 نظرا لنمط النمو الديمغرافي للسكان الذي فاق كل التوقعات، كذلك المساحة التي خصصت للتوسع ضمن المخطط المذكور لم يكن بوسعها حل كل المشاكل المطروحة، و لمعالجتها بعقلانية و تبصر لابد من الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة، و بالتالي توجيه التخطيط نحو هذا الاتجاه خاصة و أن الإحصاء العام للسكان أفرز عن واقع لم يكن متوقعا على كل الأصعدة.
أما الأهداف التي أخذتها هذه المراجعة للمخطط هي:

- الأخذ بعين الاعتبار التنمية المحلية للمدينة في إطار حماية الأرض الفلاحية و الواحة.
- رسم الخطوط العريضة للآفاق للتأكد من توازن فضاء المدينة.
- تحديد توجيهات التنمية المحلية في حدود حيز التعمير.

أما عن واقع المدينة في هذه الفترة، يمكن القول أنه نظرا لطبيعة الملكية الخاصة للأراضي بالنسبة للضفة الشرقية لوادي بسكرة، فقد بقيت هذه المساحة شاغرة ماعدا الجزء الشمالي منها، و الذي شكلت به نواة منذ بداية الستينات، بحيث تعتبر هذه السكنات عبارة عن تجمع شبه قصديري يسكنه بعض الرحل، كما لا تتوفر هذه السكنات على أدنى الظروف المعيشية و الغياب التام للمرافق الحيوية و التجهيزات و بروز تشوهات في المجال الحضري، و توسع هذا النسيج لم يخضع إلى مقاييس و ضوابط قانونية فكان بمثابة واقع فرض نفسه.

كذلك يلاحظ توسع الأحياء قد أخذ جانبا كبيرا من المنطقة الفلاحية و واحة النخيل خاصة في توسع سطر الملوك شرقا في اتجاه شارع حكيم سعدان، و جنوبا اتجاه المنطقة المعروفة بحوزة الباي، هذا راجع إلى سنة 1971 و المبادرة في نزع بعض الملكيات من أصحابها طبقا لهذا القانون، هذا

الإجراء ضرب ناقوس الخطر، و بدأت المدينة في التوسع على حساب المحيط الفلاحي، بحيث حتى مؤسسات الاحتياط العقاري لم تتمكن من منع النمو العشوائي للنسيج العمراني على حساب الأراضي الفلاحية و التحكم في توزيع الأراضي على أساس تطبيق سياسة عمرانية واضحة ومنطقية. من أهداف الأمر رقم 26/74 السالف الذكر، و مراسيم سنة 1975، و مراسيم سنة 1976 هي: الوسيلة التي تسمح لكل مواطن الحصول على سكن في إطار المحيط العمراني، بحيث كل الأراضي المتواجدة ضمن هذا الحيز من ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية، كما يمكن الحصول بطرق نظامية و مشروعة على قطع أرض ضمن هذا الحيز، بتقديم طلب إلى البلدية وفق الشروط المنصوص عليها لبناء مسكن فردي.

هذا ما لوحظ في تعمير المنطقة الجنوبية من المدينة بحيث لم تكن المنطقة مهيأة لهذا الغرض، والغريب في الأمر أن هذه الظاهرة أخذت حجما كبيرا، و الأغرب أن كل البناءات التي أنشأت فوضويا قد سويت فيما بعد.

و من خلال حديثها عن السياسة الجزائرية لحماية البيئة والسياسة المنتهجة في هذا المجال، فقد أصدر فيما بعد عدة قوانين أخرى متنوعة في مجال حماية البيئة، والدور الذي أنيط إلى الهيئات المحلية في ظل هذه القوانين بجانب المصالح الأخرى، ومن بينها الصلاحيات المخولة للبلدية والولاية في مجال حماية البيئة، و في هذا المجال نستعرض بعض النصوص التي رأيناها أكثر حساسية في مجال البيئة، لأنه لا يمكننا في هذا المبحث الإحاطة بمجمل النصوص التشريعية والتنظيمية لأنها كثيرة و متنوعة منها: قانون رقم (82-02) المؤرخ في 6 فيفري 1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة تجزئة الأراضي للبناء.

ومن جهة أخرى أصدر المشرع الجزائري قانونا يتعلق بحماية البيئة رقم (03/83)⁽⁹⁾، يضم شتات ما ورد في التشريعات المتفرقة في هذا الموضوع، فقد جاء لوضع و تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة تتكرس من خلالها الحماية للموارد الطبيعية بما يتضمن استخلافها و اتخاذ التدابير والأساليب التي تمنع حدوث التلوث، وتدفع أسبابه قبل وقوعه وهذا يؤكد عزم المشرع على تحقيق حماية أكيدة لموارد الطبيعة، بقصد تحسين المعيشة و نوعيتها، ولم يظهر الاهتمام الحقيقي بالبيئة من قبل السلطات المحلية على غرار السلطات العامة الجزائرية إلا في بداية السبعينات، وذلك بعد المؤتمر العالمي حول البيئة الإنسانية-البشرية- المنعقد في استوكهولم عاصمة السويد سنة 1972، و كان هذا المؤتمر بداية حقيقية للاهتمام الدولي بموضوعيات البيئة و حمايتها و منها الجزائر.

أما فيما يخص المبادئ العامة الثلاثة التي ارتكز عليها هذا القانون ⁽¹⁰⁾، فهي تتمثل في الأسس التي ينطلق منها المشرع في رؤيته لمعالجة التلوث:

- 1) حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- 2) المحافظة على الإطار المعيشي للسكان يعتبر النتيجة لوجود التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة و المحافظة على محيط معيشة السكان.
- 3) تدخل الدولة ضرورة واجبة ومشروعة لتحديد شروط إدماج المشاريع في البيئة لوضع شروط و ضوابط تضمن احترام السياسة التنموية التي رسمتها.

Ā المخطط التوجيهي لسنة 1984 :

جاءت هذه الدراسة لتراجع المخطط التوجيهي للتعمير لمدينة بسكرة الذي صمم سنة 1976 من طرف مكتب الدراسات "ECOTEC"، هذا التحديث مفاده انسجام العلاقة المتواجدة بين التعمير والنمو الديمغرافي و مراجعة لنفس المخطط التوجيهي على أساس التعداد العام للسكان لسنة 1977 إلا أن معطيات أخرى حالت دون تحقيق الهدف، مما استدعى مراجعة أخرى عام 1984، وبالنسبة للمدينة على أرض الواقع نلاحظ :

E المنطقة الغربية : عرفت توسعا كبيرا بالنسبة للنسيج العمراني، فقد أنجز بها أربع تجمعات للسكن الجماعي : حي 726 مسكن، حي الأمل 1000 مسكن، حي 830 مسكن شمالا، بجانبه حي بلعياط، هذا إضافة إلى حي عمال مؤسسة الكوابل الذي أعد مبدئيا إلى عمال المشروع، كل هذه الأحياء تمثل المنطقة السكنية الغربية ZHUN OUEST، بجانب هذه المنشآت يظهر للوجود حي سيدي غزال بكثافة نسيجه العمراني الذي أنجز بطرق غير مشروعة في إطار البناء الفوضوي، لكن الحجم ألي يظهر به العمران بهذا الحي يدفع للغرابة بحيث لا يمكن إنجاز حي بهذا الحجم بوسائل حضرية (اسمنت مسلح) في غفلة عن السلطة المحلية. المهم هو أن هذا الحي لم يخضع لأي دراسة مسبق، و لم يكن مقترح من طرف أي مخطط من المخططات التي تم ذكرها، و استطاع الحي أن يفرض نفسه كواقع، و قد سويت وضعيته فيما بعد، إلا أنه و في الظروف التي أنشأ فيها يفتقر إلى أدنى المرافق الضرورية للحياة الحضرية.

E المنطقة الشمالية للمدينة : لم تعرف توسعا كبيرا ماعدا بعض التجهيزات الخاصة بالصناعة مثل مؤسسة ENAPAL، مؤسس الرياض للحبوب و العجائن، النقل : محطة المسافرين، و بعض الحظائر، كذلك بالنسبة للتعليم تم إنجاز متقنة و مركز تكوين مهني، و بالشمال الغربي نلاحظ أن الحي الجديد حي المجاهدين بدأ يأخذ حجما معتبرا بحي شمل مساحة

الهضبة المتواجدة بها، وغرب هذا الحي تم إنجاز مركب حمام الصالحين الذي حول من مكانه ليصبح قطبا سياحيا.

E وسط المدينة : هذه الفترة لا يقتصر على وسط المدينة الأصلي أي الحدود المعروفة سابقا، حيث تضاف له الأحياء العمرانية المجاورة (سطر الملوك، كبلوتي، البخاري، السايحي)، ومن الجهة الشرقية حي الوادي و كل الشريط المحاذي للوادي إلى مشارف حي المصلى. و يمكن القول أن وسط المدينة هو المناطق المتواجدة ضمن الحيز الذي تشكله البنايات التالية : السكة الحديدية غربا، الطريق الجديد الذي يشق حوزة الباي و امتداده الذي يمر بالقرب من حي شاطوني لتصل بشارع 8 مارس ثم يمتد في الاتجاه الشرقي لهذا الشارع عن الطريق الموازي للضفة الغربية من الوادي، يغلق الحيز بالطريق الذي يحيط بالثكنة ليصل على محطة القطار شمالا.

و فيما يخص التجهيزات تزخر هذه المنطقة بالعدد الكافي من المرافق الضرورية : إدارية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، صحية كما تشمل هذه المنطقة أكبر حديقة بالمدينة و هي " حديقة لاندو" و "حديقة 05 جويلية"، هذا في ما يخص المساحات الخضراء.

E المنطقة الجنوبية : رغم الأوامر و القوانين ⁽¹¹⁾ التي صدرت بصدد حماي واحة النخيل التي تعطي للمدينة جمالا خلابا و مناخا مميزا يجعلها قبلة للسياح و محبي الإطلاع، و الراحة و الاستجمام والبحث، فنجد أن المنطقة قد أولعت العلامة "ابن خلدون" و الكونت "لاندو" وغيرهم، لكن هذه الواحة بدأت تزول شيئا فشيئا لتصبح عبارة عن مجموعات لنخيل هرم متناثر و غير منسجم يفتقر إلى العناية الضرورية، و يتخلل هذه المجموعات من النخيل نسيج عمراني كثيف أخذ في التكيف شيئا فشيئا على حساب الواحة.

لم تكن هذه المنطقة بصدد التعمير إطلاقا، كما لم يقترح تعميمها أي مخطط عمراني منذ الاستقلال و قبله، و كل ما أنجز من بنايات في هذه المنطقة قد تم بطرق غير مشروعة في إطار البناء الفوضوي، إلا أن الحجم الأخطبوطي الذي أخذه هذا النسيج العمراني يلفت الانتباه، حيث أمن التجمعات السكنية التي كانت تشكل نواة لكل منطقة من الواحة (باب الضرب، برناوة، سيدي بركات، قداشة، مجنيش) و التي كانت بناياتها هشة و باستعمال وسائل تقليدية و أصبحت بنايات متينة بوسائل و أساليب حديثة، كما نلاحظ أن هذه البنايات في توسعا تجاوزت حيز التجمع البدائي بحيث امتدت لتلتحم فيما بينها و تشكل نسيج منسجم و متكامل. فيما يخص التجهيزات و المرافق الضرورية للحياة القليل منها كان موجودا قبل أن تأخذ المنطقة هذه الأهمية مثل مستشفى الحكيم سعدان و ثانوي مكي مني كما اهتم هذا المخطط بإنجاز شبكة الطرق الرئيسية منها و الثانوية بحيث صممت شبك الطرق الخاصة بالمنطقة

الصناعية في الجهة الغربية للمدينة، و كذا شبكة الطرق بشمال غرب المدينة مع التهيئة الشاملة لهذه المنطقة.

E الجهة الشرقية للمدينة : هي الأخرى عرفت نفس الاعتناء بشبكة الطرق الداخلية حيث أنجز

طريق سريع موازي لوادي بسكرة شمال جنوب على الضفة الغربية، كما تم تمديد شارع الزعاطشة وتهيئة مفترق الطرق في آخره لتسهيل حركة المرور، و برمج المخطط العديد من الطرق الداخلية و السريعة في اتجاهات التوسع العمراني للمدينة.

وما يمكن قوله عن قانون البلدية 1967 وقانون الولاية لسنة 1969، أنه لم تصدر قوانين في مجال حماية البيئة صراحة فيهما ، بل كان شغل الشاغل هو التنمية الاقتصادية و تطويرها في عدة مجالات دون مراعاة الجانب البيئي كما هو عليه الحال في القوانين الحديثة، أما بالنسبة لقانون الولاية المعدل و المتمم للأمر (38-69) لسنة 1981، لم يدرج نصوص قانونية تدل على حماية البيئة صراحة، بل تركها ضمنيا للمجلس الشعبي الولائي ليتخذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال. و فعلا صدرت عدة نصوص تشريعية و تنظيمية متعلقة بكيفية المحافظة على البيئة بصورة غير مباشرة، و منح المشرع عدة صلاحيات للولاية في هذا المجال منها :

E قانون 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها.

E قانون متعلق بقواعد شغل الأراضي قصد المحافظ عليها و حمايتها.

و غيرها من القوانين المتعلقة بالبيئة، والتي حددت فيها مدى اختصاص و صلاحيات كلا من البلدية و الولاية في تطبيق هذه القوانين و السهر عليها في مجال حماية محافظة البيئة بكل عناصرهما (12).

5/ مرحلة مخططات التقشف (1987-1997):

نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها البلاد و التي غيرت على إثرها مسار التنمية، كان لابد لجميع قوانين التهيئة و التعمير السابقة، و القوانين الأخرى المتعلقة بسياسة حماية البيئة التي جاءت في نفس السياق أن تتغير كما تغيرت أغلب القوانين تماشيا مع المرحلة الجديدة، و كما أن مدينة بسكرة عرفت تغييرات كبرى أثرت على نسيجها العمراني.

فجنوبا بداخل الواحة على طول سكة الطريق الرئيسية المؤدية إلى هذه التجمعات على خط شمال جنوب، بدأ هذا النسيج العمراني يلتحم فيما بينه، كما عرفت هذه المرحلة إحراز المدينة على برامج سكنية في إطار إنشاء المناطق السكنية "ZHUN" بالمنطقة الشرقية الغربية، إضافة إلى امتداد المنطقة الصناعي على مساحة 197 هكتار بالجنوب الغربي.

وانتقال المدينة إلى مرتبة مقر ولاية و احتوائها على معظم المنشآت الصناعية و شركات البناء

الكبرى "BTP" يعتبر العاملين الأساسيين لهذه التنمية المحلية غير المتوقعة ؛ ما جعل من المدينة

قطب اهتمام، نظرا للهجرة الكثيفة التي عرفتها هذه المرحلة حيث طلبات السكن فاقت بكثير قدرة توفيره خاصة بالنسبة للسكن الفردي، الشيء الذي جعل الواقع يسبق التخطيط و البرمجة و يفرض نفسه عليها، ما أدى إلى امتداد البناء الفوضوي غير المشروع ليأتي على الواحة و يلتهمها بشكل ملحوظ بحيث نسجل أن قبل سنة 1987 تم بناء مساحة 50 هكتار من الأرض الفلاحية التي تشمل الواحة مع الإشارة إلى أن المناطق السكنية المبرمجة و المهيأة لهذا الغرض لم يتم إنجازها نهائيا، كما يلاحظ أن سكان فلياش قد هاجر أكثرهم ليحلوا بالمدينة رغم قرب المساحة بين الموقعين.

Ā المخطط التوجيهي لسنة 1987 :

قد عرفت نهاية عشرية الثمانينات ظاهرة كبح وتيرة التنمية الاقتصادية للبلاد جراء تراجع سعر البترول، و بالتالي استدعت الظروف إعادة النظر في التوجه التنموي للبلاد، و إعداد برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الأولويات، هذا على الصعيد الوطني، إضافة إلى الانعكاسات المنطقية لهذا الوضع على الصعيد المحلي، فالمخطط التوجيهي العمراني لمدينة بسكرة لسنة 1987، قد أخذ بعين الاعتبار التوجهات الأساسية للسياسة المتبعة و اعتمدت مواجهة طلبات السكن بصفة عامة إضافة إلى بعض التجهيزات الجماعية و الاستثمارات، لذا فالبلدية اتسعت بإضافة 452 هكتار، 19 آر، 13 سنتيآر إلى مساحتها الأولية، و الجدير بالذكر أن مدينة بسكرة في ظل النظام الموجه، عرفت مخطط توجيهي سنة 1974، تمت المصادقة عليه إلا سنة 1976 ثم تمت مراجعته سنة 1986 و لم تتم المصادقة عليه إلا في سنة 1990 ؛ إضافة إلى المشكل الاقتصادي واجه المخطط أثناء تصميمه بعض العوائق طبيعية و اصطناعية منها :

- الأراضي الفلاحية جنوب شرق، جنوب و بوسط المدينة.
- مورفولوجية الأرض حيث توجد بها أودية و جبال و هضاب شمالا كما تمر ببعض المناطق خطوط كهربائية ذات الضغط العالي حال دون استعمالها للتعمير .
- عوائق اصطناعية مثل منطقة "الكرة" جنوبا بحيث تعد منطقة عسكرية إلى جانب مطار بسكرة.
- المنطقة الصناعية تعيق توسع المدينة غربا.

وقد كان التوجه السياسي في التنمية استوجب سن و تعديل قوانين لتتماشى و السياسة المتبعة (13) و قد استهدف مخطط 87 أساسا تكثيف النسيج العمراني في إطار الحيز القانوني للمحيط العمراني و ذلك بإعادة هيكلة بعض الأحياء و استحداثها أصلا و كذلك يرمح تمديد المنطقة السكنية (ZHUN) الشرقية، و لمعالجة مشكلة شبكة الطرقات (ضيقها، قدمها) لآبد من تجهيز المدينة بمخطط لحركة المرور يأخذ بعين الاعتبار مستلزمات المدينة من مختلف أنواع الطرقات.

آ المخطط التوجيهي للإشياء و التعمير "PDAU" سنة 1997 :

من خلال قانون التهيئة و التعمير رقم 29/90⁽¹⁴⁾ و الذي ينص و يرمي لإنجاز مخطط توجيهي للإشياء و التعمير "PDAU" و الذي أعطيت به إشارة الانتقال إلى مرحلة جديدة في عملية التسيير و إحداث تغيير في سيرورة القرارات و انتقال مركزية السلطة.

وجد أنه في بلدية بسكرة لم يتوقف العمل بالمخطط العمراني التوجيهي سنة 1990، و لكن استمر العمل به إلى غاية 1998 تقريبا، و لم يتم إنجاز المخطط التوجيهي للإشياء و التعمير لبلدية بسكرة إلا بعد فترة معتبرة من الزمن، لأن المسؤولين أخذوا بعين الاعتبار ما يمكن أن يتطلبه إنجاز مثل هذا المخطط التوجيهي للإشياء و التعمير "PDAU" من مجهودات و إمكانيات مسخرة، خاصة وأنه لم تمض فترة زمنية كبيرة أو حتى متوسطة عن المصادقة على المخطط التوجيهي لسنة 1987 في 28 نوفمبر 1990 و بعده بحوالي 03 أيام تم صدور قانون ينص على إنجاز مخطط آخر توجيهي في 01/12/1990، هذا ما أدى إلى تأخر الشروع في إنجاز "PDAU" بسكرة حتى سنة 1996 و لم يتم إنجازه حتى 28 ماي 1998.

إن التغييرات الاقتصادية التي عرفتها و تعرفها البلاد أثرت في وتيرة التنمية ككل، كما أعطت التوسع العمراني بالمدينة نمطا يتماشى و الظروف الاقتصادية بحيث نجد أنه قد طرأت تعديلات جذرية في القوانين التي تنظم العقار⁽¹⁵⁾.

و عموما فمنذ تعيين بسكرة ولاية طبقا للمرسوم رقم 69/74 لـ 02 جويلية 1974، و انطلاق الوحدات الاقتصادية الرئيسية ذات الطابع الوطني "ELATEX-ENICAB" و غيرها، كانت بسكرة ككثير من الولايات الجزائرية محل عملية تعمير واسعة للغاية قائمة على أدوات مثل "BUD"، منذ وضع الطرق و الوسائل العملية من أجل :

- خلق مجموعات كبرى "ZHUN".
- تهيئة قطع الأراضي.
- خلق مناطق صناعية.

و كانت النتيجة شكلا جديدا يتميز بالاستهلاك المخرب للمساحات، و محو قيمتها.

النتيجة كذلك اليوم، هي إنتاج مجمعات بنائية فوضوية، ذات قيمة غير متكافئة، مبعثرة، فوق أي نوع من الأراضي، مساهمة بذلك في توسيع الحدود العمرانية للمدينة، و التي ما تزال متواصلة إلى غاية الساعة بوتيرة متزايدة، إنه إنتاج دون أي طابع أو أية صفة، يزيد اتساعه بصورة واضحة على الأماكن التاريخية، و لا يمت بأي صلة للبنية المترابطة الأولية للمدينة القائمة على مبدأ الاحتلال العقلاني للمساحات، فكان بذلك انتشار النشاط العمراني إلى مساحات أوسع فأوسع، هذا الانفجار العمراني غير المخطط هو محصلة لموجة النمو الديمغرافي الداخلي و الهجرة الجماعية لسكان

القرى، و تسارع هذه الظاهرة يعود أساسا إلى الظروف المعيشية الأفضل في المدينة، كما يجب الإشارة إلى أن عملية التمدين هاته، كانت سببا في خلق وضعية غير عادية من العواقب الوخيمة و الثقيلة خاصة على واقع البيئة المحلية، وكذا على أكثر من مستوى، مما جعل القطاع العام عاجزا عن إيجاد حلول أو استراتيجية توفيقية بين الانفجار العمراني و طرق التحكم فيه، والسلوكات الخاطئة للسكان التي شوهدت البيئة و المدينة على حد السواء، واختلالات هذا التوازن تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات قد تتمثل في :

- عدم التحكم في عملية التعمير.
- عدم تطابق أو توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني.
- اكتساب المدينة لطابع القروية.
- التهديد المستمر للأراضي الفلاحية.
- مشكل نظافة المحيط.
- المشاكل الايكولوجية بالنظر إلى تدهور بساتين النخيل.
- المشاكل الاجتماعية و التقنية للبنية التحتية.
- مشكلة شبكة المواصلات.
- الاحتلال الفوضوي للمساحات العمرانية على حساب الأراضي الزراعية.
- نقص المساكن اللائقة .
- التوسع المعتبر للبناء غير الشرعي.
- نقص الخدمات و التجهيزات.
- نزاع بين مختلف وظائف النسيج العمراني.
- انهيار المبادئ الأخلاقية و الدينية، و قيم المجتمع التقليدي.

إن عملية التمدين تماشت مع سياسة تطوير تدخلت في إقصاء الإطارات و المراجع التقليدية و ذلك حسب نماذج تنمية مقلدة و غير مجربة، و لم يبذل أي جهد من أجل تسجيل المشروع التنموي في إطار منسجم و متلاحم من التجارب التاريخية المتراكمة، و لم يبذل كذلك أي جهد من أجل إذابة المجتمع في المشروع، أو من أجل مشاركته و إدخاله فيه، مما يحرم المشروع من أي إمكانية اكتساب ديناميكية للتقدم و النمو، أو انصهار ثقافي و اجتماعي.

وحسب ما تقدم يمكننا تحديد هذا السؤال: هل ما إذا كانت هذه القوانين والقرارات تنهض من واقع المدينة و احتياجات سكانها ؟ وإن كانت بعض الإجابة ظهرت في المرحلة الأولى و الثانية، لا بأس أن ندرج هنا أمثلة من هذه القوانين و التي تظهر في واقع السكنات الجماعية، و بالتحديد عند غرف هذه المساكن، التي تحدد مقاساتها من خلال المادة "34" من المرسوم التنفيذي رقم 175/91

المؤرخ في 28 مايو 1991، و المتضمن القواعد العامة للتهيئة العمرانية و التعمير و البناء في فصله الثاني، الذي يحدد أدنى مساحة لغرفة رئيسية بـ10 أمتار مربعة، و بأصغر بعد لا يتعدى 2.70 م. فهل هذا التحديد يلائم حاجات السكان و العائلة الجزائرية، التي تنتقل عادة إلى هذه المساكن لقلة الإمكانيات، و من ثم تدفع الثمن الاجتماعي باهظا، كما تدفع البيئة العمرانية ثمنا باهظا داخلا وخارجا، عندما يقع رد فعل المستعمل كالتوسع على حساب المجال الخارجي للمسكن ، علاوة على تأثره نفسيا.

هذا ما يحدث هنا و ناهيك عن التجاوزات التي يقوم بها المواطن عند بناء مسكن بدون رخص بناء و لا شهادة مطابقة، على أرض جرداء نتيجة لغياب المراقبة الفعالة، و إن تمت هذه المراقبة و أقرت بعدم شرعية البناء فلا تتم عملية الهدم إلا بعد مرور وقت طويل يكون صاحب البناء قد تم مسكنه أو مشروعه ، و ذلك بسبب عدم التنسيق و عدم المتابعة بين الهيئات، و عدم تنفيذ الأحكام في وقتها القانوني من طرف المصالح المعنية لعدة اعتبارات كالرشوة، المحسوبية... (16)، كلمات لا تحتاج لتعليق بقدر ما تبين عمق المشكلة، و هذا ما يزيد الطين بلة و الأزمة ثقاقما، مع تزايد عدد المساكن و الأحياء الفوضوية و فقدان السيطرة عليها، و التدهور البيئي، الأمر الذي يدفع الإنسان لعدم الاهتمام بالمجال و بخروجه عن احترام القانون، فحقا إذا وجدت أزمة في البلاد وجد بها حاكم محب للسلطة.

نعم لا ننكر كثيرا دور السلطات و محاولتها لتلبية حاجات المواطن من سكن، حاولت في الآونة الأخيرة احترام خصوصية المنطقة في بعض المباني خاصة ما نشاهده اليوم في المنطقة الغربية كالأقواس و القباب، و ما تجتهد فيه لحماية البيئة على مستوى التشريع و الواقع.. لكننا فقدنا منذ زمن نوع الحياة و مستوى الحرية و الشعور بالكرامة وسط هذه البيئة الحضرية التي تزخر بتدهور أبنيتها من مستوى المسكن إلى مستوى المأوى حتى أصبح الإنسان ذئبا فيها، و من شوارع يهبط فيها الشعور بالأمن و الراحة إلى أدنى مستوى لما يوجد فيها من اضطراب و اكتظاظ و فوضى و أوساخ، و أرصفة محتلة من قبل الفئات المهمشة التي حرمت الانضمام للقطاع الرسمي أرصفة محفورة أو محطة بحيث تعرض من يسير عليها لخطر السقوط ، أو الإصابة التي قد تؤدي إلى العجز، وسط ندرة و إهمال المساحات الخضراء التي تعد متنفسا للمدينة و تعطي نسمات نقية و راحة نفسية (17)، وأكثر من هذا ينطق به الواقع الذي نعاش مرارته، لأننا نفتقد الكفاءة في التخطيط، الصدق في التسيير، الإخلاص في التنفيذ رغم ما عندنا من إمكانيات و حضارة تغنينا عن إتباع الغرب في صنع قراراتنا.

فتعتبر حماية البيئة من الموضوعات التي بدأت تحضي باهتمام متزايد خاصة في الآونة الأخيرة من جانب الدول و المنظمات و الهيئات الدولية على حد سواء، و يرجع ذلك في الواقع إلى خطورة

الآثار الناجمة عن تلوث البيئة و التي يعاني منها الإنسان بوجه خاص و الكائنات الحية بوجه عام، فلقد ثبت من الدراسات و الإحصائيات و بما لا يدع مجالاً للشك أن البيئة تتدهور يوماً بعد يوم و ذلك لأسباب متعددة و متنوعة يتحمل مسؤوليتها في الغالب الإنسان، لذا فقد بادرت العديد من الدول و الجزائر واحدة منها إلى تبني سياسة تشريعية من شأنها التركيز على موضوع تنمية البيئة و حمايتها، و سن الكثير من المراسيم و الدساتير من ناحية على حق الإنسان في العيش في وسط بيئة صحية و متوازنة و التزامه بالحفاظ عليها و حمايتها و من ناحية أخرى على التزام الدولة بالحفاظ و تحسين البيئة و حمايتها.

فلقد انتهجت الجزائر سياسة عامة لحماية البيئة و ذلك برسم خطوطها العريضة، و السياسة الواجب اتخاذها في مجال حماية البيئة و يتجلى ذلك من خلال مواثيقها كالميثاق الوطني و دساتيره السابقة و المعدلة، و القوانين الخاصة بحماية البيئة بجميع أنواعها و مجالها و لا سيما منها: أنظر الملاحق :

E قانون رقم (03-10) المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

E قانون رقم (06-06) المؤرخ في 20/02/2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

E قانون رقم (06-07) المؤرخ في 13/05/2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها.

ولكن هذا القانون الأخير ما زال لم تطبق بعد.

إذن يمكن استنتاج أن أسباب الأزمة الحالية للمدينة تتجاوز الأسباب السياسية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولكنها تبقى ضمن السياسة العمرانية نفسها و فروعها، و قلة الوعي و الإدراك للمسألة البيئية، فسياسة حماية البيئة هي مجموعة الأهداف و الإجراءات التي تتناول تنظيم العلاقة التبادلية التفاعلية بين الإنسان في المجتمع و عناصر بيئته الطبيعية، و تمثل في نطاقها كل ما يتعلق بالمحافظة على البيئة و تحسين نوعيتها و ما يتطلبه ذلك من تغيرات هيكلية في المجتمع، فتتضمن تحديد الأهداف و وضع المعايير المختلفة لنوعية البيئة و اقتراح الحلول المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، و معايير تقييمها في مدى الفعالية في تحقيق أهدافها، و الكفاءة في تحقيق ذلك بأقل تكلفة و القدرة على التطبيق و وفقاً للإمكانيات المتاحة.

فقد تكون سياسة حماية البيئة إصلاحية أو علاجية، فتدعو إلى مكافحة أو ضبط التلوث أو علاج آثار التلوث بعد وقوعه، و قد تكون جذرية و قائية بأن يتم التدخل في العملية الإنتاجية و تعديلها لمنع انبعاث الملوث و ذلك يتطلب استخدام تكنولوجيا توفر من استخدام الطاقة و المواد (18)،

وتقليل من المعادن والنفايات التي يمكن معالجتها و إعادة تصنيعها، بهذا يمكننا أن نقول بأن سياسة حماية البيئة تنشأ و تتطور في نسق معين من القيم الاقتصادية و الاجتماعية، لذا لا يمكن أن تطبق سياسة ما بحذافيرها في مجتمع من المجتمعات بل تتغير و تختلف من دولة إلى أخرى و هذا يرجع إلى عدة أسباب سياسة و فكرية، و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و غيرها.

ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الطرح النظري المنهجي

1-2 تبويب البيانات و تحليلها:

μ عرض و مناقشة نتائج التساؤلات المطروحة:

الجدول رقم 10: يوضح واقع البيئة بمدينة بسكرة.

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
40%	8	لا توجد بيئة
60%	12	مشكلة عويصة
100%	20	المجموع

و الأمر الملاحظ من خلال الإجابة عن السؤال الأول والمدون في الجدول رقم 01 ، حيث نجد أن 20/12 من المبحوثين يرون أن البيئة بالمدينة تعاني مشكلة عويصة بنسبة ما يقارب 60 %، وهذا ما يعبر عن معاناة المدينة و مشاكلها المتفاقمة، ما أدى إلى تأزم الوضع و تدني الوضعية الحالية لهذا الواقع الحضري ، و تقدير إجابة 20/8 لا توجد بيئة بالمدينة بنسبة قدرت بـ 40 %، فالبيئة في آخر المطاف هي الخاسر في هذا الزخم من الإجراءات الإدارية التي تضيع المسؤولية، و تشتت فيها بين ممثلي الدولة و الهيئات الحكومية المختصة، ناهيك عن السلوكات التي يمكن أن تفتعل لتفاقم مشكلة البيئة (19).

الجدول رقم 11: يوضح محتوى إجابات المبحوثين حول الاعتقاد أن البيئة في المدينة تعاني أزمة.

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
55%	11	أزمة حضرية شائكة
45%	9	فوضى عارمة
100%	20	المجموع

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، سجلنا إجابة 20/11 ما يمثل 55 % يرون أن المدينة تعيش في أزمة حضرية بيئية شائكة، في حين سجلنا 20/9 من المبحوثين يرون أن الوضع متدهور و فوضى عارمة، ما يمثل نسبة 45 % ، يرجع ذلك حسب رأيهم إلى عدم وجود وعي ودراسات وبحوث وإجراءات خاصة بحماية البيئة في مجال التلوث والنظافة. ويمكن أن نستنتج أن البيئة في خطر، ولمواجهة هذا الخطر فإن الأمر يتطلب وعياً قوياً وإرادة متينة و تعاوناً عالمياً و تنسيقاً دولياً و تشريعاً وطنياً قوياً و قوانين تتماشى مع تنمية اقتصادية شاملة متوازنة مع البيئة و المحافظة عليها.

الجدول رقم 12 : يوضح أهم المشكلات البيئية بالمدينة :

الخيارات	التكرارات	النسبة المئوية %
مشكلة تلوث الجو	08	16 %
مشكلة تلوث الماء بالمياه القذرة	15	30 %
مشكلة تلوث الغذاء	05	10 %
مشكلة تكديس النفايات داخل المدينة	12	24 %
مشكلة تلوث التربة الزراعية	04	8 %
مشكلات أخرى	06	12 %
مجموع	50	100 %

من خلال هذا السؤال حاولنا معرفة أهم المشكلات البيئية التي تعانيها المدينة، فكانت نسبة 30 % من استجابات المبحوثين تشير أن مشكلة تلوث المياه الصالحة للشرب بالمياه القذرة، لأن الماء سريع الانتقال والتأثير على الفرد⁽²⁰⁾، ونسبة 24% من الإجابات ترى أن مشكلة تكديس النفايات المنزلية وحتى الصناعية داخل المدينة وعلى حافة الطرقات من طرف المطاعم و تجار الحلويات مما ساهم في تشوه شوارعها وأحيائها، أما مشكلة تلوث الهواء سجلت نسبة 16 %، هذا ما تبينه الملاحظة اليومية لشوارع المدينة، في وسائل النقل القديمة التي تخرج من عوادمها غازات سامة يوثر على صحة السكان محدثة وفاة، وكذا نسبة 12 % من مشكلات أخرى تمثلت في التجاوزات التي يقوم بها المواطن من رمي الركام و بقايا البناءات المهجورة أو القديمة والعقارات الشاغرة، و الأحياء الفوضوية ، ما تشكله هي في حد ذاته من تدهور للبيئة، و هذا ما تم توضيحه في الفصل الثاني من البحث في جزء تلوث البيئة المعنوي، إذ يعتبر البناء الفوضوي أحد ملوثات البيئة التلوث البصري، و إجابة 10% من المبحوثين يرون مشكلة تلوث الغذاء، هذا ما أكده مسؤول في مديرية الصحة، وكذا مسؤول مكتب حفظ الصحة بالبلدية، ضمن تقديرات المراقبة الصحية للمحلات التجارية والأماكن

المستقبل للجمهور، والتي تمت المعاينة لعدة محلات القصابية والمسمكات وبعض المقاهي، والمطاعم والمخابز وبعض محلات بيع الحليب ومشتقاته، مما سنج لهم تقديم إنذارات وإغلاق بعض هذه المحلات، وكذلك تقدير كميات بعض المواد المحجوزة من دجاج بقيمة 48.17 قنطار، وسمك السردين 280 كلغ، ولحوم بأنواعها 53 كلغ (ضمن الملحق حوصلية تدخلات مكتب حفظ الصحة)، ونسبة 8% مشكلة تلوث التربة الزراعية خاصة باستخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الري.

تلك هي المشكلات البيئية التي أجمع عنها المبحوثين والتي تعاني منها مدينة بسكرة، وكل هذا جعلنا ندق ناقوس الخطر، وعليه فإن المواطنين والسلطات المحلية هي الجهة المسؤولة عن تحسين الوضع البيئي المتأزم الحالي⁽²¹⁾، وفي نفس الوقت المسؤولان المباشران عن هذه الإشكالية والمتسببان في تشوه المدينة وغياب طابعها الحضري المفقود، مما أحدث أثر على المدينة والمواطنين ديموغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، حيث لم تكن هناك إجراءات تكفل أو تضمن سلامة البيئة في ظروفها المستمرة، فنشأ عن ذلك عيوب وفوضى ومشاكل، ونقص في كل وظائف المدينة وعناصرها، مما جعل البيئة عاجزة عن توفير الظروف المناسبة لسكانها في معيشتهم وعملهم.

الجدول رقم 13: سبب تلوث الجو في المدينة:

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
55 %	11	انتشار الغازات في الجو
45 %	9	سلوكات المواطنين
100 %	20	المجموع

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك 20/11 من مجتمع البحث يرون أن سبب تلوث الجو في المدينة نتيجة لانتشار الغازات في الجو وفي المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية بنسبة 55 %، وغالبا ما تحمل هذه الغازات إلى مناطق أخرى بعيدة كل البعد عن هذه المنشآت، وتتعدد أنواع الغازات والشوائب التي تتصاعد إلى الهواء نتيجة إحراق الوقود في المصانع، و20/9 من المبحوثين يمثلون نسبة 45 %، يرون أن سلوكات المواطنين من جانب كثرة الحفر و التقيب لإصلاح قنوات صرف المياه أو غيرها ودون إتمام الأشغال في كثير من الأحيان مما نتج عنه كثرة الغبار و الأوساخ حتى في أهم الشوارع الرئيسية، وليس ببعيد عن هذا التدهور هناك تلوث الناتج عن حرق الفضلات داخل الحاويات القريبة من العمارات⁽²²⁾، وما تخلفه غازات الشاحنات والسيارات، كما تبينه الصورة (رقم 01).

فيعد التلوث الهوائي أيضا أحد المشاكل الصحية التي يعاني منها العديد من الناس، والتي تسبب مشاكل تنفسية وخاصة بين الأطفال والنساء، حيث يسبب الصداع والضعف العام وقد يؤدي للغيبوبة وإلى حدوث تشنجات قد تؤدي للوفاة أحيانا، و يؤدي إلى تهيج الأغشية المخاطية للمجري التنفسية ويسبب أضرار في الرئة، ويؤدي إلى تهيج الأغشية المخاطية للعين، و يؤدي التشنج مفاجئ إلى الاختناق⁽²³⁾، والتعرض الطويل للغازات تؤثر على حاسة التذوق والشم وإلى التصلب الرئوي، فمثلا يؤثر أول أكسيد الكربون على الصحة العامة خاصة على هيموجلوبين الدم حيث أن له قابلية شديدة للاتحاد معه، ومن ثم فإنه يؤثر تأثيراً خطيراً على عمليات التنفس في الكائنات الحية بما فيها الإنسان ويتسبب في كثير من حالات التسمم، وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني من الجانب النظري. وهذا ما يدل على الوضع البيئي المتدهور وعن معاناة مدينة بسكرة و مشاكلها المتفاقمة، نتيجة غياب المراقبة الفعالة، و مما أدى إلى تأزم الوضع و تدني الوضعية الحالية.

الجدول رقم 14: المنشآت الصناعية القديمة التي تعمل على تلوث هواء المدينة:

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
65 %	13	لا توجد منشآت قديمة
35 %	7	توجد بعض المنشآت
100 %	20	المجموع

الأمر الذي نجزم به من خلال إجابة المبحوثين من 20/13 بنسبة 65% أنه لا توجد منشآت صناعية قديمة تعمل وبصورة مباشرة على تلوث جو المدينة، وقيمة 20/7 بنسبة 35% ترى أنه توجد بعض المصانع كمصنع الأجرور بحي سيدي غزال، وبعض الورشات الخاصة بصناعة البلاط، ولكن طبقا للقانون رقم (83-03) جاء في الباب الثالث منه : أن المنشآت المصنفة، وهذا النوع له علاقة بالحماية من المضار بالدرجة الأولى يعني إخضاع بعض النشاطات إلى الترخيص من السلطة أو إلى تصريح حسب جسامة الأخطار أو المساوى التي قد تتجم عن عمليات الاستغلال، والمصانع والمعامل و الورشات و المحاجر و بصفة عامة كل المنشآت التي يستغلها أو يملكها الأشخاص الطبيعية أو المعنوية التابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام، والتي قد تسبب في إحداث الأخطار أو في مساوى و ذلك لم يجاوز هذه المنشآت أو الصحة أو الحياة الأمنية للإنسان أو للنظافة العمومية، أو للزراعة أو الحماية الطبيعية أو البيئة ... (24)

حيث تعتمد أحيانا درجة التلوث الهوائي على الأحوال الجوية، حيث أن سرعة الرياح واتجاهها والعوامل الجغرافية الأخرى تساعد على التخفيف من حدة التلوث الهوائي عن طريق تشتيته والتخفيف من تركيزه، وأحيانا تكون الأحوال الجوية سبب في تفاقم مشكلة هذا التلوث، وهذا ما نلمسه في مدينة

بسكرة من جانب جوها المشمس وهوائها المحمل بالغبار خاصة في فصل الربيع والخريف، الذي يساعد على انتشار هذا التلوث على كافة أرجاءها (25).

الجدول رقم 15: إقامة المصانع بالقرب من المساكن سببا في الضوضاء:

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
55 %	11	قرب المصانع من التجمعات السكانية
45 %	9	سلوكات المواطنين
100 %	20	المجموع

من خلال الأجوبة التي قدمت من طرف مجتمع البحث سجلنا 20/11 يؤكدون أن سببا رئيسيا في الضوضاء هو قرب المصانع من التجمعات السكانية بنسبة 55 %، و 20/9 منهم يمثلون نسبة 45% يرون أنه هناك أسباب أخرى ناتجة عن سلوكات الأفراد في استعمال مكبرات الصوت في الأفراح والمأتم وحتى في الأسواق والمحلات، نتيجة لقلّة الوعي،

أما الصخب (الضجيج) فقد تكلم عنه المشرع الجزائري وعن اتخاذ الإجراءات و الوسائل لتفادي إزعاج السكان من الصخب و الضجيج الذي يضر بصحتهم و براحتهم، من خلال مباشرة عمل المنشآت الصناعية و المباني و السيارات و الأشياء المنقولة الأخرى، المقبولة و الحيوانات و غيرها التي تسبب و تمس السكنية العامة لدى السكان (26).

فهناك حماية تشريعية لمكافحة الضوضاء، و كان من الطبيعي أن يصاحب التطور التقني لحماية السكنية و مكافحة الضوضاء تطورا تشريعيًا، لتجنب الأضرار التي تنتشأ عنها ، و قد سعت معظم الدول إلى إصدار الكثير من التشريعات التي تحاول بها بصفة أساسية حماية السكنية و مكافحة الضوضاء، و منها المرسوم تنفيذي رقم (93-184) (27).

وحدد المشرع الجزائري فيه الحد المسموح به والذي يمكن قبوله في المناطق السكنية، وفي الطرق والأماكن العامة بسبعين (70) ديسيبل في النهار و 45 ديسيبل في الليل...، أما في المناطق المجاورة من المؤسسات الاستشفائية أو التعليمية وفي المساحات للتسلية والاستراحة فحددها بالحد المسموح به وهو 45 ديسيبل في النهار، و أربعين (40) ديسيبل في الليل (28).

ومن خلال ملاحظتنا اليومية للسلوكات نجد أن هذا القرار لم ولن يطبق على أرض الواقع.

الجواب رقم 07: معاناة سكان المدينة من تلوث المياه الصالحة للشرب:

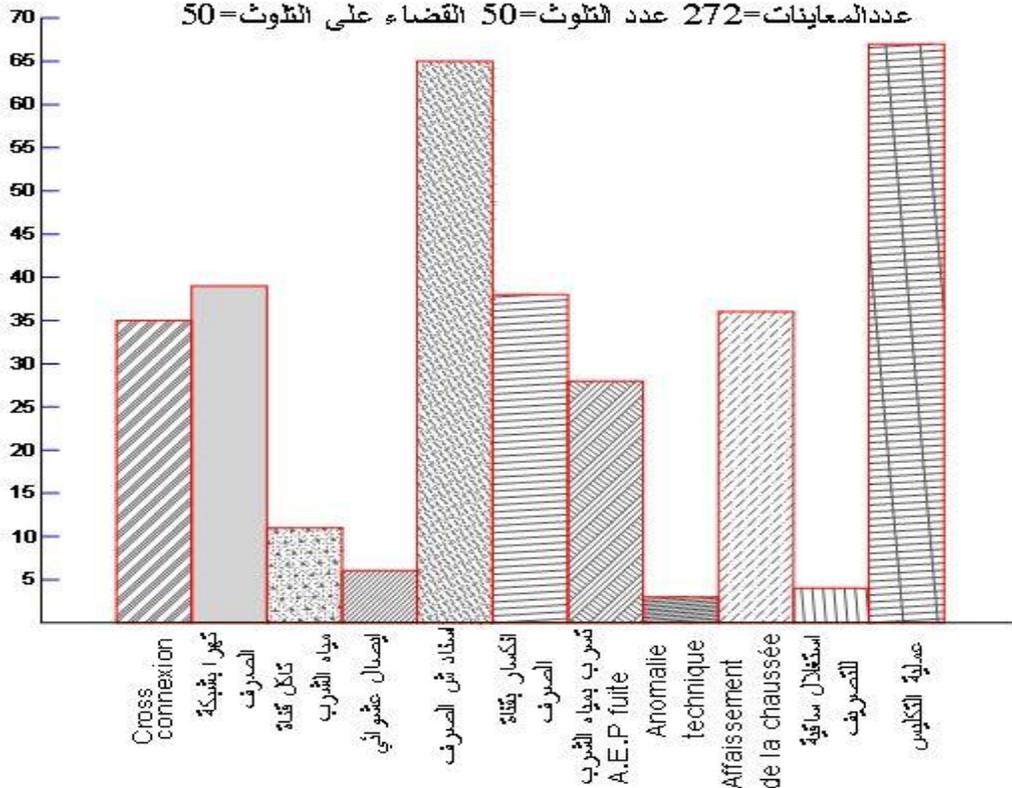
أجمع أفراد مجتمع البحث على أن المياه الصالحة للشرب تعاني من تلوث، والمتمثل في الأمراض المنتقلة عن طريقها إلى السكان، وهذا ما أدرجناه في الجانب النظري الخاص بتلوث الماء، وأكد المبحوثين بأن الهيئة المسؤولة عن عملية الكشف والمتابعة هو مكتب حفظ الصحة البلدي التابع لمديرية العمران والبيئة، وحسب المسؤول الأول في هذه الهيئة سجلت مصالحه 272 معاينة قدر عدد التلوثات بها 50 حالة في الفترة ما بين جانفي 2006 إلى غاية ديسمبر 2006، والمتمثلة في انسداد في شبكة الصرف، تهرأ بشبكة الصرف، اختلاط ماء الشرب بالماء القذر، انكسار بقنوات الصرف...، وبمقارنة حصيلة التدخلات لسنة 2005 نجد أنه هناك تفاوت ملحوظ في نسب أسباب تلوث مياه الشرب، وحسب نفس المسؤول يرجع سبب تلوث مياه الشرب إلى السلوكات الخاطئة والتجاوزات من طرف السكان خاصة في مد شبكة المياه الشرب وشبكة التصريف الصحي دون وعي ومراقبة من طرف المصالح المسؤولة⁽²⁹⁾، والصورة (رقم 02) توضح ذلك.

والمخطط التالي يوضح مكافحة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه في الفترة من جانفي 2006 إلى ديسمبر 2006 .

المخطط رقم 02:

مكافحة الامراض المنتقلة عن طريق المياه:

عدد المعالجات=272 عدد التلوث=50 القضاء على التلوث=50



الجواب رقم 08: تنظيم وتموين المياه الصالحة للشرب لحفظ صحة السكان:

من خلال إجابة المبحوثين أجمعوا على أنه تم تنظيم وتموين المياه الشرب لحفظ صحة سكان المدينة، وذلك بمعاينة و مراقبة صهاريج بيع الماء بمقارنة بين سنة 2005 وسنة 2006، حيث تنتهج المصالح المسؤولة معاينة دورية لصهاريج بيع المياه الصالحة للشرب، وعمليات المراقبة والمتابعة المتمثلة في مراقبة الكلور الراسب في الماء، وتحليل بكتريولوجية، حيث أن عدم تنظيف خزانات المياه بشكل دوري وسليم، الأمر الذي يعد في غاية الخطورة⁽³⁰⁾، هذا ما أكده المسؤول الأول في مكتب حفظ الصحة البلدي وهذه المعطيات ضمن الملحق رقم 02 الخاص بمكتب حفظ الصحة البلدي. وابتداء من تاريخ 2007/03/24 حولت مهام متابعة تطهير وتنقية المياه وكذا مراقبة الأمراض المتنقلة عن طريقها للديوان الوطني لتطهير المياه بمديرية الري بالمدينة⁽³¹⁾.

وإن المحافظة على البيئة يعني المحافظة على كيان الإنسان و صحته و محيطه السليم الخالي من التلوث بجميع أشكاله، كما أن المحافظة على الصحة العامة يعني العمل الذي من شأنه الوقاية من الأمراض و من انتشار الأوبئة و كل ما له مساس بالصحة العامة، سواء كان متصلا بالإنسان أم بالحيوان أم بالأشياء(المساكن و الطرق العامة).

الجواب رقم 09: صيانة شبكة تطهير المياه بالعمل على صيانة شبكة المياه القذرة :

حسب إجابة المبحوثين سجلنا أنه تم صيانة شبكة المياه الصالحة للشرب بتطهيرها والتزويد أحياء المدينة بالمياه الصالحة الشرب AEP (مشروع مياه الدروع)، حيث تمت توصيلها بشبكة من القنوات، وكذا تطهير المياه القذرة AEU، - الملحق رقم 10- حويصلة تدخلات مكتب حفظ الصحة البلدي وحسب تقديرات المصالح المعنية نجد أن الأماكن المتضررة من تلوث المياه حسب أحياء المدينة وفق الجدول التالي⁽³²⁾:

جدول رقم 16: الأماكن المتضررة من تلوث المياه حسب أحياء المدينة

الأحياء	درجة التضرر
رأس القرية - الزيتون- حفرة - الحوزة - الفاريجية- بني مرة 1 و 2- حارة الملح	خطير - تلوث ناتج من كسر التنقية الأساسية لـ AEU و AEP
بني مرة- 150 مسكن	متوسط
برناوي - فلياش - شتمة	خطير
كبلوتي-حي العليا	متوسط
باب الفتح	طفيف

الجدول رقم 17: غياب الغابات بالمدينة:

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
55 %	11	مشكلة حضرية للمدينة
45 %	9	نتيجة لسلوكات المواطنين
100 %	20	المجموع

يبرز تفحص إجابة المبحوثين على اتفاق أنه تلعب الغابات دورا كبيرا في التأثير على صحة الإنسان، حيث أجمع 20/11 منهم أن مشكلة غياب الغابات مشكلة حضرية تعاني منها المدينة بنسبة 55 %، أما 20/9 منهم يؤكدون أن سبب غيابها نتيجة لقلّة وعي المواطنين وسلوكاتهم الخاطئة خاصة في الآونة الأخيرة بنسبة 45 % والصورة (رقم 03) توضحها فأصبحت المدينة جرداء قاحلة، قد وجد أنه هناك ارتباط وثيق بين وجود الغابة والحضارة و البشرية عبر تطور المجتمع البشري ولا تزال هذه العلاقة مستمرة، و يتم التأكيد عليها على أساس أن الغابة ليست قيمة مادية فقط، بل أيضا معنوية حيث تؤثر في طريقة تفكير الإنسان و تصرفاته وحالته الصحية، و تعتبر من أسباب تقدم الصحة الجيدة و النفسية للإنسان من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في التنمية الاقتصادية وذلك باستغلال ثرواتها الثمينة التي يحتاجها الإنسان بصفة دائمة و مستمرة.

فللغابات والأشجار دور هام في تنقية جو المدن من غاز ثاني أكسيد الكربون وبعض الغازات الأخرى، حيث يقوم الهكتار الواحد من الغابات بامتصاص الغبار وتصفية حوالي 18 مليون متر مكعب من الهواء سنويا، وكما تساعد الغابات والأشجار الكثيفة على الحد من سرعة الرياح التي تثير الغبار مما يؤدي إلى تناقص التلوث بحدود من 30 إلى 40%، وكما تخفض الأجزاء الخضراء عدد الملوثات الصلبة للهواء حول المدن والمناطق الصناعية بنسبة 100 إلى 1000 مرة ويمكن أن تحتجز من 40 إلى 80% من الجزيئات العالقة في الهواء (33).

ومن خلال كل هذه الأمور أخذت الوكالة الوطنية لتهيئة المجال (LANAT) على عاتقها التحضير لمشروع مستقبلي يتعلق بتهيئة المجال الخارجي لمدينة بسكرة، و سمي هذا المشروع **بالحزام الأخضر** وهو عبارة عن حملة تشجيرية مكثفة ملقاة حول مدينة بسكرة بأكملها، علما بأن هذا المشروع قد خطى خطوة كبيرة لا سيما في جانبه النظري (34).

الجدول رقم 18: سبب المشاكل الايكولوجية بالنظر إلى تدهور بساتين النخيل:

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
55 %	11	قرارات المسؤولين
45 %	9	غياب الوعي لدى المواطن
100 %	20	المجموع

من خلال إجابة أفراد مجتمع البحث نجد 20/11 منهم يرون بأن سبب المشاكل الايكولوجية راجعت لقرارات المسؤولين بنسبة 55% ، و 20/9 منهم ترجع السبب إلى غياب الوعي لدى المواطنين خاصة بنسبة 45% والصورة (رقم 04) توضح ذلك، فيجد الإنسان في الغابات والنخيل خاصة لطبيعة المنطقة العديد من المنافع، فهي تعتبر المخزن الرئيسي للكربون في الأرض لذلك فإن تدمير مساحات واسعة منها وخاصة عن طريق حرقها، يضيف كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئات الأخرى إلى الجو، حيث أن التغيير الذي يفرضه نبض الحياة على مدينة بسكرة ، من خلال عمليات التنمية التي شرعت فيها البلاد، له سبب في تدهور المشاكل الايكولوجية بالنظر إلى تدهور بساتين النخيل، فعند إنشاء بعض المشاريع في المدينة أهملت من خلالها طابعها الزراعي الواحاتي⁽³⁵⁾، و بالصناعة التي جاءت على حساب احتياجات الأفراد من النواحي السكانية والعمل و الخدمات، كما تأثرت بها أيضا هوية المدينة و خصوصيتها الجغرافية التي لم تراعيها السياسة للتنمية لمجالها الحضري.

و لحماية الثروة الغابية صدر في هذا المجال قانون رقم (84-12) متضمن النظام العام للغابات⁽³⁶⁾، يهدف إلى حماية الغابات والأراضي ذات الطابع الغابي والتكوينات الغابية الأخرى و تنميتها و توسيعها و تسييرها و استغلالها ، و كما يصبو هذا القانون إلى الحفاظ على الأراضي و مكافحة كل أشكال الانجراف أو بعبارة أخرى يهدف هذا القانون إلى حماية البيئة الغابية من كل أشكال التلوث سواء كان سببه الإنسان أو الطبيعة .

الجدول رقم 19: سبب الاحتلال العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	أسباب ظهور المشاكل
45 %	9	عدم قيام السلطات المحلية (مخطط ،مسير) بدورها
20 %	4	غياب الوعي لدى السكان وعدم اهتمامه بالمنطقة
35 %	7	بناء وإنشاء المشاريع التنموية بالمدينة
100 %	20	المجموع

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين نجد 20/9 منهم يرون بأن السبب هو عدم قيام السلطات المحلية بالدور المنوط بها في هذا مجال بنسبة 45%، و 20/7 منهم يرون بأن النزوح التنموي والعمراني على حساب الأراضي الزراعية سببا في ذلك بنسبة 35%، أما 20/4 منهم

يؤكدون أن السبب يرجع أساسا بقلّة الوعي لدى السكان وعدم اهتمامهم بالخصوصية الطبيعية للمنطقة بنسبة 20% .

فقد وجدنا بأن مخطط شغل الأراضي وفقا للقانون المتعلق بالتهيئة والتعمير (رقم 90-25) يبين جهة كيفية استعمال الأراضي، وأنماط البناء، بضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي ببنائات، وبتحديد المساحات العمومية، المساحات الخضراء...، ومواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها (37)، حيث لوحظ الاستعمال الفوضوي للأراضي الصالحة للزراعة من أجل إقامة المباني والمنشآت في مناطق خارجة عن المدينة أو المحيطة بها أو الضواحي وذلك لأهداف معينة منها بناء المصانع أو المساكن، مما جعل مساحتها الزراعية تتناقص منذ الاستقلال (38) إلى يومنا هذا.

وحسب المسؤولين (39) فإن فترة السابقة وخاصة في الثمانينات وبمدينة بسكرة تم التوسع على حساب الأراضي الفلاحية بطريقة كبيرة بعدما تم قلعه من قبل الملاك، لإقامة بنايات عشوائية أو بيع قطع الأراضي بأثمان باهضة من أجل الربح السريع نتيجة الاندفاعية في التصنيع، واستمر التوسع ليتجاوز بساتين النخيل من الجنوب المدينة على شكل بنايات فوضوية غير مخططة مبنية بوسائل حديثة جنبا من البنايات القديمة، ليرتد التناقض و تتعمق الهوة بين النمط القديم والحديث، والصورة (رقم 05) توضح ذلك الاحتلال .

يجب التأكيد على أهمية الحفاظ على المناطق الخضراء في المدن وعلى الغطاء النباتي الطبيعي فيما حولها والحيلولة دون الامتداد العمراني على حسابها، و يجب التأكيد على التعاون بين المختصين في مجال التخطيط العمراني والتشجير والحدائق في عمليات تصميم وتنسيق وإنشاء المنتزهات والحدائق مع مراعاة بساطة التصميم وسلامة التخطيط وتحقيق عناصر الأمن والسلامة.

الجدول رقم 20: عدم إنشاء حدائق عمومية حديثة داخل المدينة:

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
55 %	11	عدم اهتمام السلطات
45 %	9	خصوصية طبيعة المنطقة
100 %	20	المجموع

الأمر الذي سجلناه من خلال إجابة المبحوثين، هو عدم اهتمام السلطات الرسمية المحلية بإنشاء حدائق عمومية داخل المدينة بإجابة 20/11 منهم ونسبة مسجلة 55%، و أكد 20/9 منهم على خصوصية طبيعة المنطقة الشبه الصحراوية بنسبة 45%.

حيث أن المدينة لا تزال و منذ عهد الاستعمار تتوفر على حديقتين عموميتين فقط هما حديقة " 5 جويلية " و " حديقة لا ندو " التي تعد ذات تصنيف عالمي التي تحتوي على عدة أصناف تعتبر دخيلة

على الأصناف النباتية المعروفة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والتي تم جلبها من مختلف أنحاء العالم⁽⁴⁰⁾، و حتى هذين الحديقتين لم يسيرا بالطريقة الأحسن و الأمثل، إذ أصبحتا ملجأ للعديد من المختلين عقليا، و مكان لتناول المخدرات، و هذا بغض النظر عن الفضلات الحضرية المترامية و المنتشرة في كل مكان.

وبالرغم من أن السلطات المحلية عمدت في الآونة الأخيرة وبوتيرة محتشمة على إنشاء بعض الحدائق ومنها حديقة " 20 أوت ببلدية بسكرة"، و حديقة "بشير بن ناصر" التابعة للمستشفى العمومي والتي لا تفتح أبوابها للسكان، وكذا حديقة الحيوانات في وسط المدينة " بوزيان إبراهيم" والتي يقصدها السكان يوميا للترفيه والتنزه، ولكن في الآونة الأخيرة تم غلقها لأسباب أمنية حفظا لسلامة السكان والحيوانات.

حيث يقر مسؤول بالوكالة الوطنية لهيئة المجال بأن: " الشجرة تعتبر رمزا للتطور في مجتمعنا بفضل تنامي الوعي إلى أهمية التشجير ومنعكساته الايجابية على البيئة والاقتصاد الوطني والمحلي، ضمن هذا الإطار تسعى الدول لخلق ثورة خضراء كمشروع عالمي، إذ أن الأرض تفقد وجهها الأخضر بمعدل 35 ألف كم² سنويا"، و يؤكد أيضا: " بأن الأراضي المحلية هي بأمس الحاجة لإعادة تشجيرها، والتأكيد على استخدام النباتات المحلية المناسبة لعمليات التشجير، والتنسيق بإجراء دراسات واقية عليها من حيث ملائمتها للظروف البيئية المحلية، وفي حال تشجير هذه المساحات فإن المناخ الجاف الحار الذي تعاني منه المنطقة سوف يتلطف و يتبدل"⁽⁴¹⁾، إن جملة هذه المعطيات تدعونا إلى توسيع المشاركة بالتشجير وبذل أقصى الجهود لتتويع هذه المشاركة ابتداء من الاهتمام بالشجرة في حديقة المنزل والشارع وانتهاء بإقامة المحميات الطبيعية والمنتزهات.

الجدول رقم 21: نظافة شوارع المدينة :

النسب المئوية	التكرارات	الاستجابات
15 %	3	نعم
50 %	10	لا
35 %	7	نوعا ما
100 %	20	المجموع

سجلنا من خلال إجابة أفراد مجتمع البحث، أن 20/10 من المبحوثين يرون أن شوارع المدينة غير نظيفة بنسبة 50 %، ويرجع السبب الأول لهذه المشاكل حسب رأيهم هو غياب المراقبة والتنظيم و التنسيق بين الهيئات المختصة، ويرى 20/3 من المبحوثين أن شوارع المدينة نظيفة بنسبة 15 % ، أما 20/7 من مجتمع البحث يرون أن شوارع المدينة نظيفة في مناطق دون الأخرى بنسبة 35 % .

الجدول رقم 22: سبب مشكلة نظافة المحيط :

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	الإجابات
20 %	04	أسباب نقص الإمكانيات مادية
50 %	10	أسباب بشرية-سلوكيات
30 %	06	أسباب عملية تقنية
100 %	20	المجموع

من خلال هذا الجدول تبين بأن 20/10 من المبحوثين بنسبة 50 % من الإجابات ترجع سبب مشكلة نظافة المحيط لأسباب بشرية ناتجة عن المواطنين وسلوكياتهم الخاطئة، وما سببه غياب الوعي لدى معظم السكان، والتهرب من المسؤولية المشتركة⁽⁴²⁾، أما 20/06 منهم بنسبة 30 % من الإجابات تؤكد أن سبب المشكل تعود إلى أسباب عملية تقنية تتمثل في عدم التنظيم والتسيير من طرف السلطات المحلية لتنظيف المدينة، و20/04 منهم بنسبة 20 % من الإجابات ترجع أسباب المشكل لنقص في الإمكانيات المادية المتوفرة لدى السلطات المعنية أي مصلحة النظافة ببلدية، الشئ الذي ساهم في انتشار الفضلات في أحياء وشوارع المدينة، والصورة (رقم 06) توضح هذه الظاهرة . وما يمكن أن نستخلصه هو بسبب عدم مشاركة أفراد المجتمع المدني في كثير من الأحيان و إن شارك إما هو عميل لسلطات المحلية أو لا تؤخذ آراءه بجدية⁽⁴³⁾، مما يدل على أن هناك فعلا هروب من المسؤولية من الجهتين المسيرة و المستفيدة، و بالتالي التواجد دائما داخل أزمة حضرية شائكة.

الجواب رقم 16: حول جمع النفايات المنزلية:

من خلال الأجوبة التي قدمت لنا من طرف المبحوثين، نجد أن السلطات المحلية تعمل جاهدة على جمع النفايات المنزلية، حيث أقر رئيس مصلحة النظافة بمديرية العمران والبيئة بالبلدية أن المدينة زودت بـ 18 شاحنة يعمل عليها حوالي 250 عامل نظافة بالمدينة التي قسمت إلى 26 حي⁽⁴⁴⁾، ولكن ما نجد على أرض الواقع أن هذا الفريق يعمل في غالب الأوقات في الشوارع الرئيسية وبصفة منتظمة ومحددة، و تكاد تنعدم في بعض الأحياء نتيجة ضعف و قلة الإمكانيات، و مع عدم احترام السكان و لامبالاتهم في رمي الفضلات خارج حاوياتها والصورة(رقم07) غنية عن التعريف في أحد شوارع المدينة، التي يتم تفرغها في أحيان كثيرة من بعض المتسولين أو عند مرور قطيع الغنم الذي ينتشر في مدينة بسكرة ليعبر عن تريف المدينة، وفي المدة الأخيرة فتح المجال لمنح الامتيازات

للمقاومات الخاصة لمهمة حفظ النظافة في المدينة وهي مؤسستين يعمل بهما حوالي 30 عاملا لنظافة شوارع المدينة⁽⁴⁵⁾.

و بهذه المظاهر و اللامبالاة تنتشر الفضلات و تتراكم في الأحياء و تتبعث منها الروائح الكريهة المضررة بصحة الإنسان، حيث قدرت كمية النفايات المنزلية في مدينة بسكرة بـ115 طن/ يوميا إذ يرمي الفرد الواحد في اليوم حوالي 0.55 كلغ من الفضلات منها 73 % عضوية و 15 % ورق، و 4 % بلاستيك و 8 % مواد أخرى⁽⁴⁶⁾، والصورة (رقم 08) توضح ذلك .

الجواب رقم 17: قرب المزبلة العمومية من وسط المدينة:

من خلال الإجابات المقدمة لنا من طرف المبحوثين، أجمعوا على أنه إلى جانب نفايات منزلية هناك نفايات صناعية، مع وجود بعض الوحدات الصناعية التي تعرف تطورا مستمرا في إطار الاستثمار الخاص أو بعض مركبات الصناعية ذات الطابع الوطني كمركب الكوابل، و لزيادة في المعلومات موجودة في الفصل الثاني من البحث، فلنا هذه المخلفات أو النفايات الصناعية المتمثلة في:

- زيوت الأسكرال : 16119.50 كغ.
- المبيدات التالفة : السائلة /64345 لتر، الصلبة /308 كغ.
- زيوت المستعملة: 29700 لتر / السنة.
- النفايات الاستنشاقية / 185 طن /السنة⁽⁴⁷⁾.

أما عن المفرغة -المزبلة -العمومية فهي خارج حدود المدينة، كما توضحه الصورة الجوية للمدينة -الصورة رقم 09- نلاحظ بقعة سوداء كبيرة وهي موقع المفرغة العمومية-المزبلة- التي تقع على بعد 4 كم من شمال المدينة، وشرق الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين ولاية بسكرة وباتنة، وبالوادي المسمى "واد زمور" المفتوح شرقا وغربا، و جبل "بومنقوش" شمالا بنقطة علو 326م، وتلال "برازاجية" جنوبا بعلو 207م.

ويلاحظ على هذا المكان تفريغ غير مجانس لنفايات، فشكلت طبقة بحجم 20 سم³ يمكنها أن تنتشر إلى عدة مناطق أخرى ، وقسم إلى :

- منطقة جد كثيفة بمساحة إجمالية 1.378.516م² وحجمها قدر بـ1.100.000 م³
- منطقة كثيفة بمساحة إجمالية 460.312 م² وحجمها تقدر بـ 280.000 م³
- منطقة شبه كثيفة بمساحة إجمالية 536.298 م² وحجمها تقدر بـ210.000 م³
- منطقة متضررة قليلا بمساحة إجمالية 833.176 م² بحجم مهمل.

* وتم تصنيف النفايات في المغرفة العمومية حسب تقديرات 2005-2006 (الملحق رقم 11 للولاية):

- 55 % بقايا عضوية (حيوانات)
- 18 % ورق
- 15 % بلاستيك
- 02 % زجاج
- 07% خشب، نباتات، بقايا زراعية
- 01 % معادن
- 02 % تربة ، رمل ، والصورة (رقم 10) توضح ذلك.

الجدول رقم 23: سبب التشوهات والمشاكل التي تعرفها المجال الحضري للمدينة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
أسباب مادية	10	33.33 %
أسباب بشرية	12	40 %
أسباب عملية تقنية	08	26.66 %
المجموع	30	99.99 %

في هذا الجدول حاولنا معرفة السبب الرئيسي لمعاناة المدينة من تشوهات ومشاكل، و العجز الواضح في تسيير هياكلها فكانت نسبة 40 % من استجابات المبحوثين تشير أن السبب هو بشري بحت و33.33% أن السبب هو راجع لأسباب مادية، ونسبة 26.66 % ترجع السبب أنه عملي تقني بحت، و هذا يدل أن العجز المالي الذي كانت المدن الجزائرية و منها بسكرة تعاني منه لم يعد السبب الرئيسي ، بل تعد السبب إلى المورد البشري، هذا الأخير الذي يعتبر المسؤول الرئيسي عن التشوهات التي يشهدها المجال للمدينة و مشاكلها المتفاقمة، بحيث ينقسم هذا المورد بين مسير ومستفيد كلاهما لم يؤديا واجبهما في توجيه و تنظيم لكل هياكل ومجال المدينة، ما أدى إلى تأزم الوضع و تدني الوضعية الحالية لهذا المركز الحضري(48).

وعليه نخلص بالقول بأن الفرد هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحسين الوضع المتأزم الحالي للمركز الحضري، كما يكون في نفس الوقت المسؤول الأول و المباشر عن هذه الإشكالية و المتسبب في تشوه المدينة و غياب طابعها الحضري المفقود، والصورة (رقم 11) توضح هذا التدهور والتشوه الذي تعرفه المدينة .

الجدول رقم 24: يوضح حول أسباب تلوث البيئة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
مركزية القرارات	07	35%
قلة الوعي لدى المواطن	13	65%
المجموع	20	100%

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من طرف المبحوثين، تبين أن 20/07 من مجتمع البحث تقر أن أهم أسباب تلوث البيئة والمشاكل تتمحور حول مركزية القرارات و احتكار السلطة من طرف جهات معينة بنسبة 35 % ، حيث نجد أن كل القرارات متمركزة في يد فئة معينة ما يؤدي إلى عرقلة السيرورة الطبيعية للتسيير والتنظيم للمدينة.

هذه الأخيرة لن تخدم تنمية المدينة بقدر ما تثبط عملها، وخاصة إذا كانت هذه الفئة بعيدة تماما عن مجال التسيير والتنظيم و غير كفؤة بقدر عال يسمح لها تولي هذه الوظيفة و الإشراف عليها، كما نجد أن 20/13 من المبحوثين يرون أن أهم أسباب التلوث و المشاكل التي تعترض المدينة هو نقص الوعي لدى المواطنين بطريقة المشاركة أو المساهمة ما نسبته 65% من الإجابات تتمحور حول نقص الوعي الحضري البيئي لدى المواطنين، وهذا ما تلمسه من خلال الصورة (رقم 12). و ما يمكن قوله أن مركزية القرارات و السلطة، وعدم توزيع الصلاحيات على كل الجهات المسؤولة، كذلك نقص الوعي البيئي لدى المواطنين قد ساهم بصورة مباشرة في هذا انتشار تلوث البيئة ، لأن عدم وعي المواطن و درايته الكافية بكل تحول داخل المركز الحضري و ترتبات ذلك فإنه لن يخدم هذا الأخير بل سوف يشوّهه.

الجدول رقم 25: ملكية المواطن لكافة الصلاحيات في مجال حماية البيئة من التلوث:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	12	60%
لا	08	40%
المجموع	20	100%

سمح اطلعنا على الجدول رقم 25 من التأكد من اتجاه مجتمع البحث إلى ملكية المواطن لكل الصلاحيات في مجال حماية البيئة من التلوث بالمدينة أو لا، فجاءت إجابة 20/12 منهم بـ "نعم" ما نسبته 60%، ومن ذكر أنه لا يملك الصلاحيات 20/8 منهم بنسبة 40 % ، و هذا يدل على أنه بالإضافة إلى العقبات البشرية و المادية، هناك عقبات أخرى تحول دون التوصل إلى تسيير وتنظيم أفضل لمجال المدينة و حمايتها من التلوث، و هو عدم امتلاك الأفراد المكلفين بذلك لكافة الصلاحيات

و السلطات لممارسة مهنتها و عملها على أكمل وجه، بل يجب اللجوء دائما إلى جهات أخرى للحصول عليها، أو انتظار فترة وصولها، وهذا ما يعرقل مسار العمل للمورد البشري⁽⁴⁹⁾، بمعنى أن عمل الفرد مقيد وغير حر و هذا ما يجعل مردوديته متدنية و في بعض الأحيان منعدمة.

الجدول رقم 26: تعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
التحلي بالمسؤولية	12	60 %
احترام القوانين	08	40 %
المجموع	20	100 %

في سؤالنا حول كيفية تعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية تبين أن 20/12 من مجتمع البحث أي ما نسبة 60 % ترى أن مشاركة العنصر البشري تكون بتحليه بالمسؤولية و هذا لدى الطرفين المسير والمستفيد، بحيث يجب على المسير أن يتحمل كل المسؤوليات أثناء تأديته لواجبه وعدم تحميلها للآخرين، و كذا المواطن يجب أن يتحملها من خلال المحافظة على الممتلكات العامة وعلى المشاريع، في حين نجد أن 20/8 يرون أن مشاركة العنصر البشري تكون من خلال احترام قوانين حماية البيئة و القضاء على الفوضى ما نسبته 41.66% من مجتمع البحث، من طرف الجهتين المسؤولة و المستفيدة و هذا لمحاولة الخروج من الأزمة الحضرية التي تعرفها المدينة، و عليه نجد أن المشاركة تكون بالتدخل المباشر و السريع من طرف المسؤولين والمواطنين و ليس انتظار الفرص الملائمة أو انتظار الحصول على السماح بذلك⁽⁵⁰⁾.

و عليه نستنتج أن مشاركة العنصر البشري في حل المشكلات البيئية و تطوير المدينة و تنميتها تكون من خلال تحليه بالمسؤولية سواء كان مسير أو مستفيد، و باحترام قوانين حماية البيئة و القضاء على الفوضى.

الجدول رقم 27: وعي بيئي وثقافة بيئية لدى سكان المدينة :

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	07	35 %
لا	13	65 %
المجموع	20	100 %

سمح اطلعنا على الجدول رقم 27 من التأكد من اتجاه أفراد مجتمع البحث إلى درجة وعي وثقافة بيئية لدى سكان المدينة، و الذي أبرز أن 20/13 منهم تمثل نسبة 65 % من الاستجابات لا يمتلكون وعي وثقافة بيئية ، أما 20/7 منهم تمثل بنسبة 35% يرون العكس، حيث أكدت بعض الجمعيات أن المواطن هو المستفيد من سياسة حماية البيئة و المعني الأول بمدى صلاحية ونجاح نتائجها على أرض الواقع (51).

فتلعب الجمعيات دورا هاما في إعداد الناس للمحافظة على محيطهم و ثروتهم الجمة ، لما يحتويه من أماكن عيشهم و علمهم و تسليتهم ، و إدخال تغيير إيجابي على سلوكهم العام في تعاملهم مع عناصر الطبيعة ، و تزويدهم بمفاهيم و قيم و مهارات جديدة ، و يكون ذلك بالتوجيه إليهم لاستنهاض همهم و دفع الوعي البيئي قدما في سبيل نضال يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة من هواء و تربة و غذاء و نبات ... ، و تهدف هذه الجمعيات إلى رسخ الثقافة و التربية البيئية في أذهان المواطنين وذلك بهدف تكوين مجتمع يعي بيئته و يهتم بمشاكلها و يحسن إدارة مواردها و معطياتها ، و التربية البيئية عملية تقوم بها الجمعيات بهدف إكساب الفرد و الجماعة سلوكا جديدا بإضافة عادات جديدة إلى عاداتهم و حثهم على ترك عادات أخرى بالتدريب و التوجيه و الوعظ والإرشاد و بالترهيب و الترغيب و كل ما تستلزمه العملية التربوية ، و هكذا فإنها تحدث انقلابا في العادات و التقاليد فيما يخص بيئتهم (52).

الجدول رقم 28: سياسة المحلية للحد من مشكلة تلوث البيئة في المدينة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	12	60 %
لا	08	40 %
المجموع	20	100 %

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك 20/12 منهم يرون أنه هناك سياسة معينة يمكن أن يتكفل بها السلطات المحلية الرسمية بالمدينة للحد من مشكلة تلوث البيئة بنسبة 60%، فهي تعمل على حماية البيئة من التلوث وتنظيمها من خلال الاعتماد على الموارد البشرية والمادية والتسيير العقلاني والاستغلال الأمثل لمواردها، في حين نجد أن 20/8 منهم يرون أنه تشهد المدينة غياب سياسة محددة من طرف للسلطات المحلية لحل مشكلة التلوث التي تشهدها بنسبة 40% من الاستجابات ، لذا يجب الموازنة بين سياسة السلطات المحلية و إدماج المواطنين في هذه الحالة للحد من تلوث البيئة في المدينة.

الجدول رقم 29: أهم آليات ووسائل هذه السياسة:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	إجابات
43.33 %	13	مهمة السلطات في البلدية
26.66 %	08	مهمة السلطات في الولاية
30 %	09	هيئات أخرى
99.99 %	30	المجموع

من خلال هذا الجدول نجد أن نسبة 43 % من إجابات المبحوثين يرون أن أهم آليات ووسائل سياسة الحد من تلوث البيئة في المدينة- هي في الأساس سياسة وطنية- من مهمة السلطات في البلدية، أما ما نسبته 26.66 % من إجابة المبحوثين تعود في نظرهم المهمة للسلطات في الولاية، أما السلطات الأخرى الفاعلة في المجتمع المحلي تمثل ما نسبته 30 % حسب رأيهم، وذلك بتضافر كل الجهود لاتخاذ التدابير اللازمة للتكفل بجميع المشاكل المتعلقة بالبيئة من تلوث و تصحر...، من جانب الهيئات المحلية و المؤسسات الأخرى في الولاية (الوكالة الوطنية لتهيئة المجال، مديرية البناء والتعمير...).

حيث أن المشرع الجزائري أعطى أهمية كبرى لحماية البيئة قانون رقم (83-03)⁽⁵³⁾، وخول للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات في مجال التهيئة العمرانية، وألح على أخذ بعين الاعتبار البيئة والمحافظه عليها عند القيام بمخططها الخاصة بالتهيئة العمرانية في إقليمها كذلك تطرق قانون الولاية⁽⁵⁴⁾، إلى حماية و توسيع الأراضي الفلاحية ، واتخاذ تدابير الوقاية من الكوارث و الآفات الطبيعية، واتخاذ تدابير الإجراءات ضد أخطار الفيضانات و الجفاف، وإنجاز أشغال التهيئة والتطهير و تنقية مجاري المياه في حدود إقليمها، وكذا القيام بعملية التشجير و حماية التربة من الانجراف و إصلاحها ، و تنمية الأملاك الغابية وحمايتها في إقليمها، كما تعمل كذلك و تسهر على الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية، وإعطاء يد المساعدة للبلديات في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب، وتطهيرها ومعالجتها لإعادة استعمالها من جديد ، كما تسهر الولاية بالتنسيق مع البلدية في كل أعمال الوقاية من الأوبئة و كذلك تطبيق أعمال الوقاية الصحية واتخاذ الإجراءات الضرورية في كل المؤسسات التي تستقبل الجمهور وفي مواد الاستهلاك.

كما أنشئت مفتشية البيئة على مستوى كل ولاية و أسندت لها عدة مهام في مجال حماية البيئة لتكون أقرب إلى المحيط الذي تباشر فيه اختصاصاتها⁽⁵⁵⁾، و أنيطت لها عدة صلاحيات منها:

- السهر على مراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة.
- اقتراح التدابير الرامية إلى تحسين الترتاب التشريعية و التنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة.

- العمل على الرقابة و اتخاذ التدابير الرامية إلى الوقاية من تلوث البيئة و الإضرار بها في كل عناصرها (التصحّر، انجراف التربة، الحفاظ على التنوع البيولوجي، المساحات الخضراء، و صيانة الثروات....الخ)، وذلك بتعاملها مع الأجهزة الأخرى في الولاية.
- كما تعمل على القيام بإعمال التوعية و التربية البيئية.
- تتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة و جودتها.

وفي ظل القرارات الأخيرة والقوانين الجديدة أقر المشرع الجزائري مرسوما تنفيذيا رقم(03)-494⁽⁵⁶⁾ المتعلق والمتضمن بتغيير وتحويل منقشيات البيئة للولايات إلى مديريات البيئة للولايات. ولكن وعلى أرض الواقع لا نجد هذه الحقيقة ما ترتب عنه الهروب من المسؤولية و تحميلها من فرد إلى آخر، و من جهة إلى أخرى في الوقت الذي يجب أن تتوزع على كل الأفراد وعلى كل الجهات.

الجدول رقم 30: سياسة الحد من التلوث والتعامل معها في ظل السياسة التنموية المحلية للمدينة:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	الإجابات
50 %	20	السياسات العامة للبلاد
30 %	12	مشاكل المدينة
20 %	08	مطالب مواطني المدينة
100 %	40	المجموع

يبرز الجدول رقم 30 أن 50% من استجابة أفراد مجتمع البحث من يرى أن الموجه الأساسي لسياسة الحد من تلوث البيئة في المدينة هي السياسات العامة للبلاد، وما نسبته 30% من الاستجابات يرون أنه يتم تطبيقها والتعامل معها في ظل السياسة التنموية المحلية، أما مطالب مواطني المدينة سجلت نسبة 20% من الاستجابات، هذا ما يعكس لنا الغياب التام لأي عنصر محلي حضري لأن سياسة حماية البيئة للبلاد تنطلق من عموميات حول المدن الجزائرية⁽⁵⁷⁾، دون الأخذ بعين الاعتبار الطابع المحلي لكل مدينة وأهم سماتها و خصوصياتها، هذا ما جعل القرارات تساهم في الأزمة الحضرية للمدينة بدل أن تخفف منها أو تحلها بصورة نهائية.

في حين إذا تم صياغة سياسة حضرية محلية خاصة بكل مدينة و تنطلق مباشرة من مطالب وتطلعات مواطنيها لما كانت هذه الأزمة، أو لخصت حديثها.

و هنا نستنتج أن سياسة حماية البيئة من التلوث في المدينة موجه من طرف سياسة عامة وطنية وشاملة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مدينة أو بالأحرى كل مركز حضري و مميزاته.

الجدول رقم 31: أهم منطقات سياسة الحد من تلوث البيئة وفقا لواقع المدينة ومعطياتها الحضرية الموروثة:

لا		نعم		استجابات
%	ت	%	ت	
60%	12	40%	08	معطيات حضرية موروثة
35%	07	65%	13	معطيات معدلة تبعا لواقع المدينة

يبرز هذا الجدول استجابة أفراد مجتمع البحث للسؤالين الموجهين لهم حول أهم منطقات سياسة الحد من تلوث البيئة وفقا لواقع المدينة ومعطياتها الحضرية الموروثة، حيث أن استجابة 20/12 منهم تشير أن المنطلق الرئيسي لسياسة الحد من التلوث التي ترسمها الإدارة المحلية للمدينة ليس من معطيات حضرية موروثة للمنطقة بنسبة 60%، أما 20/8 منهم تشير إلى عكس ذلك بنسبة 40%، بالإضافة إلى 20/13 من الإجابات المبحوثين تشير إلى أن المنطلق الرئيسي لسياسة الحد من التلوث التي ترسمها الإدارة المحلية للمدينة هو معطيات معدلة تبعا لواقع المدينة و وفقا لقدرات المنطقة بنسبة 65%، أما 20/7 مهم ترى العكس من ذلك بنسبة 35%.

و بالنظر إلى معطيات و قدرات المدينة فهي هائلة و وفيرة و سوء استغلالها و عدم اللجوء إليها عجل من وتيرة المشاكل و العقبات التي يعرفها واقع المدينة، و هذا بسبب اللجوء فقط إلى المعطيات المتوفرة على أرض الواقع و تبعا لمشكلة تلوث البيئة، مما يفسر الاستغلال غير المنظم و غير العقلاني لقدرات و معطيات المدينة ما زاد من حدة الوضع. لنخلص إلى التأكيد على غياب قدرات المنطقة في أي سياسة للحد من تلوث البيئة تسطرها الإدارة المحلية للمدينة.

الجدول رقم 32: الكيفية التي يمكن لسياسة الحد من التلوث من أن تنظم المدينة و تتكفل بخدمات سكانها.

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	إجابات
70 %	14	نعم
30 %	06	لا
100 %	20	المجموع

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك ما يقارب 20/14 من أفراد مجتمع البحث يرون أن سياسة الحد من تلوث البيئة يمكن أن تتكفل بالمدينة و تنظيها من خلال

الاعتماد على الموارد البشرية و المادية و التسيير العقلاني و الاستغلال الأمثل لها بنسبة 70%، في حين نجد أن 20/6 من المبحوثين يرون أنه من خلال الموازنة بين السرعة في الإنجاز و إدماج المواطنين في هذه السياسة بنسبة 30%، و بالتالي يمكن القول بأن هذه السياسة تنظم المدينة و تراعي مطالب مواطنيها.

وعليه يمكن الرجوع إلى الموارد البشرية كان دائما هو الحل المقترح و الذي من خلاله يمكن لسياسة الحد من تلوث البيئة أن تنهض بهياكل المدينة و تطويرها في كل الميادين، و في إدماج المواطن ضمن هذه سياسة، فهو إن دل فإنه يدل على تدخل المورد البشري و لكن بصورة أخرى وبشكل مغاير عن الشكل الأول.

الجدول رقم 33: تلوث البيئة يعيق السياسة التنموية بمدينة بسكرة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	08	40 %
لا	12	60 %
المجموع	20	100 %

من خلال أجوبة المبحوثين سجلنا 20/12 منهم يرون أن تلوث البيئة لا يعيق السياسة التنموية بالمدينة بنسبة 60% حيث أن السياسة التنموية تعمل على حماية البيئة من التلوث، أما 20/8 من المبحوثين يرون العكس بنسبة 40%، حيث تعمل سياسة حماية البيئة من التلوث على دفع بعجلة التنمية في المدينة، وتعد حماية البيئة من العوامل المساعدة لعملية التنمية بكل أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ولكن تعمل السلطات الوطنية والمحلية بالإنفاق على برامج الحفاظ على البيئة مما يعوق سبيل إنجاز برامج التنمية فيها و يحد من تقدمها .

لكن يبقى تجسيد هذه الجوانب على أرض الواقع لم يحقق الهدف المنشود لها، ومدى تأثير الصناعة على البيئة فيلاحظ اختلاف الملوثات وحجمها باختلاف مواصفات المدخلات في المصانع، و يتجسد كذلك في تجمعات سكانية ضخمة بغياب المساحات الخضراء⁽⁵⁸⁾ و أماكن الترفيه، و مشاكل تتعلق بنظافة المحيط و تلوث الهواء والماء...، نتائج لمقدمات هدمت التوازن بين المدينة و البيئة المحيطة بها في ظل تزايد السكان و قلة تزايد السكن الذي خلق الأحياء الفوضوية، و أدى إلى عزز المدينة في تلبية متطلبات سكانها...، وعليه كانت المحصلة النهائية لكل هذه المقدمات تدهور كبير في البيئة الحضرية⁽⁵⁹⁾.

الجدول رقم 34: مساهمة المشاريع التنموية المنجزة في ظهور المشكلات البيئية:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	إجابات
35 %	07	نعم
65 %	13	لا
100 %	20	المجموع

من خلال أجوبة المبحوثين سجلنا 20/13 منهم يرون أن المشاريع التنموية المنجزة بالمدينة لا تساهم في ظهور المشكلات البيئية بنسبة 65%، أما 20/7 من المبحوثين يرون العكس بنسبة 35%، حيث تعمل المشاريع المنجزة في ظهور المشاكل البيئية مما يعرقل ويزيد من تدهور الوضع في المدينة.

و إن معرفتنا للعلاقات ما بين الانسان و الموارد الطبيعية وخطته التنموية، هذا ما تم تطرقنا له في المداخل النظرية لدراسة هذا البحث، جعلتنا مدركين أكثر من أي وقت مضى أن التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية فإن نتائج التنمية ستكون غير مرغوبة و قد نقشل تماما، إن التنمية غير القابلة للاستمرار تعمل على تفاقم المشاكل البيئية الموجودة حاليا، و يتعين علينا جميعا أن نفهم حقيقة محدودية الموارد و قدرات النظم البيئية الطبيعية على التحمل، وعلينا أن نضع خططا لا تؤدي إلى استباحة الموارد الطبيعية (60).

الجدول رقم 35: مراعاة المخططات والانجازات التنموية للطابع البيئي:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	إجابات
60 %	12	نعم
40 %	08	لا
100 %	20	المجموع

من خلال أجوبة المبحوثين سجلنا 20/12 منهم يرون أن المخططات والانجازات التنموية بالمدينة راعت الطابع البيئي للمشاريع بنسبة 60% ، أما 20/8 من المبحوثين يرون العكس بنسبة 40%، حيث لم تراعى المشاريع المنجزة الطابع البيئي مما يعرقل ويزيد من تدهور الوضع في المدينة، حيث يؤكد السيد (ع،ح): { أنه يتم دراسة التأثير والتقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية، والتي تعني في مجملها دراسات تتناول تأثير الآثار السلبية الضارة المتوقعة نتيجة لتنفيذ المشروعات التنموية بمختلف أنواعها، ووضع مجموعة من البدائل اللازمة لحلها } (61)، ومما

يؤكد الآن أن الدولة والسلطات المحلية تقوم و بصورة عامة بطلب إجراء تحليلات للتأثيرات على البيئة للمشاريع والانجازات التنموية والمنشآت الثابتة وبرامج البناء والتهيئة للمدينة⁽⁶²⁾.

الجدول رقم 36: عن وجود الهوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرضية الواقع:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	إجابات
40 %	08	نعم
60 %	12	لا
100 %	20	المجموع

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من طرف المبحوثين، تبين أن 20/12 من مجتمع البحث تقر أنه لا توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية وقدرت بنسبة 60 %، أما 20/8 من المبحوثين بنسبة 40% ترى أنه توجد هوة تتمحور حول مركزية القرارات و احتكار السلطة من طرف جهات معينة، وفي حين نجد أن كل القرارات متمركزة في يد فئة معينة ما يؤدي إلى عرقلة السيرورة الطبيعية للمشاريع من تخطيط وتسيير وتنفيذ بالمدينة.

وهذا لن يخدم تنمية وتطوير المدينة بقدر ما تثبط عملها و خاصة إذا كانت هذه الفئة بعيدة تماما عن مجال التسيير والتخطيط و غير كفؤة بقدر عال يسمح لها تولي هذه الوظيفة و الإشراف عليها، وكذا نقص الوعي لدى المواطنين بطريقة المشاركة و المساهمة في هذه الآلية للتنفيذ ، لأن عدم وعي المواطن و درايته الكافية بكل تحول داخل المركز الحضري-المدينة- وما تصبو له من خلال المشاريع التنموية المنجزة على أرضيتها، فإنه لن يخدمها بل سوف يشوهها.

الجدول رقم 37: مشكل تسيير الأحياء وظهور أحياء فوضوية بالمدينة:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	أسباب ظهور المشاكل
43.33 %	13	عدم قيام السلطات المحلية(مخطط، مسير) بدورها
40 %	12	غياب المواطن في صنع القرار و عدم اهتمامه بالمنطقة
16.66 %	5	فقر الريف من المرافق الضرورية مما ينتج عنه الهجرة للمدن
99.99 %	30	المجموع

أجاب أفراد العينة بنسبة 43.33% أن سبب ظهور المشاكل التي تعاني منها المنطقة هو عدم قيام السلطات المحلية على مستوى التخطيط و التسيير بدورها و عدم اهتمامها بهذه المناطق، و يرى ما نسبته 16.66% السبب هو فقر الأرياف التي تفتقر لأغلب المرافق و الخدمات الضرورية مما يضطر الناس للهجرة هذه المناطق بحثا عن الحياة الأفضل في المدن وسط مناطق عمرانية شاذة منعزلة عمرانيا و اقتصاديا و اجتماعيا و هذا ما يكرس التخلف في هذه المناطق، و يدل هذا على التوزيع غير العادل للمشاريع بين المدينة و الريف، كما سجلت نسبة 40% من المبحوثين أن السبب هو غياب المواطن و عدم وعيه بدوره في التغيير بل ساهم بشكل مباشر و غير مباشر في تفاقم الوضعية لجهله في صنع القرار و أنانيته و حب الذات كما يقول البعض "تخطي راسي" (63).

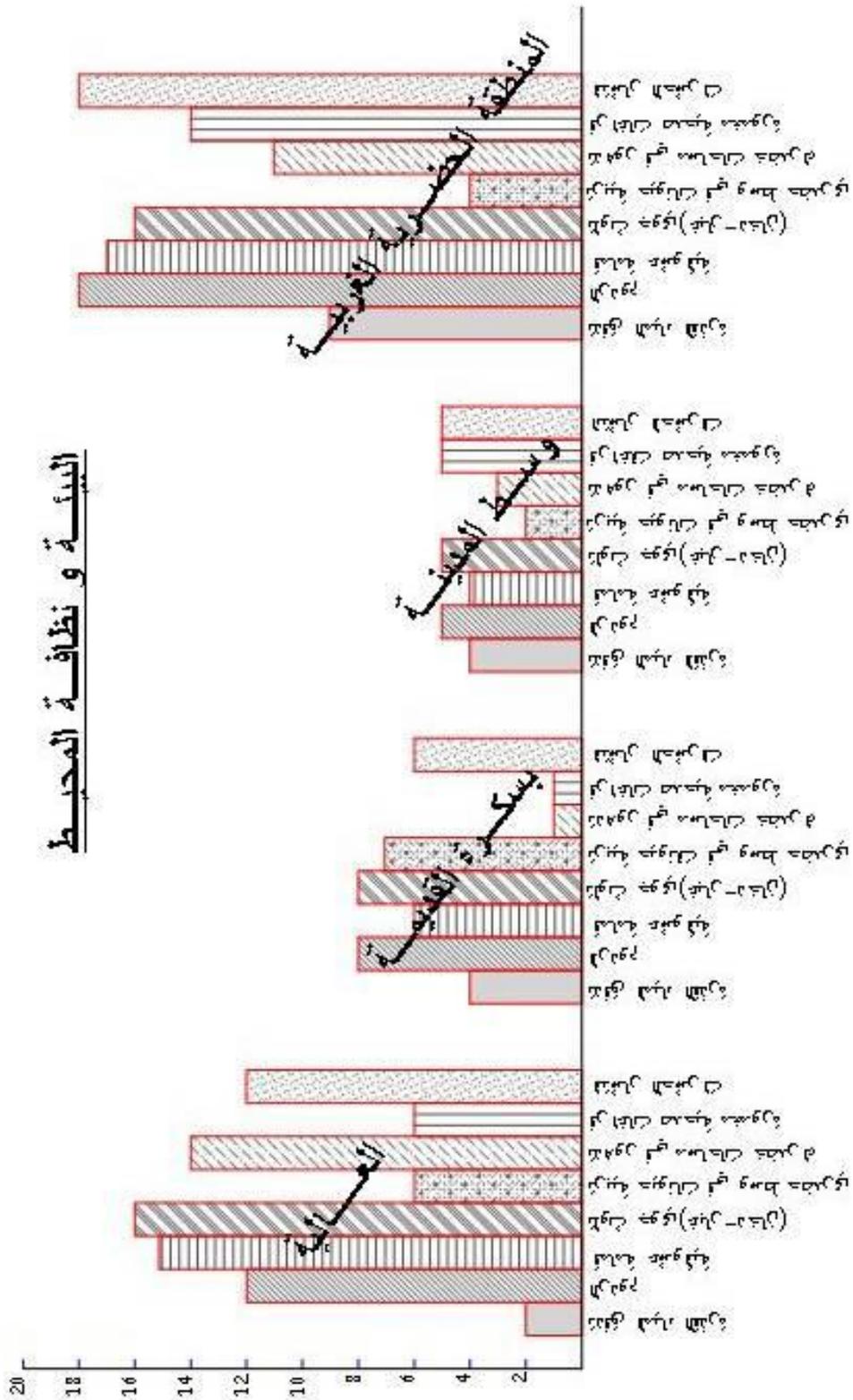
وهنا تبرز أهمية نشر الوعي البيئي الذي ينمي لدى كل فرد بالمجتمع بأهمية العلاقة بين سلوكيات الإنسان و الأنظمة الاجتماعية و ثقافية و اقتصادية و سياسية و تقنية...، و بين النظم الطبيعية الموجودة أصلا في البيئة التي يعيش فيها، فالإنسان أهم مكونات النظام البيئي فهو الذي يستغل موارده و يستفيد من إنتاجه وهو الذي يصنع و يشكل بيئته التي تعطيه احتياجاته الغذائية و تمنحه الفرصة لتحقيق النمو الفكري و الروحي.

الجدول رقم 38: عمل السلطات الرسمية لتسوية أوضاع بعض الأحياء التي تعاني تدهور بيئي:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	13	65 %
لا	07	35 %
المجموع	20	100 %

يبين الجدول على لسان 20/13 من المبحوثين أن السلطات الرسمية المحلية تعمل على تسوية أوضاع الأحياء التي تعاني تدهور بيئي بنسبة 65%، أما 20/7 من المبحوثين ترى بأن السلطات المحلية لم تقم بأي جهود لتحسين أوضاع الأحياء بنسبة 41.66%، إلا بجهود البلدية في النظافة حيث لم تنفع جهودهم مع الواقع المزري لهذه الأحياء، ومن خلال المعطيات المتوفرة لدينا من طرف مكتب حفظ الصحة البلدي (64) تحصلنا على الشكل التالي الذي يمثل طبيعة التدهور البيئي في أحياء المدينة

المخطط رقم 03: مشاكل البيئة ونظافة المحيط في أحياء المدينة:



ومن خلال ملاحظة هذا الشكل نجد تعدد مشاكل الأحياء التي تشهد تدهور بيئي، من مشاكل السكن وصعوبة المعيشة فيها ، وتنقص فيها مراكز الصحة و تنعدم أماكن الراحة و المساحات الخضراء، وضيق الشوارع و نقص الإضاءة و الماء و الأمن و يكثر فيها الانحراف...، كثيرة هي المشاكل التي تعانيها هذه الأحياء.

نستنتج أن المسؤولية و الحل بيد السلطات الرسمية المحلية، ودون أن ننسى دور المواطن في ذلك، لكن عدم وعي المواطن بدور المجتمع المدني و المشاركة الشعبية في صنع القرار الذي يعود على المنطقة و سكانها بالفائدة وفق خصوصيتها.

الجدول رقم 39: تكفل المؤسسات الرسمية بمهمة تخطيط وإدارة ومراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	12	60 %
لا	08	40 %
المجموع	20	100 %

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن 20/12 من المبحوثين يرون أن المؤسسات الرسمية تتكفل بتخطيط ومراقبة المشاريع التنموية بنسبة 60 %، أما 20/8 منهم يرون غياب هذا التكفل والمراقبة في انجاز المشاريع بنسبة 40%، فتلعب الجماعات المحلية دورا هاما و فعالا في مجال التوسع العمراني و التهيئة العمرانية، حفاظا على إقليمها وعلى بيئة سليمة. فللتعمير دورا رائدا في إنشاء بيئة مشيدة على أسس علمية حديثة وعلى ضوابط قانونية، تفاديا للأخطاء البيئية و العمرانية العشوائية القديمة، فقد فأدرجها القانون رقم (03-10) (65) في الفصل الخامس دراسة مدى تأثير الأضرار الذي يجب اتخاذه في كل المشاريع الاقتصادية بجميع أنواعه وذلك لمعرفة جميع الانعكاسات والنتائج المترتبة عن هذه المشاريع و معرفة مدى تأثيرها على البيئة وتوازنها من جهة وعلى السكان من جهة أخرى.

و لذا يجب على الهيئات المكلفة بدراسة مدى هذا التأثير اتخاذ القرار بالرفض أو الموافقة عن طريق رخص أو قرار صادر من الجهات المختصة(66)، وما نلاحظ أن أغلب هذه الدراسات غير نزيهة لا تقوم على أسس سليمة، ووفق المراحل المذكورة إذ في كثير من الأحيان تأتي هذه المكاتب بدراسة مشابهة و تتسبب لمنطقة معينة مع تغيير اسم المنطقة و عدد سكانها لتتطابق مع المنطقة، أمام صاحب المشروع في غياب المتابعة و المراقبة الجادة يحدث هذا، و إن بذل جهد و تمت الدراسة وفق

خصائص المنطقة و المراحل المنصوص عليها و إن كان هذا نادرا، فحين ينفذ في الواقع يرفضه المجتمع لأنه لا يوافق خصوصيته و حاجاته، و غالبا ما يتم بسرعة خوفا من ذهاب المشروع فينجز بدون دراسة و فوق أرض شاغرة بدون دراستها⁽⁶⁷⁾، فإذا حدث أي مشكل أين ستذهب الأموال التي صرفت لبناء المشروع ما ؟. فأين المخطط و المسير و المنفذ ؟؟

ولكن ما نلمسه من الواقع بأن انشغالات المواطن لا تأخذ بعين الاعتبار في حال وصولها للسلطات، ما يفسر التصادم الدائم بين السلطات و المواطنين، والاحتجاجات المسجلة من حين إلى آخر ردا على المخالفات و التجاوزات التي تحدث في معظم الأوقات.

الجواب رقم 36: الطريقة المثلى التي تقدم للسلطات الرسمية لحماية البيئة في مدينة بسكرة :

من خلال أجوية المبحوثين أكدوا على أنه عرفت مدينة بسكرة عدة مراحل و من خلالها مرت بعدة تجارب تنموية كان لها أثرها الكبير على سيرورة التوسع و التوزيع العمراني و البشري ، لكن هذه التجارب لم تساهم بشكل إيجابي في تنمية المدينة بل زادت من تفاقم الوضع، بالرغم من كل الإمكانيات التي جندت من أجل ذلك، والتي لم يتم حسن استغلالها و استثمارها، خاصة منها الإمكانيات البشرية و كذا الإمكانيات الطبيعية التي تترخر بها المنطقة، لذلك أصبح من الضروري الآن العودة إلى رد الاعتبار لهذا الطرف الفعال، من خلال الاعتماد على الفئة المختصة و الإطارات ذات الكفاءة العالية في تسيير و تنظيم المدينة و كافة هياكلها، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل والأفضل لهذا المورد و الموارد الأخرى، مع شرط آخر في نفس السياق وهو التوعية⁽⁶⁸⁾، وهذا لدى الجهات المسؤولة عن حماية البيئة، سواء المواطن أو الإدارة، و تنظيم عمل و تدخل كل جهة حسب اختصاصها و حسب مركزها، من أجل تنظيم أوجه النشاطات المختلفة و في كافة القطاعات و على كافة المستويات.

إن التجربة توضح أن انعدام التخطيط و التنسيق يؤدي إلى التزايد المستمر للمشاكل التي يعانها المجتمع و تراكمها، و يسبب انخفاض و تراجع معدل كفاية عناصر الإنتاج و تقديم الخدمات فيه، بمعنى أن كل عنصر منها تتناقص الصلاحية القصوى لتحقيق الغرض منه، و إدراك هذه الحقيقة هو في الواقع إدراك لضرورة التخطيط و الاهتمام بدراساته لضمان تحسين و رفع مستوى المعيشة و العمل و النهوض بالمجتمع و دفع عجلة التنمية و التطور قدما، أن الإنسان يشكل بيئته و البيئة بدورها تشكل الإنسان، فالناس أو السكان يشكلون مدينتهم ثم تشكلهم هي بدورها.

في هذا الصدد سوف نصل إلى المسلك الصحيح لتنمية محلية فعالة و ناجحة تنطلق من مواردها المحلية و تستغل كل الإمكانيات و كل الاختصاصات بشكل عقلاني و منظم، لذا و جب الاعتماد على القوى البشرية في رفع عمليات التغيير و التنمية، و الانطلاق من سياسات حضرية

محلية نابغة من السياسة الحضرية العامة للبلاد، متجهة لتطوير و تحسين الهياكل والمرافق والخدمات التي تقدمها المدينة لمواطنيها.

الجدول رقم 40: تكفل المؤسسات غير الرسمية بمهمة توجيه ومراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	07	35 %
لا	13	65 %
المجموع	20	100 %

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن 20/13 من المبحوثين يرون أن المؤسسات غير الرسمية لا تتكفل بتوجيه ومراقبة المشاريع التنموية بنسبة 65%، أما 20/7 منهم يرون أنه يتم التكفل والتوجيه للمشاريع بنسبة 35 %، حيث تساهم المؤسسات غير الرسمية من جمعيات ووسائل الإعلام...، بصورة محتشمة فيقع على عاتقها الالتزام بالحفاظ على البيئة التي يعيش فيها أفراد المجتمع. كذلك يمكن للجمعيات أن تقوم بجمع المعلومات و بدور استشاري للهيئات المختصة باتخاذ قرار يتعلق بالبيئة فهي قد تكون مجالس استشارية مشتركة فيما بينها لتقوم بدور المستشار فيما يخص شؤون البيئة للمجالس المحلية، وبإمكانها أن تلجأ إلى القضاء لوقف قرارات الإدارة سواء ذلك الهيئات المركزية أو المحلية، وهي تلعب هذا الدور حين تجد أن إنشاء المشروعات قد يضر ويمس بالبيئة⁽⁶⁹⁾، فهي تهدف للتعرف على مشكلة تلوث البيئة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لذلك، وكذا تشجيع وتنسيق البحث العلمي في مجال التخصص بالبيئة وإقامة ندوات ومؤتمرات علمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وتعمل على نشر الوعي البيئي وتقويم السلوكات الضارة بالبيئة⁽⁷⁰⁾.

و في حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين فيما يخص مجالهم الحضري سوف يزيد من وسع الهوية بين المواطن و الإدارة، و هذا ما سوف يساهم في تأزم الوضع و زيادة حدته، في حين عكس ذلك سوف يساهم في الخروج من هذه الدائرة.

و عليه يمكن القول أن المواطن كمورد من موارد المدينة، يعتبر الموجه الوحيد لما يحدث فيها، وليس سياسات وطنية، و قرارات مجحفة في حق المواطن و بيئته ومحيطه.

الجواب رقم 38: أهم القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث:

أجمع أفراد مجتمع البحث بضرورة العمل على إيجاد صيغ عملية وآليات قانونية من شأنها حماية البيئة من التلوث، باعتبار أن قضية البيئة ترتبط بأهم حقوق الإنسان قاطبة والمتمثل في الحياة من خلال المحافظة على صحة الإنسان في بيئة نظيفة.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول التي شعرت بخطورة الوضع فأخذت تتادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، وما الذي يجرنا بالقول إلى ما مدى انتهاج الدولة سياسة حماية البيئة و المحافظة عليها، وهذا في ظل انتهاج سياسة محكمة و فعالة في إطار تخطيط شامل يمس البيئة بكل عناصرها، و يتجلى ذلك من خلال القوانين التي أصدرها:

E قانون رقم **83-03** المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق لـ 5 فيفري 1983،
المتعلق بحماية البيئة.

E قانون رقم **03-10** المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424ه الموافق لـ 19 يوليو 2003،
المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

E قانون رقم **01-19** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

E قانون رقم **06-06** المؤرخ في 21 محرم 1427ه الموافق لـ 20 فيفري 2006، المتعلق
بالقانون التوجيهي للمدينة.

E قانون رقم **07-06** المؤرخ في 25 ربيع الثاني 1428ه الموافق لـ 13 مايو 2007، المتعلق
بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

وكذلك بعض النصوص التشريعية والتنظيمية وبعض المواثيق التأسيسية، وبعض النصوص القانونية،
ولكثرتها وتنوعها ما قدنا بالاكتماء بهذا القدر من النصوص القانونية وهي ضمن الملاحق.

الجدول رقم 41: حول تجسيد التجارب التنموية لحماية البيئة من التلوث بالمدينة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	14	70 %
لا	06	30 %
المجموع	20	100 %

من قراءتنا لأجوبة 20/14 من المبحوثين يرون أنه تمكنت التجارب التنموية المحلية من التجسيد لحماية البيئة من التلوث بالمدينة بنسبة 70 %، و 20/6 منهم لا يرون ذلك بنسبة 30 %، وهذا ما برز من خلال التحليلات السابقة، حيث نجد و رغم تنوع التجارب التنموية التي عرفتها الجزائر فإن

مدنها و من بينها مدينة بسكرة لا تزال لحد الساعة تبحث عن مخرج لها من هذه الإشكالية الحضرية، لأنها لم تستفد من هذه التجارب، و هذه الأخيرة لم تساهم بشكل إيجابي لتجسيد حماية البيئة من التلوث، بل زادت من تفاقم الوضع دون الأخذ بعين الاعتبار الطابع المحلي لكل مدينة وأهم سماتها وخصوصياتها، هذا ما جعل القرارات تساهم في الأزمة الحضرية للمدينة.

و منه نخلص أن كل التجارب التنموية المحلية التي مرت بها مدينة بسكرة لم تساهم لا بشكل و لا بأخر في التجسيد لحماية البيئة من التلوث.

الجدول رقم 42 : تنظيم التجارب التنموية لحماية البيئة من التلوث بالمدينة:

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	12	60 %
لا	08	40 %
المجموع	20	100 %

من خلال هذا الجدول نجد أن 20/12 من مجتمع البحث يرون أن التجارب التنموية المحلية تعمل على تنظيم لحماية البيئة من التلوث بالمدينة بنسبة 60%، ونجد أن 20/8 منهم لا يرون ذلك بنسبة 40% ، ولم يتم تنظيم التجارب التنموية لحماية البيئة من التلوث، نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل لإمكانات المنطقة، و هذا ما يفسر لنا العجز الذي تعاني منه الإدارات المحلية المسؤولة عن التنمية وحماية البيئة، حيث على أرض الواقع نجد عند إنشاء بعض المشاريع نلاحظ إهمال الطابع الزراعي الواحاتي للمدينة، بالصناعة التي جاءت على حساب احتياجات الأفراد، والمباني التي جاءت على حساب البيئة، كما تأثرت بها أيضا هوية المدينة و خصوصيتها الجغرافية التي لم تراعيها السياسة التنموية لمجالها الحضري، فجاء نمط عمرانها هجين لا يعبر عن خصوصيتها و يبين التباين الواضح بين ناس تملك و أخرى لا تملك في فسيفساء بين أحياء شعبية و أخرى راقية عمارات و بناء أرضي...⁽⁷¹⁾، و رغم ما تزخر به المنطقة من إمكانات طبيعية و مادية و كذا بشرية، فإنها لم تستغل لحد الآن رغم الدور الذي قد تلعبه في تطوير التنمية و التحفيز على الاستثمار الذي يساهم بصورة فعالة في تطوير و تجديد هياكل المدينة و كذا تنويع مجالها الحضري.

الجواب رقم 41: الإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية المحلية للردع وللحد من تلوث البيئة :

من خلال أجوبة المبحوثين أكد المسؤولين على الردع و الحد من تلوث البيئة بالمدينة، وفي هذا يبرز دور التشريع الجنائي لمواجهة أخطار الإجرام في حق البيئة، و بذلك فإن القانون الجنائي يناط به دورا جوهريا ، لأن صورة توقيع العقاب التي يملكها إزاء مرتكبي جرائم الاعتداء على البيئة لها عادة

تأثير فعال على الاقتصاد و المجتمع، و تختلف وسائل القانون الجنائي في مواجهة جرائم تلويث البيئة بتنوع التلوث الذي يصيبها مما أدى بالمشرع إلى إصدار قوانين متعددة و مختلفة لحماية البيئة و معاقبة ملوثيها منها : الحماية الجنائية ضد تلوث الهواء، و الحماية الجنائية ضد تلوث الماء و الأوساط المائية، و الحماية الجنائية للمؤسسات المصنفة، الحماية الجنائية ضد التلوث الصوتي (الضوضاء)، و غيرها من الحماية الجنائية في مجال حماية البيئة (72).

الجدول رقم 43: يوضح الإجراءات التنموية للحفاظ على السلامة البيئية:

النسبة المئوية %	التكرارات (ت)	إجابات
60 %	12	التنمية البيئية
40 %	08	التنسيق بين الإدارات المكلفة بالتنمية و حماية البيئة
100 %	20	المجموع

كانت إجابات المبحوثين متفاوتة بين 20/12 بنسبة 60% منهم يرون بأن الإجراءات التنموية تتمثل في التنمية البيئية كشكل من النمو يتيح المواءمة بين التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و الموارد الطبيعية، إعدادا و تنظيميا بالرجوع إلى المختصين و الأطارات الكفؤة في هذا المجال، و بين 20/8 منهم بنسبة 40% يرون بأن الإجراءات و الحل هو التنسيق بين الإدارات المكلفة بالتنمية و حماية البيئة. إلا أن هناك مجهودات تبذلها السلطات المحلية في الآونة الأخيرة في مجال حماية البيئة من خلال مؤسساتها التشريعية و التنفيذية في إعطاء البعد البيئي في كل المخططات و البرامج التنموية في إطار التوجه العام للدولة في مشروع التنمية المستدامة و يظهر في هذه النقاط (73):

- 1- تدعيم و تطوير و إثراء المنظومة التشريعية خاصة في التسيير التكاملي للنفايات.
- 2- إنشاء إدارات خاصة و هياكل تنظيمية تعنى بالبيئة و يكفي تخصيص وزير خاص بالبيئة و تهيئة الإقليم.
- 3- تأطير و تكوين عشرات من الأطارات التي تتكفل بمجال البيئة، و كذا تشجيع و دفع المجتمع المدني للاهتمام أكثر بمسألة البيئة و تزويده بإمكانيات مناسبة.

كالمجهودات على أرض الواقع التي قامت بها جمعية حماية البيئة في مدينة بسكرة تحت رئاسة "طراي ناصر" خلال عدة حملات تحسيسية و كذا حملات لغرس الأشجار خاصة في منطقة حي العالية وحي سيدي غزال، و بعض أحياء المدينة (74).

و عليه نخلص إلى نتيجة مفادها أن الحل الأفضل للإجراءات السياسية التنموية للحفاظ على السلامة البيئية هو الاعتماد على التنمية البيئية و المستدامة، وعلى الفئة المختصة الكفؤة و التي لتخصصها علاقة بهذه السياسة في إطار عمل إداري منظم و منسق بين كل الجهات المسؤولة و كل المكلفين بها.

الحدول رقم 44: رأي المبحوثين للخروج من الأزمة و الوصول إلى تنمية حقيقية لمدينة أفضل.

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
الاستغلال الأمثل للموارد	11	55 %
التوعية	09	45 %
المجموع	20	100 %

من خلال إجابات المبحوثين حول هذا التساؤل نجد أن 20/11 منهم كانت اقتراحاتهم هو الاستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية و المادية للمدينة بنسبة 55%، في حين نجد أن 20/9 من مجتمع البحث ما نسبته 45% كان اقتراحهم هو التوعية.

و نجد أن الاقتراح الأول هو المخرج الأول من الأزمة و هو عبارة عن المضمون الأساسي لمفهوم التنمية أي الوصول إليها يتم من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية و المادية والبيئية الطبيعية، كذلك عند الوقوف لدى الاقتراح الثاني و هو التوعية فإن هذا يدل على أن هذا العامل منعدم تماما لدى المواطن و كذلك لدى المسيرين، حيث تعتبر المؤسسات غير الرسمية القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها نقل انشغالات المواطنين بصورة منظمة و قانونية، لكن و رغم هذا المنطلق فمزال هناك بعض الصعوبات حالت دون أن يتم ذلك، و هذا راجع حسب رأي أحد أعضاء الجمعية إلى نقص الوعي الجمعي لدى المواطنين⁽⁷⁵⁾، وما يفسر لنا العجز الواضح للسلطات في تجسيد و تطبيق رؤية المواطن رغم تواجده في الإدارة كموظف و كذلك كمنتخب محلي.

إذ يمكن القول في أن معظم الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة و المحيط، و رغم انطلاقها من توجيهات المواطنين، إلا أن هذا لم يخدم المدينة بالصورة المرجوة، و بقي العجز واضح و وارد، و عليه للوصول إلى تنمية حقيقية يجب الانطلاق من مرتكزات التنمية بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية و المادية و البيئية الطبيعية.

الجواب رقم 44: حماية البيئة يحقق تنمية مستدامة:

من خلال أجوبة المبحوثين خلصت إلى أن حماية البيئة تحقق تنمية مستدامة للأجيال الحاضر والمستقبل، وهذا ما تم الحديث عنه الفصل الرابع من هذه الدراسة، وكما أقره قانون رقم (10-03)⁽⁷⁶⁾، في الباب الأول منه والذي يهدف إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعة المتوفرة، ...

ولكن على أرض الميدان لا وجود لمصطلح التنمية المستدامة، كما أن الاعتماد على المخططات مثل « PDAU » من شأنه أن يغلق الأبواب أمام أي إبداع أو أي تطلع مستقبلي لاسيما في هذه الفترة بالذات لأننا قلنا سلفا أن هذا النوع من المخططات يستمر العمل به مدة عشرة سنوات ، فإذا كانت هناك رغبة في التغيير أو التطلع لأي مشروع أو مخطط مستقبلي فيجب الانتظار إلى حين انقضاء هذه الفترة بأكملها ، و هذا فيه إشارة واضحة أن التنمية المستدامة لن تطبق إلى غاية الآن، هذا إذا أخذنا في حساباتنا خلفيات المخطط التوجيهي للبناء و التعمير PDAU لسنة 1997 باعتباره آخر مخطط وضع لمدينة بسكرة .

كل هذه الأمور كادت تؤدي بنا إلى الاستغناء عن هذا التساؤل ، لكن تشاء الصدفة و نكشف بأن الوكالة الوطنية لهيئة المجال (LANAT) قد أخذت على عاتقها التحضير لمشروع مستقبلي يتعلق بتهيئة المجال الخارجي لمدينة بسكرة و سمي هذا المشروع **بالحزام الأخضر**، و هو عبارة عن حملة تشجيرية مكثفة ملتفة حول مدينة بسكرة بأكملها ، و بغض النظر عن الفوائد البالغة الأهمية لهذا المشروع ، فإنه يعتبر بادرة خير و بداية للوعي البيئي، و في نفس الوقت يعبر عن إمكانية وجود التنمية المستدامة المحلية على المدى القريب.

الجواب رقم 45: يوضح فكرة التنمية المستدامة حاضرة في أذهان مخططي ومنفذي المشاريع

التنموية :

من خلال إجابات المبحوثين أكد المسؤولون بأن فكرة التنمية المستدامة كانت ما بين حاضر وغائب، و ما بين واضح وغامض لدى المخططين للمشاريع التنموية بمدينة بسكرة، مما اضطرنا في بعض الحالات إلى محاولة تبسيط هذا المفهوم و تقريب معناه إليهم، غير أن هذا لا يستثني وجود بعض المهندسين المعماريين الذين لديهم دراية واسعة حول هذا المفهوم، فعلى سبيل المثال وليس الحصر محاورتنا للمهندس (ل.ع) أحد المسؤولين بمديرية التعمير والبناء لولاية بسكرة (DUCH)، الذي صرح : " بأن فكرة التنمية المستدامة أبعد من أن تختصر أن تقتصر على جهاز أو هيئة واحدة كهيئة

التهيئة العمرانية، بل هي أبعد من هذا، و ذلك لكونها فكرة عالمية تشمل الكل و أن فوائدها تعود على الجميع دون استثناء سواء فيما يخص الجيل الحالي أو مستقبل الأجيال القادمة فهي تشمل جميع القطاعات و المجالات دون إقصاء مع ضرورة التنسيق فيما بينهم، هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة " (77)، وهذا ما تطرقنا له في تعريفها في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

أما إذا تكلمنا عن التنمية المستدامة في جهاز التخطيط و التهيئة العمرانية، الذي لم يعمم على جميع مكاتب و آليات التخطيط و التهيئة العمرانية سواء على المستوى الوطني عامة، أو على المستوى المحلي خاصة ، مما جعل هذه الفكرة حبيسة الورق أو بمعنى آخر لم تخرج من جانبها النظري الأكاديمي المجرد لافتقادها لعنصر التطبيق، لتبقى الإشكالية في هنا ليست في محتوى المخططات العمرانية في حد ذاتها، و إنما لتباعد الهوة بين المخطط و المنفذ على أرضية الواقع أو بمعنى آخر سوء التنسيق بين المكاتب و آليات التخطيط و التنفيذ .

و نفس الانطباع شهدناه عند محاورتنا المسؤول بمكتب مراقبة البناء بمديرية البناء والتعمير لولاية بسكرة و الذي وجدنا لديه كما هائلا و دراية واسعة حول مفهوم التنمية المستدامة إذ استطاع بفضل خبرته أن يوضح لنا علاقة التهيئة العمرانية و التنمية المستدامة بقوله " أننا لا نستطيع أن ننسب مفهوم التنمية المستدامة لأي مشروع يتوفر على عناصر أو مرافق دون الأخرى ، كأن يتوفر مشروع على مساحات خضراء فقط أو قاعات للعب دون المرافق الأخرى كالمحلات التجارية و المراكز التعليمية و مواقف للسيارات... أنه قد طبق التنمية المستدامة " (78).

بل على العكس لأن التنمية المستدامة هي الكل المتكامل أي أن غياب أحد العناصر أو المرافق سيفقد المشروع صفة تطبيقه للمعنى الحقيقي للتنمية المستدامة.

الجدول رقم 45: يوضح مدى تطبيق السياسات التنموية المساهمة للتنمية المستدامة على أرضية

الواقع العملي :

إجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية %
نعم	14	70 %
لا	06	30 %
المجموع	20	100 %

من خلال أجوبة المبحوثين خلصنا بأن التنمية المستدامة لم تطبق لا من بعيد و لا من قريب على أرضية الواقع عن 20/14 من أفراد مجتمع البحث بنسبة 70%، أما 20/6 منهم يرون عكس ذلك بنسبة 30 % ، و تبريرنا لذلك هو أن هذا المخطط العمراني (PDAU) لسنة 1997 لا يتوفر أو لم يضع في حسبانته متطلبات التنمية المستدامة، و من جهة أخرى فإن هذا النوع من المخططات يراجع

كل عشرة سنوات، و هذا يعني أن التخطيط بمدينة بسكرة سيظل رهينا لهذا المخطط إلى غاية نهاية 2007، أما عن الملاحظة المباشرة للواقع الحالي للمدينة من خلال المشاريع الجديدة و المنجزة، ما نراه أنها بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية المستدامة و ذلك لكونها تحتوي على العديد من السلبيات من بينها⁽⁷⁹⁾ :

- عدم تكييف المباني خاصة بالتهوية و الاكتفاء بوضع نوافذ صغيرة مطلة على الشوارع ، هذه الأخيرة التي تعد غير كافية لتهوية المسكن لا سيما إذا علمنا الحقيقة الجلية فيما يخص المناخ الحار و الجاف لمدينة بسكرة، خاصة في فصل الصيف.
- عدم التحكم في تثبيت النسيج الصناعي وما لذلك من آثار سلبية مثل انتشار الغازات و تلويث الجو...

هذا فيما يخص عن الجانب المعماري للمساكن أما فيما يخص الحديث عن الهياكل القاعدية و المرافق الضرورية للمشاريع فإن الحديث يأخذ منحى خاص إذ يمكن التكلم عن:

- قلة المياه الصالحة للشرب و وجود مياه مالحة لا تصلح حتى للسقي و الرش .
- الافتقار للمساحات الخضراء .

- عدم وجود مساحات للعب و قاعات للتسلية .
- قلة و انعدام المحلات التجارية و العديد من المرافق الضرورية.
- قلة المواصلات مما سببت في انعزال هذه الأحياء .

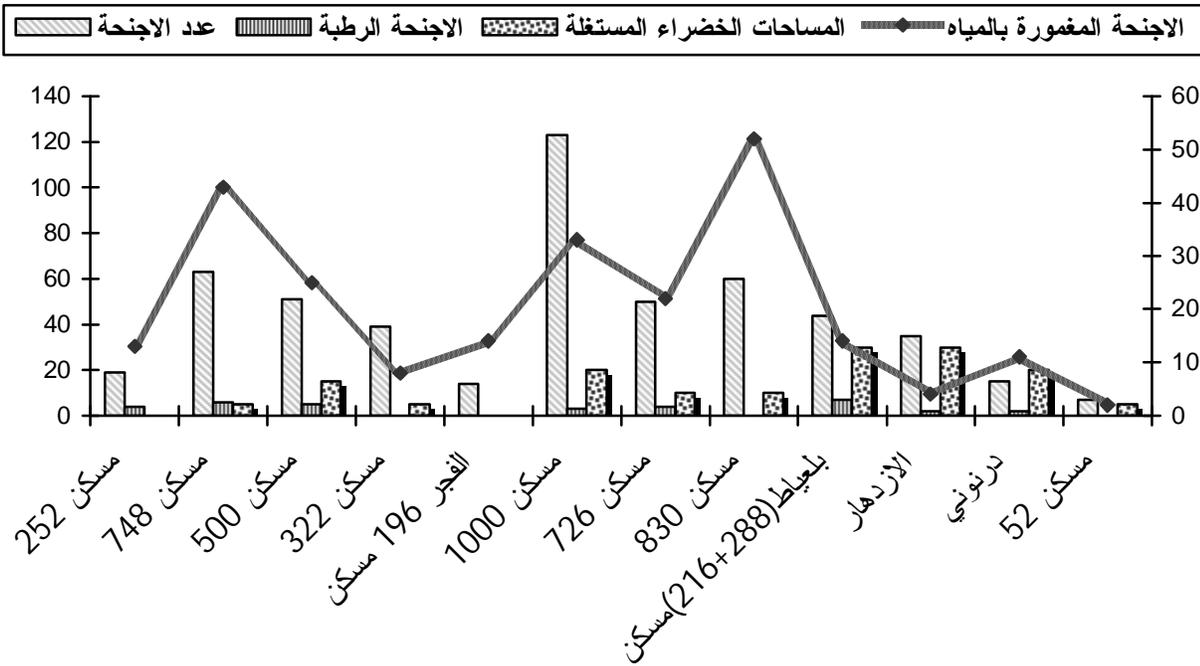
هذا ما نجده في المساكن الجماعية نمط البناءات الأفقية مثل مشروع 400 مسكن بالعالية و نفس الأمر ينطبق إلى حد ما على مشروع " البنايات الجديدة " الواقعة بالقرب من منطقة سباق الخيل (المعرف بجبل الكورس)، فإن ملامحه السلبية واضحة للعيان لا سيما فيما يخص الافتقار للمساحات الخضراء و المرافق الضرورية بشتى أنواعها ...

أما إذا تكلمنا عن أحياء بسكرة القديمة مثل (باب الضرب، قداشة، كرة، مجنيش...) فإننا نعجز عن حقيقة التعبير، أين تم اقتراح جريمة لا تغتفر بالتعدي على بساتين النخيل التي كانت مساحات النخيل مسرحا لها، سواء أكان هذا التعدي من طرف المواطنين أنفسهم بتشبيدهم للمساكن و المحلات التجارية و مشاريع أخرى ، أم كان هذا التعدي من طرف الدولة ذاتها كإقامة مشاريع من أجل المصلحة العامة، لتجدر الإشارة هنا أن نذكر مشروع الثانوية الجديدة الذي يقع في منطقة " كرة "، هذا المشروع الذي أقيم في منطقة كانت منذ فترة زمنية قليلة لا تتعدى ثلاثة سنوات مساحات من النخيل و أخرى مناطق صالحة للزراعة ليفقد بذلك هذا الحي طابعه الفلاحي ليحل محله العمران بنوعيه المنظم و غير المنظم⁽⁸⁰⁾ .

أما عن أحياء العمارات التي تعد بها كثافة سكانية عالية مقارنة من أحياء المدينة الأخرى فلا تزال يعاني-رغم التطوير الحضري الذي عرفه مؤخرا- من عدة اختلالات يمكن ذكرها في النقاط التالية(81) :

- التشوهات العمرانية نتيجة التعدي الجائر و التغيير الذي قام به أغلب الساكنين بهذه الأحياء .
 - تدهور المساحات الخضراء وفوضويتها .
 - النفايات الحضرية المنتشرة في كل مكان رغم وجود حاويات مخصصة لهذا الغرض .
 - تسرب وانسداد في قنوات الصرف الرئيسية مما خلق جوا ملوث يصعب تحمله خاصة في فصل الصيف .
 - تسرب في قنوات مياه الشرب مما سبب في تلوث المياه إذ أصبحت باللون الأحمر الفاتح نتيجة قدم وصدأ أنابيب المياه الصالحة للشرب، كما يرجع إلى الربط الفوضوي لقنوات المياه دون استشارة المصالح التقنية .
 - تكون برك مائية أمام مدخل العمارة عند سقوط الأمطار مما يعرقل دخول و خروج السكان (القبو) .
- ومن خلال هذا كله والمعطيات المتوفرة لدينا من طرف مكتب حفظ الصحة البلدي تم إدراجها في الشكل التالي الذي يوضح المشاكل التي تعاني منها المساكن الجماعية بالمدينة:

المخطط رقم 04 : المشاكل البيئية في المساكن الجماعية :



أما عن المفرغة- المزبلة- الحضرية العمومية الكبيرة التي تقع في مدخل المدينة على الطريق الرابط بين بسكرة و باتنة، التي صارت تشكل سرطان كبيرا يهدد مدينة بسكرة بكل سكانها ، و يزداد هذا الخطر خاصة عندما يتعلق الأمر بحرق النفايات المتنوعة بتلك المزبلة والتي من بينها النفايات الكيماوية الخطيرة و السامة ، والعواقب الوخيمة والخطيرة الناتجة من وراء هذه المزبلة حينما تهب رياح شرقية قوية يكون اتجاهها نحو مدينة بسكرة .

الجواب رقم 47: يوضح أهم العراقيل التي واجهت سياسة لتنمية في تطبيق فكرة التنمية

المستديمة:

إن الإجابة عن التساؤل السابق يمكن اعتباره تمهيدا للإجابة عن هذا التساؤل، حيث وجدنا من خلال أجوبة المبحوثين بأن التنمية المستديمة لم تطبق لا من بعيد و لا من قريب على أرضية الميدان، وبالتالي يمكن إرجاع ذلك إلى العوائق التالية:

§ عدم رواج فكرة التنمية المستديمة، و يرجع ذلك لكون أن هذه الفكرة جديدة و مستحدثة، و لم تتضح معالمها جيدا، إذ لازالت هذه الفكرة هي الشغل الشاغل للعديد من المؤتمرات العالمية والمحافل الدولية.

§ غياب الدور الإعلامي بنوعيه الوطني و المحلي في نشر معالم هذه الفكرة، المتمثل في الوسائل المكتوبة من صحافة وطنية، المنتديات الوطنية، وكذا الوسائل المرئية والمسموعة كانت بعيدة كل البعد عن متابعة مستجدات العصر و التي لم تتكلم عن التنمية المستديمة.

§ عدم إعطاء فرصة للإطارات الشابة(إطارات النخبة) باعتبار أن لديهم الخبرة العملية الحديثة، والاكتفاء بالإطارات السابقة.

§ عدم إدماج المتخصصين الاجتماعيين في أجهزة و آليات التخطيط والتسيير، إذ أن كل تخصص له دوره في تفعيل في سيرورة التنمية، وبات من ضرورة و حتمية لا بد من تجسيدها على أرضية الواقع، ولأن هذه الفئة هي الأقرب لفهم طبيعة المجتمع و متطلباته من غيرها.

§ الاعتماد على المخططات البعيدة المدى في التطبيق مثل المخطط التوجيهي للبناء و التعمير (PDAU) الذي يستمر السير و العمل به إجباريا لمدة عشر سنوات، حيث أصبح هذا النوع من المخططات بمثابة الحتمية و القدر الذي لا مفر منه، باعتباره آخر مخطط لا زال العمل به ساري المفعول إلى الآن ، فإن النتيجة الحتمية من وراء ذلك هو أننا لن نلمس التنمية المستديمة على أرضية الواقع إلى اليوم .

هذا فيما يخص عن بعض العوائق التي أدت إلى عدم تطبيق فكرة التنمية المستديمة حسب رأي أفراد مجتمع البحث، فإن الأمور تصبح أكثر تعقيدا حيث أنه صار من اللامعقول أن ندعو أي هيئة

مسؤولة إلى مسابقة فكرة جديدة هي لا تزال تتخبط في مشاكلها الداخلية ، و غير قادرة على مسابقة الأهداف المرجوة منها في الأساس.

الجواب رقم 48: يوضح السياسة المستقبلية لتغيير الوضع والتقليل من الإهدار البيئي:

أجمع أفراد مجتمع البحث بأن التلوث البيئي يشير إلى الأساليب التي يتبعها الناس، وتؤدي إلى تلويث الأماكن المحيطة بهم ، والتي تتمثل في كل عناصر البيئة من حولهم...، فهم يلوثون الهواء بالغازات والدخان، ويسمون المياه بالكيميائيات والفضلات الضارة، كما أنهم يدمرون التربة بكميات هائلة من المخصبات والمبيدات، ويلوثون أيضا الأماكن المحيطة بهم بطرق أخرى متنوعة، فهم على سبيل المثال يفسدون الجمال الطبيعي للمكان ببعثرة القمامة والفضلات على الأرض، بل يتعدى ذلك التخلص منها بإلقائها في مجاري المياه، كما أنهم يديرون الآلات والسيارات بطريقة خاطئة تملأ الهواء، والضوضاء المزعجة، ويكمن القول بأن كل فرد يتسبب تقريبا في تلويث البيئة بطريقة ما، وبأسلوب خاص، نتيجة ممارسات وسلوكات خاطئة.

وأقر الباحثين بأن الأسلوب الأمثل والأصح لتغيير هذا الوضع المزري من تدهور وتلوث بيئي هو تحقيق خطة شاملة طموحة تشارك فيها جميع الأجهزة المعنية والوزارات والجهات ذات الاختصاص، وكذا مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، بمشاركة الأفراد المتعلمون المثقفون في توعية ذويهم وأقاربهم وأصدقائهم بمشكلة التلوث البيئي وأبعادها وأسبابها وطرق مكافحتها ومواجهتها، خطة تشارك فيها جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، بمعنى أن توظيف الكلمة لتؤدي دورها ورسالتها...، توظيف الكلمة حينما لا يكون هناك مجال إلا للاستماع فقط، كذلك توظيف الكلمة والصورة حينما تكون الصورة ضرورة للإيضاح وللتأثير وللتأكيد...، وكذا انتهاج التنمية المستدامة التي تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، لضمان تلبية الحاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

الجواب رقم 49: يوضح الإستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة:

من خلال أجوبة الباحثين خلصنا بالقول بأن علاقة البيئة والتنمية هي علاقة وثيقة ، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، أما التنمية فهي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة الرفاهية ويعني هذا أن الهدف الأساسي لكل منهما هو تحسين أساليب الحياة من خلال مقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية⁽⁸²⁾، والمطلوب من السلطات المحلية اختيار استراتيجية

تراعي الاعتبارات الاجتماعية والثقافية للمنطقة والاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية دون المساس بالاستنزاف للموارد البيئية.

وفي الواقع نجد أن سياسة حماية البيئة لم تواكبها بعض الأنشطة المحافظة على الموارد الطبيعية، بحيث أن المعالم البيئية قد انقرضت من جراء الزحف التكنولوجي والتقني الذي تعرفه كل المجالات، دون استثناء، ولهذا الغرض استوجب على الدولة أن تتخذ عدة إجراءات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية تجسيدا لمفهوم التنمية المستدامة في إطار مختلف الإنفاقات الدولية المبرمة في الإطار ذاته، وذلك من خلال خلق آليات جديدة من أدوات التشريعية واستثمارات جد معتبرة وتطويرها في إطار ميكانيزمات حديثة للنهوض بهذا الجانب الجد حيوي، فالتكفل الشامل بملف النفايات عن طريق إنجاز مراكز الردم التقني للنفايات الحضرية، كمشروع مرصد للمراقبة والتلوث الجوي ضمن مخططات التنمية 2005 إلى غاية 2009⁽⁸³⁾، وإنجاز مخططات جمع الفضلات المنزلية وتخصيص مواقع للنفايات الهادمة (بقايا البناء والورشات)، وكذا فرض إنجاز دراسات التأثير على البيئة على مختلف المشاريع الجديدة للحد من أي تأثير يمكن أن تسببه مختلف الأنشطة والاستثمارات على البيئة والمحيط، وتتركز كذلك على قيم المشاركة التي تحفز الأفراد وتزيد من وعيهم بقيمة دورهم في الحد من المشكلات البيئية، وذلك لصالحهم ولصالح أحفادهم، إلى جانب أن المشاركة تجعلهم يشعرون بكرامتهم واحترامهم لذاتهم وقدرتهم على تحديد مصيرهم والمشاركة في ثمار التنمية، ولاشك أن هذا يدفعهم إلى تدعيم قيم المحافظة والأخلاق البيئية من خلال إتباعهم لأساليب حياة غير مدمرة للبيئة، وذلك من خلال نشر قيم العدالة التي تمكن جميع الأفراد من الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار قيم الحفاظ والحماية البيئية.

الجواب رقم 50: تشجيع السلطات الوطنية لمبدأ الملوث يدفع الثمن:

أكد المبحوثين على أنه يختص القانون الجنائي بالدور الأصيل أو الرئيسي في مواجهة الاعتداء على البيئة، وذلك في إطار وظيفته التشريعية البالغة الأهمية التي تتسع و تمتد لتشمل أهداف الدفاع عن أمن و سلامة المجتمع، و صيانة مصالحه و قيمه الأساسية، إذ أن حماية البيئة تمثل إحدى قيم المجتمع و هو الركيزة التي يسعى النظام التشريعي ككل إلى صيانتها و الحفاظ على مواردها بشتى العناصر التي تتشكل منها البيئة على تعددها و تنوعها .
إن كل من يتسبب في تلويث الماء والهواء أو التربة أو أي عنصر من عناصر المنظومة البيئية لابد أن يدفع قيمة ما قام بتلويثه، سواء كان ذلك في صورة تعويض المصابين بالأمراض أو

تعويض المزارعين عن تلف المزروعات...، وهذا ما أقره القانون الجزائري رقم (03-10) (84) في مواد الباب الأول والباب السادس منه.

وهنا يمكن مطالبة الجهات المسببة للتلوث بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعلاج هذه الحالات وبتخاذ التدابير الوقائية لمنع حدوث ذلك مستقبلا.

ثالثا: الاستنتاج العام و خلاصة العمل:

بعد هذه الوقفات التنظيرية و الإجرائية من الدراسة و البحث عن الحقيقة نقف لنتساءل عن أهم النتائج التي تمخضت عليها هذه الدراسة، و التي يمكن أن تتجاوز بنتائجها اكتشافات الأمس، و عليه لا بد من الحكم على مدى تطابق الواقع مع ما بينته الدراسة التحليلية في الجانب الميداني في ظل تساؤلات الإشكالية، و التي انطلقت من التساؤل العام الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

3-1 تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الأول :

U هل تلوث البيئة ضريبة تدفعها مدينة بسكرة ؟

من خلال تحليلنا للبيانات المتحصل عليها في الدراسة الميدانية عن معاناة المدينة من مشكلة تلوث البيئة، ويتضح بأن مشكل البيئة أعقد بكثير مما تنص عليه القوانين و كل المراسيم المتعلقة بهذا المجال ، خاصة إذا ربطنا هذه المسألة بأبعادها الثقافية والاجتماعية من جهة و ببعدها الداخلي و الدولي من جهة أخرى ، حيث أن مشاكل البيئة تمس كل القطاعات و كل ما يتعلق بالحياة الإنسانية ، ابتداء من الهواء الذي نتنفسه، و من الماء الذي نشربه، و من الغذاء الذي نأكله، و من صحة أبداننا و صحة الأجيال القادمة و من البيت الذي نسكنه...، فقد حاولنا تسليط الضوء على تلوث البيئة بمدينة بسكرة من عدة زوايا، و التي في نظرنا تظل غير كافية لاستقاء هذه القضية حقها، بفعل ارتفاع الخط البياني المتواصل لتفاقم المشكلات البيئية المهددة للحياة الإنسانية.

فإن مشكلات البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى دقة القوانين و شموليتها لمشاكل البيئة و بمدى قدرة و حرص الهيئات الرسمية و غير الرسمية على فرض احترام القوانين البيئية كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الدولي و بالتالي فهي تتطلب أحيانا تضامنا دوليا و وطنيا و محليا يتجاوز صلاحيات و قدرات البلد الواحد.

ويمكن من خلال ذلك عرض جملة من الاستنتاجات:

- غياب البعد البيئي في القوانين و التشريعات التي كانت أول بنودها في 1983 و لم تتغير إلا في 2001، هذه المدة من الإهمال و اللامبالاة السلطات على مستوى المشاريع التنموية التي تنفذ في المدينة بعيدا عن حماية البيئة، وحتى في الآونة الأخيرة سنة 2003.
- غياب المراقبة و التنسيق بين الهيئات الإدارية الحضرية و الاجتماعية و الصحية عند تنفيذ المشاريع.
- إهمال خصوصية المنطقة لطابعها الفلاحي الواحاتي مما يؤثر سلبا على الجانب المحلي الاجتماعي و السياحي للمدينة، و انخفاض المستوى المعيشي للمواطن.
- غياب تفعيل دور المجتمع المدني و المشاركة الشعبية ووسائل الإعلام.
- إهمال و اللامبالاة المواطن و أهميته الحضرية.

و نستطيع أن نستنتج من هذا التلوث البيئي و عدم التوازي بين التنمية الحضرية و حماية البيئة مدى عجز الإجراءات الحضرية في تنمية المنطقة وفق خصوصيتها الجغرافية و التاريخية و احتياجات المواطن مما أدى لظهور مشاكل بيئية تهدد سعادة الإنسان.

لذا يجب على الجهات المسؤولة إعادة النظر في كل قراراتها الحضرية من خلال الاعتماد على واقع المدينة و خصوصيتها الجغرافية و التاريخية و احتياجات سكانها في ظل أسس علمية متطورة لأساليب التنمية على مستوى التخطيط و التنسيق مع مراعاة المشاركة الشعبية في صنع القرارات.

3-2 تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الثاني :

U هل يعد تلوث البيئة أحد معوقات التنمية بمدينة بسكرة ؟

نستنتج من تحليل بيانات هذه الدراسة و من خلال الإجابات المتحصل عليها أنه لقد أصبح التوجه الجديد للسياسات الحضرية الحالية هو خدمة البيئة، و مساهمتها في تحقيق التنمية المرجوة، فإذا كان هناك اختلال بين بيئة الفرد أو المحيط الذي يتواجد به، فهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى اندعام أحد مرتكزات التنمية و عرقلة مسارها و هو البيئة، لذا فإن التنمية لم تبق في أبعادها الاقتصادية فحسب، بل انتقلت إلى أبعادها الاجتماعية و الثقافية المرتبطة بالإنسان و أبعادها البيئية طالما أنها تسعى إلى تنمية الموارد و إشباع الحاجات الأساسية للفرد⁽⁸⁵⁾.

وكون هذه العملية بحاجة إلى هيكلة إدارية و مراقبة للتغييرات التي تطرأ على المجال الحضري، فإن قلتها في مدينة بسكرة، فسحت المجال لمزيد من التعدي على الأراضي الفلاحية لحساب التوسع العمراني و الصناعي اهتمامه بالكم على حساب النوع، خاصة طابع المنطقة الصحراوي، ونوعية الحياة التي يحتاجها الإنسان و تعبر عن ثقافة مما شوه مجال المدينة بتلك الفسيفساء من المباني التي تتضارب أشكالها و تتداخل خصائصها العمرانية دون مراعاة لأي إدماج معماري خاص بالمنطقة أو وظيفي يخدم المجتمع و يطور المدينة، و ما يعانيه أصحابها من مشاكل تقتلهم يوم بعد يوم من تلوث، مما زاد في حدة مشكلة هوية المدينة في تخطيطها و تعميرها، و مشكلة في وظائفها الحيوية من سكن و عمل كما بينته الدراسة الميدانية عن واقع المشكلات البيئية في مدينة بسكرة.

و من خلال البيانات و النتائج المحصل عليها، يمكن القول أن سياسة حماية البيئة من التلوث لحد الآن لم تتمكن من الوقوف بهيكل المدينة و محيطها، رغم ما خصص لها من إجراءات و ميزات و أدوات عمرانية و مخططات و كذا موارد بشرية و مادية، و ما زال المشكل مطروح لحد الساعة، لذا يجب على الفئات المسؤولة إعادة النظر في كل منجزاتها، و محاولة إعطاء هذه السياسة وجهاً آخر، من خلال الاعتماد على أسلوب علمي جديد من أساليب السياسة التنموية للتدخل المباشر بواسطة أفكار و قرارات و تقنيات و وسائل الدراسات و التنفيذ و الإنجاز لتنظيم و تحسين ظروف معيشة المواطن، و تطوير و تنمية الشبكة العمرانية و الاقتصادية و الاجتماعية بشكل متوازن مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات الوسطية للمجال الذي يتواجد به و يتفاعل معه⁽⁸⁶⁾، للوصول إلى نموذج من نماذج المدن العصرية في إطار تحقيق الغاية المرجوة و هي تنمية حقيقية.

3-3 تفسير و تحليل النتائج تبعا للتساؤل الثالث :

U ما هي الإستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة ؟

من خلال الدراسة الميدانية نستطيع القول أن هناك ملامح لإستراتيجية مستقبلية تظهر في كثير من قرارات السلطة و تشريعاتها خاصة في السلامة البيئية كالحزام الأخضر الذي سيحاط بالمدينة. إن أهم نماذج التنمية المحلية الناجحة تعتمد على عمليات مشاركة الجماهير في عمليات التغيير والتنمية و التي أصبحت ركيزة أساسية، لأن المشاركة تدعم الجهد الحكومي و تكمله فحسب، بل لأن لها في نفس الوقت أثرها في إعادة التنظيم و الربط بين الفرد و المجتمع و تعميق الممارسة الديمقراطية، التي تركز على اشتراك المواطنين في تحمل المسؤوليات و العمل من أجل مجتمعهم⁽⁸⁷⁾ لأن الجهاز الحاكم ليس كيانا فرديا على وعي كامل بكافة الاتجاهات و البدائل، لذلك فإن قدرة هذا الكيان محدودة و تتطلب مشاركة القطاعات العريضة من أفراد المجتمع و مؤسساته المختلفة حتى

يصبح العمل التنموي أكثر قدرة على تحقيق أفعاله، وهذا بإعطاء المحليات سلطات نهائية في إصدار القرارات التنموية، و مساحات أوسع في حرية إصدار القرارات فضلا عن المتابعة والتقييم. و يقودنا ذلك إلى الإشارة لدور المؤسسات و الجمعيات و الأحزاب بمختلف منظوراتها إلى التنمية لتؤكد أهمية دور عمليات التوعية و التعبئة الجماهيرية المتوازية مع الإدارات المحلية بالاعتماد على العاملين في مجال تنمية المجتمع المحلي (88).

و لهذا و من أجل تحسين فعالية الجهود الرامية لحماية البيئة فإنه ينبغي :

- القيام بحملات توعوية وتحسيسية بين القطاعات الشعبية و تشجيع ثقافة الوقاية و حماية البيئة في أوساط الرأي العام.
- مراعاة النسب الصحية بين المباني والمساحات الخضراء .
- وضع خطة وطنية للاستفادة العلمية بمخلفات المدن، و غلق قلب هذه المدن أمام مرور السيارات والمركبات القديمة والمستهلكة، ووضع الضوابط الصحية والقانونية حيال ذلك.
- العناية بالإعلام البيئي والثقافة البيئية في المدرسية حتى لا يبقى الموضوع مقتصرًا على الهيئات المعنية فقط، أي تحويله إلى موضوع يحضى بالمشاركة الجماعية للمواطنين.
- تشديد المسؤولية الإدارية و الجنائية لكل الأشخاص و هذا من أجل إحلال مبدأ " الملوث هو من يدفع ثمن تلويثه " .
- تنظيم دورات إعلامية تحسيسية للتعمق في قضايا البيئة ومشكلاتها.
- إبراز أهمية البيئة وإجبارية مادة البيئة في مقررات ومناهج المنظومة التربوية، وكل المستويات المختلفة في جميع المراحل .
- تشجيع مراكز البحث في المجال البيئي والدراسات القائمة حول تلوث البيئة .
- التفكير والتضامن قاريا، لبحث مشاكل البيئة مع العمل على المستوى المحلي .

هوامش الفصل السادس :

1. محمد الصغير غانم، مقالات حول تراث منطقة بسكرة و التخوم الأوراسية، منشورات جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الأوراس، باتنة، (د.ت)، ص.22.
2. لبعل أمال ، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع تخصص تنمية، بسكرة، 2003-2004 ، ص99-100.
3. لكحل احمد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، الإدارة والمالية، الجزائر، 2001/2002، ص22.
4. الأمر رقم **66-62** مؤرخ في 26 مارس 1966 متعلق بالمناطق و الأماكن السياحية.
5. الأمر رقم **71-73** مؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتضمن الثورة الزراعية.
6. عزوز ر، الاتصال من أجل ثقافة بيئية، البيئة رهانات وتحديات، نشرية دورية تصدر عن مجلة الجماعات المحلية، الجزائر، العدد02، جوان 1997، ص37.
7. الأمر رقم **74-26** مؤرخ في 20 فيفري 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات.
8. مرسوم رقم **74-156** مؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية 59 ، المواد 1-2.
9. القانون رقم **83-03** مؤرخ في 05 فيفري 1983 متعلق بحماية البيئة.
10. القانون رقم **83-03**، مرجع سابق، المواد 2،3،4.
11. يتضمن كلا من :
* الأمر رقم **74-26** مرجع سابق.
- * قانون رقم **82-02** مؤرخ في 6 فيفري 1982، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي المخصصة للبناء، الجريدة الرسمية رقم 06.
- * القانون رقم **83-03**، مرجع سابق.
12. لكحل احمد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر مرجع سابق، ص42-43.
13. يتضمن كلا من :
* القانون رقم **87/03** المؤرخ في 27/01/1987 متعلق بالتهيئة العمرانية.
* القانون رقم **88/01** المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية و الاقتصادية.
* القانون رقم **88/02** المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بالتخطيط.

14. قانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01، يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية عدد 52.

15. يتضمن كلا من :

* القانون رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري.

* القانون رقم 03/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتضمن أملاك الدولة.

* القانون رقم 11/91 المؤرخ في 1991/04/27 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل

المنفعة العامة.

16. بتصريف من :

* مقابلة مع (ز-ن): بمكتب تقسي المخالفات، بمديرية العمران و البيئة يوم: 2007/03/28.

* مقابلة مع (ل-ب): بمكتب مراقبة البناء بمديرية التعمير و البناء، يوم 17 مارس 2007.

17. بن الشيخ الحسين و آخرون: إدارك البيئة الحضرية و أثرها على السلوك الإنساني، الملتقى الوطني

لتنمية المناطق الصحراوية، معهد الهندسة المعمارية، جامعة بسكرة، أيام 14-15-16، 2000،

ص327-328.

18. صلاح زين الدين، تطور التشريعات و السياسة البيئية و الدروس المستفادة من التجربة المصرية،

الحماية القانونية في مصر أبحاث المؤتمر العلمي الأول لقانونيين المصريين 25-26 أبريل

1992، ص23

19. بتصريف من :

* مقابلة مع السيد: زرناجي شريف، مسؤول مكتب مديرية العمران و البيئة بالبلدية، بتاريخ

2007/04/12.

* مقابلة مع السيد: طراي ناصر، رئيس جمعية حماية البيئة في مدينة بسكرة، يوم 2007/05/15.

* مقابلة مع السيد: عثمان حسان، مسؤول مكتب الدراسات العمرانية و المعمارية ببسكرة، بتاريخ

2007/06/02

* مقابلة مع السيد: مسعودي مراد، مهندس بمكتب البيئة الصناعية و الحضرية، بمفتشية البيئة

بالولاية، يوم: 2007/04/17.

20. مقابلة مع السيد: شنوف عبد الرفيع، مسؤول مكتب حفظ الصحة ببلدية بسكرة، بتاريخ

2007/04/11.

21. مقابلة مع السيد: دراجي بلوم علقمة، مدير البيئة لولاية بسكرة، يوم 2007/04/15.

22. بتصريف من :

* مقابلة مع عضو في جمعية أحباب البيئة ، يوم 2007/06/05.

* مقابلة مع مسؤول عن مديرية الصحة، بتاريخ 2007/06/06

23. أنظر بالتفصيل الباب الثالث من قانون 83-03، مرجع سابق، المواد 31 إلى 54.

24. بتصريف من :
- *مقابلة مع (ز-ن): بمكتب تقسي المخالفات، بمديرية العمران و البيئة، مرجع سابق.
- *مقابلة مع (ل - ب): بمكتب مراقبة البناء بمديرية التعمير و البناء، مرجع سابق
25. أنظر المواد من 119 إلى 125 من قانون 83-03، مرجع سابق
26. مرسوم تنفيذي رقم 93-184 المؤرخ في 27 جويلية 1993، المتعلق بتنظيم إثارة الضجيج، الجريدة الرسمية رقم 50.
27. مرسوم تنفيذي رقم 93-184، مرجع سابق، المواد 2 و 3.
28. مقابلة مع السيد: شنوف عبد الرفيع ، مرجع سابق
29. نفس المرجع السابق
30. نفس المرجع السابق
31. مقابلة مع السيد: زرناجي شريف، مسؤول مديرية العمران و البيئة، مرجع سابق
32. مقابلة مع السيد: شنوف عبد الرفيع ، مرجع سابق
33. مقابلة مع السيد: دراجي علقمة، مرجع سابق
34. مقابلة مع مسؤول في الوكالة الوطنية لتهيئة المجال بمدينة بسكرة بتاريخ 2007/05/30
35. مقابلة مع (ش-م) بمصلحة تهيئة الإقليم، بمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بالولاية، تاريخ 2007/03/28.
36. قانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جويلية 1984 المتضمن النظام العام للغابات، الجريدة الرسمية رقم 26.
37. قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/12/1، المتعلق بالتهيئة العمرانية و التعمير، الجريدة الرسمية، رقم 52، المادة 31.
38. خدوش محمد، آثار التلوث على الإطار المبنى و البشري بالجزائر -دراسة حول مصنع الاسمنت بالرايس حميدو، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علم الاجتماع حضري، الجزائر، 1997-1998، ص 126.
39. بتصريف من :
- * مقابلة مع السيد: زرناجي شريف، مرجع سابق
- * مقابلة مع (ل - ب) ، مرجع سابق.
- * مقابلة مع السيد: عثمان حسان، مرجع سابق
40. مقابلة مع السيد: علقمة الدراجي، مرجع سابق.
41. مقابلة مع المسؤول بالوكالة الوطنية لتهيئة المجال لولاية بسكرة، مرجع سابق
42. مقابلة مع عضو في جمعية أحباب البيئة، مرجع سابق
43. مقابلة مع السيد: طراي ناصر، مرجع سابق.

44. مقابلة مع السيد: لعمارة ، رئيس مصلحة النظافة، بمديرية العمران و البيئة، يوم 2007/05/12.
45. مقابلة مع السيد: زرناجي شريف، مرجع سابق
46. مقابلة مع السيد: مسعودي مراد، مرجع سابق.
47. نفس المرجع السابق
48. مقابلة مع السيد: بوخروبة الصديق: مقدم حصة البيئة في إذاعة الزيبان، يوم 2007/06/13
49. مقابلة مع السيد: مغزي جنيدي العرافي، مسؤول مكتب البيئة والتهيئة العمرانية GEO، يوم 2007/06/16.
50. بتصريف من :
- * مقابلة مع السيد: شنوف عبد الرفيح، مرجع سابق
- * مقابلة مع السيد: طراي ناصر، مرجع سابق.
- * مقابلة مع السيد: مغزي جنيدي العرافي، مرجع سابق
- * مقابلة مع السيد: مسعودي مراد، مرجع سابق
51. بتصريف من :
- * مقابلة مع السيد: طراي ناصر، مرجع سابق.
- * مقابلة مع عضو في جمعية أحباب البيئة، مرجع سابق
- * مقابلة مع السيد خليل رافع، رئيس جمعية ترقية المدينة، يوم 2007/05/31.
52. لكل احمد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص 78.
53. القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري سنة 1983 و المتعلق بحماية البيئة،
54. قانون 90-09 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية ، عدد 15، المادة 66.
55. مرسوم تنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 1996/01/27، المتضمن إحداث مفتشية البيئة في كل ولاية، الجريدة الرسمية، رقم 07.
56. مرسوم تنفيذي رقم 03-494 المؤرخ في 2003/12/17، المتعلق بتغيير وتحويل منقشات البيئة للولايات إلى مديريات البيئة للولايات، الجريدة الرسمية، العدد 80.
57. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43.
58. مقابلة مع السيد بوخروبة الصديق، مرجع سابق.
59. حسن احمد شحاتة، البيئة والمشكلة السكانية، مكتبة الدار العربية لكتاب، مكتبة البيئة، 2000، ص 94-102.
60. نعمة الله عيسى، مخاطر التلوث البيئي على الإنسان، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1998، ص 125 .

61. مقابلة مع السيد:عثماني حسان ، مرجع سابق
62. القانون رقم 03-10،يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،مرجع سابق، الفصل الرابع،المواد 15-16.
63. بتصريف من :
- * مقابلة مع السيد: طراي ناصر، مرجع سابق.
- * مقابلة مع السيد بوخروبة الصديق ، مرجع سابق
- * مقابلة مع السيد: علقمة الدراجي، مرجع سابق.
64. مقابلة مع السيد: شنوف عبد الرفيع، مرجع سابق
65. القانون رقم 03-10 ،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،مرجع سابق، الفصل الخامس، من المادة17إلى 28.
66. بتصريف من :
- * مقابلة مع (ل - ب)، مرجع سابق.
- * مقابلة مع السيد:عثماني حسان، مرجع سابق
- * مقابلة مع لبصير عبد الوهاب: مسؤول بمديرية التعمير و البناء، يوم 28/05/2007.
- * مقابلة مع السيد: م-ر، مسؤول بمكتب ركيبي للدراسات والمراقبة التقنية ببيسكرة، بتاريخ 31/05/2007.
67. مقابلة مع السيدة: (ن - ك)، مهندسة بمكتب حفظ الصحة، بمديرية العمران و البيئة، يوم 23/04/2007.
68. بتصريف من :
- * مقابلة مع السيد:عثماني حسان،مرجع سابق
- *مقابلة مع السيد:مغزي العرافي، مرجع سابق
- *مقابلة مع السيد: م-ر، مرجع سابق.
69. القانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، الفصل السادس، من المادة35 إلى 38.
70. بتصريف من :
- *مقابلة مع السيد: طراي ناصر، مرجع سابق.
- *مقابلة مع عضو في جمعية أحباب البيئة،مرجع سابق
- *مقابلة مع رئيس جمعية ترقية المدينة، مرجع سابق.
71. بتصريف من :
- *مقابلة مع (ل - ب): بمكتب مراقبة البناء بمديرية التعمير و البناء، مرجع سابق.
- *مقابلة مع مسؤول بشرطة العمران بالولاية، بتاريخ 10/06/2007.

72. القانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، الباب السادس، من المادة 81 إلى 108.

73. بتصريف من :

* مقابلة مع السيد: زرناجي شريف، مرجع سابق.

* مقابلة مع السيد: دراجي بلوم علقمة، مرجع سابق.

* مسؤول بشرطة العمران، مرجع سابق.

74. مقابلة مع السيد: بوخروبة الصديق، مرجع سابق .

75. بتصريف من :

* مقابلة مع عضو في جمعية أحباب البيئة، مرجع سابق

* مقابلة مع السيد: طراي ناصر، مرجع سابق.

76. القانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، الباب الأول، المواد 2 و 3.

77. مقابلة مع لبصير عبد الوهاب، مرجع سابق

78. مقابلة مع (ل - ب)، مرجع سابق

79. بتصريف من :

* مقابلة مع السيد: طراي ناصر، مرجع سابق.

* مقابلة مع السيد:عثماني حسان،مرجع سابق.

* مقابلة مع السيد بوخروبة الصديق، مرجع سابق.

80. مقابلة مع السيد: زرناجي شريف، مرجع سابق.

81. بتصريف من :

* مقابلة مع السيد: شنوف عبد الرفيع، مرجع سابق.

* مسؤول بشرطة العمران ، مرجع سابق

82. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص213.

83. مقابلة مع السيد: دراجي بلوم علقمة، مرجع سابق.

84. القانون رقم 03-10 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، الباب الأول، المادة3، والباب السادس.

85. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ب ت ، ص 229.

86. بشير التيجاني، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.102.

87. إحسان حفطي، مريم أحمد مصطفى، قضايا التنمية في الدول النامية مرجع سابق، ص.245.

88. نفس المرجع السابق، ص248.

خاتمة

خاتمة

أنه على ضوء هذه الدراسة المحدودة الأبعاد، و التي تبحث في مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة ، خاصة و أنها إحدى المدن الجزائرية التي تعرضت على غرار المدن الأخرى لنفس الاختلالات و المشاكل و الأزمات، و هي الآن تحاول إيجاد مخرج لها معتمدة في ذلك على التوجه الحالي للجزائر في حماية البيئة بمدنها و تنظيم استنزافها، وعلى مسارها التنموي المتجدد والمتنوع على غرار الدول العالمية.

فقد أضحت مشكلة تلوث البيئة و التنمية من أهم أولويات المجتمع الدولي خاصة بعد التقدم الصناعي والتكنولوجي، و تهافت الدول على تحقيق أكبر وأسرع معدل لنموها الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل البيئة أكثر عرضة، عن ذي قبل للاستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية وتدهور نظمها الايكولوجية، وهذا ما دفع الدول إلى إدراك استحالة فصل قضايا التنمية عن قضايا البيئة، وبأنه من الضروري التوفيق بينهما، بحيث لا تتم التنمية على حساب البيئة، ولا ينبغي في المقابل أن تشكل حماية البيئة عائق أمام السعي المشروع إلى تحقيق التنمية، وهذا ما يصطلح على تسميته التنمية المستدامة التي تعتبر خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي.

ومن خلال دراستنا و التي تم التعرض إلى مشكلة تلوث البيئة في المدينة والتي تعد أحد أهم الانشغالات المساهمة في تفعيل حركية و تنظيم و توجيه هياكلها و الخدمات التي تقدمها لمواطنيها ، والدور الذي تلعبه بالتحكم في تطور و تغيير الشبكات الحضرية و مدى تأثير ذلك على الوجه الحضري المفقود للمدينة، التي لا تزال لحد الساعة حقل دراسة، خاصة لكون الحياة الحديثة تتركز في المدن، ما كان سببا في التغييرات التي تحدث بها و مدينة بسكرة على غرار بقية المدن الجزائرية عرفت عدة تغييرات و تطورات نتيجة لكل التجارب التنموية التي عرفت الجزائر و قطعت فيها أشواط كبيرة تركت بصماتها على سيرورة كل الآليات المنظمة و الموجهة لما يحدث داخل مجالها، وما قدم للواقع كدليلا كافيا على فشلها بسبب ما يشاهد من مشاكل اجتماعية وديمغرافية و ايكولوجية في المدينة، وضياع الهوية والطابع العمراني المميز للمدينة بعد عجزها عن مسايرة الثوابت التقليدية و التوجهات الحديثة، وكذا الاستغلال غير العقلاني للأراضي بسبب التوسع العمراني غير المتوازن يجعل المدن أقل قدرة على تلبية احتياجات البشر، ومدى نقشي ظاهرة البطالة و الفقر و التدهور البيئي و الأحياء المتخلفة وسط المجتمع بجميع شرائحه بعد عجز السياسة التنموية عن توفير احتياجات السكان، وعدم إدراك ووعي الكثير من المواطنين لدورهم في التنمية المحلية وفي إخراج المنطقة من المشاكل التي تعاني منها بتفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية.

فالجرائر تسعى إلى ربط تشريعاتها البيئية بالأطر القانونية الدولية العديدة و ذلك بالموافقة و الانضمام إلى مختلف المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، ومن جهة أخرى إنشاء الوكالات و الهيئات المتخصصة في رعاية شؤون البيئة ومنها الوكالة الوطنية لحماية البيئة و الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، وكذا إبرام قوانين وروائح منها القانون التوجيهي للمدينة الذي يندرج مشروع هذا القانون في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و حماية الفضاءات الحساسة و تنميتها و ترقيتها، و يهدف أساسا إلى :

✓ وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة و يكرس هذا النص مبدأ التشاور و التكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة و الإسهام في إنجاحها و ترقية الاقتصاد الحضري و التنمية المستدامة.

✓ تجسيد مهام المراقبة و متابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية و الشفافية و العمل و التضامن و تعزيز حضور الدولة و تطبيق القانون.

✓ تحديد إطار مؤسسي و تنظيمي لتسيير المدينة و تحديد صلاحيات الفاعلين و دورهم.

✓ التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية و مراقبة توسع المدن و اعتماد قواعد التسيير و التدخل و الاستشارة القائمة على التعاقد و الشراكة و تنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة.

✓ و إنشاء مرصد للمدينة يتولى تخطيط سياسة المدينة و متابعة تنفيذها.

✓ التنصيص على إجراءات و قائية تخص أخطار التلوث و مجموعة من الإجراءات المؤسسية الرامية إلى التسيير المندمج للموارد المائية.

✓ تكريس التزام الدولة بالتكفل بمنظومة الوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث و ضبط تنظيم الأنشطة و الآليات الكفيلة بالتقليل من الآثار الناجمة عن الكوارث.

✓ تطوير و ترقية ثقافة الوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث من خلال تفعيل ميكانيزمات الإعلام و الاتصال و التكوين بما يضمن ملاءمتها و فعاليتها و قدرتها على مواجهة حالات الأزمة مع تحديد الأدوار و المسؤوليات.

و في ضوء ذلك يمكن القول أن المشاكل الحضرية الراهنة مشتركة في أصلها و مختلفة في فروعها، باعتبار أن كل مدينة لها خصوصيتها، و من هنا يمكن وضع استراتيجية في ظل التنمية المستدامة للحفاظ على عناصر البيئة في مدينة بسكرة.

فمفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لنا هو: عبارة عن عملية تنموية شاملة و دائمة لجميع الجوانب القائمة بين النشاطات الإنسانية، و بين المحيط الطبيعي لرفع مستوى المعيشة و تنظيم الموارد البيئية و المجتمعات في الحاضر و المستقبل، و هذا المفهوم يركز على خمسة أبعاد موضحة كما يلي:

1- البعد السياسي:

̄A الأخذ بعين الاعتبار ضمن المخطط الوطني، ضرورة حماية البيئة و التي تعد مطلباً أساسياً للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

̄A إعادة النظر في السياسة الحضرية الترموية المطبقة في المناطق و صياغتها انطلاقاً من خصوصية المنطقة الصحراوية خاصة جغرافياً و تاريخياً و احتياجات سكانها.

̄A وضع قوانين صارمة لاستعمالات الأرض، و تحديد المسؤولية بدقة على مستوى الرقابة و التخطيط و التسيير و التنفيذ لمعالجة القطعية بين الهيئات الرسمية فيما بينها و مكاتب الدراسات من ناحية ثانية.

̄A العمل على دعم السلطات المحلية بكل الإمكانيات المادية اللازمة و إيجاد تمويل ذاتي لها لاستغلال أملاكها و عقاراتها، و إنشاء مشاريع استثمارية في كل حي .

̄A تشجيع المشاركة الشعبية و الهيئات العلمية، و تفعيل دور المجتمع المدني في صنع القرارات و حل المشاكل التي تعاني منها المنطقة.

2- البعد الاجتماعي و الثقافي:

̄A محاولة إحداث التوازن و التطوير بين المدينة و الريف بتشجيع الاستثمار في هذه الأخيرة، و خلق مناصب شغل و توفير المرافق الضرورية للحد من الهجرة الريفية.

̄A المحافظة على هوية المدينة و خصوصيتها التاريخية و طابعها المعماري المميز لها.

̄A إعداد إستراتيجية عند التخطيط تنطلق من واقع المشاكل الاجتماعية و إحصائها و تحليلها بغية مواجهتها.

̄A تفعيل دور وسائل الإعلام المحلية، و عقد الندوات و الملتقيات لتحسيس و توعية المواطن.

3- البعد البيئي:

̄A المحافظة على واحات النخيل، و العمل على إنشاء واحات جديدة بطريقة حديثة، و التشجيع على غرس المزيد من الأشجار، بتشجير شوارع المدينة و تجميلها و تنظيفها لإيجاد تهوية كافية و خلق مناخ محلي، مع التأكيد إلى الإسراع إلى وجود حل فوري و سريع لتلك التجاوزات.

̄A الاهتمام بالتربية البيئية لتصبح القيم و السلوكات و محو الأمية البصرية.

̄A ضرورة الاعتماد على سياسة التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار تنمية جميع مجالات الحياة في المدينة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي دون إلحاق الضرر بالبيئة، و في هذا المضمون لابد أن يقوم الدور الإعلامي في نشر معالم فكرة التنمية المستدامة.

- ̄ إنشاء خزانات لتموين الأحياء و إنشاء مناقب لتزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب بصورة كافية .
- ̄ إعادة إنجاز الشبكات القاعدية المتدهورة و صيانة بعض الأجزاء المتضررة منها .
- ̄ تحسين شبكة البنية الأساسية من صرف صحي و تغذية بالمياه و كذا شبكات الإنارة.
- ̄ تحسين البيئة العامة عن طريق رفع مستوى الصحة العامة و النظافة و خلق فراغات عامة .
- ̄ توفير الإمكانيات المادية لتدعيم عملية جمع النفايات .

4- البعد العمراني:

- ̄ تحديد الدولة في إطار التهيئة العمرانية، شروط إدراج المشاريع في البيئة .
- ̄ إعادة النظر في البناء الجاهز الذي ينشأ في كافة أنحاء البلاد.
- ̄ خلق أنماط عمرانية توافق احتياجات السكان و خصوصيتهم المناخية و الجغرافية والاجتماعية و الاستفادة من إمكانيات المدينة دون ضياع هويتها و تقاليدها.
- ̄ العمل على تشخيص رموز التراث و الثقافة المحلية في الأنماط العمرانية المنشأة في المدينة، و الاستعانة بخرائط مصممة بطريقة حديثة تحمل مشاكل المنطقة و معلومات خاصة بها و إحصائياتها للرجوع بها عند تنفيذ المشاريع.
- ̄ خلفيات أزمة السكن و التي أدت إلى مشكل عويص و الذي تمثل في انتشار الأحياء الغير مخططة أي وجود أحياء سكنية فوضوية و قصديرية تفتقر لأدنى شروط العيش و تعتبر مصدرا خطيرا لجميع أشكال التلوث ، هذا بغض النظر أنها تشوه صورة المدينة .
- ̄ التعدي على ممتلكات الدولة كاستغلال الأرصفة في العديد من أماكن المدينة لحساب المصلحة الخاصة، والتغيير في وجهات العمارات و البنايات حسب ذوق المواطن دون النظر في أهمية تناسق البنايات بأكملها كما سطرته الدولة.

5- البعد الاقتصادي:

- ̄ ضرورة مراعاة التوازن بين مقضيات التنمية و متطلبات حماية البيئة و المحافظة على محيط معيشة السكان.
- ̄ الاستعمال العقلاني للأراضي و الحفاظ على الطبيعة و الطاقة الواحاتية.
- ̄ الاستخدام العقلاني لأموال تسيير المدن عند صيانة شبكة الطرقات و الشبكات التحتية، وتحديد ميزانية كل مشروع و مراقبة تكاليف الإنفاق.
- ̄ وضع المشاريع الصناعية و الورشات خارج المدينة.
- ̄ محاولة توفير مناصب عمل بإنشاء ورشات و محلات تنطلق من إمكانيات المدينة الفلاحية و توافق احتياجات السكان.

إلا أنه لا يمكن القول هنا ، بأن مشكل البيئة أعقد بكثير مما تنص عليه القوانين و كل المراسيم المتعلقة بهذا المجال ، خاصة إذا ربطنا هذه المسألة بأبعادها الثقافية ، والاجتماعية من جهة و ببعدها الداخلي و الدولي من جهة أخرى ، حيث أن مشاكل البيئة تمس كل القطاعات و كل ما يتعلق بالحياة الإنسانية ، ابتداء من حماية المستهلك إلى غاية حماية طبقة الأوزون ، و بهذا فإن مشكلات البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى دقة القوانين و شموليتها لمشاكل البيئة و بمدى قدرة و حرص الهيئات الرسمية و غير الرسمية على فرض احترام القوانين البيئية كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الدولي و بالتالي فهي تتطلب أحيانا تضامنا دوليا يتجاوز صلاحيات و قدرات البلد الواحد .

لأجل هذا علينا أن نبحث بعمق في خبايا ذلك الواقع و ما ينطوي عليه من مشاكل اجتماعية تنعكس على المجتمع بظهور الانحراف، العنف،الفقر...و هي دعوة أخرى لدراسة جديدة يمكن من خلالها أن نفهم الواقع بعمق و ننظر لتخطيط مستوطنة إنسانية في المناطق الصحراوية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1-1/ المصدر: القرآن الكريم.

1-2/ الكتب والمعاجم :

1. إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة - أهم قضايا العصر - المشكلة والحل، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
2. إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، 1999.
3. احمد خالد علام، عصمت عاشور أحمد، التلوث وتحسين البيئة، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
4. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
5. احمد يحي عبد الحميد، الأسرة و البيئة ، تقديم و مراجعة : عبد الهادي الجوهري ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
6. إدريس خضير، التفكير الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث، موفر للنشر، الجزائر، 2003.
7. إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
8. السيد الحسيني، التنمية و التخلف "دراسة تاريخية بنائية"، دار المعارف، القاهرة، 1982.
9. السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الجزء1، الإسكندرية، 2002 .
10. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
11. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإنسان - البيئة - التنمية، الخرطوم، 1972،
12. بشير التيجاني، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
13. بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى، الجزائر، 2004.
14. تشارلز كوريا، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، محمد بن حسين ابراهيم، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.
15. ثروت إسحق، دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
16. جراهام كرو، الاجتماع المقارن و النظرية الاجتماعية ما بعد الثلاثة عوالم، جمال محمد أبو شنب، دار المعرف الجامعية، الإسكندرية، 2002.
17. حسن احمد شحاتة، البيئة والمشكلة السكانية، مكتبة الدار العربية لكتاب، مكتبة البيئة، 2000 .
18. حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة - السلوكات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مكتبة البيئة، مكتبة الدر العربية للكتاب.
19. حسن طه نجم وآخرون، البيئة والإنسان، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.

20. حسين حسن سليمان، السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، بين النظرية والتطبيق، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
21. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة و المجتمع ، دراسة في علم الاجتماع و البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
22. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة: دراسات في علم الاجتماع الحضري المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.
23. حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان و المكان، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.
24. خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
25. خليل معاينة و آخرون، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.
26. دوغلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000 .
27. راتب السعود، الإنسان والبيئة -دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، 2004.
28. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي -النظرية والتطبيق، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
29. رشاد أحمد عبد اللطيف، البيئة والإنسان -منظور -اجتماعي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
30. روبرت لافون -جرامون -، التلوث، ترجمة:نادية القباني،مراجعة جورج عزيز، الناشر SALVAT، 1975.
31. زين العابدين عبد المقصود، البيئة و الإنسان -دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997.
32. سامح الغرابية، يحي الفرحان، المدخل إلى العلوم البيئية، ط4، دار الشروق، عمان، 2002.
33. سامي ملحم، مناهج البحث في التربية و علم النفس، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000.
34. سعد طه علام ، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية ،مدينة نصر، القاهرة، 2003.
35. سعيد ناصف، محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها، مكتبة زهراء الشروق، مصر، 1997.
36. سليمان لقرع: البيئة و أخطار التلوث، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1992.

37. سيد علي شتا، المنهج العلمي و العلوم الاجتماعية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.
38. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2001.
39. صباح محمود صباح، أسس ومشكلات التخطيط الحضري والإقليمي، مطبعة الفنون الجامعية، المستنصرية ، 1988.
40. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، 1992.
41. عادل مختار الهواري، حسن عيد، مريم أحمد مصطفى، قضايا التغيير و التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
42. عادل مختار الهواري، حسن عيد، مريم أحمد مصطفى، قضايا التغيير و التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
43. عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي "محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
44. عبد الرحمان عيسوي ، دراسات في علم النفس المهني و الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
45. عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات، المقاربات، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2007.
46. عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
47. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت،
48. عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982.
49. عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.
50. عبد الوهاب رحيم هاشم بن صادق، التلوث البيئي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.
51. علي غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003.
52. عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
53. غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006،
54. فؤاد حيدر، التنمية و التخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1990.
55. فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، 2003.
56. فيدير يكو مايو ثاراجوتا، نظرة في مستقبل البشرية، محمود علي مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1987.

57. قاسمي علي، مفاهيم أساسية في البيئة، (ب.د.ن)، 2002.
58. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغيير و التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.
59. قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
60. لورانس إسكند، دبلوماسية البيئة-التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، ترجمة أحمد أمين الجمل، ط1، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.
61. مجد الدين عمر خيرى خمش، علم الاجتماع : الموضوع و المنهج، دار مجدلأوي للنشر، عمان، 1999.
62. محمد الجوهري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
63. محمد السيد أرناؤوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، أوراق شرقية، ط1، 1998 .
64. محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة-مشكلة العصر-دراسة علمية حول مشكلة التلوث وحماية صحة البيئة، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، ب ت.
65. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء 1,2 ، الجزائر، 1999.
66. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، 1999.
67. محمد بومخولوف، التنظيم الصناعي و البيئة، سلسلة التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001.
68. محمد خميس الزوكه، البيئة-ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان، دار المعرفة الجامعية. ب ت.
69. محمد سعد زغلول وآخرون، تكنولوجيا إعداد وتأهيل معلم التربية الرياضية، ط2، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.
70. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
71. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية و تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
72. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، "مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
73. محمد عبد الفتاح القصاص، تلوث البيئة، مجلة التنمية والبيئة، القاهرة، مطبعة القاهرة الحديثة، 1988.
74. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1999.
75. محمد فايز عيد سعيد: مشاكل التنمية في العالم الثالث، دار الوطن، الرياض، ، 1984.

76. محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000.
77. محمد منير حجاب، التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
78. محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
79. محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، ج2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
80. محمود عبد الحليم منسي: مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
81. مختار محمد كامل، التلوث البيئي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت.
82. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت.
83. مصطفى بدر، تنسيق وتجميل المدن والقرى، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992.
84. نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية: كيف؟ ولماذا؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992،
85. نخبة من أساتذة الجامعات العربية، دراسات في المجتمع العربي، ط1، اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1985.
86. نظيمة احمد محمود سرحان، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية الأبنية من التلوث، دار الفكر العربي ، ط1، القاهرة، 2005.
87. نعمة الله عنيسي، مخاطر التلوث البيئي على الإنسان، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1998.
88. وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة، 1991.
89. وفاء أحمد عبد الله، نحو وضع إستراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي، القاهرة، معهد التخطيط القومي، أغسطس 1988.

1-3/ المجالات والتقارير و الوثائق الرسمية :

أ- المجالات والجرائد:

90. إبراهيم محمد العنابي، البيئة والتنمية-الأبعاد القانونية الدولية، السياسة الدولية، العدد110، أكتوبر 1992.
91. أحمد أبو الوفا، تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث، مع إشارة لبعض التطورات الحديثة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد49، العام1993.
92. أحمد الرشيد، الحماية الدولية للبيئة، الجوانب القانونية والتنظيمية، السياسة الدولية ، العدد110، أكتوبر 1992.
93. أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، نقلا عن مجلة البيئة والتنمية، تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد9، نوفمبر 1999.

94. أيان ج سيمونز، البيئة والإنسان عبر العصور، مجلة عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد222، يونيو1997.
95. المجلس الشعبي البلدي، بسكرة الأحداث، إعلامية يصدرها المجلس الشعبي البلدي، بلدية بسكرة، العدد الأول، 1999 - 2000.
96. الوقائع -مجلة الأمم المتحدة، السنة14، العدد2، يونيو1993.
97. بشاينية سعد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، نقلا عن مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة محكمة سداسية، العدد09، تصدر من جامعة باتنة، جانفي2004.
98. بوعشة مبارك، الخصوصية باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، منشورات جامعة قسنطينة، 1997.
99. دانيال فيدرات، التربية و البيئة بين النظرية و التطبيق، مجلة المستقبل العربي، العدد4، مطبوعات اليونسكو القاهرة، 1978.
100. حمزة العاتي، بسكرة تراث حافل ببطولات المقاومة و الإشعاع الحضاري، مجلة الزيبان، الجزائر، أبريل1984.
101. حيدر كمونة: المشاكل البيئية وترشيد خطط التنمية، مجلة فكرية قومية شهرية تصدر عن بيت الحكمة، بغداد العدد22، كانون الثاني، 2002.
102. سمير غبور، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي في: برنامج الأمم المتحدة، ترجمة:عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، عدد15، يونيو1990.
103. عبد الحميد دليمي، "المدن الجزائرية و العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 15، جوان 2001.
104. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، السنة 15، العدد167، يناير1993.
105. عبد الوهاب شمام، دراسة حول الخصوصية و التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، منشورات جامعة قسنطينة، 1997.
106. عبيدي محمد، من قمة ستوكهولم إلى قمة جوهانسبورغ، نقلا عن صحيفة الشروق اليومي، القسم الخاص بالبيئة، الصادر في 2002/09/02.
107. عزوز ر، الاتصال من أجل ثقافة بيئية، البيئة رهانات وتحديات، نشرية دورية تصدر عن مجلة الجماعات المحلية، الجزائر، العدد02، جوان1997.
108. غانم عبد الغني:مدينة بسكرة نموها وتهيئة مجالها الحضري، حوليات وحدة البحث إفريقيا العالم العربي، المجلد3، قسنطينة، 1999.
109. فكرون لزهري: المحيط العمراني في تشوه مستمر، جريدة الخبر اليومي، الجزائر، عدد 3829، الأحد 19 جويلية 2003.

110. كولين ريز، النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة، التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 4، ديسمبر 1993.
111. مجلة علوم وتكنولوجيا، علمية شهرية تصدر عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، السنة العاشرة، العدد 100، ديسمبر 2002 يناير 2003 .
112. محمد الصغير غانم: مقالات حول تراث منطقة بسكرة و التحول الأوراسي، منشورات جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الأوراس، باتنة، ب.ت.
113. محمد عاطف كشك، التنمية المستدامة سراب أو حلم قابل للتحقيق، نقلا عن مجلة القافلة ، العدد الثاني عشر، المجلد الخامس والأربعون، مطابع التركي، الدمام، السعودية.
114. محمد غياث الأشراف، الإنسان و البيئة، نقلا عن مجلة القافلة، العدد 11، المجلد 42، مطابع التريكي، الدمام، السعودية، ماي 1994.
115. مصطفى كمال طلبة، قضايا وتحديات البيئة للتنمية، نقلا عن مجلة البيئة والتنمية، تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، العدد 9، نوفمبر 1999.
116. ميلود تومي: النفايات في الجزائر وضرورة معالجتها اقتصاديا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر ، عدد 16، ديسمبر 2001.
117. ولاية بسكرة ،مجلة الزيبان ، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية بسكرة ، العدد 7، أبريل 1984.

ب- التقارير والوثائق الرسمية :

118. مرسوم تنفيذي رقم 93-184 المؤرخ في 27 جويلية 1993، المتعلق بتنظيم إثارة الضجيج.
119. مرسوم رقم 74-156 مؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة.
120. الأمر رقم 74-26 مؤرخ في 20 فيفري 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات.
121. الأمر رقم 71-73 مؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتضمن الثورة الزراعية.
122. الأمر رقم 66-62 مؤرخ في 26 مارس 1966 متعلق بالمناطق و الأماكن السياحية.
123. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: الدليل السنوي للإحصائيات لعام 1998.
124. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية: الدليل السنوي للإحصائيات المتوقعة لسنة 2002.
125. شريف رحمانى، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، منشورات وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، 2000.
126. قانون رقم 82-02 مؤرخ في 6 فيفري 1982، المتعلق برخصة البناء و رخصة تجزئة الأراضي المخصصة للبناء.
127. القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري سنة 1983 و المتعلق بحماية البيئة.
128. قانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جويلية 1984 المتضمن النظام العام للغابات.
129. القانون رقم 87/03 المؤرخ في 27/01/1987 متعلق بالتهيئة العمرانية.

130. القانون رقم 02/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بالتخطيط.
131. القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية و الاقتصادية.
132. قانون 90-09 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية.
133. القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 المتضمن التوجيه العقاري.
134. قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1/12/1990، المتعلق بالتهيئة العمرانية والتعمير.
135. القانون رقم 03/90 المؤرخ في 01/12/1990 المتضمن أملاك الدولة.
136. القانون رقم 11/91 المؤرخ في 27/04/1991 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.
137. مرسوم تنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27/01/1996، المتضمن إحداث مفتشية البيئة في كل ولاية.
138. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/07/2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
139. مرسوم تنفيذي رقم 03-494 المؤرخ في 17/12/2003، المتعلق بتغيير وتحويل متفشيات البيئة للولايات إلى مديريات البيئة للولايات.

1-4/ الرسائل الجامعية والملتقيات :

140. أمال لبعل، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنمية-حالة بسكرة-السنة الجامعية 2003-2004.
141. بن الشيخ الحسين و آخرون: إدارك البيئة الحضرية و أثرها على السلوك الإنساني، الملتقى الوطني لتنمية المناطق الصحراوية، معهد الهندسة المعمارية، جامعة بسكرة، أيام 14-15-16، 2000.
142. خدوش محمد، آثار التلوث على الإطار المبنى والبشري بالجزائر-دراسة حول مصنع الاسمنت بالرايس حميدو، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علم الاجتماع حضري، الجزائر، 1997-1998.
143. دبله عبد العالي، التجربة التنموية الجزائرية و إشكالية التبعية و التخلف، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989.
144. ذيب بلقاسم: المجال العمراني و السلوك الاجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة لحالة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، هندسة معمارية، قسنطينة، 1995.
145. زربيي نذير و آخرون: المساحات الخضراء و التلوث البصري في المدن الجزائرية، المتقى الوطني لتنمية المناطق الصحراوية، معهد الهندسة المعمارية بسكرة، (يوم 20-21 نوفمبر 1999).
146. صلاح زين الدين، تطور التشريعات والسياسة البيئية والدروس المستفادة من التجربة المصرية، الحماية القانونية في مصر أبحاث المؤتمر العلمي الأول لقانونيين المصريين 25-26 أفريل 1992.
147. طويل فتيحة، السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية، مذكرة ماجستير غير منشورة، علم الاجتماع التنمية، بسكرة، 2003/2004.
148. فوزي مصمودي، بسكرة عبر التاريخ ، مقال الرابطة الولائية للنشاطات الثقافية و العلمية للشباب،

- دليل ولاية بسكرة- الملتقى الوطني الخامس لابتكارات الشباب، (أيام 24-25-26 ديسمبر 1997).
149. كامل عبد الناصر، أيمن عبد الكريم علي، التنمية العمرانية و إستراتيجية الإمداد بالمياه في صعيد مصر، المؤتمر المعماري الأول حول التنمية العمرانية في صعيد مصر، كلية الهندسة، قسم العمارة، جامعة أسيوط، 1994.
150. لكل أحمد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص الإدارة والمالية، الجزائر، 2001-2002 .
151. محمد فائز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، جانفي 2002.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

152. Bureau d'études et d'urbanisme, **plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (P.D.A.U)**, phase « 2 », Biskra, 1997,
153. G.P.Holdern ,**Man as a Global Ecological in** ,John Holdren et.al,(eds), Population Perspective, San Francisco, Free-man Cooper & Co,1973
154. Jean Bernard Leroy , « **Les déchets,leurs traitements** », Que sais-je?,2^{ème} éd : Presses Universitaires de France, Paris, 1994
155. Kettner Petr. M.A. **Framework for Comparing Practice models in Social Service Review**; Ol, 49, Dec, 1985
156. Pete.R.Day: **Social work and Social .Control** ;N.Y.Prentice hall, Englewood Inc., 1982)
157. R.H.Wagner, **Environment and Men**, New York, W.W.Norton and Company Inc, 1974
158. W.T.Admondsen, **Fresh Water Pollution**, in William Murdock, ed, OP, Cit,
159. **Webster's third new international dictionary**, Springfield ,mars, G,G.merriam 1966.

ثالثا : المواقع الالكترونية :

160. www.ar.wikipedia.org
161. www.fekrzad.com
162. www.Hrinfo.net
163. www.mawsoah.net
164. www.Salshaer@KuwaitIcorner.Com
165. www.unesco.org

الملاحق:

- 01- إعلان : ستوكهولم عام 1972 بشأن البيئة البشرية.
- 02- إعلان : ريو عام 1992 بشأن البيئة والتنمية.
- 03- إعلان : جوهانسبورغ عام 2002 بشأن التنمية المستدامة.
- 04- قانون رقم : 03-83 المتعلق بحماية البيئة.
- 05- قانون رقم : 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- 06- قانون رقم : 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.
- 07- استمارة المقابلة.
- 08- حويصلة تدخلات مكتب حفظ الصحة من شهر جانفي 2006 إلى غاية ديسمبر 2006.
- 09- بطاقة تقنية للولاية لاستئصال النفايات الخطرة القديمة لمدينة بسكرة.

صورة رقم 01: يوضح تلوث الهواء داخل المدينة



صورة رقم 02: توضح تلوث المياه الصالحة للشرب بالمياه القذرة



صورة رقم 03 : توضح سلوكيات خاطئة للمواطنين في حق الطبيعة



صورة رقم 04 : قلة الوعي لدى المواطنين



صورة رقم 05 : الاحتلال العمراني على الأراضي الزراعية



صورة رقم 06 : نظافة المحيط



صورة رقم 07 : مشكلة النفايات المنزلية



صورة رقم 08 : مشكلة تجمع النفايات



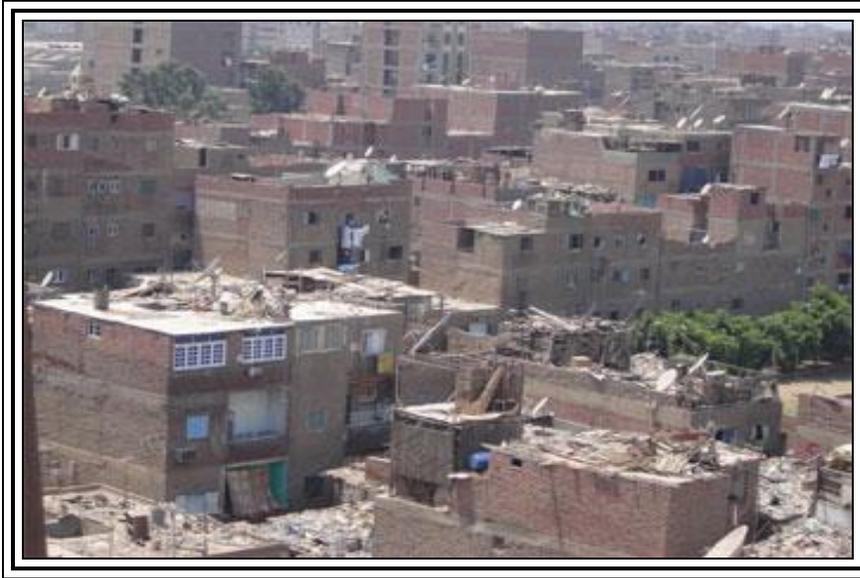
صورة رقم 09 : صورة جوية للمفرغة العمومية



صورة رقم 10: مكونات المفرغة العمومية



صورة رقم 11: تدهور الوسط الحضري للمدينة



صورة رقم 12 : تلوث المركز الحضري للمدينة



استمارة المقابلة

تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

تحت إشراف الأستاذ:
أ. د/ سلاطنية بلقاسم

إعداد الطالبة:
بوزغاية باية

إن هذه الاستمارة تهدف إلى معرفة تأثير السياسة السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر على واقع البيئة بمدينة بسكرة، وبما أنكم معنيون بهذا الأمر، نرجو منكم أن تجيبوا على الأسئلة الواردة فيها بوضوح وصراحة حسب طبيعة السؤال، ونؤكد أن إجاباتكم عليها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي .

ولكم منا فائق الشكر والتقدير على تعاونكم معنا.

§ تعاني مدينة بسكرة من تلوث البيئة:

- 1- كيف ترى واقع البيئة في مدينة بسكرة ؟
- 2- هل تعتقد أن البيئة في المدينة تعاني أزمة ؟
- 3- حسب رأيك، ما هي أهم المشكلات البيئية بمدينة بسكرة ؟
- 4- حسب رأيك، ما سبب تلوث الجو في المدينة ؟
- 5- هل تعتقد أن المنشآت الصناعية القديمة تعمل على تلوث الهواء بالمدينة ؟
- 6- هل تعد إقامة المصانع بالقرب من المساكن سببا في الضوضاء ؟
- 7- حسب رأيك، هل يعاني سكان المدينة من تلوث المياه الصالحة للشرب ؟
- 8- هل تم تنظيم وتمويل المياه الصالحة للشرب، لحفظ صحة للسكان ؟
- 9- هل تمت صيانة شبكة تطهير المياه بالعمل على صيانة شبكة المياه القذرة وإنجازها بالمدينة ؟
- 10- تعد الغابات متنفسا للمدينة، لماذا نلمس غيابها بمدينة بسكرة ؟
- 11- حسب رأيك، إلى ماذا تعود المشاكل الايكولوجية بالنظر إلى تدهور بساتين النخيل ؟
- 12- إلى ماذا يعود الاحتلال الفوضوي للمساحات العمرانية على حساب الأراضي الزراعية ؟
- 13- لماذا لم يتم الإنشاء حدائق عمومية حديثة داخل المدينة ؟
- 14- حسب رأيك، هل شوارع المدينة نظيفة ؟ نعم لا نوعا ما
- 15- إلى ماذا تعود مشكلة نظافة المحيط ؟
- 16- هل يتم جمع النفايات المنزلية بصفة منتظمة و محددة بتوقيت ملائم ؟
- 17- هل المزبلة العمومية قريبة من وسط المدينة ؟
- 18- إلى ماذا تعود التشوهات والمشاكل التي يعرفها المجال الحضري بالمدينة ؟
- 19- هل ترى أن أسباب مشكلة تلوث البيئة بمدينة بسكرة ترجع إلى تقاعس وإهمال المسؤولين ؟
- 20- هل تعتقد أن المواطن يملك صلاحيات للمساهمة في مجال حماية البيئة من التلوث بالمدينة ؟
 نعم لا
- 21- حسب رأيك، هل يتعاون سكان المدينة لحل المشكلات البيئية ؟
- 22- حسب رأيك، هل سكان المدينة لديهم وعي البيئي وثقافة بيئية ؟
 نعم لا

§ تلوث البيئة أحد معوقات التنمية بمدينة بسكرة:

- 23- هل توجد سياسة معينة من قبل السلطات الرسمية للحد من مشكلة تلوث البيئة في المدينة ؟
نعم لا
- 24- ما هي أهم آليات ووسائل هذه السياسة ؟
- 25- كيف يتم تطبيقها والتعامل معها في ظل السياسة التنموية المحلية بمدينة بسكرة ؟
- 26- هل هذه السياسة تقوم على معطيات حضرية موروثة للمدينة ؟
نعم لا
- 27- هل تنهض هذه السياسة من معطيات معدلة تبعا لواقع المدينة ؟
- 28- كيف يمكن لها أن تنظم المدينة و تتكفل بكل خدمات السكان ؟
نعم لا
- 29- حسب رأيك، هل تلوث البيئة يعيق السياسة التنموية بمدينة بسكرة ؟
نعم لا
- 30- في رأيك، هل تساهم مختلف المشاريع التنموية المنجزة في ظهور المشكلات البيئية؟
نعم لا
- 31- هل راعت مختلف المخططات والإنجازات التنموية الطابع البيئي للمشروعات ؟
نعم لا
- 32- هل توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرضية الواقع ؟
نعم لا
- 33- إلى ماذا يرجع مشكل تسيير الأحياء وظهور أحياء فوضوية بالمدينة ؟
- 34- هل تعمل السلطات الرسمية المحلية بتسوية أوضاع بعض الأحياء التي تعاني من تدهور بيئي؟
نعم لا
- 35- هل تتكفل المؤسسات الرسمية بمهمة تخطيط وإدارة ومراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة ؟
نعم لا
- 36- ما هي الطريقة المثلى التي تقدم للسلطات الرسمية المحلية لحماية البيئة في مدينة بسكرة ؟
- 37- هل تتكفل المؤسسات غير الرسمية بمهمة توجيه ومراقبة المشاريع التنموية دون المساس بالجانب البيئي للمدينة ؟
نعم لا

§ القيام بتنمية محلية شاملة تدعم سلامة البيئة في مدينة بسكرة :

- 38- ما هي أهم القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث ؟
- 39- هل تمكنت التجارب التنموية المحلية من التجسيد لحماية البيئة من التلوث بالمدينة ؟
- نعم لا
- 40- هل تمكنت من التنظيم لحماية البيئة من التلوث بالمدينة ؟
- نعم لا
- 41- ماهي الإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية المحلية للردع و للحد من تلوث البيئة ؟
- 42- ما هي الإجراءات التنموية للحفاظ على السلامة البيئية ؟
- 43- حسب رأيكم، كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة والوصول إلى تنمية حقيقية لمدينة أفضل ؟
- 44- هل ترى أن حماية البيئة تحقق تنمية مستدامة ؟
- 45- هل فكرة التنمية المستدامة حاضرة في أذهان مخططي ومنفذي المشاريع التنموية؟
- 46- إلى أي مدى تم تطبيق سياسات التنمية المسائرة للتنمية المستدامة على أرضية الواقع العملي؟
- نعم لا
- 47- ما هي أهم العراقيل التي واجهت سياسة التنمية في تطبيق فكرة التنمية المستدامة ؟
- 48- في رأيك، ما هي السياسة المستقبلية لتغيير هذا الوضع، والتقليل من الإهدار البيئي؟
- 49- ما هي الإستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة ؟
- 50- هل تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع مبدأ الملوّث يدفع الثمن ؟

إن البيئة والتنمية وجهاً لعملة واحدة ليستا منفصلتين بل مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة، فالتنمية لا يمكن أن تقام على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة، ونتيجة لحيوية الموضوع وتشعبه، نحاول من خلال هذه الدراسة تتبع السياسة التي تتبناها الدولة لتنمية مدينة بسكرة للمحافظة على البيئة من التلوث، هادفين بذلك إلى المساهمة في تحريك الوعي البيئي لدى الأفراد والسلطات، فتندرج إشكالية الدراسة في سؤالها العام: " مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة " .

و لإبراز كل الجوانب التي لها علاقة بالموضوع من خلال جملة من التساؤلات نعرضها كما يلي :

1) هل تلوث البيئة ضريبة تدفعها مدينة بسكرة ؟

2) هل يعد تلوث البيئة أحد معوقات التنمية بمدينة بسكرة ؟

3) ما هي الإستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة ؟

وهذا من خلال التحليل النقدي و العميق للتراث النظري المتوفر في هذا المجال، و من خلال المشاهدات اليومية التي تنتج الحكم على سياسة حماية البيئة من التلوث، فإنه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب لذلك ألا وهو المنهج الوصفي، لأن دراستنا يبحث في تأثير السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر على واقع البيئة بمدينة بسكرة، و كيفية عمل هذه السياسات على ظهور انعكاسات اجتماعية في المدينة وبروز مشكلة تلوث البيئة، وبغية تشخيص هذا الواقع عمرانيا واجتماعيا، وتحليل مختلف الجوانب التي تنطوي عليها هذه السياسة التنموية والمشاكل المترتبة عنها وعلى الواقع البيئي، فكان مجتمع الدراسة هم الأفراد المكلفون بمجال حماية البيئة، إلى جانب الأفراد المكلفين بالسياسة التنموية بجميع آلياتها على مستوى التخطيط و التسيير و التهيئة من خلال المؤسسات المعنية بذلك، وأولئك الذين ينشطون خارج إطار المؤسسات الرسمية كالجمعيات لمعرفة مشاركتهم و رأيهم فيها، فإننا اخترنا العينة العمدية أو القصدية لأنه تم انتقاء الأفراد بشكل مقصود من المسؤولين في مجال حماية البيئة والتنمية لمدينة بسكرة، فكانت عينة الدراسة وفق ما يلي:

- 13 فردا من جهاز السلطات الرسمية تعمل في إطار التنمية وحماية البيئة، أي بنسبة 100% من المجتمع الأصلي.

- 07 أفراد من مجموع السلطات غير الرسمية التي تعمل ضمن إطار جمعيات تنشط في مجال حماية البيئة والمحيط بالمدينة، وكذلك بعض المسؤولين مكاتب الدراسات المعمارية والعمرانية بالمدينة، وكذا مقدم حصة البيئة والحياة بالإذاعة المحلية، بنسبة تقريبية 80%.

و حسب إشكالية الدراسة فإنه تم تطبيق نوع من المقابلات وهي المقابلة نصف موجهة أي بالاعتماد على دليل يشتمل على قائمة أو مجموعة من الأسئلة المحددة و المرتبة ترتيبا منهجيا معينا، فإننا وجهنا 20 استمارة مقابلة على أفراد العينة

وبعد هذه الوقفات التنظيرية و الإجرائية من الدراسة و البحث عن الحقيقة نقف لنتساءل عن أهم

النتائج التي تمخضت عليها هذه الدراسة :

- غياب البعد البيئي في القوانين و التشريعات
- غياب المراقبة و التنسيق بين الهيئات الإدارية الحضرية و الاجتماعية و الصحية عند تنفيذ المشاريع.
- إهمال خصوصية المنطقة لطابعها الواحاتي مما يؤثر سلبا على الجانب المحلي الاجتماعي و السياحي للمدينة، و انخفاض المستوى المعيشي للمواطن.
- على الفئات المسؤولة إعادة النظر في كل منجزاتها، و محاولة إعطاء هذه السياسة وجهها آخر، من خلال الاعتماد على أسلوب علمي جديد من أساليب السياسة التنموية للتدخل المباشر بواسطة أفكار و قرارات و تقنيات و وسائل الدراسات و التنفيذ و الإنجاز لتنظيم و تحسين ظروف معيشة المواطن.
- تطوير و تنمية الشبكة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات الوسطية للمجال الذي يتواجد به و يتفاعل معه، للوصول إلى نموذج من نماذج المدن العصرية في إطار تحقيق الغاية المرجوة و هي تنمية حقيقية.
- القيام بحملات توعوية وتحسيسية بين القطاعات الشعبية و تشجيع ثقافة الوقاية و حماية البيئة في أوساط الرأي العام.
- العناية بالإعلام البيئي والثقافة البيئية في المدرسية حتى لا يبقى الموضوع مقتصرًا على الهيئات المعنية فقط، أي تحويله إلى موضوع يحضى بالمشاركة الجماعية للمواطنين.
- تشديد المسؤولية الإدارية و الجنائية لكل الأشخاص و هذا من أجل إحلال مبدأ " الملوث هو من يدفع ثمن تلويثه " .
- تنظيم دورات إعلامية تحسيسية للتعلم في قضايا البيئة ومشكلاتها، وتشجيع مراكز البحث في المجال البيئي.
- إبراز أهمية البيئة وإجبارية مادة البيئة في مقررات ومناهج المنظومة التربوية، وكل المستويات المختلفة في جميع المراحل .

L'environnement et le développement sont les deux faces d'une pièce de monnaie, ne sont pas séparées, mais sont étroitement liées. On n'accepte pas la division, le développement ne peut être établi sur la base de la dégradation de l'environnement des ressources, ni la protection de l'environnement lorsqu'ils ne sont pas placés au coût de saboter leur environnement, à la suite d'une question vitale et de la complexité, nous essayons par le biais de cette étude de suivre la politique adoptée par l'État pour le développement de la ville de Biskra pour préserver l'environnement contre la pollution, de manière significative à contribuer à l'avancement de la sensibilisation à l'environnement des individus et des autorités, relève problématique étude en question général: "l'impact des politiques de développement en préconisant la réalité de la ville de Biskra environnement."

Et de mettre en lumière tous les aspects liés à l'objet à travers une série de questions que nous offrons comme suit:

- 1) Ne la pollution de l'environnement la taxe payée par la ville de Biskra?
- 2) la pollution de l'environnement est-il des obstacles à un développement de la ville de Biskra?
- 3) Quelles sont les alternatives stratégiques pour le développement pour réaliser les objectifs environnementaux de sécurité dans la ville de Biskra?

C'est grâce à l'analyse critique et théorique profond patrimoine dans ce domaine, et par des observations qui produisent tous les jours de gouvernance de la politique de protection de l'environnement contre la pollution, il est nécessaire de s'appuyer sur la méthode la plus appropriée pour seulement une approche descriptive, parce que notre étude examine l'impact des politiques de développement Plaidier en Algérie sur la réalité de la ville de Biskra environnement, et comment ces politiques sur l'émergence des répercussions sociales dans la ville et l'émergence du problème de la pollution de l'environnement, afin de diagnostiquer cette réalité physiquement et socialement, et l'analyse des différents aspects impliqués dans le développement des politiques et des problèmes découlant de la réalité environnementale, comme si la communauté Les individus sont affectés à étudier le domaine de la protection de l'environnement, ainsi que les personnes chargées de l'élaboration des politiques dans tous ses mécanismes au niveau de la planification et la gestion de configuration et par les institutions concernées, et ceux qui sont actifs en dehors du cadre des institutions officielles telles que les associations d'apprendre leur point de vue et où, nous avons choisi l'échantillon ou l'intention délibérée parce qu'il Certaines personnes consciemment fonctionnaires dans le domaine de la protection de l'environnement et le développement de la ville de Biskra, l'échantillon d'étude était la suivante:

-- 13 membres d'un fonctionnaire des autorités agissant dans le cadre du développement et la protection de l'environnement, une augmentation de 100% de la communauté d'origine.

-- 07 membres des autorités du travail informel dans le cadre d'associations actives dans le domaine de la protection de l'environnement et d'Ocean City, ainsi que certains fonctionnaires des bureaux d'études et de l'architecture physique de la ville, ainsi que la part de l'environnement et la vie de la radio locale, d'environ 80%.

Selon l'étude problématique et il a appliqué une sorte d'entretiens dont la moitié de correspondant en s'appuyant sur toute guide comprend une liste ou un ensemble de questions spécifiques et classé un certain agencement systématique, nous, nous formons 20 interview sur l'échantillon. Après ces positions, la théorie et la procédure de l'étude et la recherche de la vérité stand pour se renseigner sur les résultats les plus importants de cette étude:

- la dimension environnementale dans l'absence de lois et législations
- l'absence de supervision et de coordination entre les organes administratifs, sociaux et de santé urbaine dans la mise en œuvre des projets.
- la négligence de la région de la vie privée de leurs oasis, qui a une incidence négative sur la situation sociale et tourisme intérieur de la ville, et le faible niveau de vie pour les citoyens.
- groupes chargés d'examiner l'ensemble de ses réalisations, et essayer de donner à cette politique est un autre côté, en s'appuyant sur une nouvelles méthodes scientifiques de la politique de développement de l'intervention directe par les réflexions et décisions, les techniques et les méthodes d'études et la mise en œuvre et la réalisation d'organiser et d'améliorer les conditions de vie des citoyens .
- Développement urbain et de réseaux pour le développement, économiques et sociaux de manière équilibrée en tenant compte de tous les ingrédients de la médiane, qui a trouvé et interagir avec lui, pour atteindre le modèle de la ville moderne modèles dans le cadre de la réalisation du but et sont un réel développement.
- Des campagnes de sensibilisation et de sensibilisation parmi les secteurs populaires et d'encourager une culture de la prévention et la protection de l'environnement entre l'opinion publique.
- soins de l'information sur l'environnement et l'éducation environnementale à l'école afin de ne pas garder le sujet limité aux seuls organismes concernés, qui est converti au sujet de l'incubation, la participation collective des citoyens.
- administratives et renforcer la responsabilité pénale pour toutes ces personnes et de consacrer le principe du "pollueur paie le prix de polluants."
- organiser des séances d'information pour une sensibilisation en profondeur les questions d'environnement et leurs problèmes, et d'encourager les centres de recherche dans le domaine de l'environnement.
- mettre en évidence l'importance de l'environnement et de l'environnement règle obligatoire dans les décisions du système éducatif et des programmes d'études, et tous les différents niveaux à tous les stades.

The environment and development are two sides of one coin, are not separate but are closely does not accept the division, the development could not be established on the basis of deteriorating environmental resources, nor can the protection of the environment when they do not put development at the cost of sabotaging their environment, as a result of a vital subject and complexity, we are trying through This study followed the policy adopted by the state for the development of the city of Biskra to preserve the environment from pollution, so meaningful to contribute to moving the environmental awareness of individuals and authorities, falls problematic study in question-General: "the impact of development policies advocating the reality of the city of Biskra environment."

And to highlight all aspects related to the subject through a series of questions we offer as follows:

- 1) Does environmental pollution tax paid by the city of Biskra?
- 2) Is environmental pollution impediments to development one of the city of Biskra?
- 3) What are the strategic alternative for development to achieve environmental safety in the city of Biskra?

This is through critical analysis and deep theoretical heritage available in this area, and through observations that produce daily governance to the policy of protecting the environment from pollution, it is necessary to rely on the most appropriate methodology for only a descriptive approach, because our study examines the impact of development policies Advocating in Algeria on the reality of the city of Biskra environment, and how these policies on the emergence of social repercussions in the city and the emergence of the problem of environmental pollution, in order to diagnose this reality physically and socially, and analysis of various aspects involved in this policy development and problems arising from the environmental reality, as though the community Individuals are assigned to study the area of environmental protection, along with individuals in charge of policy development in all its mechanisms at the level of planning and management and configuration through the institutions involved, and those who are active outside the framework of official institutions such as associations to learn their views and where, we chose the sample or wilful intent because he Selected individuals consciously officials in the area of environmental protection and development of the city of Biskra, the study sample was as follows:

-- 13 members of an official authorities acting within the framework of development and environmental protection, an increase of 100% of the original community.

-- 07 members of the authorities of informal work within the framework of associations active in the area of environmental protection and Ocean City, as well as some officials offices architectural studies and physical city, as well as the share of the environment and life of local radio, by roughly 80%.

According to the study and problematic it was applying a sort of interviews which the corresponding half from relying on any guide includes a list or a set of specific questions and ranked a certain systematic arrangement, we, we Form 20 interview on the sample

After these stances, theorizing and Procedure of the study and search for the truth stand to ask about the most important results of this study:

- the environmental dimension in the absence of laws and legislations
- the absence of oversight and coordination between administrative bodies, social and urban health in the implementation of projects.
- neglect of the region for the privacy of their oases, which negatively affects the social and domestic tourism of the city, and low standard of living for the citizens.
- groups responsible for reviewing all its achievements, and try to give this policy is another side, through reliance on a new scientific methods of development policy of direct intervention by the thoughts and decisions, techniques and methods of studies and implementation and achievement of organizing and improving the living conditions of citizens .
- Development and Urban Development Network, economic and social in a balanced manner taking into account all the ingredients of the median area, which found it and interact with him, to reach the model of the modern city models in the framework of achieving the desired end and are a real development.
- Awareness campaigns and awareness-raising among the popular sectors and encourage a culture of prevention and environmental protection among the public opinion.
- care of environmental information and environmental education in school so as not to keep the topic limited to only the bodies concerned, that is converted to the subject of incubation collective participation of the citizens.
- tighten administrative and criminal liability for all such persons and to establish the principle of "polluter is paying the price of polluting."
- organizing information sessions Sensitization for an in-depth environmental issues and their problems, and encourage research centers in the environmental field.
- highlight the importance of the environment and the environment compulsory rule in the decisions of the educational system and curricula, and all the different levels at all stages.